نعوم تشومسكي
جلبير الأشقر

السُلطان الخَطير

السياسة الخارجيّة الاميركيّة في الشرق الأوسط



دار الساقي

نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر

السلطان الخَطير

السياسة الخارجيّة الأميركية في الشرق الأوسط



شكراً لك لاحترامك عمل المؤلّف الشاق.

Gilbert Achcar and Noam Chomsky, Perilous Power The Middle East and U.S. Foreign Policy Dialogues on Terror, Democracy, War and JusticeParadigm Publishers Boulder & London

الطبعة الورقية الأولى، 2007

الطبعة الإلكترونية، 2011

ISBN-978-614-425-281-9

دار الساقي

بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: 113/5342. الرمز البريدي: 6114 - 2033

هاتف: 866442 1 961، فاكس: 866443 1 961

e-mail: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

تمهيد

ثمة سؤال معروف جيداً في مقابلات القبول في الكليات، وهو: «إذا تسنّت لك الفرصة لتناول العشاء مع أي شخصين في التاريخ، فمن ستختار؟» الآراء بلا شك ستتنوع عندما نأخذ في الاعتبار عدد الشخصيات التاريخية في جميع مجالات المعارف الإنسانية، ولكن إذا كان المرء مهتماً بمعرفة الشرق الأوسط في الزمن الحديث من قبل محللين معاصرين، فإنني لا أتصور رفاق عشاء أكثر جاذبية واطلاعاً من نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر.

لقد قابلت نعوم تشومسكي للمرة الأولى عام 1966، عندما كنتُ طالباً في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT. كان تشومسكي في ذلك الوقت مشهوراً بما أنجزه من تثوير في مجال اللغويات، وكان في الحين نفسه قد أصبح معروفاً كناقد جريء لحرب الولايات المتحدة في فييتنام. وعلى مدى أربعة عقود منذ ذلك الوقت، قرأت وتعلمت كثيراً من تحليله للسياسة الخارجية، والإعلام، ودور المثقفين في المجتمع. لكن الأكثر روعة حتى من ذكائه الهائل، هو التزامه غير الاعتيادي بالتغيير الاجتماعي. وكطالب في مرحلة ما قبل التخرج، كنت دَهشاً من أن مثل هذا الأستاذ المتميز من الممكن أن ينضم إلى الطلاب في الاعتصامات والتظاهرات. وفي بدء السبعينيات، عندما كنت أعدّ نشرة صغيرة للطعن في الأحكام العرفية في الفليبين، كان أول تجديد للاشتراك في النشرة نتلقاه في البريد كل عام يأتي من نعوم تشومسكي. وقد بات هذا نموذجاً متسقاً طوال معرفتي به. فلقد ساعد في عدد لا يحصى من التنظيمات والمنشورات السياسية، وردّ على عدد هائل من الرسائل الواردة من أنحاء العالم، وخصص الكثير من الوقت للتحدّث وإسداء النصح وإلهام جميع من يناضلون من أجل عالم أفضل.

في مطلع السبعينيات بدأ تشومسكي بالكتابة عن الشرق الأوسط، متحولاً بذلك إلى موضوع كان معنياً به منذ انضمامه في عهد الشباب إلى الجناح اليساري من الحركة الصهيونية. لقد فكّر هو وزوجته في بدء الخمسينيات في الاستقرار في كيبوتس إسرائيلي، ولكنهما قررا في النهاية ألا يفعلا ذلك، وكان لديه دائماً اهتمام ملحوظ بالمنطقة وقضاياها المتصلة بالسلام والعدالة. عام 1974 نُشر كتابه السلام في الشرق الأوسط؛ تأملات في العدالة والقومية [1] Peace in the Middle East; Reflections on Justice and Nationhood. وكانت دراسته الثانية التي جاءت في حجم كتاب عن الشرق الأوسط قد كتبت عقب كارثة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982: المثلث المقدر: الولايات المتحدة، وإسرائيل، والفلسطينيون [2] The Fateful Triangle:

ويشتمل Palestinians the and ,Israel ,States United The عدد كبير من كتب تشومسكي الأخرى على أجزاء، أو مقالات، عن أهمية الشرق الأوسط كشيء لا بد منه في أي تناول لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، بناءً على أهمية المنطقة وتقلّبها. ولكن هذا هو أول كتاب له جديد كلياً منذ «المثلث المقدر» يركّز حصرياً على ذلك الجزء من العالم.

وقد شارك جلبير الأشقر في التزام تشومسكي القوي بالسلام والعدل الدوليين واهتمامه الشديد بفهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن للأشقر خبرة ذاتية ومعرفة أكاديمية بالشرق الأوسط. فقد نشأ وترعرع في لبنان سنوات عديدة، وكان منخرطاً بعمق في سياسة المنطقة وعلى معرفة جيدة بالدوائر اليسارية في العالم العربي. وبعد أن انتقل إلى فرنسا، استمر على نحو حثيث في متابعة أحداث الشرق الأوسط، أكاديميًا أو ناشطاً مناهضاً للحرب.

قابلتُ جلبير للمرة الأولى في شباط/فبراير 2003، قبل الغزو الذي قادته أميركا للعراق بفترة قصيرة، عندما كان يتحدث في إطار جولة توقيع كتاب في جامعة «ويليام باترسون» Paterson William في نيو جيرسي حيث درستُ. وعلى مدى السنوات القليلة اللاحقة، وجدت تحليلاته للعراق والشرق الأوسط عامة تحليلات ثمينة جداً، تقوم على خبرته وقراءته الدؤوبة للصحافة الناطقة بالعربية. وكثيراً ما نشرت مقالاته وترجماته على موقع تقدمي على الإنترنت أعمل عليه يسمى ZNet آملاً أن أستحضر كتاباته التنويرية إلى جمهور أوسع من الناطقين بالإنكليزية [3]. وبرغم أن معظم اتصالاتنا كانت من طريق البريد الإلكتروني عبر الأطلنطي، فقد أصبحنا صديقين، وفي أواخر عام 2005 كتبنا معاً مقالاً يُقيِّم خططاً متنوعة وُضعت من أجل «إعادة الانتشار» للجنود الأميركيين في العراق [4].

وتعد كتابات الأشقر مفعمة بتقدير للاعتبارات الأوسع للعلاقات الدولية، خاصة المثلث الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، والذي بلوره في كتابه [5] Froide Guerre Nouvelle La (الحرب الباردة الجديدة) (War Cold New The) ومن ثم في كتابه الآخر صِدَام الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول/سبتمبر وبعده [6]، the of Making the and 11 September :Barbarisms of Clash The Disorder World New حيث رسَّخ نفسه محلّلاً بصيراً، وناقداً لا يهادن لكل من سعي واشنطن الدؤوب للسيطرة العالمية والأصولية الإسلامية. في الوقت نفسه، فإنه كثيراً ما أظهر تفهماً لبعض الانفعالات التي أشعلها

الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، حتى في وسط الدوائر التقدمية، مثلما بيّن في تحريره رسائل متبادلة بين اثنين من اليساريين اليهود [7]. وكانت مقالات أشقر المتعددة التي جُمع بعضها في كتابه الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي [8] Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine, and Iraq in a Marxist Mirror قد قدّمت تحليلاً صارمًا وحيوياً، وإرشاداً عملياً لمن يبحثون عن عدالة عالمية. وكانت مقالته في نيسان/إبريل 2003، «رسالة إلى ناشط/ناشطة ضد الحرب مصاب/مصابة بقدر من الإحباط» «Letter to a Slightly Depressed Antiwar Activist» قد أصبحت من المأثورات [9].

أما هذا الكتاب، فهو ليس مقالات منفصلة لكاتبين جمعت معاً، بل هو يقوم على حوار بينهما؛ أحياناً يتفقان، وأحياناً يثني أحدهما على تحليلات الآخر بناءً على منظوراتهما ومعلوماتهما، وأحياناً يختلفان. وهكذا فإن الكتاب أكثر من مجرد جمع لأجزائه. فمن خلال محادثتهما، نجد فهماً أكثر ثراءً يظهر من تعليقاتهما المشتركة كخبيرين لديهما خبرات متنوعة.

وقد قرر تشومسكي والأشقر منذ البداية أنه سيكون من المفيد وجود شخص ثالث لإدارة حوارهما الذي يجري وجهاً لوجه. وكان لهذا المشروع أن يكون محادثة بين شخصين، لكن من شأن طرف ثالث أن يطرح أسئلة، وأن يحافظ على مسار النقاش، ويعتني بالعملية الفنية للتسجيل، ويمكّن المتناقشَين من التركيز على تحليلاتهما وحججهما. وقد دُعيتُ إلى أداء هذا الدور. وبقدر ما أمكنني، حاولت أن أكون خارج المحادثة، وأحركها عند الضرورة.

وقد تضمن الإجراء الذي اتبعناه عدة خطوات. بدأنا ببلورة قائمة من الأسئلة التي ينبغي تناولها. وكان الهدف هنا توليد أسئلة لا يمكن الإجابة عنها بالرجوع إلى موسوعة، بل أسئلة تحاول الكشف عن العوامل المؤسسة وديناميتها في العمل. فالأحداث في الشرق الأوسط تتحرك بسرعة كبيرة بحيث يمكن لأية محاولة تسعى إلى تقديم وصف حقيقي أن يتخطاها الزمن في وقت وجيز، ولكن تحليل القوى الرئيسية العاملة وطريقة مقاربة القضايا الحرجة ستمكن القارئ من تفسير الماضي وفهم تطورات الحاضر والمستقبل.

ومع أن القصد الأول كان أن يدور هذا الكتاب حول الشرق الأوسط، فإن استيعاب ما يجري في هذه المنطقة غير ممكن بمعزل عن مصالح وتدخلات قوى خارجية، خاصة الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. لذلك فقد حاولنا

إثارة مواضيع تتعلق بالشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات المتحدة مع التركيز على مناطق صراع معينة. وقد اشتملت المواضيع على الإرهاب (ما الإرهاب؟ ومدى التهديد، وكيف ينبغي التعامل معه؟) والمؤامرات (إلى أي مدى تساعدنا على فهم التطورات السياسية؟) والأصولية (ما يحركها، أين تكون في ذروة حالتها؟) والديموقراطية (وضعها في الشرق الأوسط، كيف تأثرت بحرب العراق؟) وجذور السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة (خاصة دور النفط وأهمية «اللوبي الإسرائيلي»).

وقد كانت الصراعات المحددة التي ركّزنا عليها هي أفغانستان بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والعراق بجميع أبعاده: دور الولايات المتحدة، التطورات السياسية، وضع الشعب الكردي (في العراق وأيضاً في تركيا)، بالإضافة إلى الصراعات المحتملة في إيران وسوريا، وبالطبع أردنا تخصيص اهتمام ملحوظ بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: جذوره التاريخية، والديناميات الحالية، والحلول المحتملة، بالإضافة إلى مقاربة طبيعة المجتمع الإسرائيلي، والقوى السياسية الفلسطينية المختلفة، وقضايا معاداة السامية، ورُهاب الإسلام أو الإسلاموفوبيا، والعنصرية ضد العرب. ومع إتمام الأسئلة، اجتمعنا نحن الثلاثة في مكتب نعوم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، في كامبريدج، ماساتشوستس، على مدى ثلاثة أيام من المحادثة، من الرابع من كانون الثاني/يناير 2006 إلى السادس منه. هذا ومن غاية الصعوبة انتزاع ثلاثة أيام مع تشومسكي بوجه عام، بسبب جدوله المزدحم دائماً على نحو لا يصدق. والحقيقة، كان علينا أن نتوقف مرة واحدة لعقد مقابلة رُتِّبَتْ سلفًا مع صحافية أجنبية. وبرغم ذلك، كنا قادرين على الدخول في المحادثة نحو أربع عشرة ساعة، وكانت جلساتنا ودودة وحيوية، وحتى عندما كانت هناك اختلافات لم يكن نعوم ولا جلبير يتورعان عن ذكر رأيهما بقوة. (كانت المناقشة مكثفة على نحو اضطرّنا إلى تجاهل وجبة الغداء مرتين).

وقد تولّت ميليسا جامسون وبمهارة ملحوظة إفراغ الساعات الأربع عشرة من التسجيلات ودوّنتها، وأعدّت من المخطوطة التي نتجت من التسجيل مسودة للتحرير، أزالت عنها الأقوال المتكررة والمشتتة، وعاودت ترتيب بعض أجزائها، وتحسين صياغتها لتكون مقروءة. ثم راجعها كل من نعوم وجلبير سريعاً وأضافا ملاحظاتهما. لم يكن الهدف هنا هو إنتاج نسخة طبق الأصل وأمينة من المحادثة، بل كانت الفكرة هي السماح لكل منهما بأن يوضح ويشرح ملاحظاته (ولكن دون تغيير حجة رئيسية، كان قد سبق لأحدهما

الرد عليها بالفعل). وقد عملنا بالرؤية القائلة إن التعليقات الشفوية التي قُدّمت بدون الوصول إلى المصادر يجب ألا تقدم على أنها الكلمة الأخيرة أو الفاصلة. ومن ثم فقد تأكدنا من الحقائق وفحصناها وملأنا الاستشهادات وفق المقتضى. ولأننا نعتقد أن القراء ينبغي ألا يأخذوا تلقائياً بما قاله المؤلفان فقد شعرنا أنه من الأهمية بمكان أن نضيف توثيقاً لجميع المزاعم غير الواضحة أو المثيرة للجدل.

وفي أي عمل من هذا النوع، كثيراً ما يواجهنا السؤال المتعلق بتحديث المادة. وقد فكرنا في أنه سيكون من التضليل والتشويش أن نجعل هذه المحادثة راهنة اليوم عن طريق التدخل في عملية التحرير أو الصياغة. فلا شك على الإطلاق في أن أحداثاً مهمة جديدة ستكون قد وقعت في الشرق الأوسط بعد صدور الكتاب، قبل أن يصل إلى قرائه. لذلك قررنا أن نبقي على النص الرئيسي كما هو كتسجيل لتقييم كل من تشومسكي والأشقر في كانون الثاني/يناير 2006، ولكن مع تضمين خاتمة منفصلة، أُعدت بعد ذلك بستة أشهر، أمكن كلاً من المؤلفَيْن التعليق فيها على تطورات مهمة في مسار الأحداث.

وإني لآمل أن يكون هذا الكتاب بدعوته نعوم تشومسكي وجلبير الأشقر كرفيقين إلى مائدة العشاء لمناقشة قضايا الشرق الأوسط، قد قدم غذاءً غنياً للأفكار.

ستيفن شالوم

1 . طبعة موسّعة ضمت هذا العمل نشرت ضمن
:MD ,Lanbam) Illusions .East Middle ,1974 ,Vintage :York NEW
.1983 ,Press End South :Boston .(2003 ,Littlefield & Rowman

2 . نشرت طبعة منقحة في العام 1999.

3 . www/zmag.org/weluser.htm //:http .

4 . of Out Getting“ ,Shalom .R Stephen and Achcar Gilbert ’,Iraq New Politics 10, no. 4 (Winter 2006), pp. 5 - الجزء الأول من هذا المقال “On John Mortha’s Position” نشر بشكل موسّع على الإنترنت على سبيل المثال:
.http://www ,2005 ,21 November ,ZNet
. zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID-9162

5 . :Paris) Kosovo le après Monde Le ,froide guerre Nouvelle La Presse universitaires de France, 1999), ترجمة انكليزية ظهرت في

Masters of the Universe? NATO's Balkan Crusade, ed. Tariq Ali (London: Verso, 2000), pp. 57 - 144.

6 . New York: Monthly Review Press, 2002; , Boulder, CO: Paradigm Published, 2006.

7 . The Israeli Dilemma: A Debate between Two Left-Wing Jews, Letters between Marcel Liebman and Ralph Miliband, الطبعة الثانية وفيها مقدمة وفصل جديد (London: Merlin Press, 2006).

8 . تقديم وخاتمة جلبير الأشقر New York: Monthly Review Press, 2004.

9 . هذه «الرسالة» كُتبت بعد سقوط بغداد مباشرة، ونُشرت كاملة في أجزاء في صحف يومية، مثل

- L'Humanité (Paris), Liberazione (Rome), La Libre Belgique (Brussels), Le Courrier (Geneva)

كما نشرت بشكل واسع على شبكة المعلومات، على سبيل المثال:

أعيد طبعها في الشرق الملتهب (أنظر هامش 8 من المقدمة)

ZNet, http://www.zmag.org/ content/showarticle.cfm/ItemID-3477. pp. 258 - 264 .

الفصل الأول: الإرهاب والمؤامرات

تعريف الإرهاب

شالوم: في رأيك تُرى ما الطريقة المعقولة لتعريف الإرهاب؟

تشومسكي: لقد ظللت أكتب عن الإرهاب منذ عام 1981. ذلك العام الذي تسلّمت إدارة ريغان الحكم، وأعلنت على عجل أن تركيزها سينصب على محاربة الإرهاب، خاصة الإرهاب الدولي الذي تقوم به الدول. وقد أسهب الرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز، ومسؤولون آخرون في الإدارة في خطاب مفصّل عن «طاعون العصر الحديث»، وعودة إلى «البربرية في عصرنا»، و«وباء الإرهاب»، إلخ...

وكان لأي امرئ لديه الحد الأدنى من الإحاطة بالتاريخ، أن يعرف آنذاك ما كان سيحدث. كان الأمر يتحوّل حربًا إرهابية، فأنت لا تعلن الحرب على الإرهاب ما لم تكن تعمل على إعداد نفسك لخوض إرهاب دولي شامل، وهذا في الحقيقة ما حدث. وقد توقعت ذلك كما توقعه صديقي «إيد هرمان» [10] . وقد بدأنا معاً وعلى نحو منفصل الكتابة عن الإرهاب. ولما كان هذا العمل في سياق إعلان إدارة ريغان الحرب على الإرهاب، فقد بدا أن الأمر الطبيعي الذي ينبغي لنا القيام به، هو الأخذ بالتعريفات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة. ومن ثَمَّ فقد أخذت بالتعريف الوارد في قانون الولايات المتحدة، النسق الرسمي للقوانين، والذي يعد معقولاً بدرجة كبيرة؛ وهناك صيغ مقتضبة في الأدلة العسكرية وغيرها. ذلك التعريف الذي ظللت أستخدمه منذ ذلك الوقت، يُعَدّ تعريفاً سليماً على نحو كبير. وهو يعرّف الإرهاب بأنه «الاستخدام المدروس للعنف، أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية في طبيعتها... من خلال الترهيب والإكراه أو بثّ الخوف» [11] ، وهو في الأساس يعدّ التعريف الرسمي البريطاني نفسه في الوقت الراهن. ولكن تعريف الولايات المتحدة أُبطل العمل به، ربما بسبب معانيه الضمنية الواضحة. فإذا تناولت التعريف حرفياً، سيتبين لك وببساطة أن الولايات المتحدة دولة إرهابية رائدة، وأن إدارة ريغان في الحقيقة كانت منخرطة في إرهاب دولي واسع. لذلك كان عليها تغيير التعريف، بالتأكيد، لأنه لم يكن مسموحاً الوصول إلى تلك النتيجة. ومنذ ذلك الحين نشأت هناك مشكلات أخرى.

فقد حدث على سبيل المثال، نتيجة ضغوط مارستها إدارة ريغان، أن مرَّرت الأمم المتحدة قرارات عن الإرهاب؛ كان أقواها في كانون الأول/ديسمبر 1987، وهو قرار طويل مفصّل يستنكر جريمة الإرهاب بأقوى المصطلحات

التي تدعو جميع الدول إلى العمل معاً لمكافحة الطاعون، وإلى ما غير ذلك. وقد مرّ هذا القرار، لكنه لم يَحْظَ بإجماع. إذ وافقت عليه 153 دولة مقابل اثنتين وامتناع واحدة. فقد امتنعت هندوراس عن التصويت، أما الدولتان اللتان صوتتا ضد القرار فهما كالعادة الولايات المتحدة وإسرائيل [12] . وفي نشاطات الجمعية العمومية علل سفيرا أمريكا وإسرائيل تصويتهما، بالإشارة إلى وجود عبارة مسيئة في القرار، تقول: «ليس في هذا القرار ما يمكن أن يسيء بأية طريقة إلى الحق في تقرير المصير، والحرية والاستقلال، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، للشعوب التي حرمت بالقوة من هذا الحق... خصوصاً الشعوب التي ترزح تحت نظم استعمارية وعنصرية واحتلال أجنبي، أو تحت أية أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية، ولا على حق تلك الشعوب ـ وفقاً لمبادئ الميثاق وانسجاماً مع الإعلان المذكور آنفاً ـ في الكفاح من أجل هذه الغاية والسعي إلى الدعم وتلقيه» [13] ، ولم تستطع الولايات المتحدة وإسرائيل قبول هذا صراحةً، فالعبارة الخاصة بـ«النظم الاستعمارية العنصرية» كانت تعني جنوب إفريقيا الذي كان حليفاً. فمن الناحية الفنية فإن الولايات المتحدة كانت قد انضمت إلى الحظر التجاري المفروض على جنوب إفريقيا، لكنها في الحقيقة لم تفعل. فقد ازدادت التجارة مع جنوب إفريقيا، ووجدت الطرق للالتفاف على المقاطعة بحيث أمكن واشنطن مواصلة دعمها لنظام الحكم في بريتوريا ـ والحال نفسه مع إسرائيل التي كانت في الحقيقة واحدة من قنوات الالتفاف على الحظر. أما «الاحتلال، الأجنبي» فقد كان مصطلحاً يشير بوضوح إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، لذلك لم تسمح أي من الولايات المتحدة وإسرائيل بمقاومة هذا الاحتلال، حتى المقاومة المشروعة التي لا تستهدف المدنيين بأعمال إرهابية. ومن ثم، فبرغم أنه لم يكن هناك من الناحية الفنية حق لاستخدام الفيتو في الجمعية العامة، فإن المحصلة الفعلية كانت أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد نقضتا القرار [14] .

وعندما تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أمر ما، فإنه يكون فيتو مضاعفاً: فهي تعوق هذا الأمر من ناحية، وتمحوه من التاريخ من ناحية أخرى. وهكذا فإن هذا الموقف الأميركي لم يذكر في معترك الغليان العنيف على الإرهاب، وأصبح خارج التاريخ. بصعوبة يمكنك أن تجده في دراسات أكاديمية، لكونه يؤدي إلى استنتاجات خاطئة. والأمر نفسه ينطبق على التعريف الرسمي، فقد سقط في هوة الذاكرة. وأنا ما زلت أستخدم ذلك التعريف. وما لبثت بريطانيا تستخدمه تعريفاً رسمياً. ولكن منذ ذلك الحين،

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تطورت صناعة مدرسية مع مؤتمرات ومجلدات ضخمة للأمم المتحدة... إلخ، لكي يروا ما إذا كان ثمة أحد يستطيع حلّ هذه «المشكلة الصعبة» لتعريف الإرهاب. هناك عشرات التعريفات المختلفة والتحليلات في الصحف القانونية، ولم يتوصل أحد لفعل هذا على وجه كامل. والسبب واضح تمام الوضوح، ولكن ما من أحد سيقول هذا. عليك أن تجد تعريفاً يستبعد الإرهاب الذي نقوم به ضدهم، ويشمل الإرهاب الذي يقومون به ضدنا. إنه أمر أكثر صعوبة. لقد حاول بعضهم أن يجعله مقصوراً على مجموعات بعينها، ولكن هذا غير صالح لأنهم يريدون التحدث عن الدول الإرهابية. والحقيقية أنه من الصعب جداً، وربما من المستحيل صوغ تعريف يتضمن العواقب الصحيحة، ما لم تحدّده فقط في ضوء تلك العواقب.

ينبغي للتعريف الفعّال للإرهاب أن يكون، في رأي صنّاع السياسة في الولايات المتحدة: الإرهاب إرهاب بالمعنى المعياري إذا كنت تقوم به ضدنا؛ ولكن إذا كنا نحن نمارسه ضدك، فهو حميد، إنه تدخّل إنساني، وله غاية حميدة. ذاك هو التعريف الذي يستخدم فعليًا. ولو كانت القطاعات المتعلّمة أمينة، لكان هذا ما ستقوله. ومن ثم تحل المشكلة برمتها في مسألة التعريف. ولكن بناءً على الافتقار إلى هذا، ليس لدينا سوى خيارين: إما أن نستخدم التعريفات الرسمية، وهو ما أفعله، أو أن نقول: حسن، إنها مشكلة متعذرة الحل، عميقة جداً، وهكذا، ومن ثم ستستمر ما لم نكن قادرين على الاعتراف بالدلالة العملانيّة.

الأشقر: ربما يمكن الإشارة أيضاً إلى محاولات توسيع المفهوم: لنأخذ على سبيل المثال، تعريف الاتحاد الأوروبي للإرهاب. الوارد في حزيران/يونيو 2002 [15] ، والذي يتضمن «التسبب بالحاق دمار واسع بحكومة أو مرفق عام... مكان عام أو ممتلكات خاصة يحتمل أن... يسفر عن خسارة اقتصادية كبيرة»، أو حتى «التهديد بارتكاب» أي نوع من التدمير. وهذا قد يشمل أعمالاً من النوع الذي ارتكبته حركات العدالة العالمية أو النشطاء البيئيون، أو المحتجون من الفلاحين ضد أحد محال ماكدونالدز مثلاً، أو ضد حقل زراعي تجريبي توجد فيه كائنات حية معدلة وراثياً أو ما شابهَ، فهذه عندئذٍ ستندرج في فئة الإرهاب. وهذا توسيع مهم وخطير للتعريف.

تشومسكي: إنه جزء من التوسيع، وهو بطريقة ما يبدو منطقياً. فما ينبغي لك فعله هو أن تعرّف الإرهاب ـ ببساطة ـ كأفعال تمقتها، والأفعال التي تروقنا لا تكون إرهاباً. إنها عدم الأمانة نفسها التي نراها في المناقشات

المتصلة بالعدوان أو التدخل. أليس هناك تعريفات مباشرة وناجزة للعدوان؟ لقد قدّم روبرت جاكسون، المستشار الرئيسي المسؤول عن المقاضاة في المحكمة العسكرية الدولية ما بعد 1945 لمجرمي الحرب النازيين في نورمبيرغ تعريفاً دقيقاً وواضحاً للعدوان 16 ، وهو ما أعيد تأكيده عام 1974 بقرار من الجمعية العامة مُرّر من طريق التصويت دون اعتراض من أحد. ومن ثم فإن هناك قراراً معتمداً وملزماً من الجمعية العامة، يقول الشيء نفسه تقريباً 17 . لكنه غير مفيد لأنه وفقًا لهذا التعريف، من المحتمل أن يحاكم جميع الرؤساء الأميركيين كمجرمي حرب. وبالطبع فليست أمور مثل الحرب في فيتنام أو العراق، هي فقط التي تعد عدواناً؛ بل أيضاً حرب الكونترا 18 Contra war التي شنّتها إدارة ريغان على نيكارغوا فهي لا تعد إرهابًا دوليًا، بل عدواناً بحسب تعريفات جاكسون وقرار الجمعية العامة. تتناول أحد العناوين الفرعية لتعريف العدوان دعم جماعات مسلحة على أراضي دولة من الدول للقيام بأعمال عنف ضد الدولة الواقعة تحت الهجوم من دون موافقة تلك الدولة 19 ، أي أن حرب الكونترا وفقًا لهذا التعريف تعد عدواناً. لذا فإن جميع أعضاء إدارة ريغان ـ وبالطبع الديمقراطيين الذين دعموهم دعمًا كبيرًا ـ يُعتَبَرون مدانين بارتكاب جرائم حرب. لكنك لا تستطيع الحصول على هذا. لذا فإن تعريف العدوان يعد أيضاً معقداً جداً وغامضاً.

الأشقر: لقد تحدّثنا عن التعريفات الرسمية للإرهاب، ولكن أي تعريف للإرهاب سأتفق عليه أنا وأنت؟ في التصوّر العام، يمكنني القول إن الإرهاب يُرى أساساً على أنه ذلك الذي يستهدف مدنيين أو حكومات ديمقراطية. وهذه هي الرؤية الأكثر شيوعاً للإرهاب: استهداف المدنيين من أجل أهداف ترتبط بمحاولات غايتها جعل الحكومات أو تشكيلات جماعية أخرى تعمل بطريقة معينة. وأعمال ضد جيش محتل لا تسمَّى إرهاباً لدى معظم الناس. والسخرية أنه حتى في البيان الختامي لمؤتمر القوى العراقية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، تم التمييز بين مقاومة الاحتلال الأجنبي الذي اعْتُبِر حقاً شرعياً ـ برغم عدم ذكر ذلك صراحة، وقصد به أن تلك الأعمال ضد جنود الاحتلال الأميركي في العراق تعدّ ممارسة للحقّ في المقاومة ـ وبين إرهاب مستهجن، كان مقصوراً على الهجمات ضد أشخاص عراقيين. وكان ذلك منتهى السخرية، لأن هذا المؤتمر ضمّ ممثلين من الحكومة العراقية المفترض أنها حليفة أميركا، بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء.

وأعتقد أن تعريف الإرهاب الأقل إشكالية هو ذلك الذي يشير إلى أعمال عنف ضد مدنيين أبرياء غير مسلحين. فاتخاذ المدنيين الأبرياء أهدافاً أو رهائنَ هو إرهاب مؤكد، حتى لو كان ذلك في الحرب ضد احتلال أجنبي.
تشومسكي: إذاً لقد دخلت في مشكلة تعريفية، لأن إطلاق النار على شخص ما على قارعة الطريق ليس بالضرورة عملاً إرهابياً. لذا وجب أن يكون التعريف التهديد أو استخدام القوة ضد أهداف مدنية في المقام الأول، لأغراض أيديولوجية، أو دينية، أو سياسية، أو غيرها، ربما ترمي إلى التأثير على حكومة ما. (الأشقر: أو تَجَمُّع ما). نعم، أو تجمُّع ما.
الأشقر: ليست أفعالاً تستهدف أفراداً هكذا، بل تحاول فرض أمر ما على جماعة أو حكومة. (تشومسكي: بالضبط. هذا صحيح). وهو ما سيكون، في اعتقادي، تعريفاً محيطاً للإرهاب، برغم أنه غير وافٍ.
تشومسكي: وهو قريب جداً من التعريف الرسمي للولايات المتحدة، مع أنه غير مستخدم عملياً، لأن هذا من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة دولة رائدة في الإرهاب.
شالوم: ثم تكون هناك حالات مستعصية في شأن ما إذا كان مسؤولو الحكومة من المستويات الدنيا يُعدُّون مدنيين أبرياء.
تشومسكي: هذا صحيح. أنظر، هذه ليست فيزياء. ليست هناك مصطلحات لمناقشات سياسية أو اجتماعية لها تعريفات واضحة.
الأشقر: كلا، في نهاية المطاف تصبح مسألة قانونية. ثم ينبغي لك بعد ذلك تفنيدها حالة حالة. وتصل إلى المحاكم.
تشومسكي: حتى في العلوم النظامية hard sciences، لم تكن هناك تعريفات واضحة حتى أصبحت علوماً متقدمة. وحتى في الرياضيات مصطلحات مثل «حد» limit، على سبيل المثال. فالتعريفات لا تأتي إلا في مرحلة متقدمة. ومن ثم فإن ما تريده ليس إيجاد تعريف دقيق، بل تحديد المفهوم identify. وهذا سهل غير أنه ببساطة غير مقبول القيام به. لأنك إذا وافقت على هذا التشخيص، فسيتبيّن لك أن أفعال الأقوياء ستقع تحت هذا التعريف للإرهاب، وهذا ليس مسموحاً به.
الأشقر: عندئذ يمكن أن نضيف إلى التعريف التمييزَ ذاتَهُ الذي نحصل عليه في دورة دراسية للمبتدئين في العلاقات الدولية في ما يتعلق بـ«الفاعلين»: التمييز بين الفاعلين الحكوميين governmental وبين الحكوميين intergovernmental وغير الحكوميين nongovernmental والتمييز نفسه، والفئات نفسها، يمكن أن تنطبق على الإرهاب. فهناك إرهاب غير حكومي،

وهو ما بات بارزاً في الأخبار على مدار الأعوام الأخيرة، وهناك إرهاب حكومي، وكذلك إرهاب ما بين حكومي، عندما يكون هناك حلف الناتو/الأطلسي، أو مؤسسات بين حكومية تقوم بأعمال نفهمها، من تعريفنا للإرهاب، على أنها إرهابية. والولايات المتحدة لا يمكنها رفض الفكرة القائلة إن هناك ما يسمّى إرهاباً حكومياً لكونها هي نفسها تتهم دولاً عديدة أخرى بأنها إرهابية.

تشومسكي: لقد كانت هناك جهود لقصر الإرهاب على جماعات معينة لكن هذا يجري عكس السياسات، لأن هذا بالضبط ـ كما تقول ـ لا يمكن أن يميّز دولاً معينة كدول إرهابية. ولكنك عندئذٍ تعود إلى المأزق عينه، ألا وهو: كيف تستبعد نفسك؟ (الأشقر: صحيح).

التهديد الإرهابي

شالوم: هل ثمة تهديد إرهابي حقيقي لأوروبا أو أميركا أم أن هذا كلّه اختلاق ليس إلا؟

تشومسكي: كلا، هناك تهديد جدّ خطير. والحقيقة أن التهديد قد تصاعد على نحو متعمّد. وهو لم يبدأ في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فلو استعرضت التسعينيات ـ بادئ ذي بدء، لوجدت أنه كانت هناك محاولة لتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993، وهو ما كان قاب قوسين أو أدنى من النجاح، لو توفر تخطيط أفضل بقليل ـ أعتقد أنك، جلبير، قد سجلت هذا في كتابك «صِدَام الهمجيات» 20 ـ كان لهذا التفجير أن يقتل عشرات الآلاف. وقد انصرفوا بعد ذلك إلى تفجير الأنفاق ومباني الأمم المتحدة، ومباني المباحث الفيدرالية، وهلمّ جرًا. وقد أُوقفوا في اللحظة الأخيرة. وكانوا في الأساس جهاديين درّبتهم الولايات المتحدة في أفغانستان، وقادهم شيخ مصري جيء به إلى الولايات المتحدة تحت حماية المخابرات المركزية الأميركية. لقد كان عملاً إرهابياً خطيراً.

وعلى مدى التسعينيات، كان هناك تراث كامل من الكتب الفنية ـ نُشرت على سبيل المثال بواسطة مطبعة معهد منسوتا للتكنولوجيا ـ تضاف إلى كتب الوصفات cookbooks عن الإرهاب، تقول إن الإرهاب محتمل جداً 21 . وبالطبع، منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بات هناك المزيد من تلك الكتب. إنه تهديد إرهابي كبير. فقد عرض كل من روبرت ماكنمارا ووبليام بيري وزيريّ الدفاع السابقين تقديراتهما الشخصية لاحتمال وقوع تفجير نووي على هدف أميركي في السنوات العشر المقبلة وكانت النسبة تفوق الخمسين في المئة. إنها نسبة عالية في الحقيقة، وتعتبر المخابرات الأميركية هجوماً

كهذا حتمياً إذا ما استمر اتباع النهج الحالي [22] . وكذلك ثمة أنواع أخرى من الإرهاب ـ إرهاب بيولوجي وغيره ـ تعد ممكنة جداً، وإن كان هذا في أسفل سلّم الأولويات لدى الحكومة، فهم لا يعبأون كثيراً، ومن ثم يتصرفون متعمدين، بطرق تزيد فعلياً من التهديد، وهذا ليس سراً، بل هو فقط ليس في عداد أولوياتهم العليا. ولعل أوضح مثال على ذلك هو غزو العراق. فقد تم الغزو في ظل وجود توقّعات بأنه من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة التهديد بالإرهاب. وهذه هي المشورة التي أسدتها أجهزة المخابرات الخاصة بالحكومة وغيرها، وبواسطة كثير من المتخصصين في الإرهاب، ذكروا أنه من المحتمل ـ بدرجة كبيرة ـ أن يزيد الغزو من الإرهاب، وذلك لأسباب واضحة جداً. أحدها أننا نقول للعالم بأننا سنغزو ونهاجم كلَّ من يحلو لنا. وبالتالي، فإن أي هدف محتمل سيسعى إلى أن يطوّر رادعاً أو حائلاً. إذ لن يواجه أحد أميركا في الميدان فالإنفاق العسكري الأميركي يوازي تقريباً ما تنفقه جميع دول العالم الأخرى مجتمعة وترسانة الأسلحة الأميركية تعد أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية. وعليك أن تمتلك رادعاً ذا شكل آخر، وليس هناك سوى شكلين: الأول: هو أسلحة نووية، والآخر هو الإرهاب. وبهذا المعنى فإن ما تقوم به واشنطن في الواقع هو حث الأعداء المحتملين على أن يطوّروا نظاماً إرهابياً وأسلحة نووية.

عدا ذلك فإن غزو العراق، ولا أعتقد أنه كان من الممكن التنبؤ به، كان كارثة عسكرية شاملة ولّدت بالفعل تمرداً من دون دعم خارجي. وهو أمر لم يحدث من قبل، فالأنصار في أوروبا أثناء الاحتلال النازي لم يكونوا ليتمكنوا من العيش لولا الدعم الخارجي، إضافة إلى أن ألمانيا كانت في ذلك الحين تحارب عالماً أوسع. لكن في العراق، نجد الولايات المتحدة قد أحدثت تمردًا يصنع إرهابيين متدربين، ويدرب الناس على الإرهاب. وهو أيضاً يستقطب البعض من الخارج للتدرب على الإرهاب. والحقيقة أن تقييمات ما بعد الحرب للمخابرات المركزية وغيرها، تقول تحديداً: إن الحرب قد أوجدت ساحات تدريب للإرهابيين المحترفين الذين سينتشرون في العالم ويمارسون الإرهاب. وكان هذا في عداد التكهّنات وقد حدث على نحو يفوق ما تم التنبؤ به، ولكنه يعد من الأولويات الدنيا في واشنطن، حيث إن السيطرة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط تفوقه أهمية بكثير.

وهذا ما يظهر بطرق أخرى كثيرة. فهناك هيئة في وزارة الخزانة Treasury Department هي «الأوفاك» مكتب ضبط الأصول الأجنبية Office of

يتولى مهمة رصد التحويلات المالية Foreign Asset Control (OFAC) المثيرة للشك في العالم كله. وهذا جزء كبير مما يسمّى الحرب على الإرهاب. وقد أدلى مسؤولو «أوفاك» OFAC بشهادتهم أمام الكونغرس في نيسان/إبريل 2004 في شأن ما يقومون به من عمليات. وقد تبين أنه كان لديهم أربعة موظفين يتعقبون تحويلات مالية يمكن عزوها إلى أسامة بن لادن أو صدام حسين، ونحو ستة أضعاف هذا العدد من الموظفين يرصدون السبل الممكنة للتملص من الحظر المفروض على كوبا. علاوة على أن هذا يرجع إلى عام 1990 إلى عهد كلينتون. فبين عامي 1990 و2003 أجروا 93 تحقيقاً متعلقاً بالإرهاب، وأكثر من 100 ضعف ـ683 ,10 ـ تحقيق متعلق بكوبا. ومنذ 1994 فرضوا425 ,9 دولارات غرامة متعلقة بالإرهاب، و8 ملايين دولار، أي أكثر من 800 ضعف، غرامات تفادي الحظر على كوبا 23 ، وهو الحظر الذي أعلنت عدم قانونيته كافة الجهات الدولية المعنية، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل. هذه هي الأولويات، فمعاقبة الكوبيين هي نهج أكثر أهمية من قطع دابر الإرهاب. وهذا ما يجري حالة تلو أخرى.

والوضع الراهن مع سوريا هو نموذج مثالي تماماً. فأيّاً يكن ما تعتقده في شأن سوريا، وهذه مسألة أخرى، لكن الحكومة السورية كانت تمدّ الولايات المتحدة بمعلومات حقيقية عن الإرهاب. فلدى السوريين اتصالات أفضل بكثير، ويمكنهم اختراق الجماعات الإرهابية الإسلامية بطريقة لا تستطيعها المخابرات المركزية الأميركية. والنظام السوري لا يبدي أي ود للإرهابيين الإسلاميين ـ فهو مسخ علماني وليس مسخاً دينياً ـ فقد كان يمدّ أميركا بمعلومات مخابراتية ثمينة. لكن أميركا كانت مستعدة للتخلي عن ذلك كي تطمئن إلى عدم وجود من يعصي الأوامر في المنطقة. فعصيان الأوامر جريمة لا بد من المعاقبة عليها. والمنطق مفهوم، فأي رجل في المافيا يمكنه تفسير ذلك. لا يمكن السماح لما يسمّى «العصيان الناجح» successful defiance. التهمة الموجهة لكوبا فيما يرجع إلى أربعين سنة مضت، خلال عهد كينيدي ـ جونسون، وفقاً للتسجيلات الداخلية، أن «عصيان (كوبا) الناجح» للسيطرة الأميركية ـ تلك السيطرة التي تعود إلى مئة وخمسين سنة، أي إلى مذهب «مونرو» 24 * ـ لم يكن ممكناً التهاون معه. ولم يكن للأمر صلة بالروس، بل كان مرتبطاً فقط بالعصيان الناجح لسياسات ترجع إلى مئة وخمسين سنة. وهو أمر غير مقبول، مثل صاحب المتجر الذي لا يسدد الأموال مقابل حمايته، مسألة لا يمكن قبولها لأن الباقين إذّاك سيرشدون الآخرين

إلى الفكرة نفسها، ومن ثم سيتآكل نظام السيطرة والضبط. وهذا أمر خطير بالنسبة إلى صنّاع السياسة الأميركيين، ربما أكثر خطورة من حماية البلاد ضد الإرهاب.

لقد عُيّنت لجنة رفيعة المستوى للنظر في ما حدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وقدَّمت اللجنة سلسلة من التوصيات، تم تجاهل معظمها. وبعد انتهاء عمل اللجنة، عيّنوا لجنة خاصة لمواصلة الرصد، وما زالوا يواصلون إصدار التقارير، ويواصلون التحسّر لأن التوصيات لم تُتَّبَعْ [25]. والسبب أنها ليست من الأولويات العليا. فإدارة بوش لا تعبأ كثيراً بهذا. والحقيقة أن الحض على الإرهاب مسألة جيدة أيضاً ما دامت تخدم بعض الأهداف العليا. هذا كله فضلاً عن نوع الإرهاب الذي نقوم به ضد الآخرين. لكن أن نقيد أنفسنا بالإرهاب الذي يناسب تعريفنا الفعَّال ـ ما يقومون به ضدنا ـ وهو ببساطة ليس من الأولويات العليا. ولم يكن الأمر هكذا مطلقاً.

الأشقر: الإرهاب، كما عرّفناه، هو أكثر من تهديد إنه واقع. (تشومسكي: ويزداد سوءاً) فهناك حرب مستمرة غير متكافئة على الإطلاق، غير متساوقة البتة، بين دولة شديدة القوة، كبيرة، قادرة، ومعها حلفاؤها في جانب، وفي الجانب الآخر منظمات إرهابية غير حكومية بوسائل محدودة، لكن يمكنها أن توقع أضراراً جسيمة عندما تستهدف مدنيين. والمسألة قبل كل شيء أنه من المستحيل حماية أية دولة من الإرهاب ـ وتعد إسرائيل المثال الرئيسي على هذا. فليس ثمة دولة يمكن أن تفوق ما تقوم به إسرائيل من إجراءات لمنع الإرهاب بغية تحقيق الأمن، ومع ذلك، فالأمر ليس مجدياً. ومن الواضح أنه على مستوى أميركا أو أوروبا، يعد هذا النوع من الوقاية جدّ مستحيل ـ إذ لا يمكن أن نحيط أميركا بسور!

تشومسكي: لقد قيل إن الولايات المتحدة تخطط لبناء حائط على امتداد الحدود مع كندا.

الأشقر: حتى هذا لن يكون فعالاً.

تشومسكي: كلا، إذا تصفحت الكتب الفنية المتصلة بهذا الموضوع، أو الدراسات الحكومية، على سبيل المثال، فإنها ـ مثلما ذكرت ـ ضربٌ من كتب الوصفات. وأحد الأشياء التي تشير إليها هو أن معظم التجارة الأميركية المستوردة تحتوي على حاويات. فهناك عدد هائل من الحاويات الواردة التي يستحيل تقريباً تفتيشها. وهي قد تحتوي على مواد مشعّة، على سبيل المثال. وليس بالإمكان تفتيشها في مكان نشأتها. وقد تضمنت

إحدى الدراسات بعض العمليات الحسابية التي تفيد بأنه إذا حاولت فحص الحاويات في «روتردام» على سبيل المثال، وهي إحدى نقاط الشحن الرئيسية من أوروبا، فسوف تتسبب بسكتة مرورية gridlock فعلية في أوروبا كلها.

الأشقر: بعيداً عن ذلك، حتى إذا افترضنا نظرياً أنه كانت هناك طريقة لحماية بلد ما من الإرهاب الأجنبي غير الحكومي، فستبقى لديك مشكلة الإرهاب المحلي. فقد كان هناك على كل حال، وقبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أوكلاهوما سيتي، ثم حادثة الأنثراكس anthrax البارزة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر والتي أصبحت ـ وعلى نحو غامض ـ نسياً منسياً.

تشومسكي: لقد جرى اقتفاء أثر الأنثراكس كما يبدو إلى أحد المعامل الفيدرالية.

الردّ على الإرهاب

شالوم: إذاً، ماذا نحن فاعلون؟ ما الذي يمكن القيام به حيال الإرهاب؟

تشومسكي: خفض الأسباب التي تفضي إليه. لنأخذ «القاعدة» مثلاً، فقد كانت تنفّذ أعمالاً إرهابية في الاتحاد السوفياتي، من أفغانستان، في الثمانينيات. وهذه الأعمال كانت خطرة جداً. والحقيقة أن «القاعدة» في مرحلة من المراحل كادت تتسبب بحرب بين الاتحاد السوفياتي وباكستان. وبعد أن انسحب الروس من أفغانستان، توقّف الإرهاب. بالطبع ما زال رجال «القاعدة» ينفذون أعمالاً إرهابية من الشيشان، ولكن ليس من أفغانستان. فأيّاً يكن ما تعتقده في هؤلاء الناس ـ أسامة بن لادن والآخرين ـ فإن مواقفهم تعتبر صريحة على نحو كبير. كلماتهم وأعمالهم تعتبر إلى حد كبير متناغمة بعضها مع بعض فإن المتخصصين في هذا الموضوع يتفقون على هذا، أي أن بن لادن وغيره يرون أنفسهم كمدافعين عن أراضي المسلمين ضد الاعتداء. ومن ثم، فإذا أوقفت مهاجمة أراضي المسلمين، فسوف تقلّل من تهديد الإرهاب. وكذلك أنواع الإرهاب الأخرى.

الأشقر: وثمة أيضاً جانب اقتصادي في هذا، لأن هناك ارتباطاً واضحاً جداً بين المنحى النيوليبرالي للربع الأخير من القرن، وبين زيادة تلك الأشكال من العنف المسمّى بالإرهاب، أو حتى العنف الحضري urban violence عموماً. فقد تسببت العولمة النيوليبرالية بتفكيك النسيج الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعية. ومن ثم فقد زادت معاناة الناس من حالات الاختلال والقلق الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى أشكال من التوكيدات العنيفة «للهوية»

identity سواء أمتطرفة دينياً كانت أم سياسياً وغير ذلك.
تشومسكي: هناك أبحاث وتصوّرات منتظمة تصدر عن المجلس القومي للاستخبارات National Intelligence Council، مجمَّع هيئات المخابرات الأميركية، تقول إن العملية التي يدعونها عولمة «سوف تكون قاسية، يميزها تَقلُّب مالي مزمن واتساع في الانقسام الاقتصادي... ديانات، دول، وجماعات تشعر أنها قد تم تجاوزها، ستواجه ركوداً اقتصادياً كبيراً، وعدم استقرار اقتصادي واغتراباً ثقافياً. وإنها سوف تعزز التطرّف السياسي والعرقي والأيديولوجي والديني، جنباً إلى جنب مع العنف الذي كثيراً ما يصاحب التطرف» [26] . التصورات العسكرية تقول الشيء نفسه. وكذلك إذا نظرت إلى دراسات الشأن الفضائي [27] في عهد كلينتون فستجد أنها تقول إننا سنكون في حاجة إلى تسليح الفضاء أو عسكرته ـ للسبب نفسه ـ وهو أن العمليات الاقتصادية في العالم، أي العولمة، ستلد انقساماً أكثر حدة بين من يملكون ومن لا يملكون، وإن من لا يملكون ربما يكونون قادرين على تطوير أسلحة نووية ووسائل أخرى من هذا القبيل، وإننا سنكون في حاجة إلى أسلحة جديدة لحماية أنفسنا من الآثار المتنبأ بها للإجراءات الدولية التي ستتخذ. ومن ثم، فإنك مرة أخرى تتخذ الإجراءات وأنت تعلم أية عواقب سَتَحِلُّ،، ثم تطور وسائل أكثر وحشية وعنفاً لقمع الآخرين. ولكنك إذا كنت بالفعل تريد كبح الإرهاب، فعليك ألا تقوم بإجراءات من شأنها أن تدمر المجتمعات.
الأشقر: ومن ناحية أكثر عمومية، قد أقول: إن ترياق الإرهاب هو بالتحديد ليس في ما يسمّى الحرب على الإرهاب، بل العلاج في العدالة: عدالة سياسية، حكم القانون، عدالة اجتماعية، عدالة اقتصادية. وهذا هو الترياق الحقيقي الوحيد للإرهاب.
تشومسكي: وإنهاء القمع. (الأشقر: بالطبع). في حالة الإرهاب الإسلامي، فإن الكثير منه يقوم على مجرّد: إنك تهاجمنا، إذاً فنحن سندافع عن أنفسنا.
شالوم: ثمة تظلّمات أشارت إليها «القاعدة» تعدّ بالفعل أمثلة على العدوان. ولكن قائمة التظلّمات الخاصة بـ «القاعدة» تشمل على سبيل المثال، تيمور الشرقية كحالة من الهجوم على الإسلام. أظن أنك لا تتفق مع ذلك، في حالة تيمور الشرقية.
تشومسكي: ليس علينا الاتفاق مع ما يظنون أن لهم الحق فيه. لقد دعموا غزو أندونيسيا لتيمور الشرقية؛ لأن دولة مسلمة غزت دولة إحيائية [28] * animist مسيحية. وهذا لا يعني أننا علينا أن نوافق على ذلك. فهو

عدوان صريح.

الأشقر: لم يكن هذا مطلقاً هماً رئيسياً لدى القاعدة أو لدى بن لادن، فهو أمر بالفعل جدّ هامشي بالنسبة إليهما.

تشومسكي: المسألة هي أن لديهم وجهة نظر. يمكنك أن تحاول فهمها. والحقيقة أن البنتاغون يفهمها، كما عندما أعلن بول وولفوفيتس، حين كان لا يزال نائباً لوزير الدفاع، أن الولايات المتحدة كانت ستحاول نقل قواعدها العسكرية إلى خارج السعودية ـ وهذا كان أحد أسباب غزو العراق. وقال بصراحة: وهذا كان من شأنه أن يضعف من دعاية القاعدة القائلة أننا احتللنا بلداً مسلماً مقدساً 29 .

الأشقر: لأن المسؤولين الأميركيين عرفوا أن أصل تحوّل ابن لادن ضد أميركا كان نتيجة إرسال جنود أميركيين إلى المملكة العربية السعودية. وكانوا يعرفون حق المعرفة جميع الأخطار التي يكتنفها مثل هذا العمل، حتى من وجهة نظر عسكرية لم تكن ذات شأن: كان من الممكن أن ينشروا هؤلاء الجنود في الكويت. كم عددهم، 5000 جندي؟ عدد قليل جداً، كان يمكنك وضعهم في أي مكان في المنطقة، في أماكن أكثر أماناً، لكنهم أرادوا إبقاءهم في المملكة العربية السعودية لأسباب واضحة تتعلق بأهمية ما تمثل تلك من احتياط هائل للنفط في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. فقد كانوا على استعداد لتسديد ثمن ذلك، إلى حد ما. لم يذكر أحد تلك الحقيقة في التسعينيات. فالمسؤولون الأميركيون يفعلون أشياءً يعرفون أنها ستغذّي الإرهاب، لكنهم برغم ذلك يفعلونها، لأنهم يذعنون لاعتبارات أخرى تُعدّ بحسب رأيهم أكثر أهمية من حياة المدنيين.

مؤامرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

شالوم: هذا إذًا يطرح سؤالاً: كيف تقوّم المزاعم التي تقول إن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر قد دبرتها إدارة بوش، أو الموساد، إلخ؟

تشومسكي: لديَّ مواد كثيرة جداً عن هذا الموضوع. لا أقرأ الكثير منها، لأنني عموماً لا أعتقد أنها تستحق ذلك. لكنني قرأتُ بعضها من باب الفضول ليس غير، ومنها يبدو لي أن أولئك الذين طرحوا مثل هذه المزاعم هم فقط لا يفهمون طبيعة الحدث. فلماذا على كل حال، يقوم العلماء بالتجارب؟ لماذا لا يأخذون شرائط فيديو عما يحدث في الخارج؟ فالأشياء التي تمضي في عالم الظواهر تعدّ دراستها معقدة جداً. ولن تحصل على نتائج قاطعة إنْ درستها، إنما ستحصل على جميع أنواع الخلط والتشوش، وأشياء غريبة تحدث لا يمكنك فهمها، وهكذا. ومن ثم فإن ما يمكن القيام

به هو التجارب المضبوطة 30 *. ولكن حتى في التجارب المضبوطة بعناية، ثمة جميع أنواع الشذوذ: مصادفات غير متوقعة، مفارقات واضحة، وهكذا. وإذا قرأت عمود المراسلات لجريدة علمية فنية، مثل العلوم Science فستجد أن المراسلات تتألف وبشكل حقيقي من أناس يطرحون نقاطاً مثل هذه حول التجارب المضبوطة بعناية، تتحدث عن هذه المصادفة التي لم تلاحظها، أو أن هذا الأمر قد شابَهُ خطأ لم تلاحظْه. وعندما تحاول عمل الشيء نفسه بالنسبة لظواهر من عالم الواقع، عندما تحاول تطبيق تلك المعايير عليها، نعم، ستجد جميع أنواع الغرائب. ومع نوع الدليل الذي يتم استخدامه، يمكنك إثبات أن البيت الأبيض قد فُجّر بالأمس.

هذا بالإضافة إلى طريقة تقديم الدليل. فالناس الذين لا يعرفون شيئاً عن الهندسة المدنية، عدا ما التقطوه من مكان ما على الإنترنت، يقدمون أطروحات متعمقة عما يجب أن يكون قد حدث: كيف يمكن لمبنى أن يفعل هذا، وذاك، وغير ذلك؟ وهذه ليست مسائل نافلة. فأنت لا يمكنك مجرّد النظر في الإنترنت والقول: «إنني مهندس مدني ماهر». إذاً، فأولئك الذين يقدّمون مثل تلك المزاعم هم فقط لا يفهمون طبيعة الدليل.

النقطة الثانية هي أن الفكرة القائلة إن إدارة بوش من شأنها أن تقوم بشيء من هذا القبيل، تعد بلا شك متجاوزة للاستيعاب. أولاً، لم يكن واضحاً على الإطلاق ما الذي سيحدث ـ لم يكن يمكنك التنبؤ بالنتيجة. والحقيقة، لنلاحظ ما حدث عندما أُوقفت إحدى الطائرات في بنسلفانيا: لنفترض أن هذا حدث لسائر الطائرات؟ فأي شيء كان من الممكن أن يحدث؟ إذاً أنت تقوم بعملية غير مضمونة النتائج. كثير من الناس كان من شأنهم أن يكونوا مشاركين في التخطيط. من المؤكد أن تسريبات ستحدث. (الأشقر: بالطبع). لو كان هناك أي تسريب على الإطلاق، لكانوا مثلوا جميعاً أمام طاقم الإعدام رمياً بالرصاص من دون محاكمة، ولكانت هذه هي نهاية الحزب الجمهوري إلى الأبد. لكي يجنوا ماذا؟ حسن، هناك حجّة «من يربح»، ولكن هذا أيضاً لا معنى له. فكل نظام قوة في العالم ربح من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. قد يمكنك البرهنة على أن الصين هي الفاعل، لأن تلك الهجمات أعطتهم الفرصة لتحطيم الإيغور 31 * Uighurs في غرب الصين. في المقابلة الأولى التي أجريتها بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بساعتين، كان من الأمور التي ذكرتها أن كل نظام قوي في العالم سيغتنم هذه الفرصة لزيادة العنف والقمع. وهذا تحديداً ما حدث في كل مكان ـ الروس في الشيشان، إسرائيل في الضفة

الغربية، أندونيسيا في آتشيه 32 *، الصين في غرب الصين، نصف حكومات العالم سنّت قوانين حماية ضد الإرهاب لتجريبها والسيطرة بشكل أفضل على شعوبها. وبفضل حجة «من يربح»، يمكنك القول إن كل نظام قوي قد ربح.

ولكن النقطة الأخيرة، والأكثر أهمية في رأيي، أن هذه المزاعم عن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هي مجرد أُلهيّة. فحتى لو كان صحيحاً أن إدارة بوش قد خططت ونفذت الهجمات، فإن هذا سيكون نقطة ثانوية مقارنة بالجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الأميركي والعالم. فمجرد تحريضها على الإرهاب يُعدّ أمراً أخطر كثيراً على الشعب الأميركي من تدمير مركز التجارة العالمي. فهي تزيد خطر الحرب النووية، على نحو كبير. هذا مهم جداً. فهي مسألة لم تُناقش إلا في الأدبيات الفنية، لكنها خطيرة، ويمكن أن تفضي إلى عواقب أكثر مأسوية من تدمير مركز التجارة العالمي. ومن ثم فإن كل هذا التركيز على هذا السيناريو غير المحتمل والذي لا يصدق، هو محاولة تشتيت الانتباه عن الجرائم والتهديدات الحقيقية. وأعتقد أن هذا أيضاً هو السبب في كون هذا التنظير قلما انتقده المعلقون أو الحكومة. أظن أنه محل ترحيب لدى الإدارة. فإنْ حاولت ذكر أي شيء عن حقيقة أن أميركا قد غزت العراق للحصول على نفطه، أو أي شيء جاد، فستُقابل بسيل من الانتقادات والأكاذيب التي سيتم استخلاصها في الحال. والحقيقة الساطعة حول نظريات المؤامرة المتصلة بالحادي عشر من أيلول/سبتمبر، هي أن هناك نقداً قليلاً جداً لتلك النظريات. بعضهم قد يطلق نكاتًا أو شيئاً من هذا القبيل، لكنها لا تأتي في إطار النقد الجاد. والسبب في رأيي أنها محل ترحيب كنوع من الأُلهية.

ولقد اطّلعتُ أخيراً على وثيقة تتعلق بهذا. وهي تتضمن اقتراحات حول رفع السرية عن وثائق حكومية للبنتاغون ويفيد أحدها أن موظّفي وزارة الدفاع ينبغي أن يقدّموا دورياً معلومات عن اغتيال كينيدي لإبقاء صناعة اغتيال جورج كينيدي على قيد الحياة، بالتركيز على محاولة اكتشاف مؤامرات. وما داموا مستمرين في هذه المطاردة العبثية فلن يطرحوا أسئلة جادة 33 . وأتوقع أن الأمر نفسه ينطبق كثيراً على حالتنا هذه.

الأشقر: ثم تجد من يقولون لك: أنت تقول إن هذه «نظرية مؤامرة» وهذا عارٍ من الصحة، ولكن رواية الحكومة هي أيضاً نظرية مؤامرة ـ مؤامرة من قبل تنظيم القاعدة والخاطفين التسعة عشر. وهذا ما يضفي نوعاً من البناء الوهمي المتخيل phantasmagoric على المستوى نفسه كشيء

تم من خلال تحقيق شاركت فيه بلدان وهيئات كثيرة. وهذا سخيف لا يعقل.
ومع ذلك هناك من ناحية أخرى ما يسمّى الرواية الضعيفة التي تقول إن إدارة بوش برغم أنها لم تخطط للحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ولم تسع سعياً جاداً لمنعها، فقد كانت لدى هذه الإدارة عدة إشارات لم ترغب في أخذها في الاعتبار.
تشومسكي: ولكن لدينا مأخذاً أقوى من ذلك. فهم كان لديهم أكثر من الإشارات إلى مزيد من الأعمال الإرهابية. مثلما استشهدت به من قبل، على سبيل المثال، فإن مصادر موثوق بها كثيراً تعتبر أن هجوماً إرهابياً نووياً أمر محتمل جداً. هذا خطير. هل يفعلون أي شيء حياله؟ هم فقط يزيدون من احتمال حدوثه.
الأشقر: بالضبط. هذه الطريقة في عرض الأشياء هي ما يمكن المرء أن يقبله.
تشومسكي: إنها ليست نظرية المؤامرة، إنها مجرد تراتبية للأولويات.
الأشقر: هناك بالفعل حالتان واضحتان جداً، حيث عملت الهجمات ضد المصالح الأميركية بطريقة حاسمة لصالح مخططات الإمبريالية الأميركية: غزو العراق للكويت عام 1990 وقد أدى ذلك إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بعد الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر التي أفضت إلى إطلاق مجموعة من السياسات الهادفة إلى توسيع السيطرة الأميركية على مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق الاستراتيجية. فقد كان الهجوم على مركز التجارة العالمي حاسماً جداً بالنسبة إلى الحالة الثانية. وسواء أمقصوداً كان أم غير مقصود، فقد كان صنّاع السياسة الأميركية في حاجة إلى نوع معيّن من الأحداث، ولم يُقْدِموا على فعلٍ جاد لمنع هذا النوع من الأحداث. لذلك هناك تفسير أعتقد أنه مشروع أن تصدقه الناس، وهو أكثر مشروعية من نظريات المؤامرة التي تزعم أن إدارة بوش قد نظمت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.
تشومسكي: ما زلتُ أشكّ في هذا. لا أعتقد أن المخططين هم أذكياء إلى هذه الدرجة. أعني أنهم بحسب الحالات التي اطلعتُ عليها، لا يعرفون في الغالب ماذا يجري. وعندما تنظر نظرة دقيقة إلى المخططين، تجد أنهم لا يعرفون ما يجري في العالم. والفكرة أنهم بإمكانهم وضع خطط دقيقة.
الأشقر: أنا لم أقل ذلك. هناك فرق كبير بين إعداد خطط دقيقة وإدراك أنك لا تفعل.

تشومسكي: شيئاً ما بإمكانك أن تفعله.

الأشقر: بالضبط، إنك لا تفعل ما ينبغي عليك عمله لمنع حدث ما، لأن وقوع ذلك الحدث سوف يخدمك في الواقع. هذا ليس على الإطلاق تخطيطاً ذكياً.

تشومسكي: هذا يذكرني بالمرة الوحيدة التي أدليت فيها بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ برئاسة ويليام فولبرايت وكان فولبرايت سناتوراً محافظاً جداً، وقد سئم بشدة حرب فييتنام، ورأى ضرورة انسحاب الولايات المتحدة. وقد حوّل جلسات لجنة العلاقات الخارجية إلى نوع من حلقة النقاش الأكاديمية حول الحرب. وقد دعيت إلى التحدّث، وكان الشخص الذي يدلي بشهادته معي هو آرثر شليزنغر الصغير الذي خدم في البيت الأبيض أوائل الستينيات. إذاً كنا نحن الإثنين هناك. وكان هذا تقريباً عام 1970. وقد تحدثتُ في معظم الوقت عن إدارة كينيدي، وهو من كان الجاني الرئيسي بحسب اعتقادي آنذاك، وقد اختلف مع ما كنت أقوله، ثم عند إحدى النقاط التفت إليّ قائلاً شيئاً ما مثل: «تعرف أن المشكلة في تحليلك هي أنك تبخس تقدير غباء المخططين». وقد كنتُ ميالاً إلى القول: «حسناً لقد كنتَ بينهم». لكني أعتقد أنه لم يكن مخطئاً في تلك النقطة. فهم غالباً لا يعرفون ماذا يفعلون. عندما تقرأ في السجلات الموثّقة داخلياً، ستُدهش من أنهم لا يفهمون. (الأشقر: بالطبع). إني فقط غير مبالٍ إلى أن أعزو إليهم القدرة على إعداد خطط معقّدة.

الأشقر: كلا، أنا موافق. هذه هي النقطة تحديداً، الأمر لا يتعلق بالخطط المعقدة، بل يتعلق بأنك تتصرف بطريقة ما تسمح للحدث الذي تتمنّاه أن يحدث. فعدم منعه ليس مثل التخطيط له.

تشومسكي: لو كان الأمر كذلك لجازفوا بالفعل بمخاطر كبيرة. فعدم إيقاف الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان من الممكن أن يدمر البيت الأبيض. لقد كان هذا على وشك الحدوث.

الأشقر: صحيح. لا أعتقد أنهم عرفوا أي شيء عن تفاصيل ما سيحدث.

تشومسكي: إذا كانت لديك أية فكرة عن أن هذا سيجري، فعليك أن تحاول إيقافه لأن العواقب ستكون غير متوقعة.

الأشقر: ولكن من جهة أخرى، دعني أشير إلى تناقض. لقد كررت القول إنهم لا يحاربون الإرهاب محاربة جادة، والآن أنت تقول إنهم كانوا يجازفون بمخاطر كبيرة إذا كانت لديهم إشارات ولم يتحرّكوا. في الحقيقة أنهم كانوا يجازفون بمخاطر كبيرة، أي أنهم لم يكونوا جادين في محاربة

الإرهاب، كما ذكرت، إذ بإمكان وسيلة نووية، أو قنبلة إشعاعية 34 * أو «قذرة» dirty bomb، أو مخطط بيولوجي، أن تحدث، ويكون هذا أخطر من الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

تشومسكي: لاحظ الفرق في الأهداف. إنهم لا يقومون بجهود جادة لحماية المدنيين لكنهم يقومون بجهود جادة لحماية نُظم القوة. (الأشقر: قطعاً) إذن هذا فرق كبير. نوع الهجوم الذي كان سيحدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان سيشمل نظم القوة (الأشقر: بالتأكيد). وبهذا المعنى فقد تضمن الحدث: البنتاغون ومركز التجارة العالمي. لا أعتقد أنهم أرادوا لهذا أن يحدث. فهو هجوم على مركز القوة.

الأشقر: النقطة هي أنهم حتماً لم يكونوا واعين ما جرى إعداده بالضبط. بالطبع، لقد اتخذوا جميع الإجراءات الممكنة لحماية ما تسميه «نظم القوة»، ولكن كما أشرت فهم اهتموا على نحو قليل جداً بالناس عامة.

تشومسكي: إن افترضنا أن لديهم دليلاً على تهريب «قنبلة قذرة» إلى أميركا فلا أعتقد أنهم كانوا سيدعون شيئاً كهذا يحدث. الفكرة في عدم اتخاذهم الاحتياطات ضد القنبلة المشعة هي مسألة ذات بُعد عالمي كبير. فهم لا يقومون بالسياسة العالمية التي من شأنها منع صعود الإرهاب الذي قد يفضي إلى هذا ـ حسنٌ، ذلك ليس هيّناً. ولكن معرفة أنه سيكون هناك هجوم بالطائرة على مراكز رئيسية، أو أن هناك قنبلة مشعّة هُرّبت إلى نيويورك ـ هذا، بحسب اقتناعي، ما كانوا سيحاولون إيقافه. المسألة جد خطرة.

الأشقر: نعم، لكن هناك اعتبارات كثيرة تؤيد الأطروحة القائلة إنهم تمنّوا وقوع حدث إرهابي يمكن أن يقتنصوه ذريعة: ففي استطاعة المرء أن يقدم قائمة كاملة من منافع الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لإدارة بوش. منافع جمّة. فقد كانت هذه الإدارة إلى حد ما غير شرعية قبل ذاك، بسبب الطريقة التي وصل بها بوش إلى الرئاسة، وفجأة بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان هناك إجماع واسع جداً، وطني ودولي، على تأييد تلك الإدارة. وقد شعرت فجأة أنها ممكَّنة من تنفيذ سياسات كانت تعتبر مستحيلة قبل الهجمات، مثل تأسيس وجود عسكري في قلب الاتحاد السوفياتي السابق، في وسط آسيا، مقتنصة في ذلك حجة الحرب على أفغانستان، ثم غزو العراق، وهكذا. ومن الناحية الأخرى، تأمَّل في الكتلة المهمة جداً من الأشخاص الموجودين في الإدارة ومن كان منهم في عداد الخمسة وعشرين مؤسساً لمشروع القرن الأميركي الجديد (PNAC) الذي

نُفِّذت أجندته بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ـ ومن هؤلاء ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وبول وولفويتش، وزلماي خليلزاده، وغير هم كثر من الأعضاء الأقل شأناً في إدارة بوش الحالية، والذين ينبغي أن نضيف إليهم جيب بوش شقيق الرئيس.

تشومسكي: في الحقيقة، إن السياسات التي يتبعونها ليست مختلفة كثيراً عن سياسات إدارة كلينتون.

الأشقر: ما أحدث فرقاً هو بالتحديد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ففي أدبيات مشروع العصر الأميركي الجديد، هناك مرجع يتم الاستشهاد به كثيراً لدى ذكر هذه الفكرة، وهو أننا كنا في حاجة إلى شيء ما مثل بيرل هاربور Pearl Harbor لمتابعة السياسات الضرورية لمشروعنا 35 .

غزو صدام حسين للكويت

شالوم: جلبير، لقد أثرتَ قضية الغزو العراقي للكويت عام 1990. في رأيك ما الدور الأميركي في ذلك الغزو؟

الأشقر: الولايات المتحدة لم تفعل أي شيء جاد لمنع صدام حسين من غزو الكويت عام 1990. ومن ثم إذا كان أحد يريد القفز إلى استخلاص أن الولايات المتحدة كانت تريد فعلياً أن يغزو صدام حسين العراق، فإن هناك خلفيات جادة وراء ذلك الاعتقاد، لكنك لن تكون قادراً أبداً على إثباته، لأنه مسألة نية ـ إلا إذا كتب بوش الأب في مذكراته أنه في مرحلة ما أراد لذلك أن يحدث. ومن الواضح لي أنه كان من مصلحة السياسة الأميركية الإمبريالية أن يغزو صدام حسين الكويت في تلك المرحلة. وقد كان هذا هدية من السماء لإدارة بوش الأب، تماماً مثلما كانت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر نعمة من السماء لإدارة بوش الابن. لدينا إذاً أسباب جدية للتوصل ـ من حقيقة أنهم لم يحاولوا جدياً منعها، مع أنهم عرفوا أن شيئاً ما كان يخطط له سرّاً ـ إلى الشك بأنهم كانوا فعلياً يتمنون له أن يحدث.

تشومسكي: أنا متشكك. علينا أن ننظر إلى هذه القضايا بحذر حقيقي. لقد نظرت إلى حد ما في تلك القضية. ولدينا بعض الوثائق. وقد قضيت بالفعل بعض الوقت في الحديث إلى أبريل غلاسبي، سفيرة أميركا في العراق بين عامي 1989 و1990. وقد كانت تمثّل نوعاً من الإحراج للحكومة الأميركية بعد غزو الكويت، لذلك أرسلوها إلى حيث مشيت إليها، في سان دييغو، وتحادثنا بعض الوقت. ثم قرأت الوثائق. وأعتقد ـ وهذا مجرد تخمين ـ أنهم في الواقع لم يكونوا على علم بالأمر. فالولايات المتحدة على

سبيل المثال، كانت تقدّم دعماً لصدام حسين استمر عملياً حتى يوم الغزو، وبريطانيا كذلك، أعتقد أنهم اعتبروا صدام حسين صديقاً. وقبل الغزو بشهرين، إن كنـت ما زلـت تذكر، أرسلت إدارة بوش وفداً من أعضاء مجلس الشيـوخ. النسخة المحـررة عن اللقاء هي نوعـاً ما مضحكة [36] . فقد كان هؤلاء الشيوخ يعبّرون فعلياً عن إعجابهم بصدام حسين، وحبّهم له. وكانوا يفصحون عن مزيد من الدعم، وكان بوش يتخطى قرارات وزارة الخزانة لتقديم مزيد من الدعم إلى صدام حسين. واستمر هذا إلى يوم الغزو تقريباً.

حقاً، أن غلاسبي قد نقلت إلى صدام حسين، إذا شئتَ تعليمات غامضة إلى مدى كبير. وقد أشاروا إلى أن الولايات المتحدة لن تعترض إذا فعل شيئاً لتصحيح الحدود، وهذا ما يعني أخذ حقول نفط الرميلة من الكويت وربما الحصول على منفذ ما على البحر أو شيء من هذا القبيل. أو أن يرفع أسعار النفط. ولم يكن لدى أميركا اعتراض على رفع أسعار النفط. ولديَّ شك في أن صدام حسين قد أساء تفسير ذلك. أعني أنه كان ديكتاتوراً، والديكتاتوريون يكونون في وضع سيىء جداً عند اتخاذ قرار ما: لا أحد يمكنه التحدث إليهم، لا أحد يخبرهم أي شيء، ويعتقدون أنهم يفهمون كل شيء. وقد تلقَّى هذا التعبير عن الاتجاه أو التعليمات، من البيت الأبيض، وقال حسناً لن يعبأوا إذا أخذنا الكويت. والحقيقة أنه ما إن رأى العراق مدى قوة رد الفعل، حتى بدأ في غضون أيام قليلة يقترح الانسحاب. وفي الثامن أو التاسع من آب/أغسطس كانت هناك مفاوضات، ومقترحات، وظلوا يتوافدون، خلال أيام محدودة، حالما رأوا ما كانت عليه ردود الفعل. وهنا أعتقد أنه من الممكن الإشارة، وعلى نحو أكثر إقناعاً، إلى أن الولايات المتحدة أرادت أن يبقوا. والحقيقة، أن هناك دليلاً على ذلك.

الأشقر: نعم، ولكن ما تقوله، نعوم، لا يعارض ما قلتُه أنا. لأنه إذا كانت الحكومة الأميركية قد أرادت حقاً أن يفعل صدام حسين ما فعل ـ وأكرر: لا أحد يستطيع إثبات ذلك ـ لما تصرفّتْ حياله على نحو طبيعي حتى اللحظة الأخيرة، طبعاً. لم يكن عليها أن توحي له بأنها قلقة حقاً. هذا ما أعنيه. (تشومسكي: هذا ممكن) هل تظن للحظة واحدة أن الحكومة الأميركية أرادت فعلياً أن تمنع هذا الرجل؟ (تشومسكي: لكانت منعته). كان في إمكانها فقط أن تخبره بأنه إذا أقدم على غزو الكويت، فستعتبر هذا إعلان حرب عليها. نقطة وإلى أول السطر. حينئذٍ كان حتى على ديكتاتور

في مثل جنونه أن يفكر مليّاً قبل الإقدام على أمر كهذا.
تشومسكي: مثلما قلت، أعتقد أنه فوجىء برد فعل الولايات المتحدة. ولكن هذا يترك الباب مفتوحاً لسؤال لن يجد جواباً حتى نحصل على وثائق داخلية. وإلى ذلك الحين، قد لا نجد جوابًا. فهناك خلفيات للاعتقاد بأن هذا كان سوء تفسير مزدوجاً. فقد بدت غلاسبي مخلصة جداً في وصف الأمر. حتى إني أستطيع القول إنها لفتتني إلى أنهم قرروا فعلياً إخباره بما هو مسموح تحديداً: يمكنك تصحيح الحدود، يمكنك رفع أسعار النفط، لكن لا تفعل أكثر من هذا. وقد فسّر هو هذا وكأنه القول: إنك تستطيع أن تغزو.
الأشقر: لكنْ، مهلاً. لقد عرفت الحكومة الأميركية من كان صدام حسين، إنه رجل مجنون على نحو يكفي لغزو جزء من إيران.
تشومسكي: ولكن ذلك كان قبل عشر سنوات، وقد أُضعِف حينذاك. والآن أصبح صديقاً لأميركا. لا أدري. سيظل هذا سؤالاً مفتوحاً إلى أن يوجد دليل أفضل مما لدينا. فما نعرف ـ ولدينا هنا دليل ـ هو أنه بعد الغزو مباشرة، تردد أن كولن باول، على سبيل المثال (كان وقتئذٍ رئيس أركان القوات المشتركة)، قال في اجتماعات داخلية: إن النتيجة الأسوأ ستكون عندما ينسحب صدام حسين من الكويت مخلفاً وراءه حكومة تابعة له. ذلك ما يمكن أن نمنعه. وهذا سبب رفضنا أي تفاوض أو أي نوع من الترتيبات.
شالوم: لقد ذكر وزير خارجية العراق طارق عزيز، أن الخطة التي اعتمدها القادة العراقيون اقتصرت على فرض تصحيح الحدود. ثم قرر صدام حسين في اللحظة الأخيرة القيام بغزو كامل [37] .
تشومسكي: ربّما. هذا أكثر انسجاماً مع إحساسي بالأمر، وذلك في ضوء الطريقة التي يمكن أن يتصرف بها ديكتاتور مهووس. أعني أن هؤلاء الرجال يعملون وحدهم. ونحن نعرف أن الأخطاء التي يفعلها الديكتاتوريون هي مذهلة. أنظر إلى ستالين وغزو الاتحاد السوفياتي. لقد كان لديه دليل مفحِمٌ من جميع الجهات على أن هتلر سوف يغزو. لكنه كان واثقاً بغريزته، فلم يفعل شيئاً.
الأشقر: أميل إلى الاعتقاد بذلك، حتى لو كان الجيش العراقي قد أُوقِفَ عند مستوى ما يسمّى تصحيح الحدود، كان التدخل الأميركي سيحدث [38] .
(تشومسكي: هل تعتقد ذلك؟) نعم، لأن تلك اللحظة كانت حاسمة في تاريخ العالم، في الحقيقة، لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد كانت حرب

الخليج حدثاً حاسماً وبدرجة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، لدفن أعراض فييتنام، مثلما قال بوش الأب في ذلك الوقت، ليستعرض قدرة التسليح الأميركي المتراكم في ظل ريغان، وليبين أن الاتحاد السوفياتي برغم أنه كان يتفكّك، فقد كان هناك حاجة كبيرة إلى أميركا في العالم، خصوصاً حيث كان الشركاء معنيين بهذا ـ والشركاء هم أوروبا الغربية واليابان اللذان يعتمدان على نفط الشرق الأوسط أكثر من الولايات المتحدة، وهما غير قادرين بالطبع على إطاحة طموحات صدام حسين ودرء جيشه عنهما. لهذا السبب احتاجا إلى الولايات المتحدة، الدولة الوحيدة في الغرب التي تستطيع فعل ذلك. علاوة على أنها كانت فرصة ممتازة لأميركا بغية عكس وضع أرادت إبطاله منذ حدوثه عام 1962، وهو انسحاب الجنود الأميركيين من المملكة السعودية. في ذلك الحين، كانوا مجبرين على الانسحاب نتيجة ضغوط القومية العربية على المملكة العربية السعودية، ومنذ ذلك الوقت، أرادت أميركا العودة عسكرياً، لتعيد تأسيس وجود عسكري مباشر في ذلك الجزء من العالم.

إذا أخذت حصيلة ذلك كله فستفهم لماذا كان عليهم إيجاد الذريعة المناسبة. فإن لم يكن صدام حسين موجوداً في ذلك الحين، لكانوا اخترعوا صدّاماً. كانوا في حاجة إلى حجّة مثل تلك التي زودهم إياها، من أجل تنفيذ هدفهم. وأنا أعترف بغباوة صدام، لكن ينبغي أن نتذكر أن الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت تواجه أناساً على جميع المستويات يقولون إنه ينبغي أن يحدث خفض كبير في الإنفاق العسكري، وهذا ما سمّي ريع السلام dividend peace. إذا كنا حقيقة ماضين إلى عهد تحل فيه المنافسات الاقتصادية محلّ الحروب، فإن أحد الامتيازات الرئيسية للولايات المتحدة في النظام العالمي ـ وهو القدرة العسكرية ـ سيفقد قيمته.

تشومسكي: لقد تألفت إدارة بوش الأب بشكل أو بآخر من المحافظين التقليديين. (الأشقر: صحيح) ولم يكن لديها هدف اجتماعي لإثارة مواجهة دولية كبيرة. في الحقيقة كانوا إلى حد ما خائفين منها. ولكي نبيّن أنهم أرادوا أن يقوم العراق بتصحيح الحدود، فهذا ليس شديد الصعوبة، لأنهم ذكروا ذلك. وقد ذكرت غلاسبي كثيراً في حديثها مع صدام حسين: إننا لا نمانع إذا ما قمتَ بتصحيح الحدود. وإذا كان هذا كل ما حدث، فما كانوا سيقدرون على تعبئة المملكة السعودية من أجل السماح بحشد الجنود. لقد جعلوا الحكام السعوديين يوافقون بعدما أقنعوهم بأن العراقيين

كانوا يتكاثرون على الحدود وسوف يغزون بلادهم. ولوتوقفوا وقتذاك بالقرب من الحدود العراقية الكويتية لما كانوا قاموا بهذا البتة. لا أستطيع إثبات ذلك، لكن شكوكي أن المسؤولين الأميركيين قد فوجئوا بما حدث.

شالوم: في المخطوطة المحررة لمحادثة غلاسبي مع صدام حسين، تقول: «ليس لدينا رأي في الصراعات العربية ـ العربية مثل خلافاتكم مع الكويت على الحدود»، ولكنها أيضاً ذكرت أن النزاع ينبغي أن يُفض سلمياً. (تشومسكي: نعم)، ورد صدّام بأنه يأمل هذا، لكنهم، أي الأميركيين إذا كانوا غير قادرين على إيجاد حلّ، «فإن العراق لن يقبل الموت»، وتقول غلاسبي إنها قد فكرت في تأجيل رحلتها «بسبب الصعوبات التي نواجهها، ولكني الآن سأطير يوم الإثنين». وبالفعل ذهبت 39 .

تشومسكي: هذا معناه إنك تستطيع أن تصحح الحدود. وأعتقد أنه أخذ هذا الأمر على أن ذلك يعني أنك تستطيع غزو الكويت. الولايات المتحدة قالت: لن نقدم على فعل شيء إذا كنت ستصحح الحدود.

الأشقر: بعد نهاية الحرب مع إيران، انتهج صدام حسين موقفاً عدوانياً ازداد حدّة على نحو تدريجي مع جيرانه العرب. (تشومسكي: خاصة محاولته رفع أسعار النفط، وقد رفعها بالفعل). وكانت المملكة السعودية قلقة قلقاً كبيراً. وعلى عكس ما تقوله، فإنني أعتقد أن الحكام السعوديين كانوا حتماً سيرحبون بتدخّل الولايات المتحدة، حتى لو كان الجيش العراقي قد توقّف عند حد معيّن داخل الأراضي الكويتية، لأنهم عرفوا أن صدام حسين كان يسعى إلى وضع يده على مزيد من مصادر الدخل من أجل الإبقاء على الجيش الضخم الذي بناه أثناء الحرب على إيران. بعد تلك الحرب، كان مواجهاً بخيارين: الخفض الحاد لهذا الجهاز الذي بناه لأغراض الحرب والتركيز على إعادة البناء والشؤون المدنية. والخيار الآخر هو المحافظة على جيشه بغية الحصول على مصدر إضافي للدخل من أجل ذلك الغرض. وقد كان يبتز جيرانه الأغنياء بتهديدات سببها الديون التي كان يدين لهم بها.

تشومسكي: المسألة هي أنه كانت هناك طريقة مباشرة لفعل ذلك، ولم تكن الولايات المتحدة تعترض عليها: رفع أسعار النفط، وإقناع الدول العربية بإلغاء ديونه. لقد كانت محاجّته، اسمعوا، لقد خضنا الحرب مع إيران، للدفاع عنكم، والآن عليكم أن تدفعوا لنا، وأن تتنازلوا عن ديونكم لنا. وعليكم أن ترفعوا سعر النفط. والحقيقة أنه اتهم الحكومة الكويتية بالمحافظة على سعر النفط منخفضاً بغية خنق العراق.

الأشقر: ولكن واشنطن لم تكن لتريد ذلك، ولم تكن تؤيد ذلك.
تشومسكي: هذا ليس صحيحاً، لقد أخبروه أنهم لا يكترثون لذلك. والحقيقة أنني لا أعتقد أن الحكومة الأميركية كانت مكترثة. فالولايات المتحدة لا تريد بالضرورة أسعاراً منخفضة للنفط. إنها تريد الأسعار في معدل معيّن، وعندما تكون الأسعار منخفضة جداً فليس هذا جيداً بالنسبة إليها.
الأشقر: لا منخفضة جداً ولا مرتفعة جداً، يريدون أن يحافظوا عليها عند ما يسمّونه المستوى الأفضل، وهذا معروف. ولكنني أعتقد أنهم في تلك المرحلة، لم يكونوا راغبين في أن يحدث ما حدث على ذلك النحو، إذ أملى صدام حسين ما يجب أن يكون عليه مستوى سوق النفط.
تشومسكي: حسن، في تلك المساجلة مع غلاسبي، ليس ثمة إشارة إلى أنهم يعارضون قيامه بشيء من قبيل التلويح بقبضته لرفع أسعار النفط. وهو ما يعد تسامحاً أكيداً بالنسبة إلى أميركا وإلى جميع الشركات الساعية إلى الربح.
شالوم: حتى إن غلاسبي تقول: هناك أميركيون كثر (مثل الرئيس) يريدون رؤية النفط يرتفع لأنهم قادمون من ولايات منتجة للنفط 40 .
تشومسكي: المسألة فقط أن غلاسبي كانت تنطق بلسان الخارجية، وتقول: إننا لا نأبه. وهو ما قد يكون صحيحاً، فهم لا يأبهون. إذ عندما ترتفع الأسعار، ترتفع أرباح شركات الطاقة، وتكون أميركا وبريطانيا التي تنتج نفطاً عالي التكلفة، قادرتين على جلب نفطهما إلى السوق من البحر الشمالي وآلاسكا، وإلى معاودة تدوير التمويل ـ الذي يذهب إلى السعودية ـ إلى عائد إلى أميركا بطريقة أو بأخرى: سندات الخزينة Treasury securities، عقود بناء بيكتل، إلى آخره.
الأشقر: نعم، صحيح، ولكن لعل واشنطن لن تكون سعيدة إذا جعل صدام الدول العربية ـ من خلال ابتزازه العسكري ـ توافق على رفع سعر النفط والتنازل عن ديونه لهم، والسماح له بالاستمرار في بناء قوته العسكرية. أضف أن العراق بالنسبة إلى إسرائيل كان همّاً رئيسياً بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية: فما دامت إحدى الدولتين تدمّر الأخرى، فالجميع سعداء ـ إسرائيل كانت سعيدة، أميركا كانت سعيدة. وكان وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر في عداد الذين قالوا صراحة: مصلحتنا أن تستمر إحداهما في تدمير الأخرى أطول وقت ممكن. ولكن بعد انتهاء الحرب كان لدى إسرائيل وأميركا سبب حقيقي لأن تكونا مهمومتين بالقوة العسكرية الضخمة التي بناها صدام. والأكيد أنهما استخدما التهديد العسكري العراقي وسيلة

دعاية لتبرير الحرب. فقد كانت الحرب ستشن على «رابع أكبر جيش في العالم»، كما سمّوه، وهذا كما نعرف كذبة دعائية محض كالعادة، ترفع من أهمية ذلك الجيش، خصوصاً في ما يتعلق بالتكنولوجيا التي امتلكها في ذلك الوقت. لكنني مقتنع بأن القوة العسكرية العراقية كانت برغم ذلك همّاً حقيقياً بالنسبة إلى أميركا، وبأن إدارة بوش الأب كانت في حاجة إلى ذريعة للقيام بما فعلته آنذاك.

تشومسكي: لقد كانوا يدعمون صدّاماً في الغالب حتى يوم الغزو، والحقيقة أنهم بعد الحرب عاودوا دعمه. فقد كان محتملاً أن يطيحه التمرد الشيعي في آذار/مارس 1991. وقد أطلقوا يده في قمع التمرد. (الأشقر: بالتأكيد) لأنهم لم يعتبروه بمثل هذا التهديد.

الأشقر: لكنهم حققوا ما أرادوه حينذاك: خفّضوا القوّة العسكرية العراقية إلى ثلث ما كانت عليه.

تشومسكي: وما السبب في أن يكون هذا هدفاً؟ أنظر، لقد كانوا يمدون صدّاماً بوسائل تطوير أسلحة الدمار الشامل عملياً حتى يوم الغزو. فإذا كانوا قد أرادوا إضعاف الجيش، فلماذا يفعلون ذلك؟ لقد كان هذا بعد الحرب مع إيران بوقت طويل. لا أعتقد أنهم اعتبروه خطراً. وإنما اعتبروه شخصاً يمكن دمجه في النظام الأميركي. (الأشقر: لا أصدق هذا). ولكن لماذا كانوا يستمرون في مده بالأسلحة؟

الأشقر: من أمدَّ صدام بالأسلحة بعد حرب إيران؟

تشومسكي: الولايات المتحدة وبريطانيا ـ وربما روسيا، أيضاً، وألمانيا، وفرنسا، وغيرها ـ كانت مستمرة في إمداده بوسائل تطوير أسلحة متقدمة. حتى الدعم الزراعي كان في الواقع مفيداً في هذا المسار. فقد كان هذا الدعم حيوياً في هذا الإطار. فبعد حملة صدام على الأكراد عامَي 1986 و 1989 بغية قمعهم، كانت جميع أنواع المناطق الزراعية قد دُمّرت دماراً كبيراً، ومن ثم فقد جرى إمداده بالدعم الزراعي، وهذا ما كان يقوي الدولة.

الأشقر: يمكنك قول هذا بمعنى ما، ولكن لم يكن لذلك أن يغيّر أي عنصر واقعي من القوة العسكرية العراقية بعد 1988. وهو ما مثّل مشكلة حقيقية للولايات المتحدة. فقبل الغزو الأميركي كان لدى المحافظين الجدد neocons مخطط لخفض عديد الجيش العراقي خفضاً كبيراً، وهو ما حاولت أميركا تنفيذه ثم تخلّت عنه مبكراً في احتلالها الحالي للعراق. (

تشومسكي: ذلك في 2003) نعم، ولكن هذا يرد على مشكلة أنهم لا يريدون دولة عربية قوية وغير موثوق بها، وأنا متيقّن أنهم لم يعتبروا

صدام حليفاً موثوقاً به، وأختلف مع كلّ من قدّموا صدام، في بدء الحرب الإيرانية العراقية، نموذجاً من العملاء لأميركا. لم أصدق البتة أن الولايات المتحدة اعتبرت هذا الرجل حليفاً استراتيجياً ـ كإسرائيل، مثلاً.

تشومسكي: لا، بالطبع لا. إنها ليست دولة عميلة. هناك عنصر آخر. تذكَّر إيران العدو الرئيسي لأميركا؛ لقد أرادوا إيجاد متصدٍّ لإيران في المنطقة، وقد كان العراق.

الأشقر: لقد استخدموا هنا السياسة الميكافيلية الكلاسيكية ذاتها بجعل عدوين يتحاربان. إنها سياسة غاية في الذكاء.

تشومسكي: ولكن هذا استمر إلى ما بعد نهاية حرب إيران العراق عام 1988، وما برحت إيران موجودة، لم تدمر. ما زالت دولة قوية، لكنهم يريدون متصدياً محلياً لها. وأعتقد أن هذا سبب كاف لتفسير إعطائهم صدام دعماً محدوداً لكنه حقيقي.

الأشقر: أعتقد أن إيران كانت منهكة عسكرياً بشدة، وأفضل دليل على ذلك وجوب قبولها قرار الأمم المتحدة في شأن إنهاء الحرب. مثلما قال الزعيم الإيراني آية الله الخميني بنفسه عام 1988، لقد كان ذلك كأس سمّ تجرّعها.

تشومسكي: ولكن لاحظ متى فعلوا ذلك. لقد فعلوه عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب دخولاً مباشراً، بعدما أوضحت واشنطن أنها ستدخل الحرب من طريق سفن كويتية وتدمر الخطوط الجوية الإيرانية، في تلك المرحلة، قالت إيران: حسنٌ، ليس في وسعنا محاربة أميركا. لكنها كانت لا تزال باقية هناك كدولة قوية رئيسية وكبيرة. لن يكون لها متصدّ إن لم يكن العراق موجوداً. لا وثائق لدينا، ولكنه موقف عقلاني بالنسبة إلى بوش الأب، فالمخططون على غرار سكاوكروفت كان من شأنهم أن يحافظوا على العراق مجتمعاً متعسكراً militarized يعمل بدرجة معقولة. لا كعراق قادر على تهديد أحد، بل عراق قادر على درء خطر إيران. ويبدو لي أن هذا تفسير متحفّظ، لكنه سبب كاف لتفسير منح المسؤولين الأميركيين صدّام حسين دعماً عسكرياً ـ ومن أنواع أخرى ـ ليس كبيراً، لكنه حقيقي، حتى يوم الغزو.

الأشقر: اختلافي معك على أن واشنطن من أجل مجابهة إيران، لم تكن تريد أن يقوم العراق بذلك، بل أرادت وجوداً أميركياً مباشراً في المنطقة. أرادوا السعودية وغيرها من الممالك النفطية أن يشعروا بالحاجة إلى حماية أميركية مباشرة أكثر من أي وقت مضى. أرادوا بشدة العودة إلى المنطقة،

إلى المملكة العربية السعودية حيث كانوا بعد الحرب العالمية الثانية قد بنوا في الظهران واحدة من أهم القواعد العسكرية في العالم خارج الولايات المتحدة. وقد امتعضت أميركا كثيراً لأنها أخلت تلك القاعدة شعوراً منها أن ذلك الإخلاء مشكلة حقيقية وهزيمة. وهذا في الحقيقة ما أظهر الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل، وهو موضوع سنناقشه لاحقاً. ولكن منذ أن أُخرِجت واشنطن من القاعدة السعودية، وهي تتوق إلى استرجاع ذلك الوضع. وقد قدّم صدّام الفرصة الذهبية لذلك.

وأعتقد أنك تقلل من أهمية افتقاد أميركا الثقة بصدّام حسين. لقد عرفت أن أفعال الرجل لا يمكن التنبوء بها على الإطلاق، إذ استخدم مرات عديدة لغة ضد ـ أميركية شديدة القسوة ودأب على استخدام خطاب ضد ـ إسرائيل، بل واصل ضدّياته أيضاً مع جيرانه العرب بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

تشومسكي: إن الوجود الأميركي العسكري في المنطقة هو على نحو رئيسي للسيطرة على ما يحدث لإنتاج النفط. فالولايات المتحدة لا تجني شيئاً من وجود 5000 جندي هناك. بل الحقيقة أن ذلك ربما يكون ضاراً للمصالح الأميركية، بالطريقة نفسها التي رأيناها، فقد ساعد الوجود العسكري على صعود حركة جهاد تحاربها الولايات المتحدة الآن.

الأشقر: هذا رأيك، وهو صحيح. لكن ليست هذه هي الزاوية التي يرى صنّاع السياسة الأميركية الأمر من خلالها. فهم يرونه من زاوية أنهم أعادوا تأسيس قدرتهم على التدخل مباشرة في ذلك الجزء من العالم، حسبما ظلّوا يخططون منذ عهد رئاسة «جيمي كارتر». وقد كان هذا مهماً جداً.

تشومسكي: إننا نتفق على أن غزو الكويت عام 1990 قد استُخدم لذلك الغرض، ولكن فرقاً كبيراً بين ذلك وبين القول إنهم أرادوا الغزو من أجل ذلك الغرض. لقد كانت لديهم طرق أخرى لتنفيذ هذا. والطرق الأخرى تلك هي في الحقيقة ما كانوا يقومون به، نوع من المقاربة المحافظة، بأن يمنح صدّاماً دعماً محدوداً ومهماً، جاعلين إياه مجابِهاً لإيران، ومحافظين على علاقتهم المسيطرة سيطرة ملحوظة، والوثيقة مع السعودية والإمارات. وهذا إجراء جيد جداً بالنسبة إليهم، فلم يكن هناك سبب معيّن لإيقاظ المسألة أو إثارتها، في ظل جميع الشكوك والتعقيدات التي يمكن أن تنتج. لقد أيقنوا أنها منطقة متقلبة، فما إن تبدأ بالاختلاط فيها حتى يمكن حدوث أي شيء.

الأشقر: إذاً لماذا فرضوا حظراً على العراق بعد عام 1991؟

تشومسكي: ما إن غزا العراقُ الكويتَ، حتى كانت المسألة بالطبع في طريقها إلى النهاية. (الأشقر: إذّاك تحوّل صدام فجأة شريراً؟) لقد حطّم القواعد. كانت مثل العصيان الناجح لكوبا. فأنت مسموح لك بالعمل إلى حدّ معين، لكنك إذا كسرت القواعد، فستُعاقب. لماذا يعاقبون إيران؟ لأنها عام 1979 كسرت القواعد، لذلك فسوف تعاقب إلى الأبد. وكذلك العراق سيُعاقب إلى الأبد. مثل صربيا. كل من لا يقبل الأوامر سيدفع ثمن فعلته. تلك هي الطريقة التي تدير بها نظاماً جيد التنظيم. لكن ليس من سبب لتحطيمهم ما داموا ينفذون الأوامر. تلك هي الإدارة الإمبريالية!

الأشقر: لدينا قراءة مختلفة للسيناريو.

10 . أنظر على سبيل المثال: Terror Real The ,Herman .S Edward
End South :Boston) Propaganda and Fact in Terrorism ;Network
;(1982 ,Press

Current the on Essay :War Cold New Towards ,Chomsky Noam
;(1982 ,Press End South :Boston) There Got We How and Crisis
(pp.47-55 ,1982 ,Pantheon :York New)

of Fall and Rise The ,Brodhead Frank and Herman .S Edward
,Publication Square Sheridan :York New) Connection Bulgarian the
;(1986

in Terrorism International .Emperors and Pirates ,Chomsky Noam
,Publications and Research Claremont :York New) World Real the
;(2002 ,Press End South :MA ,version,Cambridge extended ’1986

End South :Boston) Terrorism of Culture The ,Chomsky Noam
;(1988 ,Press

:Consent Manufacturing ,Chomsky Noam and Herman .S Edward
,Pantheon :York New) Media Mass the of Economy Political The
.(1988

11 . ,Counteraction Terrorism for Concept Operational Army .U.S
.1984 ,37- 525 .No Pamphlet TRADOC

12 . تصويتات الأمم المتحدة بمناداة الأصوات متوافرة على الإنترنت على الموقع التالي:

ipac20/ipac/.jsp?profile=voting&menu=search/8080 :http://unbisnet.un.org

.

13 . قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 42/159، 7 تشرين الأول/ اكتوبر 1987، جزء 14 متوافر في الموقع الآتي:
General Assembly Resolution 42[159, December 7, 1987, section 14; available online at:
htt://www.un.org/documents/ga/res/42/a42r159.htm

14 . بعد عامين وافقت الولايات المتحدة وإسرائيل على قرار مشابه، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 44/29، 4 كانون الأول ديسمبر 1989، متوافرة في الموقع الآتي:
available online at http://www.un.org/
documents/ga/res/44/a44r029.htm .

حين ذلك كانت الولايات المتحدة قد قبلت نظاماً ما بعد الفصل العنصري، ومن ثم كانت قضية جنوب إفريقيا غير ذي أهمية عملية وتم إحلال عبارة «احتلال أجنبي» «Foreign Occupation» محل عبارة «احتلال غريب» وهو ما بدا بجلاء تملصاً مقبولاً من الحق في المقاومة.

15 . الإطار العام لقرار المجلس في 13 حزيران/ يونيو 2002، حول محاربة الإرهاب متوافر على الموقع الآتي:
http://www.statewatch.org/news/2002/jul/frameterr622en00030007.pdf .

16 . اقتراح تعريف لـ «العدوان» مقدم من قبل الوفد الأميركي في 25 تموز / يوليو، 1945، موجود في
International Conference on Military Trials (London, 1945)"; available online at http://www.yale.edu/lawweb/avalon/imt/jackson/
jack50.htm .

17 . قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 29/3314 في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1974 متوافر على الموقع الآتي:
http://
daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/739/16/IMG/NR073916
.pdf?Open Element

18 . كلمة Contras مشتقة من المصطلح الإسباني La Contra اختصاراً لحركة contrarrevolucionarios التي نشط من خلالها المعارضون المسلحون لحكم الجبهة الساندينية في نيكاراغوا Junta Sandinista of National Reconstruction التي أعقبت إطاحة حكم آنستازيو سموزا ديباي في حزيران/يونيو 1979، واستمرت طوال العقد اللاحق. وقد أصبحت التسمية

مستخدمة في الصحف الأميركية لتغطية عدد من الجماعات المعارضة للساندينيين Sandinistas.

19 . المرجع السابق، المادة الثالثة، الجزء (ز) ينص على: «أي من الأعمال التالية، بغض النظر عن إعلان الحرب، عرضة لشروط تتفق مع نصوص المادة الثانية سيصنف كفعل عدوان... (ز) إرسال فرق مسلحة، مجموعات وقوات غير نظامية أو مرتزقة بواسطة دولة ما أو نيابة عنها لتنفيذ أعمال مسلحة ضد دولة أخرى هي من الجسامة بحيث تصنف في لائحة الأعمال المذكورة أعلاه بما في ذلك أي تورط فعلي في ذلك». (ترجمة غير رسمية).

20 . Gilbert Achcar, The Clash of Barbarisms, 2nd expanded ed. (Boulder, CO: Paradigm publishers, 2006), p. 91.

21 . أنظر على سبيل المثال:

Jonathan B. Tucker (ed.), Toxic Terror: Assessing Terrorist Use of Chemical and Biological Weapons (Cambridge, MA: MIT Press, 2000); Philip B. Heymann, Terrorism and America: A Commonsense Strategy for a Democratic Society (Cambridge, MA: MIT Press, 1998); and Richard A. Falkenrath, Robert D. Newman, and Bradley A. Thayer, America's Achilles' Heel: Nuclear, Biological, and Chemical Terrorism and Covert Attack (Cambridge, MA: MIT Press, 1998).

22 . Robert McNamara, "Apocalypse Soon," Foreign Policy (May-June 2005); Graham Allison, Nuclear Terrorism (New York: Times Books, 2004).

23 . "Treasury Office Has Four Agents Investigating Wealth of Bin Laden, Saddam," White House Bulletin, April 29, 2004; Marc Frank and Richard Lapper, (US Squeeze Angers Cubans: Bush Clampdown Is Seen as Blow to Family Ties), Financial Times, May 10, 2004, p. 4; Nancy San Martin, "More Focus on Cuba Embargo Than Terror Trail Is Questioned," Miami Herald, April 30, 2004, p. IA.

24 . * اشارة إلى مذهب الرئيس مونرو في الربع الأول من القرن التاسع عشر، عندما أعلنت الولايات المتحدة وتحديداً عام 1823، أن القارة الأميركية بشمالها وجنوبها للأميركيين، وبموجب مذهب مونرو، رحبت أميركا باستقلال

العديد من المستعمرات الإسبانية، وأبلغت القوات الأوروبية ألا تتدخل مجدداً في الأميركيتين. (المترجم)
25 . انظر على سبيل المثال:
Commission 9/11 on Report Final ,Project Discourse Public 9/11 at online available ,2005 ,5 December ,Recommendations reports Other . report.pdf_05-12-2005 /11pdp.org/press-9 .http://www at website Project Discourse Public 9/11 the on found be can ./pdp.org http;//www.9-11
26 . National Intelligence Council, Global Trends 2015: A Dialogue About the Future with Nongovernment Experts, NIC 2000-02 (Washington, DC, 2000), p. 10; available online at nic/PDF_GIF_global/globaltrend2015.PDF /http://www.dni.gov .
27 . U.S. Space Command, Vision for 2020, February 1997; available online at http:// www.fas.org/spp/military/docops/usspac/visbook.pdf .
28 . * الإحيائية animism محورها أن لكل ما في الكون من أشياء روحاً يمكن أن تؤثر في الحياة والأحداث البشرية. (المترجم).
29 . أخبر ولفوفيتز Wolfowitz سام تانينوس Sam Tannenhaus عن Vanity Fair في مايو/أيار 2003: « [إننا] يمكننا الآن إزالة جميع قواتنا تقريباً من السعودية. فوجودها هناك أكثر من اثني عشر عاماً أصبح مصدراً لمتاعب هائلة لحكومة صديقة. لقد باتت وسيلة تجنيد ضخمة للقاعدة. والحقيقة أنك إذا نظرت إلى بن لادن، فإن إحدى شكاواه كانت وجود ما يسمّى القوات الصليبية في الأراضي المقدسة، مكة والمدينة». منشور على موقع وزارة الدفاع الأميركية:
.http://www.defenselink.mil/transcripts/2003/tr20030509-depsecdef0223 . html
30 . * التجارب المضبوطة controlled experiments هي التجارب التي تتم في المعمل حيث يتولى المختبر ضبط متغيرات مستقلة وتابعة، وبطبيعة الحال كثيراً ما تكون هناك متغيرات دخيلة لا يمكن ضبطها. (المترجم).
31 . * الإيغور: إحدى الأقليات الإسلامية، موطنها الأصلي إقليم تركستان الشرقية المسلم الغني بالنفط، والذي يقع شمال غربي الصين، وقد حصل على الاستقلال الذاتي عام 1955. وكان لهجمات الحادي عشر من

أيلول/سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة تأثير كبير على معاملة مسلمي الإيغور؛ إذ استغلت الصين ـ كما في دول أخرى ـ هذا الحدث ذريعة للتضييق على من ينشرون رسائل دينية أو ثقافية متهمة إياهم بأنهم «إرهابيون». (المترجم).

32 . * آتشيه دار السلام أو أحيانًا «آجيه» هي أحد الأقاليم الخاصة دائرة إستميوه في أندونيسيا، وتلقب بشرفات مكة؛ لورع أهلها. ويقصدها المسلمون المالايو للتطهر قبل السفر للحج بمكة. تطالب آتشيه بالانفصال عن أندونيسيا، وتدور مفاوضات بين حكومة جاكرتا والمتمردين من حركة آتشيه الحرة (GAM - Merdeka Aceh Gerakan) التي تطالب بالانفصال منذ عام 1979 (المترجم).

33 . “Operations Security Impact on Declassification Management Within the Department of Defense’, February 13, 1998, produced by Booz Allen & Hamilton Inc., Linthicum, MD, available online at http://www. fas.org/sgp/othergov/dod_opsec.html .

توصي الوثيقة باستراتيجية لرفع السرية عن وثائق حكومية تشمل «ترفيه: قائمة من المواد الشيقة لرفع السرية عن الوثائق ـ أي بيانات اغتيال كينيدي» وملاحظات لاحقة محورها أن استخدام الإنترنت قد يقلل من الشهية العامة «للأسرار» وذلك بتقديم مواد تشتيتية ذات صدقية.

34 . * هي قنبلة تحتوي على مواد إشعاع ذري radioactive بحيث تسبب مزيداً من الأضرار والتلوّث، وقد أوضح الباحثون والعلماء أن «القنبلة القذرة» أو «الإشعاعية الرخيصة» لا تعتبر سلاحاً نووياً متقدماً، وإنما هي عبوة ناسفة تقليدية وبدائية التكوين مشحونة بالمواد المشعة، أنظر:

February 13, 1998, produced by Booz Alen & Hamilton Inc., Linthicum, MD, available online at http://www.fas.org/sgp/othergov/ dod-opsec.html .

(المترجم).

35 . إن «عملية التحوّل (المطلوبة بغية الحفاظ على التفوّق العسكري الأميركي في العقود المقبلة) حتى لو تسببت بتغيّر ثوري، فمن المحتمل أن تكون عملية طويلة، في غياب أي حدث كارثي وهدّام ـ مثل حدث بيرل هاربر جديد». أنظر:

Thomas Donnelly et al., Rebuiliding America’s Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century (Washington, DC:

//:http at online available ;(2000 ,PNAC
. www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf

36 . “U.S. Senators Chat with Saddam,’ in The Gulf War Reader, ed. Micah L. Sifry and Christopher Cerf (New York: Times Books, 1991), pp. 119 - 121.

37 . في رأي تدبري، أن وزير الخارجية طارق عزيز أظهر أن العراق قد خطط أساساً لاحتلال الجزر فقط وحقوق البترول المتنازع عليها. ووصف الاستيلاء على مدينة الكويت بأنه كان قرار صدام في اللحظة الأخيرة قبل الغزو مباشرة. أنظر:

Amatzia Baram, “The Iraq Invasion of Kuwait: Decision-making in Baghdad,’ in Iraq’s Road to War, ed. Amatzia Baram and Barry Rubin (New York: St. Martin’s, 1993), p. 23.

38 . هذا ما أضافه طارق عزيز وفقاً للاستشهاد السابق:

«كانت محاجّة صدام أنه لن يغير من الأمر شيئاً (بالنسبة للولايات المتحدة) كم من الأراضي الكويتية قد جرى احتلاله».

39 . “The Glaspie Transcript: Saddam Meets the U.S. Ambassador,’ in The Gulf War Reader, ed. Micah L. Sifry and Christopher Cerf (New York: Times Books, 1991), pp. 130, 133.

40 . المرجع السابق ص 129.

الفصل الثاني: الأصولية والديموقراطية

الأصولية

شالوم: إلى أي مدى تعد الأصولية الإسلامية مهمة كمصدر للاضطراب في عالم اليوم؟

تشومسكي: الأصولية الإسلامية هي بشكل رئيسي رد فعل لقوى الاضطراب في العالم، فعلى مدى سنوات طويلة كانت هناك قومية علمانية على مستوى العالمين العربي والإسلامي. لقد كان جمال عبد الناصر في مصر قومياً علمانياً. والعراق أيضاً كان ذا تراث طويل في القومية العلمانية يعود إلى قرن من الزمن، صاحبته جهود دمقرطة، وهكذا في بلدان عربية أخرى. إيران أيضاً كان لديها برنامج قومي علماني قبل نصف قرن مضى، في الوقت الذي أُطيحت حكومة محمد مصدق عام 1953 41 *. وقد كان لإخفاق القومية العلمانية داخلياً وخارجياً والتي هوجمت بقوة من الخارج، أن يترك فراغاً كبيراً، إلى حد أنه، في رأيي، مُلء بالأصولية الإسلامية. أعتقد أن هذا هو ما تراه أنت أيضاً جلبير؟

الأشقر: حتماً، ولكن دعني أولاً أؤكد أمراً فحسب، هو حقيقة أن النمط الأصولي الإسلامي من الإرهاب غير الحكومي ليس سوى الأكثر ظهوراً للعيان هذه الأيام. فالإرهاب غير الحكومي لا يعد سوى جزء صغير من إرهاب عالمي، حكومي في أحيان كثيرة، تمارسه في الغالب الولايات المتحدة الأميركية. وفي ما يتعلق بالمصدر الرئيسي للاضطراب في عالم اليوم، أرى أنا وأنت أن سلوك الحكومة الأميركية على جميع المستويات هو هذا المصدر.

تشومسكي: هل نتفق إذاً على أن صعود الأصولية الإسلامية هو انعكاس لانحدار القومية العلمانية داخلياً وخارجياً؟

الأشقر: بل قد أكون أكثر مباشرة وصراحة من ذلك، فأقول إن قوة الأصولية الإسلامية اليوم هي نتاج مباشر لسياسات أميركية مباشرة جداً. وما ذكرته أنت صحيح تماماً، ولكن مع إضافة شرط أن القومية العلمانية قد أضعفتها ودمّرتها الولايات المتحدة بصفتها عدوها الرئيسي. ففي ستينيات القرن العشرين كان التيار السائد في العالم الإسلامي عامة، هو القومية العلمانية، وكذلك في العالم العربي، إذ كانت القومية العربية مجسّدة في الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وقد حاربت الولايات المتحدة هذا النمط من القومية، مستندة في ذلك إلى أكثر أنماط الأصولية الإسلامية رجعية تلك التي تنفذها وتروّج لها المملكة العربية السعودية. وهذا ما لبِثتُ أذكّرُ به جمهورنا في الأحاديث العامة: إن الحليف الرئيسي والأقدم لأميركا في الشرق

الأوسط ليس إسرائيل، وإنما هو المملكة السعودية التي وُجدت حتى قبل أن تولد دولة إسرائيل بزمن طويل. إن الولايات المتحدة قد استخدمت الأصولية الإسلامية على نحو مقصود من خلال المملكة العربية السعودية في مواجهة القومية العلمانية، أو الشيوعية، أو أي أنواع أخرى من تيارات الجناح اليساري العلماني أو التيارات التقدمية التي وُجِدَت في أنحاء المنطقة. وقد تواصلت هذه السياسة من خلال الحرب السوفياتية في أفغانستان. ففي تلك الحرب ساندت الولايات المتحدة الأصولية الإسلامية ممثلة في المجاهدين. ومن كان المجاهدون؟ كانوا جماعات من الأصوليين الإسلامين، بعضهم شديد التعصّب، وقد استُخدموا ضد الاتحاد السوفياتي.

تشومسكي: هكذا بالضبط يبدو الأمر بالنسبة إليّ. والحقيقة أنه يمكننا، فضلاً عن ذلك، إضافة المزيد، فدعم الولايات المتحدة لانقلاب الجنرال محمد ضياء الحق 42 * ضد ذو الفقار علي بوتو في باكستان عام 1977 مثّل حالة أخرى من دعم الأصوليين الإسلاميين ضد القومية العلمانية.

الأشقر: بل لقد دعمت الولايات المتحدة طالبان في البداية، عندما أتوا إلى السلطة في أفغانستان عام 1996.

تشومسكي: طبعاً، كان عبد الناصر العدو الرئيسي، ولكن السياسة نفسها امتدت لتنسحب على عبد الكريم قاسم في العراق بعد أن أطاح النظام الملكي عام 1958، وذلك لأن الولايات المتحدة افترضت أنه كان انقلاباً لمصلحة حركة قومية علمانية، ذلك أن الرئيس دويت د. إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دلاس (كما أصبحنا نعرف الآن من السجلات الداخلية للحكومة الأميركية) قد خشيا كثيراً من أن تسيطر تلك الحركة على النفط في الشرق الأوسط، وتستخدمه لأغراض إقليمية. وهو ما كان من شأنه أن يصبح كارثة مروّعة للولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لم تستخدم نفط الشرق الأوسط في ذلك الوقت، لكنها أرادت أن يكون النفط لحليفتيها أوروبا واليابان. ذلك أنه لو أصبح النفط تحت سيطرة عبد الناصر، ومن ثم تحت تأثير قاسم في العراق، كما ظنوا، لكانت المنطقة قد استخدمت النفط لسكانها، وتنميتها، وهذا كان سيضعف على نحو كبير قبضة أميركا القوية على إمداد أوروبا واليابان به. ومن ثم، كان يجب القضاء على القومية العلمانية فعلياً، وكانت السعودية ـ الدولة الأصولية الأكثر تطرفاً ـ هي الطريق إلى هذا الهدف، وفي ما بعد ساعدت الولايات المتحدة في عهد ريغان باكستان على المضي قدماً نحو الأصولية. بل لقد سمحت لها بتطوير أسلحة نووية وادّعت أنها لم تكن تعرف.

وفعلت إسرائيل الأمر نفسه إلى حد كبير، فقد أرادت القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت وطنية علمانية، وفي سبيل ذلك ساعدت على تطوير جماعات أصولية حتى أواخر الثمانينيات. (الأشقر: هذا صحيح)، فقد كانت إسرائيل في الحقيقة تدعم على نحو واضح الجماعات الإسلامية لمواجهة منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وفعلت الأمر نفسه في لبنان. ربما من دون قصد، ولكن هذا ما حدث. فقد غزوا لبنان لتقويض منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية، وانتهوا إلى «حزب الله».

الأشقر: فعلاً، لقد نزعوا السلاح عمداً من جميع الجماعات التي قامت على أيديولوجيات علمانية ذات عضوية متعددة الديانات (شيوعيون وقوميون أو سوى ذلك). ولم ينزعوا سلاح الجماعات الطائفية أكانت شيعية أم درزية فضلاً عن حلفائهم المسيحيين.

تشومسكي: هل كان هناك ظهور لحزب الله قبل الغزو الإسرائيلي؟ هل نما حزب الله من شيء ذي جذور أصيلة في لبنان، شيء كان موجوداً بالفعل؟

الأشقر: نعم، لقد خرج من «حركة أمل» 43 *، حركة طائفية شيعية لم تُجردها إسرائيل من سلاحها، تماماً مثلما فعلت مع الميليشيات الدرزية، أو ميليشيات الجناح اليميني المسيحي لكنها جرّدت منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني منه.

تشومسكي: هل كانت «أمل» أصولية؟

الأشقر: كلا. لقد أسستها شخصية دينية، لكنها ظلت دائماً تنظيماً طائفياً شيعياً أكثر منها حركة دينية، ولبثت في منأى عن الأصولية.

تشومسكي: كيف إذاً تم التحول من أمل إلى حزب الله؟

الأشقر: بفعل تحول راديكالي. كان الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 عاملاً مساعداً على تحفيزه.

تشومسكي: وهو بدوره حفَّز ولادة الأصوليين؟

الأشقر: بالطبع. وأصبحت هناك جماعة منشقة تطورت إلى «حزب الله»، دعمتها إيران، وتلك هي القصة التقليدية لصبي الساحر 44 * The Apprentice Sorcerer's ويمكنك أن تجد العشرات من هذه الحالات في المنطقة، ترتبط بشكل أكثر تحديداً بقضية الأصولية الإسلامية. وذلك لأن معظم الحكومات في الحقيقة ـ كنمط عام في المنطقة ـ عندما بدأت الناصرية وما شابهها من تيارات تضعف في السبعينيات، استخدمت الأصولية الإسلامية أداةً لمواجهة فلول باقية من اليسار أو من القومية العلمانية. والمثال الآخر الذي يسترعي الانتباه للظاهرة نفسها يتمثّل في الرئيس المصري

أنور السادات الذي دعم الأصولية الإسلامية لمواجهة فلول الناصرية بعد أن تولّى الحكم عام 1970، وانتهى به الحال إلى أن اغتيل على يد الأصوليين الإسلاميين عام 1981. إنها القصة نفسها مرّة أخرى: الحكومة الأميركية تستحضر الجني ولا تستطيع أن تصرفه، وبعد مدة من الزمن يصبح ضدّها. إن قمع تلك الحكومات للأيديولوجيات التقدمية أو العلمانية من ناحية، والإفلاس الذاتي لتلك الأيديولوجيات، الذي تفاقم لدى انهيار الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى، هما اللذان تركا الساحة خالية للأصولية الإسلامية لكونها القناة الأيديولوجية الوحيدة المتوافرة للاحتجاج ضد الغرب. إن الأصولية هي أيديولوجيا دينية، جرى التسامح معها وحتى استخدامها وتشجيعها من قبل الأنظمة المحلية والولايات المتحدة، ثم أصبحت قناة آل إليها في النهاية الانتقام من الولايات المتحدة والأنظمة المحلية نفسها.
تشومسكي: بدون محاولة الإمعان في المقارنة، أعتقد أن هناك شيئاً مشابهاً ـ ولو على نحو جزئي ـ في الوضع الأصولي المسيحي في الولايات المتحدة. فـ«الأصولية» مصطلح بروتستانتي ولد في برنستون Princeton في مطلع القرن المنصرم. أما الأصولية المقصودة هنا فلها جذور عميقة في الولايات المتحدة منذ المستعمرين الأوائل. وقد كانت موجودة دائماً، فقد كان هناك دائماً عناصر دينية شديدة التطرف، نوعاً ما أصولية، تشهد فترات انتعاش تتكرر مرات بعد أخرى، شهدنا واحدة منها في خمسينيات القرن العشرين. لهذا السبب تجد لدينا عبارات مثل «في الله نثق» «In God We Trust» « أمة واحدة يرعاها الله» «One Nation Under God» إلى آخر ذلك النمط من العبارات [45]. إلا أنه في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة تحولت الأصولية ـ للمرة الأولى ـ إلى قوة سياسية رئيسية. وهذا، كما أعتقد، استغلال مقصود مشابه لما تصفه، يسعى في هذه الحالة إلى تقويض سياسات اجتماعية تقدمية. ليست سياسات جد راديكالية هي التي تتعرض للهجوم، إنما السياسات الاشتراكية الديموقراطية المعتدلة الخاصة بالفترة السالفة هي التي تتعرض لهجوم خطير من الليبراليين الجدد neoliberal، والمحافظين الجدد neoconservative. فالأصوليون المسيحيون الذين كانوا موجودين طوال الوقت تمّت تعبئتهم للمرة الأولى كقوة سياسية ليكونوا قاعدة لهذا الغرض، وأيضاً ـ وبقدر تأدية النظام السياسي وظائفه، وهو محدود ـ لتحويل اهتمام كثير من الناخبين من القضايا التي تؤثر على نحو حقيقي في مصالحهم (مثل الصحة، التعليم، والقضايا الاقتصادية، الأجور) إلى حملات صليبية دينية لعرقلة تدريس نظرية النشوء والارتقاء، وحقوق المثليين،

وحقوق الإجهاض. هذه كلها قضايا، على سبيل المثال، لا يأبه بها كبار المسؤولين التنفيذيين. بل يأبهون على نحو كبير بقضايا أخرى. وإذا أمكنك تحويل بؤرة الجدل والانتباه والسياسات الرئاسية.. إلخ إلى مسائل جد هامشية بالنسبة إلى الأثرياء ـ من قبيل حقوق المثليين ـ فسيكون هذا رائعاً لمن يريدون تدمير الاتحادات العمالية، وبناء نظام اجتماعي/سياسي لمصلحة الأغنياء ذوي الثراء الفاحش، في حين بصعوبة يبقى الآخرون على قيد الحياة.

وقد حدثت هذه التعبئة الأصولية أثناء فترة فريدة في تاريخ الاقتصاد الأميركي ـ فترة لا سابقة لها ـ إذ إنه، على مدى خمس وعشرين سنة ماضية، تعرضت الأجور الفعلية للأغلبية، إما لحالة ركود أو تدنٍّ. فقد ثبتت المداخيل الفعلية للأسر المتوسطة، أو ربما انخفضت، وهذا ما لم يحدث البتة من قبل. لقد كانت هناك أشياء من قبيل الانهيار الكبير 46 * the Great Depression، في حين أنه لم تكن هناك البتة فترة من خمسة وعشرين عامًا من الركود بالنسبة إلى غالبية الناس من دون اضطرابات اقتصادية حقيقية. فقد زادت ساعات العمل، وانخفضت المنافع الاجتماعية، في حين زادت الديون زيادة هائلة. هناك أزمات اجتماعية وثقافية حقيقية. والطريقة التي عولجت بها تلك الأزمات كانت، إلى مدى كبير، بتعبئة القطاعات المسيحية الأصولية التي كانت موجودة دائماً، وتحويلها إلى قوة سياسية فاعلة. وفي الفترة نفسها، حوِّل الخطاب وبؤرة التركيز وما إلى ذلك، نحو تلك القضايا التي تعني الأصوليين، ولا تعني من يملكون المجتمع ويديرونه إلاّ بدرجة هامشية. والحقيقة أنك قد تنظر إلى اتجاهات كبار التنفيذيين، فتجد أنهم، هم من يسمّون الليبراليين، ليسوا مختلفين كثيراً عن أساتذة الكليات. فإذا ما أصبحت نظرية النشوء والارتقاء وحقوق المثليين وغيرها مستحوذة على المجتمع، فهذا يروقهم ما داموا يديرون السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، فإنه بعد الانتخابات الأخيرة على سبيل المثال، كانت الصحف التجارية تصف «السعادة القصوى» euphoria ـ كما سمّوها ـ في غرف الإدارة، ولم يكن ذلك لأنهم كانوا ضد زواج المثليين، فبعضهم أيّده، وبعضهم الآخر لا، بل إن الكثيرين منهم أو من أبنائهم مثليّون على أية حال. لم يكن هذا هو سبب سعادتهم، وإنما ما أدركوه وقتذاك من أن الأعمال التجارية قد تحررت من أية قيود وإذا استطعت إدارة ذلك، فسيكون إنجازاً عظيماً؛ إنها إحدى الطرائق التي يمكن السيطرة بها على الناس، بالإضافة إلى الخوف، وهي وسيلة نموذجية.

إنه أمر مثير للدهشة، ولكن انطباعي أنه كان هناك تحول حقيقي مع إدارة جيمي كارتر. فقبل كارتر لم يكن هناك من يهتم اهتماماً حقيقياً بما إذا كان الرئيس متديِّناً أم لا. هل اهتم أحد بما إذا كان ليندن جونسون يذهب إلى الكنيسة أيام الآحاد؟ لكن كارتر الذي ربما كان مؤمنًا قد علَّم مديري الأحزاب ـ بطريقة ما ـ أنك إذا بدوت ورعاً وتحدثت عن كيف أنك شهواني في داخلك، وتشعر بالذنب، ويتراءى لك المسيح، إلى آخر ذلك، فسيكون هذا طريقاً إلى أن تصبح مفضَّلاً لدى كتلة كبيرة من الناخبين. الآن، ومنذ كارتر، أعتقد أن كل مرشّح للرئاسة قد زعم أن لديه خبرة دينية. حتى بيل كلنتون الذي ربما تديُّنه مثل تديُّني، كان حريصاً على أن يُرى كل أسبوع يُرَنِّم في الكنيسة المعمدانية Baptist. كان ذلك موازياً نوعاً ما لما تصفه بصعود الأصولية الإسلامية واستخدامها.

الأشقر: الحقيقة أنك تشير هنا إلى ملاحظة مهمة جداً، لأنه علينا أن نسأل: لماذا أصبح هذا الأمر، بداية من كارتر، رابحاً سياسيًا؟

تشومسكي: لقد شهدت سنوات كارتر أيضاً انطلاق السياسات النيوليبرالية. نعم إنها الفترة ذاتها.

الأشقر: وهنا تحديداً نقع على المصادفة التي ذكرتها آنفاً. فلدينا أزمة منتصف السبعينيات ـ أزمة اقتصادية عالمية، أزمة كبيرة شاملة أوجدت حالة من اختلال النظام، وفقدان نقاط استدلال مرجعية، وانتشار ما يسميه علماء الاجتماع «فقدان النظم» anomie لدى جميع الناس. وهذا ما جعل الأرض خصبة جداً للإحياء الديني أو الأصولية، لأن الناس في مثل تلك الأوضاع يميلون إلى البحث عن ملاذ في رموز الهُوية. فقد شهدنا في العالم أجمع، ومنذ التحول الذي جرى في الربع الأخير من القرن العشرين، صعوداً هائلاً لجميع أنواع الهوية أو السياسات القبلية، سواء أعرقية كانت أم قومية أم دينية، أم طائفية، أم أصولية إلخ... وهو ما ينطبق كذلك على المجتمع الأميركي منذ ظهور ذلك النوع من جاذبية كارتر التي ذكرتَ. والسبب في أن هذا الاستهواء الديني لم يستخدم من قبل بالطريقة نفسها، هو أنه لم يكن مؤثراً. فالواقع أنه كان لظهور السياسيين في مراحل معينة من التاريخ الحديث، بوجه شديد التدين، مردود عكسي.

شالوم: ربما ينبغي هنا توضيح المصطلحات. فهناك بعض المسلمين المتديّنين التقليديين يقولون إن: «الأصولية» هي موقف حيال الدين، وإنها لا تعني أنك تريد أن تفرض هذا على أحد آخر. لذلك، لدينا في الولايات المتحدة على سبيل المثال، الأميش Amish *، وهم تقليديون متدينون لكنهم لا

يحاولون تفجير غيرهم ممن ينتمون إلى ديانات أخرى. ووفقاً لهذه الرؤية ينبغي للمرء ألا يستخدم مصطلح «الأصولية» كمصطلح نزدريه سياسياً؛ فما ندعوه أصولية يجب أن يكون شيئاً آخر، مثل الأصولية المتطرفة، أو ما شابه. هل تقبل بهذا التمييز؟

تشومسكي: أعتقد أن المسلمين المتدينين من شأنهم أن يقوموا بهذا التمييز، تماماً كما حدث عندما تم توقيف الأصوليين اليهود قبل أن يفجّروا مسجداً، فقد تنصّل منهم اليهود المتديّنون. أعتقد أن هذا منطقي، لكنني أعتقد أيضاً أن جلبير يتحدث عن شيء آخر، هو الظاهرة العامة لصعود الجاذبية الأصولية مع انهيار القومية العلمانية والمشكلات الفعلية التي يواجهها الناس. لا بد أن يكون لديهم طريقة ما من التمييز في ما بينهم من أجل مواجهة هذه المشكلات. وكان منهج القومية العلمانية، والشيوعية، وغيرهما، التي جرى سحقها جزئياً من الخارج، وتآكلت في جزء آخر من الداخل، قد تركت فراغاً. وقد حصل شيء شبيه في الولايات المتحدة، فقد شهدت سبعينيات القرن العشرين بداية ارتكاسة شديدة ضد البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي كان قد جرى إقرارها في ظل «الاتفاق الجديد» [48] ** the New Deal للرئيس فرانكلن روزفلت واستمرت حتى المجتمع الكبير [49] *** Great Society للرئيس جونسون والتي أفادت أغلبية السكان. ومنذ انهيار النظام الاقتصادي الدولي المعروف باسم نظام «بريتون وودز» Bretton Woods، أصبح رأس المال محرَّراً على نحو متزايد من القيود deregulated وتمأسست برامج نيوليبرالية لم تتسبب بمعاناة مستفحلة أو كوارث بل بأوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة لم يشهد مثلها التاريخ الأميركي. وأصبح من الممكن ـ أعتقد أن كارتر هو من استهل ذلك من دون قصد ـ تعبئة العاطفة الدينية الموجودة، وتحويلها إلى قوة سياسية رئيسية في مركز الخطاب السياسي، بمقدار وجوده المحدود، لتحلّ محلّ القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولنأخذ ما هو حادث الآن: يعتبر معظم الناس القضايا الرئيسية أشياء من قبيل الارتفاع الهائل في تكاليف العناية الصحية، ولكن لا يوجد من الحزبين من يريد التعامل مع ذلك، فهما واقعان بدرجة كبيرة في جعبة شركات التأمين والمؤسسات المالية وسواها، ومن ثم فبدلاً من التعامل مع تلك القضايا نجدهم يتجادلون جميعاً في معارك حول نظرية النشوء والارتقاء والتصميم الذكي. في الوقت الذي يمضي الأثرياء في طريقهم مديرين البلاد. والارتباط بين هذه البرامج الاجتماعية والاقتصادية من النوع النيوليبرالي، التي أدّت إلى ظروف تتسم بالخطورة لمعظم السكان من ناحية،

وبين إحياء واستغلال وتعظيم الأصولية الدينية كظاهرة سياسية للمرة الأولى ـ كمادة أساسية للجدل السياسي ـ من الناحية الأخرى، يعدّ ارتباطاً وثيقاً جداً لا يمكن في رأيي تجاهله.

الأشقر: لتناوُل سؤالك، ستيف، لا بد لنا من الدخول في نقاش حول علم المفردات والمصطلحات ومعانيها، إذ يمكن المرء أن يختار مصطلحات مختلفة. على سبيل المثال، قد يتحدث المرء عن «الأرثوذوكسية» ليبيّن تفسيراً ضيقاً أو تفسيراً حرفياً للدين، بقدر ما تُمارَس فقط على المستوى الشخصي أو على المستوى الأُسري. ومصطلح «الأصولية» عموماً لا يشير إلى التفسير الحرفي للنصوص الدينية فحسب، بل أيضاً إلى الرغبة في فرضها على المجتمع والحكومة وجعل الجميع يمتثلون للقواعد. وذلك كثيراً ما قصد بـ«الأصولية». وبهذا المعنى، يمكننا أن نرى، وللأسباب التي ذكرناها، أنها ظاهرة عالمية، وليست مرتبطة بالإسلام وحده. فالأصولية اليهودية، والأصولية الهندوسية، والكاثوليكية والبروتستانتية، إلخ ـ جميعها مسميات أصولية دينية صعدت في ربع القرن الأخير. وهي ظاهرة متميزة على مستوى العالم.

تشومسكي: أعتقد أن الأصولية الهندوسية نموذج جيد، فهي موجودة منذ العشرينيات، ولكنها أصبحت ظاهرة قوية وخطيرة جداً في العقدين الأخيرين فقط أو نحو ذلك.

الأشقر: تماماً، وذلك للأسباب نفسها، والمكونات الأساسية نفسها. الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها التحول الرئيسي في الاقتصاد العالمي بعد السبعينيات، من ناحية، ومن ناحية أخرى، إفلاس جميع أنواع الأيديولوجيات التقدمية بسبب الفشل الاجتماعي والسياسي للدول المجسِّدة لهذه الأيديولوجيات سواء القومية أو الشيوعية أو سواهما. كل هذا مجتمعاً أدى إلى فراغ تم ملؤه بالأداة الأيديولوجية الوحيدة الباقية للتعبير عن نقمة جماهيرية، وهي الدين. وذلك أيضاً لأن البُعد غير العقلاني، بُعد الإيمان الموجود في الدين، يجعل الأيديولوجيات الدينية أكثر صعوبة على الدحض من الأيديولوجيات التي تجسّدت في نماذج تابعة للدولة وتجارب سياسية بلغت نهايتها. ومن ثم، أقول: نعم، هذه ظاهرة تاريخية على مستوى العالم وليست مقصورة بالطبع على الإسلام.

تشومسكي: الأصولية اليهودية مختلفة قليلاً. إنها مرتبطة في جزء منها باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي جزء آخر، هنا في الولايات المتحدة، بالتطورات التي حدثت في الستينيات. ومما يثير الانتباه إن الجماعات اليهودية المتطرفة قد انطلقت في أواخر الستينيات بمحاكاة واعية أحياناً

لحالات مثل القومية السوداء Black nationalism، وبعضهم أصبح اتحاد الدفاع اليهودي Jewish Defense League، أُسوةً بالقوميين السود. ولكن كان هناك أيضاً صعود كبير في عدد الراغبين في العيش وفقاً لصورة معينة في القرن السابع عشر. ومن ثم فبينما كنت تجد شباباً في أواخر الستينيات يذهبون إلى معتزل هندي Hindu ashram 50 *، كان آخرون ينضمون إلى الحاخامية اللوبافيتشية 51 Lubavitcher Rebbe ـ وهو ما تفجَّر في الوقت الراهن. وقد أُعملت بطرق تبرر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

الأشقر: وقد استخدمت لأغراض توسعية على غرار غوش إمونيم، الحركة الاستيطانية الدينية في الأراضي المحتلة. وقد أشار سيمحا فلابان، الزعيم السابق لحزب مابام إسرائيل، إلى هذه النقطة في كتابه ميلاد إسرائيل: أساطير وحقائق 52 The Birth of Israel: Myths and Realities أن ييغال آلون من حزب العمل هو من شجّعهم على تأسيس أول مستوطنة في الخليل.

المملكة العربية السعودية

الأشقر: في حالة الأصولية الإسلامية، وفقاً لأي معيار يريد المرء استخدامه، يتضح إلى مدى كبير، أن أكثر الحالات الإسلامية أصوليةً على وجه الأرض في المملكة العربية السعودية. فمعاملة المرأة هناك سيئة جداً. وعندما تقارن المملكة العربية السعودية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، تبدو إيران مثل منارة لتحرير المرأة. وأنا لست أمزح، هذا بالطبع نسبة وتناسب. فوفقاً لمعايير تحرير المرأة، أو الديموقراطية أو أية قيمة اجتماعية للحداثة تريد أخذها في الاعتبار، ستحتل إيران مرتبة أعلى بكثير من المملكة العربية السعودية. فإيران إلى الآن هي الدولة التي تصفها الولايات المتحدة بأنها متعصبة دينياً، بينما الأُسر السعودية الحاكمة «أصدقاؤنا»، أصدقاء نتودد لهم، فوق ذلك.

شالوم: وما مصادر الأصولية السعودية؟

الأشقر: الأصولية السعودية هي ثمرة تحالف داعية إسلامي في القرن الثامن عشر، هو محمد بن عبد الوهاب (داعية متشدد، يستخدم اسمه لتمييز الصيغة السعودية من الأصولية الإسلامية، «الوهابية») ومحمد بن سعود هو رئيس القبيلة التي أصبحت بعد ذلك الأُسرة الحاكمة في السعودية. وقد ظفرت هذه القبيلة السعودية بالجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية التي تحوّلت إلى المملكة العربية السعودية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت المملكة العربية السعودية قائمة على

التوفيق ما بين الأُسرة الحاكمة ـ ينطبق على جزء كبير منها ما قاله نعوم عن أشخاص مثل كلنتون، أي الشك في صدقية أي معتقد ديني يزعمون امتلاكه ـ وبين المؤسسة الدينية «الوهابية». وقامت المملكة العربية السعودية طوال الوقت على هاتين الركيزتين، وعزّزت الولايات المتحدة هذه التركيبة كصيغة مثالية للاستقرار في هذه القطعة المهمة جداً من الممتلكات بالنسبة إلى أميركا.

ولسنا مغالين فيما يتعلق بدرجة الإشراف والسيطرة التي تمارسها أميركا على المملكة العربية السعودية. الآن تناقش حتى المنهج التعليمي للمملكة في الكونغرس الأميركي! وقد أرسلتُ أخيراً إلى نعوم معلومة عن قرار تم تمريره في مجلس النواب عن هذه المسألة 53 .

وليس ثمة أمثلة كثيرة في تاريخ الولايات المتحدة على تدخل الكونغرس الأميركي بتلك الطريقة في المنهج التعليمي لدولة أخرى. ولكن هذه مهزلة حقيقة: إذ إن واشنطن في واقع الأمر تريد أن تنجز الأسرة السعودية تغييرات تجميلية، بغية حفظ ماء الوجه بعد أن أصبحت عرضة للهجوم بسبب التناقض بين صلتها الوثيقة بالسعوديين وادعائها بأنها تنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ـ الإدعاء الذي أصبح الذريعة الأيديولوجية الرئيسية لآلة حربها في المنطقة، بعد انهيار كذبة «أسلحة الدمار الشامل».

على أن المملكة العربية السعودية مجتمع متخلف إلى مدى كبير، وقد بات متكلِّساً، متحولاً إلى تركيبة قبلية وخاضعًا لسيطرة أصولية دينية شديدة الظلامية. وهذا في الحقيقة ما لا ترغب الولايات المتحدة في تغييره، لأنها إذا غيّرته فسوف تدخل في حالة من عدم اليقين حيال مستقبل تلك الدولة.

تشومسكي: هل تعتقد أن هناك قوى تقدمية تضغط في سبيل تغيير حقيقي داخل المملكة العربية السعودية؟

الأشقر: ليس هنالك أمر ذا أهمية، للأسباب التي ذكرناها. فعندما تُقمع جميع أنواع التعبيرات الأيديولوجية باستثناء واحدة، وحيث الطبيعة تكره الفراغ، فسوف تستخدم هذه الأيديولوجيا الوحيدة بصفتها القناة الرئيسية. ومن السخرية أن تصبح الظاهرة التي أدت إلى الأصولية الإسلامية هي القناة الوحيدة للسخط الشعبي في الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، وهو ما ينطبق أيضاً على المملكة العربية السعودية، حيث اتخذ السخط على المَلَكية صيغة الأصولية الإسلامية. أصوليون مناهضون لآل سعود، من أمثال أسامة بن لادن، يناوئون الأُسرة الحاكمة كونها منافقة ومتحالفة مع

دولة فاسدة أخلاقياً، عدو الإسلام: أميركا. فالتمرّدان الرئيسيان ضد الملكية السعودية في التاريخ الحديث، هما: تمرّد عام 1979 في مكّة، وقد قاده أحد الأصوليين 54 * ثم القاعدة.

تشومسكي: ماذا عن البرجوازية السعودية؟

الأشقر: البرجوازية السعودية واقعة بدرجة كبيرة تحت سيطرة الدولة وهي شديدة الامتزاج بالأُسرة الحاكمة بدافع التجارة والأعمال. هناك الآلاف من الأمراء والأميرات من الأُسرة الحاكمة، وطبقة كبيرة من رجال الأعمال مرتبطة بهم، يجنون أرباحاً هائلة من استغلال مداخيل النفط، وهم ليسوا مهتمين على الإطلاق بالمجازفة لإزالة الملكية ـ حتى لو كان هذا ممكناً. وتعدّ أُسرة أسامة بن لادن حالة جيدة من هذه الناحية. فهناك مقاولون أثرياء جداً، يدخلون في جميع أنواع مشاريع البناء، ويستفيدون من ميزة الإنفاق الجنوني الذي عرفته المملكة العربية السعودية منذ السبعينيات، بعد الزيادة الرئيسية الأولى لأسعار النفط. وبالفعل فقد أصبح في هذه الأُسرة نفسها عضو محرّك ومدفوع على نحو أساسي وفعلي بالتفسير المتعصب للإسلام المنتشر في ربوع المملكة، وقد ذهب هذا الفرد لمحاربة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان على مدى أعوام، واستمتع بهذه التجربة كثيراً أنه واصلها ضد الولايات المتحدة. ولكن الأعضاء العاديين في القاعدة داخل المملكة العربية السعودية ليسوا بالتأكيد أمثال بن لادن في ذلك، إذ إنهم ليسوا على الإطلاق أبناء عائلات ثرية. معظمهم من قطاعات مقهورة بنسبة أو بأخرى من المجتمع السعودي. وهنا نجد الظاهرة نفسها تعمل في أماكن أخرى: حيث هناك سخط جماعي متجذّر اجتماعياً ضد المَلَكية ورعاتها، أي الولايات المتحدة، وهو ما يأخذ صيغة الأصولية الإسلامية بصفتها النوع الوحيد من القنوات الأيديولوجية المتاحة لهؤلاء ـ حتى على المستوى الثقافي، فنظامهم التعليمي يُعدّ شديد التديّن، باستثناء الأثرياء الذين يدفعون بأولادهم إلى تحصيل نوع مختلف من التعليم بإرسالهم إلى الخارج، أو أولئك الذين يقدّم إليهم النظام منحاً دراسية لمواصلة دراساتهم في الخارج (نحو بضعة آلاف)، وجميع الباقين هم مساجين ذلك الإطار الأيديولوجي.

تشومسكي: وماذا عن القطاعات التي عادت من الخارج؟ هل يعودون بأفكار وطموحات علمانية أكثر حداثة؟

الأشقر: كلا، نادراً جداً، لو تكلمنا على الطموحات. فمعظمهم لا يعودون بشيء إلا بسعادتهم أنهم «سعوديون» وبتمتعهم بمجتمع يقدرون فيه على تحمّل أعباء امتلاك كثير من الامتيازات التي لا يطيق أقرانهم الغربيون

تحمّلها: كثير من الخدم، على سبيل المثال. والسعودية من ناحية أخرى مجتمع بطريركي. ونظراً إلى أن هؤلاء الذين يدرسون في الخارج هم ذكور في الغالبية العظمى، فإن معظمهم ليسوا مهتمين بتحريك البنية السائدة. فهو مجتمع شديد النفاق في الحقيقة، لأنه يتيح لقطاعات من المجتمع أن تستمتع ببعض أنواع الملذات المحرمة ما دامت تجري في الخفاء من دون تباهٍ. فضلاً عن أن الأغنياء يمكنهم تحمل أعباء التمتع بإجازات طوال الوقت في بلدان أكثر ليبرالية، فلدى الأمراء والأغنياء من السعوديين شقق وفيلات أو قصور - حسب مستوى الثراء - في أماكن مختلفة يمكنهم الذهاب إليها والاستمتاع فيها بنوع مختلف من الحياة، في حين تظل المملكة العربية السعودية قاعدة لأعمالهم. هؤلاء لديهم مصلحة أكيدة في المحافظة على النظام كما هو عليه.

تشومسكي: ليس ثمة شيء على صعيد الحركة العمالية؟

الأشقر: أوه، هذا أمر لا يمكن تخيّله في المملكة العربية السعودية. إنها أكثر أنواع الدول قمعاً، فإذا كانت الشمولية تعني شيئاً فإنها متجسّدة هناك. فكل محاولة لتنظيم أي شيء يتحدّى السلطات، تُقمع بأفظع الطرق. في المملكة العربية السعودية يخاطر الناس بحياتهم أو سلامتهم الجسدية من أجل أشياء قد تعتبرها تافهة، فهي دولة تجد فيها شرطة خاصة لجلد الناس الموجودين في الشارع وقت الصلاة. مجتمع تحت سيطرة شاملة، ومن الصعب أن تتخيل ما هو أسوأ من ذلك. هذه هي الحليف الرئيسي لأميركا والدولة المسلمة الوحيدة المقرَّبة إلى جميع الدول الغربية، بسبب الثروة النفطية. والولايات المتحدة على علم بأن هذا البناء القمعي المتشدد هو الضامن الوحيد الموجود لاستقرار المملكة العربية السعودية، وهو ما يضمن كذلك أن تظل المملكة في حاجة إلى حماية أميركية. فالولايات المتحدة هي السيد الحامي Lord Protector، السيد الأعلى للمملكة العربية السعودية، وهي بدورها «المملكة المحمية»، كما هو الحال في تاريخ العصور الوسطى. وقد أصبحت كذلك منذ تأسيسها، أنها بنت علاقات مع أميركا في الغالب منذ البداية، لمواجهة بريطانيا ثم الاتحاد السوفياتي أو أي تهديد واجهته. وأعتقد أن الرأي العام الغربي، والرأي العام الأميركي على نحو خاص، ما زال يجهل ذلك، فالناس لا يدركون من هو الحليف الصدوق لأميركا في الشرق الأوسط وماذا يعني. وحيثما كان هناك بعض الاهتمام النقدي بالسعوديين، فإن ذلك يكون من أجل أجندة مريبة، كما هو الحال في نقد بعض المحافظين الجدد وغيرهم من المؤيدين لإسرائيل، كجزء من التنافس السعودي

الإسرائيلي في الولايات المتحدة.
تشومسكي: هؤلاء المحافظون الجدد ليسوا أناسًا مهمّين ـ تعرف، الناس يصنعون جلبة حولهم، ولكن من بين السياسات التي يقترحونها ليس مقبولاً سوى تلك التي تناسب السياسة العامة، أما تلك التي تعارض السياسة العامة فهي ببساطة مرفوضة. (الأشقر: أوافقك الرأي). مثل المقترحات الخاصة بريتشارد بيرل، ودوغلاس فيث، وغيرهما، لفرض مملكة هاشمية في العراق 55 إلى ما غير ذلك ـ فلقد ألقوا بهم إلى الخارج.
الأشقر: فيما يتعلق بهذا الأمر، فإن خطاب المحافظين الجدد المعادي للمملكة العربية السعودية هو من النوع الذي لن تصدق فيه لا هذه الإدارة ولا أية إدارة أخرى. وهذا واضح جدًا: فأنا أتفق مع نعوم تمامًا في هذه المسألة، ولم أقبل البتة النظرية التي تقول إن المحافظين الجدد كانوا يحكمون البلاد.
الديموقراطية في الشرق الأوسط
شالوم: ما هو تقويمك لحالة الديموقراطية في الشرق الأوسط؟
تشومسكي: على مدى القرن الأخير كانت هناك تطورات مهمة جداً. وكانت هناك حركات في سبيل الديموقراطية في المنطقة كلها. لم تكن هناك ديمقراطية رائعة في إيران، ولكن كان هناك نظام برلماني، موجود منذ فترة بعيدة حتى أطاحته أميركا وبريطانيا عام 1953. وفي العراق، كانوا حتى في ظل الحكم البريطاني الفعّال، يطوّرون الأسس لديمقراطية برلمانية. وقد حاولت بريطانيا إعاقته، ولم تحبّذه الولايات المتحدة، ولكنه كان يتطور. وقد تضمن ذلك أشياء من قبيل تطوير حركة عمالية شديدة القوة. وهو ما لا يُعتبر جزءاً من الديموقراطية في نظر العلوم السياسية الأميركية، ولكنه جزء منها إذا كنت جاداً. فهو طريق لقسم كبير من الشعب كي يصبح مشاركاً مشاركة فاعلة في صنع القرار السياسي. وقد كان في العراق حركة عمالية ثورية، دُمّر جزء كبير منها مع الانقلاب البعثي عام 1963. ذلك الانقلاب الذي دعمته حتماً الولايات المتحدة وربما حرضت عليه أيضاً، وهناك سبب وراء هذا الاعتقاد، لكن الأكيد على أية حال أنها دعمته 56 . وقد تبع هذا الانقلاب مذبحة تضمّنت، مثلما حدث في أندونيسيا، قوائم وضعتها المخابرات المركزية الأميركية لشخصيات من المعارضة يجب قتلهم، ما سمي الشيوعيين، وهي تسمية تنطوي على تطبيقات أوسع. عدا أنها قوّضت الحزب الشيوعي العراقي على نحو كبير، وهو ما كان قوة للديمقراطية، بناءً على الطريقة التي نشأ بها داخل الحركة العمالية، وغير ذلك، في تلك

الفترة. فقد قمع حزبُ البعث وصدام حسين الحركة العمالية بقسوة، والآن تفعل أميركا الأمر نفسه. والحقيقة أنهم ما زالوا يفرضون قوانين صدام حسين المضادة للعمال، في حين أن الاتحادات تُبنى من جديد، فهم شجعان جداً ولكن كثيرين منهم يُقتلون.

والأمر نفسه يصح على أجزاء أخرى من العالم العربي، حيث كانت هناك جهود متواصلة، أجهضتها قوى خارجية بسبب مشكلات داخلية. وما زالت هذه الجهود مستمرة.

في مصر، ثمة انبعاث جديد لقوى ديمقراطية لطالما كانت موجودة، إحداها حركة «كفاية» التي تريد التخلص من ديكتاتورية حسني مبارك. فهم وفقاً لروايتهم، يصفون الحركة على أنها نشأت أساساً من رحم حركة احتجاجية ضد القمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية الثانية. وهذا ما أطلقها. وهي، أي «كفاية»، لم تكن ذات صدى كبير في الغرب، لولا القمع الوحشي الذي تعرضت له في تشرين الأول/أكتوبر 2000، ولكنها امتدت بعد ذلك لتشمل جماعات أخرى للتضامن مع فلسطين، ثم انضمت إليها معارضة الحرب على العراق. وهكذا. فهي حركة من أجل الديموقراطية قمعتها ديكتاتورية مبارك بوحشية شديدة، لكنها موجودة.

وهناك تطورات أخرى كثيرة من هذا النوع، يمكن لأي زائر للمنطقة أن يراها. بيروت على سبيل المثال، مدينة حيوية جداً. والحقيقة أننا رأينا قبل فترة قصيرة مثالاً كوميدياً على هذا، فقد أرسلت إدارة بوش إحدى المتخصصات في العلاقات العامة، هي كارين هيوز مساعدة وزير الخارجية للدبلوماسية العامة، في جولة في الشرق الأوسط. وكانت غايتها التوضيح لشعوب الشرق الأوسط المتخلفة أنهم لا يفهموننا على نحو حقيقي، وأننا في الواقع نحبهم. بعض الناس كانوا ينعتون تلك الجولة بجولة «أنا أُم»: وقد بدأت حديثها في كل مكان ذهبت إليه بقولها: «أنا أُم، أحبّ الأطفال»، ثم أخبرت مستمعيها كيف أنهم لم يفهموا إلى أي مدى أحببناهم. وهكذا، ولم يكن مفاجئاً أن أحداً لم يفهم نكاتها في كل مكان ذهبت إليه. كان يرافقها المراسل الدبلوماسي الرئيسي لجريدة «نيويورك تايمز»، ستيفن وايزمان الذي كتب تقريراً عن الجولة [57] ، لا أعرف أكان ذاك التقرير جداً باطنه هزل: أتمنى أن يكون كذلك، لم أتأكد قط. ولكن ما قاله إن خطبها لم تُجدِ نفعاً بسبب اعتمادها «العبارات القصيرة المقتضبة، بدلاً من الحجج المطولة المستفيضة». وقد أوضح وايزمان أنه «في الحملات الأميركية، يمكن لمثل هذه الرسائل التي تتكرر مراراً، أن تكون

مؤثرة بسبب سيطرة المرشح الرئاسي على الأخبار مع كل بيان يلقيه، وإذا فشلت، يمكن دفق الأموال في إعلانات مشبّعة بمثل تلك العبارات»، وأردف وايزمان: «في المقابل، وفي البيئة الحيوية لهذه المنطقة»، فإن هذه الطريقة لا تجدي نفعاً. لذلك فإن أمامنا طريقاً طويلاً للدخول في إشاعة الديمقراطية لتعليمهم كيف يصبحون ديمقراطيين حقيقيين».

بعد ذلك بفترة قصيرة، وقعت حادثة أخرى مفصحة، ولم يُنشر تقرير عنها في أميركا، لكنها ظهرت في الصحف اللبنانية الصادرة بالإنكليزية 58 . فقد كان هناك جدال في بيروت بين مسؤولة الشؤون العامة في السفارة الأميركية جولييت وير، وأستاذ في فولبرايت الأميركية، هو جوضوا لانديز Joshua Landis، موضوعه إحلال الديموقراطية في لبنان. وقد وصفوا مسؤولة الشؤون العامة وهي تستهل حديثها بما سمته «المفاتيح الأربعة: تبادل، وتعهد، وتعليم، وتمكين» بأنها مثل عروض الباور بوينت point power في الشركات التنفيذية 59 . هذه ليست ديمقراطية. فإذا كان ثمة مكان في الشرق الأوسط يتمتع بأجواء حيوية ذات صدى، فهو بيروت حيث مجتمعات حيوية كهذه، لن يفعلوا شيئاً سوى الهزء من مثل هذه الترهات.

الأشقر: لقد وصف نعوم مقوّمات الديموقراطية، والمقوّمات موجودة بالطبع، كما يقول، وقوية، أقوى مما يميل الناس عادة إلى الاعتقاد في هذا الإطار. فإذا تأملنا في حدث من نوع الثورة الإيرانية عام 1979: وجدنا أن المطمح الرئيسي لتلك الجماهير الثائرة، برغم صعودها بقيادة آية الله الخميني، كان الديموقراطية. لذلك شعر الخميني بالحاجة إلى تضمين خطابه الديموقراطية كمطلب رئيسي ودعا إلى جمعية تأسيسية، أحد المطالب الديموقراطية التقليدية ضد الحكم المطلق، وقد واجه الديكتاتور الإيراني الشاه، محمد رضا بهلوي، باسم الديموقراطية. وبالطبع بعد الاستيلاء على السلطة، شوّه الخميني هذا التطلع الديمقراطي كلياً، وبدلاً من الجمعية التأسيسية، أرسى «جمعية من الخبراء» الإسلاميين وفرض حكومة دينية/ثيوقراطية. على أية حال تظلّ الحقيقة أنه كان هناك طموح عارم نحو الديموقراطية في الثورة الإيرانية. وإذا تحدثنا على نحو نسبي، نقول ما زالت هناك بمعنى أو بآخر، وبرغم كل شيء، درجة ما من الحياة الديموقراطية في إيران. فقد كانت هناك انتخابات تأتي بمفاجآت، مثل الانتخابات الرئاسية الأخيرة في حزيران/يونيو 2005، والتي شهدت فوز محمود أحمدي نجاد. وغني عن التأكيد أن التنافس محدود لدى أفرقاء النظام، وهذه حتماً ليست ديمقراطية كاملة أو حقيقية أو حرة. ولكن هناك قدراً ما من المشاركة الشعبية في

السياسات الرسمية، هذا يحدث في الدولة التي تعتبرها إدارة بوش جوهر الشر.

من ناحية أخرى، وكما أكدت سابقاً، نجد أن الحليف الإسلامي الأقدم والأعز لدى أميركا، أي المملكة العربية السعودية، هو النقيض الأكثر تطرفاً للديمقراطية ـ لا يمكنك تخيل ما هو أسوأ. الواقع أن المملكة العربية السعودية عصب الهيمنة الإقليمية الأميركية كانت ذات تأثير قوي على المنطقة كلها، وهذا هو السبب في أن انهيار القومية العلمانية العربية والتيارات التقدمية لم يؤد الى تغيير ديمقراطي على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية. فالشرق الأوسط كان هو الاستثناء الوحيد لـ«الموجة الثالثة» من التغيّرات الديموقراطية، كما كان لـ«هنتينغتون أن يدعوها [60] ، أي عملية الدمقرطة العالمية التي انطلقت في الثمانينيات. لقد أطلقتُ على ذلك «الاستثناء العربي الاستبدادي» [61] . فقد كانت هناك تغيّرات في جميع أنحاء العالم ـ أميركا اللاتينية، أوروبا الشرقية، إفريقيا جنوب الصحراء، شرق آسيا ـ ولكن لا شيء مشابهاً في الشرق الأوسط. وهناك سببان لهذا الاستثناء: النفط، بالطبع، وحقيقة أنك إذا نشرت الديموقراطية هناك، فإن «الأشرار» سيفوزون. وهذا ما يدعوه هنتينغتون بـ«مفارقة الديموقراطية» [62] democracy paradox ففي بعض البلدان، تفضي الديموقراطية إلى فوز قُوى معادية للغرب، وهذا بالنسبة إليه يُعدّ مفارقة، فهو يعتقد أنه إذا كنتَ ديموقراطياً حقيقياً فينبغي لك أن تكون عميلاً للقوى الغربية.

ومن ثم أصبح في الشرق الأوسط وضع ساده الحكم السلطوي، باستثناء لبنان من بين البلدان العربية، وتركيا، ضمن حدود معينة وبسبب الضغط الأوروبي. (في تركيا ديمقراطية موجهة controlled، مثلما عبر عنها قاضٍ تركي منذ وقت غير بعيد، تركيا دولة ذات دستور، وليست دولة دستورية ـ صيغة دقيقة جداً) وبعيداً عن هاتين الحالتين، ومن ثم الحالة الإسرائيلية الخاصة جداً، فليس هنالك بشكل أو بآخر سوى أنظمة أوتوقراطية واستبدادية، ومَلَكيات مطلقة بعضها يُمنح درجة من التمثيل البرلماني، وبدون سيادة شعبية أيّاً تكن، أو ديكتاتوريين ذوي أصول عسكرية، أو بوليسية، مثل الرئيس التونسي الذي اعتبرته الحكومات الغربية رجلاً صالحاً بسبب حماسته التي أبداها لدى قمع الأصوليين الإسلاميين لمنع العدوى الآتية من الجزائر المجاورة. ومن ثم، فإن الديموقراطية في الشرق الأوسط لا تزال ـ إلى حد كبير ـ مطلباً مطروحاً على الأجندة يحتاج إلى أن ينجز، وهو بعيد جداً عن أن يكون حقيقة ماثلة.

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، اعترفت إدارة بوش بهذا الوضع. وكان الالتزام بحقوق الإنسان، «الكرامة الإنسانية» كما صاغوها، بارزة في خطاب الاتحاد الذي أدلى به بوش في كانون الثاني/يناير 2002، وأيضاً في استراتيجية الأمن القومي في أيلول/سبتمبر 2002. وقد أقر بوش لاحقاً في خطابه الشهير في مقر الصندوق الوطني للديموقراطية National Endowment for Democracy في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، بأن الولايات المتحدة قد آثرت في الماضي، ولم تزل الاستقرار على الديموقراطية، وباسم الاستقرار سمحت بوجود أنظمة سلطوية ودعمتها. ولكن الآن، بحسب ما أعلنَ، توصلت إدارته إلى حصيلة مفادها أن هذا الأمر كان يجب أن يتغير لأنه من الواجب علينا أن نفهم ـ وتأثير أيديولوجية المحافظين الجدد واضح هنا ـ أن مصالحنا مؤمنة على أفضل وجه من طريق الديموقراطية التي تزدهر في المنطقة كلها [63] . ولكن هذا كثيراً ما ظل، وكما كان دائماً، على مستوى الخطاب ليس إلا.

تشومسكي: برغم ذلك، هنالك آخرون، جدّ صريحين في شأن ماهية السياسة الأميركية على المستوى الفعلي. فعلى سبيل المثال، هنالك النصير ـ الأستاذ الجامعي الأكثر بروزاً لما يسمّى إشاعة الديموقراطية، وهو رئيس مشروع الديموقراطية وحكم القانون Democracy and Rule of Law Project في صندوق كارنغي للسلام الدولي في واشنطن Carnegie Endowment for International Peace in Washington, D.C، السيد «توماس كاروذرس Thomas Carothers، والذي يدعو نفسه نيو ريغاني neo-Reaganite، كتب بأمانة كبيرة عن كل هذه الأشياء [64] . فقد كان من ضمن فريق وزارة الخارجية في الثمانينيات، فيما يدعونه برامج «إشاعة الديموقراطية» democracy enhancement تحت رعاية ريغان. ويصف كاروذرس هذه البرامج بأنها صادقة جداً ـ لقد أردنا بالفعل أن نقوم بها ـ ولكن كانت هناك مشكلة، فالأشخاص غير المناسبين قد يفوزون. ففي السلفادور، التي كانت مثال التفوق بالنسبة إليهم، ذكر كاروذرس أن الولايات المتحدة كانت لديها سياستان: الأولى: أن تدير انتخابات ذات صدقية بطريقة فنية، والأخرى هي التحقق من أن مرشحنا سيفوز. وقد قالها صراحة بهذه الكلمات. وإذا نظرنا إلى الأحداث، فسنجد أن هذا هو ما تم فعلاً. الواقع أن هذا كان يعني ذبح70, 000 شخص، وإطاحة رؤوس من بين المثقفين القادة، ولكن هذا ما كان يجب أن يكون، ومع ذلك يقول كاروذرس، أنها كانت «سياسة صادقة»، والحقيقة، فهو يقول: إنك إذا نظرت إلى الأمر

فستجد أن هناك خطاً قوياً من الاستمرارية، كما يدعوه، يجري عبر الإدارات الأميركية كلها حتى إدارة جورج دبليو بوش. فكل الإدارات تعاني الفصام، ومصابة بنوع من الداء الغريب. فهم يدعمون الديموقراطية إذا كانت مطابقة للأهداف الاقتصادية والاستراتيجية الأميركية فحسب 65 .

الأشقر: عندما ننظر إلى الحقائق، نجد أن ما يصفه كاروذرس بأنه «شخصية رئاسية منفصمة» personality presidential split، بحسب تعبيره، هو مرض يصيب أيضاً جورج دبليو بوش 66 ، فهو يعاني الأعراض نفسها. فهناك من ناحية نمط من الخطاب المؤيد للديموقراطية، وقد تمادت الإدارة الحالية أكثر من أية إدارة سابقة، في استخدامه فيما يتعلق بالشرق الأوسط ـ علماً أنه بالطبع تقليد قديم جداً فيما يتعلق بأوروبا الشرقية. ولكن عندما ننظر، من ناحية أخرى، إلى الحقائق في مقابل الكلمات، نجد أن إحدى الدول التي تمتلك الولايات المتحدة أكبر سلطة عليها في الشرق الأوسط، هي المملكة العربية السعودية. والقضية الوحيدة التي اعتقدت كارين هيوز أنه من الضروري استخدامها بغية الضغط على السعوديين كانت حق المرأة في قيادة السيارة ـ في بلد ليس للمرأة فيه حق الانتخاب، فضلاً عن الحقوق المدنية الأساسية، وحقوق الأُسرة... إلخ. المرأة في المملكة العربية السعودية محرومة معظم الحقوق التي يمكن أن تكون أولوية في أي بلد.

وعندما بدأت إدارة بوش حملتها العسكرية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، غزت أفغانستان بالتحالف مع الديكتاتورية العسكرية الباكستانية التي أطاحت حكومة منتخبة ديموقراطياً. فالانقلاب العسكري الذي وقع عام 1999 في باكستان قاده الجنرال بيرويز مُشرَّف الذي دأبت واشنطن على دعوته بشكل منتظم إلى البيت الأبيض، ملتقطاً الصور مع بوش ـ كديمقراطي عظيم، وفقاً للدعاية الرسمية. كذلك دعمت أميركا حركة طالبان عندما أتت إلى السلطة بمساندة الجيش الباكستاني عام 1996. وعام 2001، أطاحت الولايات المتحدة وباكستان طالبان، وذلك بالتحالف مع أعداء آخرين للديمقراطية، من أمراء الحرب في التحالف الشمالي للمجاهدين. وهذا ما أتاح للولايات المتحدة فرصة توسيع وبسط وجودها العسكري في وسط آسيا، تشتري التواطؤ من جميع الأنظمة الاستبدادية ـ في أوزبكستان، قيرغستان وغيرها. وقد تباهت إدارة بوش كثيراً بالثورة الوردية Rose Revolution في جورجيا عام 2003، في القوقاز. ولكن في أذربيجان المجاورة، نجدها تدعم واحداً من أسوأ الطغاة الاستبداديين الموجودين على وجه الأرض، وتدعم أيضاً غيره بسبب المصالح النفطية. فالديكتاتور الأزاري Azeri

الحالي، إلهام آلييف، الذي حكم والده أكثر من ثلاثين سنة قبله، كان جورج دبليو بوش قد منحه ذات مرة لقب مواطن شرف في تكساس عندما كان حاكماً للولاية، وذلك تقديراً لدعمه شركات النفط الأميركية 67 .

ومن ثم فإن مؤهلات الصدقية الديموقراطية لدى بوش منعدمة. ومَنْ لديه معرفة أولية بالحقائق لن يعطي الخطاب الديمقراطي الذي تلوكه إدارة بوش أدنى صدقية. وسنبحث لاحقاً حالة العراق، ولكن الأمر الواضح: إنه فقط عندما بدأت ذريعة أسلحة الدمار الشامل تنهار بعد بضعة شهور من غزو العراق عام 2003، رفعت تلك الإدارة نبرة الذريعة الديموقراطية. ثم استعجلوا مخططهم لإصلاح ما سموّه «الشرق الأوسط الكبير» في السنة اللاحقة. وقد شددت جميع الصحف العربية والمراقبون الجادون على أن ذلك كان مشروعاً شعارياً تماماً، عملية علاقات عامة أكثر من أي شيء آخر 68 . وكانت لا تعني سوى توليد وهم بأن أميركا كانت معنية بنشر الديموقراطية في هذا الجزء من العالم، حيث تدور رحى «الحرب على الإرهاب».

وبرغم ذلك، مارست واشنطن حينذاك ضغوطاً على عملائها التقليديين للحصول على بعض الإصلاحات التجميلية من أجل إقناع الجمهور الأميركي بجدّيتها. نتيجة تلك الضغوط، نظم السعوديون انتخابات بلدية للمرة الأولى منذ ثلاثين سنة. لم تكن المرة الأولى في تاريخ المملكة، لكنها الأولى خلال ثلاثة عقود. ولكن على أي شيء دارت هذه الانتخابات؟ لقد كانت مقصورة على الناخبين الذكور، يصوتون لمرشحين كانوا هم أنفسهم مقصورين على الذكور ويجب أن توافق السلطة عليهم. وبرغم ذلك فإن غالبيتهم العظمى كانت أصولية، وكثير منهم أصوليون متشددون. بالإضافة إلى أن الرهان كان على نصف أعضاء المجالس البلدية للمملكة، في حين عيّنت السلطة المَلَكية النصف الآخر. وقد أثنت إدارة بوش على ما حدث وعدّته خطوة رئيسية نحو الديموقراطية. إنها السخافة بعينها.

وفي مصر، أيضاً، مارست واشنطن بعض الضغط على مبارك ـ الذي ما زال يحكم منذ 1981، ربع قرن إلى الآن! ـ من أجل إدخال مستوى معين من المنافسة الظاهرية على النظام السياسي الذي احتكره حزبه الحاكم. وقد انصاع مبارك بطريقة خلت مما يمثل أي تهديد لسيطرته على الحكومة. وبعد أن كان الرئيس المصري في السابق يُجدد له تقليدياً من طريق استفتاء عام بعد أن «تنتخبه» الغالبية البرلمانية التي يسيطر عليها سيطرة تامة، أصبح هناك هذه المرة ما يسمى «انتخابات تعددية». ومع ذلك، فإن

المرشحين الآخرين كان يجب أن توافق عليهم أغلبية مبارك البرلمانية! ومن ثم فقد سمح لعدد منهم بخوض الانتخابات، حتى أشخاص لم يرقهم مبارك، ولم يكونوا تحت سيطرته، وذلك فقط إرضاءً لواشنطن، في الوقت الذي اتخذ جميع الإجراءات لتزييف الانتخابات التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2005. ثم جاءت الانتخابات البرلمانية ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2005، وقد نُظّمت على طريقة الجولات الإقليمية، وهي طريقة مريحة جداً للديكتاتورية. فعندما تكون مضطراً إلى إجراء انتخابات تحت وطأة الضغوط، تتخذ الحيطة، وتجريها في جولات، بحيث إذا شعرت أن المسألة تجري على ما لا يرام بين الجولتين الأولى والثانية أو الثانية والثالثة، أمكنك إيقافها، مثلما فعل الجيش في الجزائر في كانون الثاني/يناير 1992 ـ أو يمكنك المغالاة في تزييفها! على أية حال، رأى مبارك، وهو ليس غبياً، أن الإخوان المسلمين ـ جماعة أصولية ـ ظهرت بوضوح كقوة رئيسية لتفيد من هذه الثغرة المفتوحة بحذر شديد، وكانت هذه هي طريقته لإقناع أميركا بالتوقّف عن مضايقته. وكانت رسالته إلى إدارة بوش: إذا دفعت في طريق الديموقراطية، فلن تحصل إلا على هؤلاء في السلطة. لذلك، دعني وشأني! وأعتقد أنهم فهموا الرسالة في واشنطن صريحة مدوية، وتوقّفوا عن ممارسة الضغوط على مبارك وهم قلقون جداً على خسارة مصر.

الأصولية والديموقراطية

شالوم: ماذا يحدث عندما تكون القوة الأكثر احتمالاً للانتخاب في الحقيقة نوعاً من الحركات الأصولية، كما كان الحال في الجزائر، أو حركة فاشية، أو شيئاً من هذا القبيل، هل من المحتمل أن يقوض ذلك الديمقراطية؟

تشومسكي: كما الحال في الولايات المتحدة مثلاً؟ أميركا تعد واحدة من أكثر البلدان الأصولية في العالم، وهي كذلك منذ فترة طويلة، وإحدى الكتل الانتخابية القليلة الناشطة هنا هي في الحقيقة أصولية متطرفة، ولديها تأثير كبير على الإدارة ينبثق إما عن المصلحة البحتة أو عن الإيمان. يمكنك أن ترى ذلك في كل مكان. هل تعرف أي بلد آخر تجري فيه صراعات على ما إذا كان مسموحاً لك القول إن الإنسان لم يخلق منذ ستة آلاف عام؟ لا أعرف بلداً آخر في العالم يجري فيه مثل هذا.

الأشقر: المملكة العربية السعودية. نظرية الخلق هناك هي النظرية الرسمية.

شالوم: الفكرة وصلت، نعوم لكن أتوقع أنه سوف تكون هناك انتخابات في الولايات المتحدة عام 2008 واحتمال حدوثها عام 2012.

تشومسكي: نعم، لدى الولايات المتحدة تقاليد تعود إلى مئتي سنة، لذلك يمكنك أن تكون متيقناً جداً أن الانتخابات سوف تستمر. الجزائر ليس لديها تلك التقاليد، فقد خرجت من الاستعمار الفرنسي حديثاً، ومرت بسنوات من الحكم الديكتاتوري. وبرغم ذلك ليس ثمة سبب للتفكير في أن الانتخابات الجزائرية عام 1992 لو استمرت، لكانت الانتخابات الأخيرة. فقد قاموا بانتخابات الجولة الأولى، وبدا الأمر كما لو كانت ستمضي على نحو عادل، وكما لو كان الناس الذين لا يروقون الغرب ولا الجيش الجزائري سوف يفوزون، لذلك ألغوا الانتخابات.

شالوم: لكنهم هم أيضاً لم يكونوا يروقونك.

تشومسكي: لم يكونوا يروقونني أيضاً. لا يروقني معظم الحكومات في العالم ـ ولكن ما علاقة ذلك بأي شيء؟ أنا لا يروقني رئيس الوزراء الإسرائيلي. هل يعني ذلك أن إسرائيل بالنسبة إلى السكان اليهود ليست ديمقراطية؟ هي كذلك. ولكن الديموقراطية لا تعني أن تنتخب من يروقني. وأعتقد أن ليس في الولايات المتحدة، انتخابات بالمعنى الذي يتجاوز الرسمي أو الشكلي. ليس لدينا انتخابات بالمعنى الذي توجد به في بلدان أخرى تكاد في ذاتها أن تكون نماذج للديموقراطية. ولنأخذ ثاني أكبر دولة في نصف الكرة الأرضية، البرازيل. فإن شيئاً ما حدث في البرازيل لا يمكن تخيّل حدوثه في الولايات المتحدة. فقد تم انتخاب شخص رئيساً وهو بالفعل من عامة الشعب؛ كان زعيم اتحاد نقابي ليس لديه مؤهلات عليا. هناك فعلياً أحزاب سياسية في البرازيل، على خلاف الحال هنا ـ ليست مجرد منظمات لإنتاج مرشحين. فإن حزب العمال البرازيلي يبقى حزباً سياسياً برغم جميع أخطائه الخطيرة. الناس يشاركون فيه بطرق مختلفة، وهو نشيط للغاية ولديه برامج اجتماعية، وسواها. ثمة أيضاً حركات شعبية جماهيرية، مثل حركة «فلاحون بلا أرض»، وهي حركة كبيرة. ثمة جمعيات محترفة واتحادات. جميع أنواع التجمعات موجودة. ومع هذا النوع من المزيج الذي يسمّيه علماء السياسة «جمعيات ثانوية» secondary associations يكون لديك أساس لدرجة ما من الفاعلية أو التوظيف الديمقراطي، ويصبح من الممكن للناس أن ينتخبوا واحداً من بين صفوفهم. قارن هذه الحالة بالحالة في أميركا هنا. عام 2004 كان لديك رجلان آتيان من خلفيات من الامتيازات القصوى والسلطة السياسية، وكلاهما تخرجا في الجامعة النخبوية نفسها. وكلاهما انضما إلى الجمعية السرية نفسها وهي إحدى الجمعيات السرية لجامعات النخبة (Ivy League) خاصة بتدريب الأفراد لعضوية النخبة الحاكمة كانا قادرين على

خوض الانتخابات لأنهما كانا مدعوميْن من مصالح الشركات نفسها. وقد خاضا انتخابات تمّ فيها طمس جميع القضايا تقريباً بالقوة، فقد جرت الانتخابات بواسطة صناعة العلاقات العامة. لقد كانا بشكل أو بآخر على مستوى إعلانات معجون الأسنان. أنت لا تنظر إلى إعلان وتتوقع أن تتعلم منه شيئاً. الفكرة في إيهامك بشيء من طريق التخيّل. وهذه كانت طريقة تلك الحملة، فالناخبون كانوا غير مدركين مواقف المرشحين من القضايا، وكانت هناك دراسات متزنة أظهرت الناخبين وقد بلغتهم معلومات خاطئة عن مواقف المرشحين 69 . لقد نحت الانتخابات نحو مواضيع غير ذي شأن بالنسبة لمن يديرون البلاد إدارة حقيقية، أي نحو ما يسمى بالقضايا الثقافية. بل لقد استُبعدت معظم القضايا التي تهم الناس من الأجندة. لنأخذ مثلاً قضية الرعاية الصحية. فقد كتبت نيويورك تايمز أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة أن مرشح الرئاسة الديمقراطي جون كيري لم يستطع طرح برنامج حكومي للصحة بسبب أن «ثمة دعماً سياسياً قليلاً جداً لتدخل الحكومة في سوق الرعاية الصحية» 70 . ولكن خذ مثلاً الاستطلاعات: لمدة طويلة، واعتماداً على كيفية طرح السؤال، ذكر نحو ثلثَي الجمهور أن الولايات المتحدة ينبغي أن يكون لديها نظام وطني للرعاية الصحية 71 . وكون النظام السياسي لا يمكنه ذكر قضية تدعمها غالبية كبيرة من الشعب يعد علامة على تدهور خطير للديمقراطية، فنحن لدينا المؤسسات الرسمية، لكنها لا تعمل. لذلك، أقول: نعم، لدينا نواقص ديمقراطية حقيقية، ولستَ مطالَباً بالنظر إلى الجزائر لتجدها.

الأشقر: هناك مشكلتان في النموذج الجزائري: الأولى: مشكلة داخلية، والأخرى هي مواقف القوى الخارجية. المشكلة الداخلية هي ضحالة الفكرة القائلة إنك تستطيع الدفاع عن الديموقراطية بكبت الديموقراطية، فتحت ذريعة أنك تريد منع القوى التي تشك في أن لديها أجندة مناهضة للديموقراطية من الوصول إلى السلطة عبر وسائل ديموقراطية، فإنك لا تفعل سوى إلغاء الديموقراطية! فهذا يعني أنك تحسب تلك القوى ممتلكة الغالبية الشعبية، وأنك تريد إعاقة سلطة الغالبية في البلاد: وبذلك تؤسس سلطة أقلية قائمة على القوة، نظراً إلى أن سلطة الأقلية ضد الغالبية يمكن فقط أن تقوم تحديداً على الجبر والإكراه، والنتيجة هي الديكتاتورية العسكرية. والنتيجة النهائية في الجزائر كانت تدهوراً رهيباً للوضع وبكلفة عالية في الأرواح وتراجعاً اجتماعياً واقتصادياً. وما زالت الجزائر تعاني الإرهاب الذي جلبه الصدام ما بين قطاعات الحركة الأصولية التي أصبحت راديكالية نتيجة

الانقلاب ولجأت إلى أعمال عنف شديدة من ناحية، وبين الديكتاتورية العسكرية التي ارتكبت إبادات كثيرة بوسائل علنية ومستترة. ومن ناحية أخرى، أصبح الشعب بين المطرقة والسندان. لقد كان وضعاً مروّعاً حقاً. فضلاً عن ذلك، وعلى أي حال، فإن سلطة القرار في الجزائر لا تقررها صناديق الاقتراع. وقد لا ينطبق ذلك على كل البلدان في الكرة الأرضية كما يمكن القول، ولكن في بلدان مثل الجزائر أو تركيا، فإن السلطة الحقيقية هي في أيدي الجيش. (في بلدان أخرى، قد تكون السلطة السياسية الحقيقية في أيدي أصحاب السلطة الاقتصادية، مثلاً). فلو أن الأصوليين الإسلاميين فازوا في الانتخابات في الجزائر، لكان أقصى ما سيشكلونه هو حكومة مثل الحكومة التركية، ذات سلطة محدودة، تحت رقابة العسكر وذلك كان من شأنه أن تكون له نتائج أفضل بالنسبة إلى الجزائريين: هاتان القوتان كان من الممكن أن تحيّد كل منهما الأخرى وتتعادلا سلمياً، وربما ساعد ذلك على إيجاد مساحة ديموقراطية أوسع، بمعنى أو بآخر. والحالة الجزائرية تعد تفسيراً واضحاً لحقيقة أن الديموقراطية القمعية باسم الديموقراطية، إنما تؤدي إلى نتائج كارثية.

أما بالنسبة للمواقف الغربية حيال هذه المسألة، فلا صلة لها بتاتاً بالتمسك بالديموقراطية أو بكراهية الأصولية. مرة أخرى، تعدّ المملكة العربية السعودية تصويراً سافراً للنقيض. والسبب في دعم القوى الغربية للانقلاب في الجزائر إنما يتعلق بحرب الخليج عام 1991.

ففي حرب الخليج عام 1991، انقسمت الحركة الأصولية الإسلامية السُنِّية في العالم الإسلامي كله، وقد اتبعت القطاعات الرئيسية منها قواعدها الشعبية في معارضة الحرب، وبقيت الأقلية من هذه الحركة مؤمنة بالتحالف مع المملكة العربية السعودية والممالك النفطية، فأيدت الحرب. فلو أن جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر دعمت الحرب الأميركية في العراق ـ على سبيل المثال، مدعية أنها كانت معنية بسيادة الكويت ـ ولو أنها حافظت على صداقة وطيدة مع المملكة العربية السعودية، يمكنك الإطمئنان إلى أن واشنطن، على الأقل ما كانت لتؤيد الإنقلاب في الجزائر. وها نحن مرة أخرى بإزاء نفاق تام. الحجة نفسها تستخدم أيضاً الآن في العراق: إن الولايات المتحدة مطلوبة لمنع انتشار الأصولية، أو خصوصاً الأصولية على النمط الإيراني. في الوقت الذي تعتبر واشنطن المملكة العربية السعودية صديقاً كبيراً، نراها باسم العلمانية تمنع أية حكومة على النمط الإيراني من تولّي مقاليد الحكم. هذه مهزلة بالفعل.

تشومسكي: الأمر ليست له علاقة بالأصولية، إنها مسألة من يدعمك ومن لا يدعمك. فليست الولايات المتحدة، في الواقع، متعصبة لأي دين لناحية من تدعم ومن تعارض وغالباً من تسحق. أميركا اللاتينية هي أكثر الأمثلة إثارة، ولديها التاريخ الأطول في هذا المجال. في آخر الأمر، فإن الإدارة الحالية بمستشاريها خاضت في الثمانينات من القرن العشرين في الأساس حرباً على الكنيسة لأنها كانت تخطو نحو لاهوت التحرير Liberation theology، وهو ما لم يكن مقبولاً التسامح معه. وقد كانت حرباً وحشية.

كيف يمكن أحداً أن يتحدث عن إشاعة الديموقراطية بواسطة الولايات المتحدة من دون أن يرف له جفن. هذه مسألة عصية على فهمي. ففي الفترة نفسها مباشرة، بعد تصريحات بوش حول إشاعة الديموقراطية، دعمت واشنطن انقلاباً في فنزويلا لإطاحة الحكومة المنتخبة. وقد اضطروا إلى التراجع بسبب غضب الرأي العام في أميركا اللاتينية، والذي يأخذ الديموقراطية على محمل الجد. وعندما فشل ذلك، تحولت إدارة بوش ببساطة إلى الطريقة المعروفة في تأليب الناس على الحكومة، وهي السياسة التي تأخذ مجراها حالياً. فأيّاً يكن ما يعتقده المرء بشأن الحكومة الفنزويلية، فإنها تقود أميركا اللاتينية عبر هامش حقيقي من التأييد الشعبي للحكومة المنتخبة. وها هي الولايات المتحدة الآن تفعل ما في وسعها لتخربها، بالطرق التقليدية ذاتها: محاولة دعم مجموعات المعارضة التي يقال عنها أنها مجموعات مؤيدة للديموقراطية بسبب أنها تعارض حكومة معارضة لواشنطن،. رغم أن هذه المجموعات قد انخرطت في انقلاب عسكري على حكومة منتخبة.

وفي انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 في فنزويلا، كانت الولايات المتحدة تعي بأن مرشحيها سيخسرون بالفعل، لذلك فقد قامت إما بتنظيم مقاطعة الانتخابات أو بدعمها وليس سهلاً أن نعرف بالضبط أيهما. وهذه طريقة نموذجية لإضفاء عدم الشرعية على حكومة لا تروقك: تجعل المعارضة تقاطعها، حتى يمكنك بعد ذلك الزعم بأنها غير ديموقراطية. وقد فعلت واشنطن الأمر نفسه تماماً في نيكارغوا عام 1984، إذ كان واضحاً أن المرشح الذي تحبّذه الولايات المتحدة سيخسر، وقد تبين في الحقيقة أنه كان تابعاً للمخابرات المركزية، وقد جعلوه ينسحب، ثم زعموا أن الانتخابات لم تكن شرعية. وتلك كانت قضية مثيرة للإهتمام لأنها ربما كانت أكثر الانتخابات خضوعاً للمراقبة في التاريخ آنذاك. وقد أكد جميع المراقبين الدوليين ـ جمعية الدراسات الأميركية اللاتينية the Latin American

Association Studies، ووفود أوروبية برلمانية مختلفة، وغيرهم ـ على أنها كانت انتخابات عادلة وفقاً لمعايير أميركا اللاتينية 72 . ولكن إدارة ريغان أعلنت أن نيكاراغوا ديكتاتورية، وهكذا اختفت الإنتخابات من التاريخ. فعندما لا تستطيع الفوز، قاطع واقذف بعدم الشرعية، وافعل كل ما من شأنه إعاقة الديموقراطية. وفي الحالة النيكاراغوية لم يقتصر الأمر بالطبع على التخريب: فقد كانت واشنطن أيضاً تنفذ حرباً إرهابية كبيرة لإطاحة حكومة ساندنيستا government Sandinista وقد نجحت في نهاية الأمر.

والمسألة هنا، من دون الخوض في التفاصيل، هي أن خطاب أميركا الديمقراطي وجوهرها غير الديمقراطي لهما تاريخ طويل. ومن به ذرة من التفكير ينبغي ألا يعير انتباهاً لخطب الزعماء. فعندما عقدت الانتخابات العراقية في كانون الثاني/يناير 2005، ألقى الوزير الإيراني خطبة معبّرة جداً عن دعم إيران للانتخابات الديموقراطية في العراق، معتبراً أن هذه الانتخابات كانت لمصلحة الديموقراطية ـ هل سمعه أحد؟ هل بدأت كل المقالات العلمية، بالقول: «إننا نفهم أن إيران قد أوضحت أن تعزيز الديموقراطية هو المبدأ الرئيسي المحرك لسياستها الخارجية؟» ولكن هذا ما يحدث هنا. فكل مقالة صحفية بدأت بشيء من قبيل «إشاعة الديموقراطية هي الميزة البارزة لسياسة بوش الخارجية». بناءً على ماذا؟ على الخطب؟ والأدلة الكبيرة التي تشير للعكس ليس لديها أي تأثير. القائد العزيز تكلم. حسناً، هذا كل شيء. الأدلة الماضية والحالية كلها تثبت العكس، لكن ما الفرق؟

الديموقراطية منذ غزو العراق

شالوم: بغض النظر عن النيّات الأميركية، يرى بعضهم أن إحدى نتائج الغزو الأميركي للعراق تنامي الديموقراطية في الشرق الأوسط، والحقيقة أنهم يتخذون من لبنان مثالاً لذلك.

تشومسكي: إذا لم يكن الفضل عائداً إلى المخابرات المركزية الأميركية في التفجير الذي قتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، مطلقاً سلسلة كاملة من الأحداث، فإن الولايات المتحدة لم يكن لها أي شأن بالديموقراطية في لبنان. ولكن قد يكون الأمر صحيحاً. فمن الطريف متابعة التقارير الإخبارية الغربية عن الشرق الأوسط، في نيويورك تايمز مثلاً. فقد أشار مراسلو «التايمز» في الشرق الأوسط عدة مرات إلى أن ثمة شعورًا شائعاً في المنطقة بأن أسامة بن لادن قد قدم إسهاماً رئيسياً للديموقراطية في الشرق الأوسط بهجومه على مركز التجارة العالمي. وقد يكون هذا أيضاً صحيحاً. والأمر

نفسه قد يقال عن الفاشية اليابانية، فقد كانت بشعة، ومسؤولة عن إبادات مروّعة في آسيا، لكنها قدمت مساهمة أساسية للديموقراطية في آسيا بإطلاق سلسلة من الأحداث التي طردت الغزاة الأوروبيين إلى الخارج. ألهذا نمدح الفاشية اليابانية؟
عندما تتعاطى مع شيء مركب مثل مجتمع من المجتمعات وتدمره بقوة غاشمة، فإن كل ما يمكن تصوره من أشياء قد يحدث، بما في ذلك الأشياء التي قد تكون محبّذة، والتي قد لا تكون. وليس للأمر صلة بتقييمها. فأنت لا تمدح أسامة بن لادن، ولا تثني على الفاشية اليابانية، أنت تسأل عمَّا كانا يحاولان فعله، وعن حقيقة ما فعلاه. نعم يمكن أن نتوقع جميع أنواع العواقب، ومن الممكن أنه عندما تنظر إلى غزو العراق بعد خمس وعشرين أو ثلاثين سنة، أن تقول أنه ساعد على إطلاق قوى ديموقراطية في الشرق الأوسط. عندها سوف يكون الغزو جيداً على نحو ما تكون أعمال الفاشية اليابانية، أو أسامة بن لادن أعمالاً جيدة.
الأشقر: إذا كانت هذه هي الحصيلة التاريخية، فإنها ستكون في عالم النتائج غير المقصودة. فبالنظر إلى ما يمكن أن تؤدي إليه الخيارات الديموقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط، من وجود حكومات معادية للمصالح الأميركية، فإن هذا ما لا تريده واشنطن البتة، فما تريده وما تعنيه بالديموقراطية هو تثبيت حكومات تحت السيطرة الأميركية بواجهات ديموقراطية، لا أكثر. وقد كان هذا هو مشروعها في العراق.
لقد اعتادت إدارة بوش الادعاء بأن العراق ما بعد الغزو سيكون نموذجاً جذّاباً في المنطقة. والآن، لم يصبح العراق على الإطلاق نموذجاً جذّاباً في الشرق الأوسط، بل على العكس أصبح نموذجاً مروّعاً، لأن الناس الآن يربطون بين هذه الديموقراطية والانفلات الكبير للأمن، والحرب الأهلية. وهو نموذج سلبي أيضاً لأن الولايات المتحدة قد طبقت في العراق، وعن وعي أكيد، مفهوماً للديموقراطية مُستلْهَماً من النموذج اللبناني للديموقراطية التي تقوم على التوزيع العرقي والطائفي للمناصب، وهذه وصفة سيئة جداً من أجل تحقيق نظام سياسي مستقر. فهو نموذج يفضي إلى جميع أنواع المشكلات. وقد ذكرتُ سابقاً أن إدارة بوش مارست بعض الضغط على حلفائها، دولها العميلة التقليدية، من أجل إصلاحات ديموقراطية «تجميلية» ـ إجراءات محدودة يمكن إدخالها على البناء الاستبدادي الموجود، بدون تغيير في الوضع الأساسي، وهو ما يمكن تسويقه في وسط الرأي العام في الولايات المتحدة كأنه خطوة إلى الأمام نحو إشاعة الديموقراطية. والسبب الثاني في

دعم المسؤولين الأميركيين هذه الإجراءات أنهم توصلوا إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة إلى نوع ما من البارومتر/المقياس؛ لتبيان ما يحدث على مستوى الرأي العام. وبالفعل فهم غالباً ما ينظرون إلى الانتخابات من زاوية كونها مؤشراً أو مقياساً. وكما ذكرت فإن مبارك فهم ذلك من جانبه بذكاء تامّ وحرص على أن يظهر البارومتر لواشنطن النتيجة المحتملة، الأكثر إقلاقاً لها. لذا أوجد مساحة حقيقية، برغم محدوديتها، للإخوان المسلمين، لكنه فعل ذلك لغرض معين. لقد أعطى حيزاً لهؤلاء، لا لغيرهم، لأنه أدرك أن الحصيلة ستقلق واشنطن. وبمجرد انقضاء العرض، مارس انتقامه من أيمن نور، المرشح الشاب نسبياً للرئاسة، والذي جرؤ على تحدّيه، فحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وبرغم أن واشنطن كانت تستلطف نور، فإنك قلما تسمعها تتحدث عنه، لأنها فهمت رسالة مبارك، وأقلعت عن «مضايقته».

ومن الناحية التاريخية، فإن غزو العراق كان عاملاً رئيسياً لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وقد كان بعض المحافظين الجدد الأكثر هوساً واعين ذلك، الى حد ما، فلديهم نظريتهم في شأن «عدم الاستقرار البنّاء» constructive instability،73 ولا تزال أصداؤها تتردد في خطاب الإدارة الأميركية خلال مراحل معينة. وعندما قال لهم الناس: «إنكم تخلقون عدم استقرار» ردّوا قائلين: «هذه هي الديموقراطية». ولكن هذا لم يكن سوى مجرد موقف دفاعي ضد الحقيقة القائلة إنهم بالفعل عرّضوا المصالح الأميركية للخطر. فقد تصرفت إدارة بوش بأغبى طريقة ممكنة، ومن ثم فإن التاريخ لن يذكرها كمعززة للديموقراطية في الشرق الأوسط، بل كمكفّنة للمصالح الأميركية في المنطقة.

41 . * محمد مصدق (1880 ـ 1967): أحد السياسيين الإيرانيين. أمم عدداً كبيراً من شركات النفط البريطانية في إيران، عندما كان رئيساً للوزراء (1951 ـ 1953). ففي عام 1951 أجاز البرلمان الإيراني تأميم النفط، فزادت قوة مصدق وشهرته، الأمر الذي أجبر الشاه على تعيينه رئيساً للوزراء. واستمراراً لمسيرة الصراع على تطوير الحكومة الإيرانية بين الرجلين حاول الشاه عزل مصدق من منصبه رئيساً للوزراء عام 1953، فخرجت الجماهير المؤيدة لمصدق إلى الشوارع مدافعة عنه، ومجبرة الشاه على مغادرة البلاد. ولكن بعد أيام قليلة، وبدعم من الولايات المتحدة، نحّي مصدق عن الحكم بواسطة انقلاب عسكري، وعاد الشاه إلى البلاد وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، وبعد انتهاء المدة فرضت الإقامة الجبرية عليه في منزله بقية حياته إلى أن توفي عام 1967 (المترجم).

42 . * محمد ضياء الحق و(12آب/أغسطس 1924 ـ 17 آب/أغسطس 1988): جنرال باكستاني، ترأس باكستان بين عامَي 1977 و1988. ولد في جلندار بالقسم الهندي من البنجاب عام 1924، عام 1948 رحل إلى كراتشي لدى انفصال الباكستان والهند. عام 1977 نفّذ انقلاباً أبيض على الحكومة الباكستانية. تزعّم القوات الباكستانية المساندة للحكومة الأردنية في حرب أيلول الأسود عام 1970 ضد المنظمات الفلسطينية. قاد انقلاباً على حكومة حزب الشعب الحاكمة عام 1977 وسجن زعيمها ذو الفقار علي بوتو بتهمة قتل مولاي مفتي محمود، ثم حكم عليه بالإعدام، ولم يقبل ضياء الحق مطالبة دولية متكررة بتخفيف الحكم. كذلك لعب دوراً محورياً في طرد السوفييات من أفغانستان. وتوفي عام 1988 إثر انفجار ما يُعتقَدُ أنه كان صندوقاً هديةً من ثمار المانغا في طوافته العسكرية، لما كان يُعرف عنه من حبه لتلك الفاكهة. (المترجم).

43 . * أسسها موسى الصدر عام 1975، و«أمل» هو اسم مختصر يمثل الحروف الأولى من «أفواج المقاومة اللبنانية» وهي ميليشيات مسلحة ألحقها موسى الصدر عام 1975 بـ«حركة المحرومين» التي كان قد أسسها عام 1974. يذكر أن مؤسس حركة المحرومين وميليشيا أمل السيد موسى الصدر قد اختفى عام 1978 في ظروف غامضة، عندما كان في زيارة إلى ليبيا. وتقول ليبيا إنه غادرها إلى أوروبا ولا يُعلم سرّ اختفائه حتى الآن. أما الرئيس الحالي لحركة أمل فهو نبيه بري الذي تسلّم رئاسة مجلس القيادة عام 1980. (المترجم)

44 . * صبي الساحر: تعبير يطلق عادة على من يطلق شيئاً ولا يستطيع التحكم فيه بعد ذلك، استناداً إلى قصة صبي الساحر الذي كلفه سيده بعض الأشغال بعد انصرافه من الورشة، وعندما شعر الصبي بالانهاك من حمل الماء إلى الورشة أراد أن يستخدم عصا المقشة السحرية في جلب الماء، وحصل على ما يريد، لكنه لم يستطع إيقاف العصا عن جلب الماء لعدم معرفته الكلمة السرية لإيقافها، مما أحدث طوفاناً دفعه بعد حيرة إلى كسر العصا إلى نصفين مستخدماً البلطة، وقد حدث أن أصبح النصفان يجلبان الماء على نحو أكثر كثافة، وزاد الطوفان ولم ينقذ الأمر سوى عودة الساحر العجوز الذي كسر الرقية وأنقذ الأمر. (المترجم).

45 . ظهرت عبارة «في الله نثق» «Trust we God In» للمرة الأولى على العملات المعدنية عام 1864، واستمرت إلى عام 1909، ولكنها لم تصبح إلزامية على العملات المعدنية والسندات وشعاراً وطنياً إلا عام 1955. أنظر:

We God In“ Adopting“ ,Mourtada-Sabbah Nada and Fisher Louis State and Church of Journal ,’Motto National .U.S the as ’Trust .692 - 671 .pp ,(2002 September) 4 .no ,44.
وقد أضيفت جملة «تحت وصاية الله» إلى قسم الولاء عام 1954.

46 . * الانهيار الكبير أو الكساد الكبير أزمة اقتصادية شهدتها أميركا عام 1929، وقد أدت إلى توقف المعامل عن الإنتاج، ونتج منها تشرّد عائلات كثيرة ومبيتها في أكواخ من الكرتون وراحت تبحث عن قوتها في مخازن القمامة، وقتذاك سجلت دوائر الصحة في نيويورك أن أكثر من خمس عدد الأطفال كان يعاني سوء التغذية. وكانت أميركا قد بدأت تشهد انتعاشًا اقتصاديًا في العشرينيات تلاه ركود ثم الانهيار الكبير عام 1929 ثم عودة إلى الازدهار عام 1932. وكان السبب الرئيسي هو انهيار وول ستريت بعد الركود الاقتصادي وتفوق العرض على الطلب وقد أدى خبر الانهيار هذا إلى التهافت على بيع الأسهم حتى أصبح هناك 13 مليون سهم على لائحة البيع بلا قيمة، في حين أعلنت كثير من المصارف إفلاسها وأغلقت مصانع عديدة أبوابها. وفي عداد النتائج أن أصبح هناك 30 مليون عاطل عن العمل. (المترجم).

47 . * طائفة نصرانية متفرعة من الفرقة التي تأسست عام 1693 في الألزاس الفرنسية. ثم هاجرت إلى القارة الأميركية واستقرت في كندا والولايات المتحدة. يتميز الأميش برفضهم المطلق للحضارة الغربية وقيمها الصناعية والاستهلاكية... ويتخذون ملابس ونمط عيش محافظاً جداً. انظر: showthread.php?t-76982/http://www.almuhands.org/forum . المترجم.

48 . ** الاتفاق الجديد: هو البرنامج التشريعي والإداري الذي أطلقه روزفلت في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي لمواجهة أزمة الركود الاقتصادي الكبير عبر سلسلة طويلة من الإجراءات الاقتصادية، عمدت الحكومة خلالها إلى توسيع نطاق مسؤولياتها وصلاحياتها في ضبط رأس المال المتوحش الذي لا يهمه سوى الربح، وخوّلها تلك الصلاحيات التي تدعو الحكومة الفيدرالية إلى تولي المسؤولية في إدارة الاقتصاد، بما في ذلك تحديد شروط عمل عادلة، وتنظيم الأجور وساعات العمل، والنقد والمصارف، وضمان المبادلات، وغير ذلك وتشريع برامج (الرفاهية) التي ترمي إلى تقديم الحكومة الرعاية الصحية للمسنين وللعاطلين عن العمل (المترجم).

49 . *** هو برنامج السياسة الداخلية الذي أطلقه الرئيس جونسون عام 1964 بعدما خلف كينيدي، وركز فيه على مواجهة الفقر وتحسين أحوال

الحقوق المدنية لدى السود من الأميركيين. (المترجم).

50 . * الأشرام: معتزل ديني خاص بحكيم أو فيلسوف هندي.

51 . الحاخام مناحيم مندل شنيرسون Rabbi Menachem Mendel Schneerson (1902 - 1994) يشير إليه أتباعه «The Rebbe», كان واحداً من الحاخامات الأرثوذكس البارزين وقائداً روحيّاً لفرع اللوبافيتش تشاباد Chabad Lubavitch من اليهودية الحسيدية.Hasidic Judaism.

52 . أنظر: Simha Flapan, The Birth of Israel: Myths and Realities (New York: Pantheon, 1987), p. 239.

53 . H. Com. Res. 275, December 19, 2005; available online at: http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c109:hcon.275.eh:.

54 . * استولى «جهيمان» على الحرم المكي عام 1979 في إطار دعوته إلى الإصلاح ووضع حداً للفساد والانحلال الأخلاقي من قبل الأسرة الحاكمة وتحالفاتها المشتبه فيها مع الغرب الكافر (أميركا) تحديداً، وقد عبر جهيمان عن هذا في سبعة كراريس تعالج مواضيع سياسية ودينية بحت. ويقول في كتابه: «دعوة الأخوان كيف بدأت وإلى أين تسير» قاصداً بالإخوان هنا الإخوان النجديين أي الوهابيين «نحن مسلمون نود أن نتعلم الشريعة لكن سرعان ما أدركنا أننا لا يمكن أن نتعلم في مؤسسات تقيدها الحكومة، ولقد انفصلنا عن الانتهازيين والمأجورين» وأما موقفه من آل سعود فهو: «فهؤلاء الحكام ليسوا أئمة لأن إمامتهم للمسلمين باطلة ومنكرٌ يجب إنكاره لأنهم لا يقيمون الدين ولم يجتمع عليهم المسلمون وإنما أصحاب ملك سخّروا الدين لصالحهم وجعلوه وسيلة لتحقيق مصالحهم الدنيوية فعطلوا الجهاد ووالوا النصارى (أميركا) وجلبوا على المسلمين كل شر وفساد، نسأل الله أن يريح المسلمين منهم ويجعل لهم من لدنه ولياً ويجعل لهم من لدنه نصيراً». كذلك تضمنت الكراريس الستة انتقادات حادة للمؤسسة الدينية الوهابية الرسمية ورجالها وخاصة فيما يتعلق بصمتهم الرهيب تجاه مفاسد الأسرة الحاكمة، لكن وكما هو معروف فقد ووجهت هذا الحركة بعنف وقسوة النظام الحاكم وسطوته ومثلت المؤسسة الوهابية الرسمية سلاحاً رئيسياً في هذه المواجهة من خلال تلك الحملات الإعلامية في تضليل أتباع هذه الحركة وتكفيرها. انظر: الدين والدولة في المملكة العربية السعودية... العودة المستحيلة ـ محمد فؤاد: www.Gulfissues.com (المترجم).

55 . حكمت الأسرة الهاشمية بمساندة بريطانيا جزءاً من شبه الجزيرة العربية (1917 ـ 1924) وكذلك سوريا (1918 ـ 1920) والعراق (1921 ـ

1958) والأردن منذ عام 1921. أنظر مجموعات الدراسات في موضوع «إستراتيجية إسرائيلية جديدة نحو عام 2000»:

institue realm the securing for strategy new A :Break clean A“ online available (2002) studies political and strategic advanced for was group study This . http://www.israeleconomy.org/strat1.htm at David ,Feith Douglas included it and ,Perle Richard by led .Wurmser Meyrav and ,Wurmser

the in Years 40 :Tyrant A“ ,Morris Roger :للمثال انظر . 56 .A29 .p ,2003 ,14 March ,Times York New ,”Making

the‘ ,Tour Listening ’Mideast Weisman,”On .R Steven . 57 ,30 September ,Times York New ,’Hearing Who’s Is Question .AI .p ,2005

the in Diplomacy .U.S on Debate“ ,Ohrstrom Lysandra . 58 ,(Beirut) Star Daily ,”Blunder a with Starts AUB at East Middle .2005 ,14 October

59 . هذه العناصر كانت أيضاً جزءاً من شهادة كارن هايجز أمام الكونجرس الأميركي، انظر:

Statement ,”World the with Dialogue America’s“ ,Hughes Karen ,Washington ,Committee Relations International House the before .http://www at online available ,2005 ,10 November ,DC . state.gov/r/us/2005/56926.htm

in Democratization :Wave Third The ,Huntington .P Samuel . 60 ,Press Oklahoma of University :Norman) century 20th Late the .(1993

Eastern ,”Exception Despotic Arab The“ ,Achcar Gilbert . 61 Marxist a in Iraq and Palestine ,Afghanistan ,Islam :Cauldron ;74 - 69 .pp ,(2004 ,Press Review Monthly :York New) Mirror in (edition English) Diplomatique Monde Le :نشر للمرة الأولى في .1997 June

the and Civilizations of Clash The ,Huntington .P Samuel . 62 .94 .p ,(1998 ,Touchstone :York New) Order World of Remaking

63 . الرئيس بوش يناقش الحرية في العراق والشرق الأوسط: ملاحظات

الرئيس في العيد العشرين للصندوق الوطني للديموقراطية:
//:http at online available ;2003 ,23 November ,DC ,Washington
. www.whitehouse.gov/news/releases/2003/20031106-2.html

Policy .U.S :Democracy of Name the In ,Carothers Thomas . 64
University :Berkeley) Years Reagan the in America Latin Toward
,"Years Reagan The" Carothers Thomas ;(1991 ,Press California of
,America Latin and States United The :Democracy Exporting in
University Hopkins Johns :Baltimore) Lowenthal Abraham .ed
.(1991 ,Press

Democracy on Essays :Mission Critical ,Carothers Thomas . 65
International for Endowment Carnegie :DC ,Washington) Promotion
.(2004 ,Peace

Fighting and Democracy Promoting" ,Carothers Thomas . 66
.p ,(2003 February - January) 1 .no ,82 Affairs Foreign ,"Terror
.96 أعيد طبعها في Carothers, Critical Mission.

,25 January ,Post Washington ,"Baku in Man Our" انظر: . 67
.B6 .p ,2004

,"Plan .U.S The :East Middle Greater" ,Achcar Gilbert انظر: . 68
.2004 April ,edition English ,diplomatique Monde Le

69 . برنامج عن اتجاهات السياسات الدولية:
the of Position Policy Foreign the of Perceptions Public"
Separate The" ,PIPA ;2004 ,29 September "Candidates Presidential
both) 2004 ,21 October ,"Supporters Kerry and Bush of Realities
.(/http://www.pipa.org at online available

Shortages Drug ,Care Health American In" ,Harris Gardiner . 70
.12 :IV .p ,2004 ,31 October ,Times York New ,"Chronic Are

Want Dunham"I .S Richard and Walczak Lee للمثال أنظر: . 71
into Buying Aren't Americans Many so Why :Net Safety My
.24 .p ,2005 ,16 May ,Week Business ,"Society Ownership Bush's

Electoral The ,Association Studies American Latin للمثال انظر: . 72
,Influences International and Domestic :Nicaragua in Process
تقرير موفد جمعية الدراسات الأميركية اللاتينية لمراقبة الانتخابات العامة في

نيكاراغوا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1984.

(Austin, TX: LASA, November 19, 1984); "Report of the British Parliamentary Delegation to Nicaragua to Observe the Presidential and National Assembly Elections" (British Parliament, London:, November 1984); and "The Elections in Nicaragua, November 1984" (Irish Parliament, Dublin, November 21, 1984).

73. Robert Satloff, "Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability" (Part 1): Lebanon and Syria,' Washington Istitute for Near East Policy, Policy Watch #974, March 15, 2005, available online at http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2278.

الفصل الثالث: مصادر السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط

النفط

شالوم: ما الديناميات المحركة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟

تشومسكي: لو لم يكن الشرق الأوسط يحتوي على معظم احتياطات الطاقة في العالم، لما اهتمّ به صانعو السياسات في عالمنا اليوم، ولو بمقدار اهتمامهم بمنطقة القطب الجنوبي. لقد أصبح من المعروف منذ بداية القرن العشرين، عندما تحول اقتصاد العالم إلى النفط، أن الكمية الأكبر والأسهل منالاً من مصادر الطاقة هي في الشرق الأوسط. وبمرور السنين أخذ تقدير تلك المصادر بغناها وسهولة الوصول إليها يتصاعد. ومع ذلك لم يصبح الأمر واضحاً على نحو أكيد إلا بحلول العشرينيات من القرن الماضي. والحقيقة أن الولايات المتحدة نفسها لم تصبح قوة عالمية حتى الحرب العالمية الثانية، لكن المنطقة التي بذلت فيها جهداً مبكراً هي الشرق الأوسط، حيث أصرّت على أن تحصل شركات النفط الأميركية على نصيب من مصادر الطاقة في العراق بحدوده الحالية ومقاطعات أخرى كانت سابقاً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي كانت في الأصل قد قسمت بين المصالح البريطانية والهولندية والفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى. وفي مطلع ثلاثينيات القرن العشرين حصلت الشركات الأميركية على موطئ قدم لها في المملكة العربية السعودية. وأدركت واشنطن في الحال بأن هذه كانت غنيمة عظيمة، وأرادت الاحتفاظ بها. وأثناء الحرب العالمية الثانية، نشب خلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة من أجل السيطرة على السعودية، وقد حذر السكرتير الثاني للقوة البحرية ويليام بوليت، الرئيس فرانكلين روزفلت عام 1943، من أن البريطانيين كانوا يحاولون «الاحتيال» على امتيازات الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية 74 ، ونتيجة ذلك وافق روزفلت على تلقي السعودية معونة القرض ـ الاستئجار، وفق منطق أن «الدفاع عن المملكة العربية السعودية مهمّ وحيوي بالنسبة إلى الدفاع عن الولايات المتحدة» 75 . وهكذا فإن المعونة التي حصلت عليها السعودية كانت أساساً من أجل إبعاد بريطانيا وشراء الطبقة الحاكمة السعودية.

وقد كانت هناك تطورات مشابهة في أماكن أخرى، فبعد الحرب العالمية الأولى أصبح معروفاً أن فنزويلا ـ التي كانت تحت سيطرة بريطانيا ـ تمتلك موارد نفط هائلة، فطرد الرئيس وودرو ويلسون بريطانيا من فنزويلا عام 1920 ليستولي عليها.

وفي الشرق الأوسط، بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة

سعيدة بأن تجعل بريطانيا شريكة لها في السيطرة على المنطقة، لكن البريطانيين كانوا غير قادرين على الظفر بهذا الدور، ومن ثم تحولت العلاقة تدريجاً بين بريطانيا والولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على الاعتماد الكلي، إذ أصبحت بريطانيا في الغالب دولة تابعة. وفي أحد الأعداد الحديثة لصحيفة السياسة الخارجية البريطانية الرئيسية، الشؤون الدولية International Affairs، وهي صحيفة المعهد الملكي Royal Institute، نُشرت مقالة جيدة تصف بريطانيا بـ«القوة الملحقة بخدمة السلام الأميركي» 76 77 *.

وثمة أمر مهم يجب أخذه في الاعتبار، هو أن الولايات المتحدة لم تكن في ذلك الوقت تبغي السيطرة على تلك المناطق بغية استخدام النفط لاستهلاكها الخاص. فأميركا الشمالية كانت المنتج الرئيسي للنفط في العالم حتى عام 1970 تقريباً. ولم تكن الولايات المتحدة تستخدم كثيراً من النفط الشرق أوسطي، وهي في الحقيقة ما زالت لا تعتمد عليه بشكل خاص. وإنما أرادت السيطرة على المنطقة لأنها مرتكز الهيمنة العالمية؛ فاهتمامها الرئيسي منصب على منافسيها الصناعيين. فقد ساور واشنطن القلق دائماً من أن تصبح أوروبا ما يسمّى قوة ثالثة a Third Force، وأنها ربما تشرع في المضي في اتجاه مستقل. ولِمَ لا؟ إنها منطقة تشبه إلى حد كبير الولايات المتحدة في ما يتعلق بالاقتصاد والسكان، بل أكثر تقدماً من نواحٍ عديدة. ومن ثم فإن إحدى الطرق لجعل أوروبا معتَمِدة، كان التثبّت من أنها تعتمد على النفط، ومن سيطرة الولايات المتحدة عليه في الوقت نفسه. والحقيقة أن قدراً كبيراً من خطة المارشال للدعم في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد كُرست لتحويل أوروبا من الاعتماد على موارد الفحم الداخلية الوافرة إلى موارد النفط الذي تسيطر عليه أميركا. والأمر نفسه حصل في اليابان حيث كثيراً ما اعترف صانعو السياسة أن هذا النوع من الترتيبات من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة قوة الفيتو على ما قد يفعله الآخرون، مثلما أوضح جورج كنان 78 .

وقد أعاد زبيغنيو بريجنسكي 79 * التعبير عن ذلك، وهو أحد الأشخاص الأكثر عقلانية في الفريق الحالي من المحللين، ولم يكن متحمساً لغزو العراق، لكنه ذكر أن السيطرة على العراق من شأنها أن تمنح الولايات المتحدة «مرتكزاً للسيطرة» على المجتمعات الصناعية الأخرى، لأنك إذا سيطرت على النفط الذي تعتمد عليه حياة تلك المجتمعات، فإنها، أي المجتمعات، ستكون معتمدة على قراراتك فيما يتعلق بجميع الأشياء الأخرى، إنها سيطرة جيوسياسية 80 وعام 2000 أشارت دراسة أجراها المجلس

القومي للاستخبارات تحت عنوان الاتجاهات العالمية « Global Trends 2015»، إلى أن الولايات المتحدة بحلول عام 2015 سوف تكون هي نفسها معتمدة على إمدادت أكثر استقراراً في حوض الأطلسي، في نصف الكرة الغربي وغرب إفريقيا 81 . ولكن الولايات المتحدة تريد أن تسيطر على الطاقة الاحتياطية الرئيسية في العالم، والموجودة في الشرق الأوسط، وذلك من أجل الهيمنة العالمية.

وقد كانت تلك هي المسألة المحركة طوال الوقت. فمن الناحية التاريخية، كانت هناك هموم استراتيجية في بعض الأحيان، لنقُل بالنسبة إلى البريطانيين، إذ كان الشرق الأوسط مهمًا للحفاظ على خطوط الاتصال مع الهند. ولكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أعتقد أن ذلك كان في الغالب أمراً ثانوياً، فوجهة التركيز كانت ولا تزال متمثلة على نحو رئيسي في المورد الهائل الذي لا يقارن، والموجود في هذه المنطقة، ومن المدهش أن ترى ما يُفرَض من تحريم على التنويه بذلك، برغم أن من يتحلى بالحد الأدنى من العقلانية سيرى بوضوح أن الولايات المتحدة قد غزت العراق لوقوعها في المنتصف تماماً من أكثر المناطق غنى بإنتاج النفط في العالم. ولكن المتوقع منا هو الاعتقاد بأن الولايات المتحدة كانت ستغزو العراق حتى لو لم يكن ينتج سوى التمر، ولو كانت جميع موارد النفط في العالم موجودة في جنوب إفريقيا. فإذا فكرت عكس ذلك، فستتهم بأنك تساير نظرية المؤامرة. ولكن الحقيقة هي أن النفط كان القوة المحركة على الدوام.

لقد كان لدى بريطانيا نسق للسيطرة حين كانت القوة الرئيسية المسيطرة على المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى، وذلك مع بداية اكتشاف أهمية النفط. وقد وصف وزير الخارجية البريطاني لورد كيرزون Lord Curzon كيف كان عليهم وضع ما سمّاه «واجهة عربية» «Arab fa5ade» ـ دول ذات حكم ذاتي تكون مجرد واجهة يديرها البريطانيون بواسطة ترتيبات تتنوّع ما بين الترتيبات الدستورية وغيره 82 . أي أنه في الظاهر هناك دولة مستقلة ولكنها في الواقع تحت حكم البريطانيين، تماماً مثل دول شرق أوروبا التابعة للاتحاد السوفياتي أو دول أميركا الوسطى التابعة للولايات المتحدة. فهي شكلياً تحكم نفسها، ولكن فعلياً القوة الكبرى هي التي تحكمها أساساً. كان هذا هو النظام الذي أرساه البريطانيون في الشرق الأوسط. ومن ثم كان العراق مستقلاً رسمياً عام 1932، لكن العراقيين لم يكن مسموحاً لهم أن يتخطّوا الحدود البريطانية حتى عام 1958 عندما ألقوا بالبريطانيين خارج دولتهم. والأمر نفسه ينطبق على مصر، وعلى دول

عربية أخرى. وقد بدأت الولايات المتحدة تطبيق هذا النظام وحافظت عليه إلى مدى كبير، لكنها أضافت إليه طبقة أخرى من البناء، وهو ما سمّته دول الأطراف peripheral states كانت بمنزلة الدرك/ الجندرمة ـ الشرطة المحلية في الميدان، مثلما دعتها إدارة نيكسون ذات مرة ـ مع الاحتفاظ بمقر القيادة في واشنطن، ومكتب فرعي في لندن. كان من المفضل ألا يكونوا عرباً، لذلك كانت تركيا الطرف الرئيسي، وإيران كانت أيضاً طرفاً رئيسياً طوال حكم الشاه، وكانت باكستان بمنزلة الحرس الملكي للمملكة العربية السعودية. أما إسرائيل فلم تصبح جزءاً من النظام الطرفي إلا بدءاً من الحرب العربية ـ الإسرائيلية حزيران/يونيو 1976.

وقد أسدت إسرائيل إلى المملكة العربية السعودية خدمة هائلة عام 1976 بهزيمة جمال عبد الناصر الذي كان يمثّل التهديد الرئيسي للمملكة. ولو تسنّى لنا يوماً الحصول على معلومات أرشيفية من العائلة السعودية، لكنت مستعداً للمراهنة بأي شيء على أنهم مارسوا ضغوطاً على ليندن جونسون كي يطلق العنان لإسرائيل للقضاء على عبد الناصر. من الصعب أن نتخيل أنهم لم يكونوا ليفعلوا ذلك، فقد كان هناك نوع من الحلف الصامت، حتى المخابرات الأميركية اعترفت به؛ وكان لدى وكالة مخابرات الدفاع بعض الكتب العلنية، ومواد أخرى ربما لشرح السياسات، تصف نظام الولايات المتحدة في المنطقة بأنه قائم على حلف ثلاثي صامت بين المملكة العربية السعودية، حيث النفط، وإيران، كدولة كبيرة قوية، وإسرائيل. كانت المملكة العربية السعودية رسمياً، من الناحية «التكنيكية» في حرب مع إسرائيل، لكنها كانت حليفة في الأساس، وكذلك كانت إيران وإسرائيل بدرجة وثيقة؛ صحيح لم يكن هناك اعتراف متبادل، ولكن فعلياً كانت هناك سفارة إسرائيلية في طهران، ومسؤول يخدم فعلياً كسفير، بالإضافة إلى مسؤولين قياديين يتحرّكون جيئة وذهاباً.

وظلّ هذا النظام من السيطرة ـ واجهاتٌ عربية ودَرَكٌ على الأطراف ـ محافظاً على كيانه لأمد طويل برغم تعرضه لأزمات كثيرة. وأعتقد أن غزو العراق لم يكن سوى جزء من هذا النظام.

الأشقر: إن مركزية النفط بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ليس مجرد تكهنات. فليس علينا سوى قراءة كل وثيقة استراتيجية صدرت عن واشنطن على مر العقود السابقة، وكلها تؤكد وتشدد على النفط بصفته العامل الرئيسي الكامن وراء أهمية المنطقة. برغم ذلك، وكما ذكر نعوم، فإنك عندما تستحضر هذا الموضوع لتفسر الغزو الذي يبررونه على

خلفيات أخرى ـ لأن النفط لن يكون مقنعاً بدرجة كافية للرأي العام ـ فإنهم يستاؤون أشد استياء. ولكن التفسير واضح في معظم الأوقات، هناك بالطبع طرق لصياغته بحيث يكون أكثر استساغة: فالولايات المتحدة يفترض أنها تحمي الاقتصاد العالمي وتحمي سبل الوصول إلى النفط. وفي الوثائق الاستراتيجية، نجدها تقدم نفسها بصورة تتناغم وصفتها مدافعةً لا عن مصالحها الخاصة فحسب بل أيضًا عن مصالح شركائها وحلفائها ضد جميع أنواع التهديد.

إن النفط في واقع الأمر يمثّل تركيبة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. لا يستطيع أحد أن يبخس الأهمية الاقتصادية التي تعد هائلة في مجال صناعة النفط. للمناسبة تعدّ شركات النفط الأميركية الآن أكثر ازدهاراً من أي وقت مضى، مع الموجة الجديدة من ارتفاع أسعار النفط. من ناحية أخرى، هناك أيضاً أهمية كبيرة للسيطرة على النفط، فهو يمنح الولايات المتحدة سيطرة حاسمة على شركائها ومنافسيها المحتملين. فاليابان مثلاً شريك تضمن الولايات المتحدة ولاءه من طريق بضعة عوامل، من بينها السيطرة على موارد اليابان من النفط في الشرق الأوسط. بل إن الصين التي تشكل تهديداً محتملاً للهيمنة الأميركية العالمية، مهددة هي الأخرى بالسيطرة نفسها. لا يمكنك أن تفهم ما يجري في السياسة العالمية إذا لم تولِ اهتماماً للمناورات التي تضم روسيا والصين واليابان والولايات المتحدة في شأن قضية النفط.

تشومسكي: هذا ما يتبلور حالياً. فهناك شبكة أمن الطاقة الآسيوية Asian Energy Security Grid في طور التشكل حالياً، وهي تتمركز أساساً في الصين وروسيا، ولكن من المفترض أن تضم الهند إليها، وكذلك كوريا الجنوبية، وربما اليابان ـ برغم أن اليابان تجمع النقيضين للأسباب التي ذكرها جلبير. وهذه الشبكة هي محاولة من أجل سيطرة كبيرة ومنظمة على مصادر الطاقة داخل المنطقة الآسيوية الهائلة، ولديها موارد حقيقية خاصة بها، ولا سيما في سيبريا، ومع ذلك، فإنهم يودّون إدخال إيران في تلك الشبكة. وبالفعل من الممكن لإيران ـ إذا قررت أن أوروبا الغربية منحازة انحيازاً كبيراً إلى الولايات المتحدة على نحو لا يسمح لها بالعمل بطريقة مستقلة ـ أن تتخلى عن الغرب وتعود إلى الشرق منضمّةً إلى شبكة أمن الطاقة الآسيوية وتصبح من بين أهم عضائها. وهو الأمر الذي سيكون كالكابوس بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

ومن المثير أن الهند، برغم محاولتها الدؤوبة للمحافظة على تحالفها الجديد

مع الولايات المتحدة، تجاهلت أوامرها المتعلقة بخط الأنابيب الإيراني. وحاولت الولايات المتحدة بشدة منع الهند من مواصلة العمل على هذا الخط، لكن الهند رفضت هذا رفضاً باتاً. وكانت هذه مرة أخرى خطوة في طريق الاستقلال في مجال الطاقة.

والشيء بالشيء يذكر، فإن التحريم المفروض داخل الولايات المتحدة وبريطانيا على ذكر موضوع النفط في العراق، وهو أشبه بتحريم ديني، يقود إلى حالة تبعث على الفضول الشديد في ما يتعلق بكل الجدل المثار عموماً حول الانسحاب. فالحديث عن الانسحاب وعلى مستوى الطيف الاجتماعي كله من اليسار إلى اليمين يتفادى السؤال المتعلق بمصير النفط إن انسحبت الولايات المتحدة، لكنه من المؤكد يعدّ موضوعاً محورياً للمخططين الأميركيين. فالانسحاب من العراق بدون ترك دولة عميلة يمثّل كارثة محققة بالنسبة إليهم. من الممكن أن يخسروا حضورهم في العالم. عليك فقط أن تتخيّل ما الذي يمكن أن يفعله عراق مستقل، ديموقراطي أم غير ديموقراطي، فسوف تكون هناك غالبية شيعية ذات نفوذ، وربما مسيطرة. وهم بالفعل لديهم روابط مع إيران، فقد ولد الإمام الشيعي آية الله علي السيستاني في إيران؛ كذلك لواء بدر، الميليشيا التي أصبحت إلى مدى كبير تدير جنوب العراق، وهي تدرّبت في إيران. وهم آخذون في توسيع هذه العلاقات. فشيعة العراق وشيعة إيران لديهما بالفعل علاقات جيدة. كما أن هناك عدداً كبيراً منهم في السعودية، على مرمى الحدود، تعرضوا لقمع قاسٍ من قبل المملكة، وهو ما صودف حدوثه في الأماكن حيث يوجد معظم النفط السعودي. ومن ثم فإن عراقاً مستقلاً يهيمن عليه الشيعة سوف يستثير حتمًا جهود الاستقلال في المناطق الشيعية داخل السعودية، بالتحالف مع إيران. تصور ما يمكن أن يحدث وقتئذٍ: قد يعني هذا في نهاية الأمر أن احتياطات النفط الرئيسيية في العالم ستكون خارج سيطرة الولايات المتحدة ـ بل ربما أسوأ من ذلك، إذا ربطنا ذلك بشبكة أمن الطاقة الآسيوية ووجود الصين في مركزها. لا يمكنك تخيل كابوس أفظع من هذا في واشنطن، والحقيقة أن عدم مناقشة هذه المسألة في علاقتها بالحديث عن الانسحاب عموماً يعد حالة مدهشة من التعمية المفروضة أيديولوجياً.

الأشقر: برغم ذلك أعتقد أن المسألة حاضرة على نحو ضمني، فعندما تقرأ بيانات الديمقراطيين على سبيل المثال عن استراتيجية الخروج، يتضح لك أن الهم الرئيسي هو قضية النفط. وهذا هو السبب في أنهم يقولون: إننا لا نستطيع أن نضرب ونفرّ.

تشومسكي: أنت على حق، إنها ضمنية لكنهم لا يفصحون عن ذلك، فهم يقولون إننا لا نستطيع أن نضرب ونفر بسبب صدقيتنا. فالأميركيون لا يضربون ويفرّون، ولكن من المذهل ألا يخرج أحد ليقول إننا لا نستطيع أن نضرب ونفرّ؛ لأننا إنْ فعلنا ذلك فسنقع في الكابوس الأكبر، إذ ستخرج احتياطات النفط العالمي من أيدينا.

شالوم: بعضهم يروّج للحجة التي تقول إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إحباط على صعيد العالم، حتى التقدميون سيكونون قلقين حيال ذلك.

تشومسكي: ولكن حتى هذا خطأ. المسألة ليست في الإحباط على صعيد العالم. بل في أن تصبح الولايات المتحدة قوة من الدرجة الثانية؛ أنها مسألة ما إذا كانت واشنطن ستتنحى جانباً وتعلن: حسناً، إننا نتخلى عن موقعنا في السيطرة على العالم. لم أجد جملة واحدة في أية مناقشة عامة عن ذلك، من اليسار إلى اليمين، وهذا هو ما يستحضر المسألة التي يجب أن تكون المسألة الجوهرية. الأمر نفسه ينطبق على جميع هذه المقارنات بين فييتنام والعراق، مقارنات بلا معنى؛ في حالة فييتنام كان من الممكن أن تبلغ الولايات المتحدة أهدافها الرئيسية من الحرب بتدمير الهند الصينية. لكنك لا تستطيع تدمير العراق، لا يمكن تخيّل ذلك. إنها ثمينة جداً وينبغي لك أن تسيطر عليها. الانسحاب من فييتنام كان يعني قليلاً من الإحراج لواشنطن لمدة عامين، ليس إلا. أما الانسحاب من العراق فسيعني كارثة محققة للسيطرة الأميركية على العالم.

الأشقر: وهناك اعتراف بهذا وردَ في تصريحات بعض الأشخاص مثل وزيرَي الخارجية هنري كيسنجر وجورج شولتز، فقد ذكرا أن العراق بالنسبة إلى الولايات المتحدة يعدّ المتحدة يعدّ قضية أكثر خطورة من فييتنام، وأن الهزيمة في العراق ستكون كفيلة بإطاحة مصالح الولايات المتحدة وصدقيتها أكثر بكثير مما حدث عقب فييتنام.

تشومسكي: لاحظ اللغة الملطّفة. إنهم كثيراً ما يستخدمون كلمة «صدقية» ـ الصدقية الأميركية. إن الشيء الذي يحيق به الخطر ليس الصدقية، بل إدارة العالم.

الأشقر: عليك أن تقرأ ما بين السطور. وهم يعرفون أن القراء الذين يهمونهم يقرأون ما بين السطور.

تشومسكي: هذا صحيح، داخل دوائر التخطيط، يكون هذا مفهوماً حتماً. لكننا نجده مفقوداً في الخطاب العام.

الأشقر: بعضهم يقول أيضاً إنه سيكون من المخيف وجود أصوليين يبسطون

سيطرتهم على موارد رئيسية كالنفط.
تشومسكي: كل شيء معبّر عنه في لغة ملطفّة (الأشقر: نفاق). فهم لا يهتمون بحقوق المرأة، ولا بالدين، ولا بالصدقية، كل ما يهمهم هو إدارة العالم، فأنت بمجرد أن تفقد السيطرة على الموارد الرئيسية للنفط في العالم، ينتهي بك الأمر. وهم في ذلك لا يفقدونها فحسب، بل يفقدونها لمصلحة قوة أخرى صاعدة ومنافسة. وأحد أسباب كرههم الشديد للصين هو أنها، على خلاف أوروبا، لا يمكن التهويل عليها. فالصين موجودة منذ ثلاثة آلاف سنة، وسوف تفعل ما تريد ولن تكون تحت التهديد. والحقيقة أن الصين تقوم في شق بعض الطرق إلى السعودية: فقد بدأت الدولتان بإقامة علاقات تجارية بل لديهما علاقات عسكرية محدودة. والسعودية بدورها إذا كانت ترى طريقة سير الأمور، فربما تنخرط في هذا، والنتائج ستكون بالنسبة إلى الولايات المتحدة مروّعة حقاً. غير أن هذه الأمور لا تُناقش بسبب التحريم. فليس مسموحاً لنا بتخيّل أن الولايات المتحدة يمكن أن تتبع مصالح عقلانية. في عالم الفكر، وفي العالم الأكاديمي، وفي الإعلام، يقال لنا مراراً وتكراراً إن الولايات المتحدة لا تتبع مصالح عقلانية، ولكن غرائز أخلاقية. وهذه متأصلة عميقاً حتى إنها تجعل النقاش سريالياً/تغريبياً وهمياً، وذلك عبر جميع عناصر الطيف. لا يمكنني أن أتصور نموذجاً كهذا.
شالوم: هل لدى المواطن الأميركي العادي أو في أوروبا الغربية مصلحة شخصية، منفعة مكتسبة من وراء نجاح الحكومة الأميركية في مهمة سيطرتها؟
تشومسكي: إذا كانوا يعتقدون أن لهم مصلحة شخصية، فعليهم أن يبحثوا في الأمر مليّاً. ووظيفة الحركات التقدمية هي بالتحديد إقناع شعوب القوى الإمبريالية بأن ليس لها الحق، أيّاً يكن هذا الحق، في إقرار أمور تخص سواها أو تحديدها.
لقد دُعيت كثيراً إلى مؤتمرات في أوروبا من قِبل جماعات تقدمية إلى حد ما، وليس من الجناح اليميني، وإلا لما كنت دعيت ـ و لمناقشة مواضيع من قبيل: هل من الأفضل للعالم أن تحافظ الولايات المتحدة وأوروبا على النظام العالمي؟ ومن يرغب في ذلك في سائر العالم؟ وقد اعْتُبر هذا السؤال مشروعاً وسط مَنْ يُعدّون بشكل أو بآخر، تقدميين وليبراليين، وليس من اليمين المتشدد. إنه تقليد قديم: «مهمة التمدين» في فرنسا، وما ذكره الليبراليون البريطانيون من أمثال ستيوارت مل عن مسؤوليتنا تجاه البرابرة في الهند، أن نحافظ على النظام ونمنحهم حضارة جيدة، وهو ما يسمى

بالمثالية الولسونية Wilsonian idealism في الولايات المتحدة! فقط انظر ما فعله وودرو ويلسون في هاييتي وجمهورية الدومنيكان وكل مكان وضع يده عليه. كان أمراً مروّعاً وبرغم ذلك فنحن نتحدث عن مثالية ولسونية، وعن التزامنا تعليم العالم طرق الحكم الرشيد. فالشعوب في العالم الثالث مثل الأطفال الأشقياء، بحسب قول وزير الداخلية ويلسون، يحتاجون إلى «يد شديدة»[83] وهذا مجرد مفهوم إمبريالي راسخ عميقاً على صعيد الثقافة الفكرية والأخلاقية، وهو مفهوم لا بد من مكافحته.

لذلك، أقول إن الشخص العادي في أوروبا والولايات المتحدة قد يفكر في أنه من المهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تحافظ على سيطرتها. ولكن هذا بالضبط هو مهمة الحركات التقدمية، أي تفكيك هذا النسق من المفاهيم التي تعد أخلاقيًا غرائبية وتاريخياً منافية للمنطق.

إسرائيل واللوبي الإسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة

شالوم: ما الدور الذي يضطلع به اللوبي الموالي لإسرائيل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؟ إن لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك) AIPAC كثيراً ما تحصل على توقيع 94 عضواً من أصل 100 في مجلس الشيوخ، على بعض بياناتها.

تشومسكي: الشيوخ يسعدون بالتوقيع على بيان إذا كان سيدّر عليهم بعض المال والأصوات، في حين أنهم يعرفون أن هذا لا يعني شيئاً. لذلك، فإن مجلس الشيوخ، على سبيل المثال، يمرر عاماً بعد عام حلولاً تفيد أن الولايات المتحدة ينبغي أن تعترف بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ويعرفون أن ذلك لا صلة له بالسياسة. ومن ثم فهم بإمكانهم التوقيع بحرية، والتقاط الشيكات والحصول على بعض الأصوات. إذا نظرت إلى التأثير الفعلي فإن اللوبي الموالي لإسرائيل الأكثر تأثيراً ليس «إيباك»، بل هم المثقفون والمفكرون الليبراليون الأميركيون. أعتقد أن هؤلاء هم أكثر تأثيراً من إيباك، وهو ما يعود مداه إلى الحرب العربية الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1967، فقبل هذا التاريخ لم يكن هناك الكثير من هذا التأثير. لقد راجع صديقي نورمان فينكلشتاين Finkelstein ذات مرة صحيفة Dissent (المعارضة) وهي صحيفة الاشتراكيين الديموقراطيين، وكان ذلك بغية أن يرى ما كانوا يقولون عن إسرائيل. قبل عام 1967 كانت هناك حفنة من المقالات عن إسرائيل، معظمها ازدرائية. وبعد عام 1967، أصبحوا مجرد صهاينة متعصبين. والحقيقة أنني أتذكر ما ورد ذات مرة في الصحف الإسرائيلية عام 1982، عندما كان هناك الكثير من الاحتجاجات بسبب غزو

إسرائيل للبنان؛ نوع من المقالات الساخرة تنتحب على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن كاد أن يُفقِد إسرائيل كل تأييد لها في العالم. وقالوا إن آخر شخص سيلوح بالعلم الإسرائيلي وقت رحيل السفينة سيكون إرفينغ هاو المحرر المشارك في Dissent. لقد كان الأخير مناهضاً عنيداً للصهيونية وذلك قبل أن يتحول فجأة بعد عام 1967. ولم يكن للأمر علاقة بالحرب، بل بالنصر الإسرائيلي، فبعد النصر أصبح كثير من الليبراليين اليساريين صهاينة شديدي الصهيونية، وهم يشكلون قطاعاً كبيراً من الرأي الأميركي المتبلور. وهم ليسوا يهوداً بالضرورة: كثير منهم لم يكونوا يهوداً.
وفي اعتقادي أن جزءاً كبيراً من هذا الأمر كان متعلقاً بفييتنام، فقد كان هؤلاء في الأساس مؤيدين لحرب فييتنام، ولم يرقهم حقاً أن الولايات المتحدة عاجزة عن تدمير الفييتناميين. كان أمراً مزعجاً ومهيناً، مرتبطاً بما يحدث داخل البلاد، حيث الصراع بين اليهود والسود كان قد بدأ في التكوّن جنباً إلى جنب مع الحدود الطبقية، إذ انخرط كثير من اليهود في نيويورك، على سبيل المثال، إبّان الستينيات في الجهاز البيروقراطي وأصبحوا معلّمين، وما إلى ذلك، وكانوا هم في الغالب من يتولّون مناصب تخوّلهم السيطرة المباشرة على الجماعات الفقيرة من السود والهيسبانك Hispanic وقد دلّ الصراع الذي وقع في مقاطعة «أوشن هيل براونسفيل» Ocean Hill-Brownsville عام 1968 إلى انحدار حقيقي في العلاقات بين السود واليهود [84] . كذلك كانت الحركة النسوية في بدايتها ـ إذ كانت المرأة قد شرعت تطالب بحقوقها، والشباب لا يذعنون للأوامر. كل شيء كان يتحطّم، سواء في فييتنام أو في نيويورك أو في الأُسرة وفي كل مكان. وسرعان ما جاءت إسرائيل لتبين لنا كيف نتعامل مع متطفّلي العالم الثالث كما ينبغي: نهشّم وجوههم ونحطّمهم. أمر رائع، وقد أبدوا إعجابهم. في تلك المرحلة كان وصال العاشقين يأخذ مجراه، وهو ما غيّر طبيعة الخطاب المتعلّق بالمسألة؛ فكان لأي مقدار من النقد لسياسة إسرائيل أن يستدر خطباً عنيفة هستيرية. تم إسكات الناس. وتغيرت نغمة النقاش ومحتواه تغيراً هائلاً. وأصبح هؤلاء يمثّلون تكتلاً مهماً، وما زالوا. وعلى هذا الأساس، حُرّفت تحريفاً تامّاً جميع الأخبار والتعليقات المتصلة بفترة الاحتلال. في رأيي تعد إيباك أخف وطأة مقارنة بهؤلاء. فالأنتليجنسيا الليبرالية هي اللوبي الإسرائيلي الرئيسي، وهي على الغالب لا يتم تناولها لدى الكلام على التكتلات أو اللوبيات، لكنني أعتقد أنها الأكثر أهمية. ومن ثم، أقول: نعم لقد كان هذا مؤثراً في تشكيل وتحريف شديد لطبيعة كل ما حدث

هناك، وهكذا سيظل الأمر. وبالطبع، فإن إيباك أيضاً مهمّة.
هناك أيضاً كتلة ناخبة كبيرة ومهمة هي الإنجيليون المسيحيون الذين يمثّلون حتى الآن أكبر كتلة ناخبة موالية لإسرائيل. والكثيرون منهم معادون للسامية، خصوصاً أولئك الذين يؤمنون بالانخطاف rapture ولننظر فيما يعنيه التمزّق: الفكرة أن جميع اليهود بعد الهرمجدون 85 * Armageddon إما يتحولون للمسيحية أو يذهبون إلى الجحيم. لا يمكن أن توجد معاداة للسامية أشدّ من ذلك. ولكنهم برغم ذلك يدعمون إسرائيل بقوة، كيفما توافق ذلك مع لاهوتهم. وإسرائيل بدورها تقدر ذلك، فقد بدأت، على سبيل المثال، جريدة «أورشاليم بوست» الصادرة بالإنكليزية في إسرائيل طبعة جديدة موجهة إلى الإنجيليين المسيحيين. وهم يعترفون بأنهم كتلة ناخبة كبيرة يمكنهم تعبئتها الآن خصوصاً، إذ أصبح اليمين المسيحي مهماً سياسياً للمرة الأولى، ولأسباب أخرى سبق أن تحدثنا عنها. ومن ثم فإن كل هذا مهم وذو دلالة، لكنه لا يغيّر شيئاً، ولا أعتقد أن ذلك ينافس التخطيط الجيوسياسي الأميركي. فإذا ما دخلت هذه المصالح ذات مرة في صراع، فسيفوز المخططون الجيوسياسيون، وهو ما نراه في قضية تلو أخرى.
رأينا ذلك أخيراً مرة جديدة في قضية لم تناقش كثيراً هنا، ولكنها كانت مهمة جداً في إسرائيل. فاقتصاد إسرائيل الآن هو في الغالب صورة كاريكاتورية من اقتصاد الولايات المتحدة. فهو يقوم على التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد المعسكر، وميزته هي الإنتاج العسكري المتقدم، والمرتبط على نحو وثيق بالولايات المتحدة. وهذا الاقتصاد في حاجة إلى أسواق. وقد كانت الصين هي تلك الأسواق الرئيسية التي تحاول إسرائيل تطويرها، وهو ما لا يروق الحكومة الأميركية، ولذلك كان هناك صراع يتطور، على مدى مراحل عدة بين إسرائيل وأميركا، وذلك على مبيعات الأجهزة العسكرية المتطورة إلى الصين. الأجهزة منتجة في إسرائيل، ولكنها مرتبطة جداً بالولايات المتحدة، وتستخدم كثيراً من التكنولوجيا الأميركية. وعام 2000 أجبر الرئيس كلينتون إسرائيل على إلغاء صفقة أسلحة كبيرة إلى الصين تضمّنت جهاز إنذار مبكّر محمولاً جواً من طراز «فالكون». لاحظ أن اللوبي الإسرائيلي لم يحرك ساكناً. وشهد عام 2005 جدلاً آخر أخذ شكلاً خطيراً. فقد باعت إسرائيل صواريخ مضادة للطائرات إلى الصين، وأرادت الصين تطويرها، وتعاقدت مع إسرائيل على ذلك. ولكن البنتاغون لم يكن يريد لإسرائيل أن تزيد من القدرة التسليحية للصين. لذلك اندلع صراع حقيقي. وقد كانت الصفقة مهمة اقتصادياً لإسرائيل، ولكن الولايات المتحدة لم تكن لتدعها تقوم بذلك. ووصل

الأمر إلى أن رفض مسؤولو البنتاغون الاتصال بأي من نظرائهم الإسرائيليين. وقد فُرضت عقوبات. وطالب مسؤولو البنتاغون أن تمرر إسرائيل تشريعاً لمنع الصفقة، وأن تبعث أيضاً برسالة اعتذار إلى الولايات المتحدة، وهكذا كان. وفي النهاية، تم تخطّي المسألة، ولكن هذا بالنسبة إلى إسرائيل لم يكن هيناً [86] . لقد عرف اللوبي بكل هذا، ولم يفعل شيئاً. فقد كان أكثر حكمة من أن يدخل في مواجهة مع السلطة الأميركية، فما داموا يستطيعون العمل مع السلطة الأميركية، أو بالقرب منها، فبإمكان كلمتهم أن تكون مسموعة، وأن يكونوا هم راضين عن أنفسهم. لكنهم ليسوا حمقى، فهم لن يعملوا ضد السلطة الأميركية، لئلا يتم استبعادهم. لذلك تعد هذه واحدة من أكثر الحالات درامية. إنها تسترعي الانتباه، ولا أعتقد أن تنويهاً بها حدث هنا في أميركا برغم أنها كانت تملأ الصحف الإسرائيلية على مدى أسابيع.

الأشقر: أعتقد أن هذه نقطة مهمة جداً. فالعامل الرئيسي وراء السياسة الخارجية الأميركية لا يمكن على الإطلاق أن يكون اللوبي الموالي لإسرائيل، فإرجاع التأثير الحاسم إلى اللوبي الموالي لإسرائيل هو مجرد رؤية تخييلية للسياسة منتشرة انتشاراً واسعاً. وهي بالطبع محل اعتقاد سائد في البلدان العربية، بل يمكنك أن تجدها في العالم كله، حتى في الولايات المتحدة نفسها. وكثيراً ما يكون وراءها درجة ما من معاداة السامية، خصوصاً عندما يشير الناس إلى هذا اللوبي بـ«اللوبي اليهودي» الذي يُزعم أنه مسيطر على السياسة الخارجية الأميركية. والحقيقة أن هذا كله يرقى إلى قلب الأمور رأساً على عقب: فالاعتقاد بأن إسرائيل تدير السياسة الأميركية يعني الاعتقاد بأن الذيل هو ما يحرّك الكلب. وما ينبغي أن يكون أكثر وضوحاً لكلّ دارس للسياسة الخارجية الأميركية في العقود السابقة، هو أن اللوبي النفطي هو الأكثر تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية الأميركية، وقد ظل الحال هكذا منذ الثلاثينيات والأربعينيات، مقارنة بأي نوع من التكتلات الموالية لإسرائيل يمكن الإشارة إليه. وهو الأمر الذي يتأكد عند دراستنا تطور العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. فكما ذكرنا سابقاً، أن القيمة الاستراتيجية لإسرائيل قد تربّعت في المقدمة منذ منتصف الستينيات. بالطبع كانت حرب 1967 منعطفاً رئيسياً، ولكن في إطار تيّار موجود بالفعل. وماذا كان وراء ذلك التيار؟ لقد كانت القضية الرئيسية هي صعود القومية العربية التقدمية التي تمكنت من إجبار أميركا على الخروج من المملكة العربية السعودية. فقد خسرت واشنطن وجودها العسكري المباشر. وفي ذلك الوقت، بحسب ما

تتذكر، لم تكن اللوجستيات كما أصبحت عليه بعد ثلاثين سنة. فنقل الجنود بالسرعة التي تمت بها عام 1990 لم يكن مُستطاعاً إذّاك ـ ويبقى أن خروج أميركا من تلك المنطقة وتفكيك قاعدتها العسكرية الرئيسية في الظهران، قلب المنطقة المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية، كان محلّ نقمة وامتعاض، لكونها في الحقيقة، ضربة قاسية. حينذاك كان نفوذ أميركا يتراجع في الشرق الأوسط برمته، يواجهها صعود القومية العربية. وقد حدث أن وضع القوميون العرب أيضاً أيديهم على بعض البلدان المنتجة للنفط ـ مثل العراق، والجزائر، وليبيا لاحقاً. وقد عزز هذا كله تعزيزاً كبيراً أهمية دولة إسرائيل بالنسبة إلى واشنطن، كنوع من كلب الحراسة، أو قوة أميركية بالوكالة. وبالطبع لعبت إسرائيل في حرب 1967 ـ وعن قصد شديد ـ دور الساعي إلى إهانة عدوين رئيسيين لها في هذا الجزء من العالم ـ حكومة عبد الناصر في مصر، والحكومة السورية التي كان يحكمها عام 1967 الفريق اليساري من حزب البعث. وكانت أميركا تعتبر سوريا في ذلك الحين مثل كوبا الثانية إلى حد ما، لأن الجناح اليساري البعثي استخدم كثيراً من اللغة الماركسية.

تشومسكي: كيف كانت صلتهم بالعراق في تلك المرحلة؟

الأشقر: في سوريا كان الفريق اليساري في السلطة بين عامَي 1966 و1977، ولكن العراق لم يكن يحكمه البعثيون عام 1967. وقد جاء البعثيون إلى السلطة في العراق في شباط/فبراير 1963، ولكن أُبعدوا عن السلطة بعد تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، ولم يعودوا إليها إلا عام 1968. وعندما وقعت حرب 1967 كانت سوريا ومصر العدوين الرئيسين الأولين ذوا الأولوية بالنسبة إلى أميركا في هذا الجزء من العالم، وقد أثبتت إسرائيل أنها خير معين في هذا الصدد، وذلك بإيقاع الهزيمة بعدُوَّي أميركا هذين.

والحقيقة أن حرب 1967 في ذاتها كانت تجسيداً جيداً للدور الذي أصبحت إسرائيل تلعبه كسند استراتيجي للولايات المتحدة. وكان التقدميون الإسرائيليون قد اعتادوا الإشارة إلى إسرائيل على أنها «حاملة طائرات للولايات المتحدة» ـ وهي بالطبع صيغة كاريكاتورية، ولكنها تفصح عما يتعلق بنوع العلاقة القائمة بينهما. غير أن المصالح الإسرائيلية لم تتفق اتفاقاً كاملاً مع مصالح الولايات المتحدة، ورأينا هذا في حرب 1967 نفسها عندما غزت إسرائيل الضفة الغربية التي كانت تحت حكم الأردن، فلم يكن استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية يخدم مصلحة أميركية معينة، بل على العكس فقد كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية، الحليف

الصدوق للنظام الغربي، ولأميركا نفسها، إلا أن حرب 1967 كانت تجسيداً جيداً لنموذج العلاقة الوثيقة وتلاقي المصالح من دون توافق كامل عليها. وبين وقت وآخر، وصلت نقاط التباين في المصالح إلى المقدمة، وذلك في كل مرحلة يصطدم فيها السلوك الإسرائيلي أو المطالب الإسرائيلية بالمصالح العامة للولايات المتحدة ـ وفوق كل شيء بالشروط الأساسية لاستقرار الحلفاء الإقليميين لأميركا، الاستقرار الذي كثيراً ما يهدده السلوك الإسرائيلي. وهذا هو أيضاً السبب وراء المنافسة القائمة بين السعوديين والإسرائيليين.

إن ما ذكره نعوم عن أن المملكة العربية السعودية كانت سعيدة برؤية مصر مهزومة عام 1967 مسألة لا تحتاج إلى نقاش خصوصاً أن عبد الناصر كان منخرطاً في حرب مباشرة مع المملكة العربية السعودية في اليمن ـ كل منهما يدعم واحداً من الجانبين المتصارعين في الحرب الأهلية اليمنية. وكانت هزيمة مصر عام 1967 على يد إسرائيل إعلاناً في الوقت نفسه عن هزيمتها في اليمن، إذ كان على عبد الناصر سحب جنوده من هناك. وبعد ذلك بفترة قصيرة، أي في السبعينيات، عُزز دور المملكة العربية السعودية تعزيزاً هائلاً، فقد كان هناك أولاً موت عبد الناصر نفسه عام 1970، والوصول إلى نهاية الناصرية وإفلاس القومية العربية، ثم صعود أسعار النفط بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، وهو ما أعطى المملكة العربية السعودية ثقلاً أكثر أهمية. وتنافس السعوديون والإسرائيليون بغية التأثير في توجيه السياسة الأميركية في اتجاه أو آخر، وفقاً للأجندة الخاصة بكل منهما. ومن ثم فهناك درجة حقيقية من التنافس بين السعوديين والدولة الإسرائيلية، برغم كونهما جزءاً من نظام مشترك. وهذا شبيه بالصدام بين التكتلات/اللوبيات داخل الولايات المتحدة فهي بالفعل جزء من النظام نفسه، من ضغط جماعات المصالح lobbying، لأن لكل من السعودية وإسرائيل قوة داخلية محلية معقولة في النظام السياسي الأميركي.

إسرائيل والمصالح الأميركية

شالوم: دعوني أقدم محاجّتين مضادتين كثيراً ما تطرحان مقابل الحجج التي تقدمانها في شأن اللوبي الموالي لإسرائيل. الحجة الأولى تقول إن الولايات المتحدة قد أعاقت على مدى سنين، الإجماع الدولي في ما يتعلق بإسرائيل/فلسطين، والذي يحبّذ تأسيس دولة فلسطينية، ولكن هذا الفشل تحديداً في بلوغ هذا الإجماع هو وراء عدم الاستقرار في المنطقة. ومن ثم، أليست إسرائيل مصدراً لعدم الاستقرار أكثر من كونها حليفاً للولايات المتحدة في حفظ الاستقرار؟ ثانياً، إنكما تتحدثان عن إسرائيل كقوة وكيلة

proxy force، ولكن الولايات المتحدة عرفت في حرب الخليج عام 1991، والآن في العراق، أن اندماجها الوثيق بإسرائيل كان في الحقيقة عبئاً عليها. ومن ثم كان من الممكن جلب جنود سوريين في حرب الخليج، أو جنود مصريين، كان من الممكن جلب أي عربي أو قوة خارجية كحليف، ولكن الدولة الوحيدة التي لم يكن من الممكن جلبها كحليف، كانت إسرائيل.

تشومسكي: أعتقد أن كل ذلك صحيح، لكنه في رأيي يبعث على طرح سؤال مختلف: ما الطريقة السليمة لحفظ الاستقرار؟ إحدى الطرق لحفظ الاستقرار هي محاولة التحرك نحو السلام والعدالة وتلبية الحاجات الشرعية للناس وغير ذلك. عندئذٍ سينخفض التوتر. الطريقة الأخرى هي حفظ الاستقرار باستخدام قبضة حديدية. والسؤال هو: أي الطريقتين نريد؟ ويمكننا قول الأمر نفسه أيضاً على الأحياء الفقيرة في الولايات المتحدة. فإحدى الطرق للتعامل مع مشكلات العنف والجريمة والمخدرات... هي تنفيذ سياسات اجتماعية من شأنها تحويل المدن إلى أماكن تليق بالعيش. والطريقة الأخرى هي الزج بأعداد كبيرة من الناس في السجن وإقامة نظام بوليسي عنيف، إلى آخره، إنها مجرد اختيارات تتعلق بكيفية الحفاظ على الاستقرار. وقد اختارت الولايات المتحدة عموماً، وليس في الشرق الأوسط فحسب، بل حتى على الصعيد المحلي، منهج القسوة. لذلك، أعتقد أن المنطق الكامن وراء جميع تلك الحجج صحيح، والأمر يتعلق فقط بمسألة الاختيار للوسائل المستخدمة في حفظ الاستقرار. ونُظم القوة كثيراً ما تتخذ المنحى العنيف، وهو الأسهل بالنسبة إليهم. فهم يدفعون تكاليف عند اختيارهم تلبية حاجات الناس ـ الضرائب، البرامج، وغيرها. أما الشرطة فهي زهيدة التكلفة. وأعتقد أن الأمر نفسه ينطبق على المشهد الدولي. عليه نعم، يمكنك القول إنه قرار سيىء أو ما شابه، لكن ذلك لا يعني أنه ليس ثمة قرار.

الأشقر: أضف أن أهمية إسرائيل أصبحت تعتمد على عوامل أخرى من استقرار المصالح الأميركية وعدم استقرارها، فإسرائيل ليست العامل الوحيد. لنأخذ على سبيل المثال، حركات المجموعات الفلسطينية المقاتلة التي أصبحت عاملاً رئيسياً في عدم الاستقرار وفي تهديد الهيمنة الأميركية الإقليمية ـ أولاً في الأردن، حيث انتكست عام 1970، ثم في لبنان. وقد كان هذا شاغلاً رئيسياً للولايات المتحدة. ولم يكن من الممكن التعامل مع ذلك باستحداث دولة فلسطينية، التي إما أن تصبح بانتوستان 87 * Bantustan صرفة، فلن تحل شيئاً، أو أن تُسلّم إلى الحركة الفلسطينية التي اعتبرت تهديداً إرهابياً

وعدواً خطراً. لم يكن الوقت ملائماً لممارسة ضغط على الحليف الإسرائيلي. فإذا نظرت إلى الأمور من تلك الزاوية الأخيرة، فستلاحظ أن معظم الضغط الجاد الذي مارسته أميركا على إسرائيل بعد منتصف الستينيات كان من قبل إدارة بوش الأب، عام 1991. لماذا؟ لأن حينذاك كان قد تم إعادة تأسيس الوجود العسكري المباشر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد عنى ذلك ارتداد العامل الذي سبق أن ذكرت، أنه يكمن وراء الأهمية المتزايدة لإسرائيل منذ الستينيات وما بعدها. في ذلك الوقت، كانت هناك مناقشات قلقة مستمرة في إسرائيل محورها سؤال وجودي: هل نفقد أهميتنا الاستراتيجية في نظر الولايات المتحدة لأنها استعادت وجودها العسكري المباشر في المنطقة، ولأننا لم نكن مفيدين في حرب العراق؟ لقد مارست الولايات المتحدة في حربها على العراق عام 1991 ضغوطاً فعلية على إسرائيل لئلا تتدخل. وقد أدى ذلك إلى قلق حقيقي في الدوائر الصهيونية داخل إسرائيل في شأن العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وقد كانت إدارة بوش الأب في حاجة إلى وضع المنطقة في حال الاستقرار آنذاك، كي تطمئن إلى أن السيطرة الأميركية تمّت إعادة إرسائها بقوة. و«إعادة الإرساء» re-established قد لا تكون الكلمة الصحيحة في الحقيقة: فالهيمنة الأميركية لم تصل البتة إلى المستوى الذي بلغته عامَي 1990 و1991، قبل ذلك كانت هناك قوى متعادلة: الاتحاد السوفياتي، القومية العربية إلخ... ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة أن تضفي الاستقرار على تلك الهيمنة الأحادية القطب التي اكتسبتها حديثاً. وفي تلك المرحلة، لوت إدارة بوش الأب ذراع الحكومة الإسرائيلية التي كان يقودها حزب الليكود اليميني، من أجل المضي في ما يسمّى عملية السلام ـ المفاوضات التي بدأت في مدريد، أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1991. وقد كانت هناك وقتذاك فترة من التوتر الشديد بين إسرائيل وأميركا الأب الروحي. وبعد اثني عشر عاماً، قدَّم بوش الابن بعض الملاحظات التي تعكس رغبة مشابهة إلى حد ما، فبعد كارثة غزو العراق عام 2003 مباشرة، وعندما ظنّت الإدارة أن السيطرة على العراق ستكون مهمة سهلة، أفصح الرئيس عن رغبته في ممارسة الضغط على إسرائيل لدعم «خريطة الطريق» التي اقترحها، وذلك من أجل دفع إسرائيل لتقديم التنازلات اللازمة بغية إنجاز اتفاق ما للسلام، أو استعادة ديناميات عملية أوسلو التي كانت قد انهارت. ولكن المستنقع الذي واجهته الإدارة في العراق منعها من ممارسة أي ضغط على إسرائيل، فلم يكن لها أن تتابع هدفين في وقت واحد: ممارسة ضغط

شديد على رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون في ما عليها التعامل مع المتاعب المتزايدة في العراق. وها هي إدارة بوش تخسر الآن ثقتها بما يتعلق بقوة هيمنتها واستقرارها في المنطقة. والقلق الآن إنما تجده لدى صانعي السياسة الأميركية: ما هو مستقبلنا في تلك المنطقة؟ أسنعاني هزيمة كبيرة؟ وإذا حدث ذلك، فما مدى جسامة الأمر؟ والآن ليس هذا هو الوقت المناسب، بحسب نظرتهم إلى الأمور، لإحراج حليفتهم إسرائيل بأي ضغط حقيقي. ومن ثم فإن درجة استعداد الحكومة الأميركية للضغط على حليفتها إسرائيل لتقديم تنازلات تبدو ضرورية من أجل تحقيق بعض الاستقرار، إنما تعتمد بدرجة كبيرة على جملة ظروف وعوامل استراتيجية للاستقرار وعدم الاستقرار. وإن نظرت إلى القضية من زاوية إسرائيل الضيقة فحسب، فلن تستطيع فهم سلوك واشنطن الذي تحدده الصورة الكلية.

تشومسكي: جلبير، إنني مهتم بما تعتقد به. ففي العالم العربي، أصبحت أسطورة القوة الإسرائيلية نوعاً من الآلية الدفاعية التي تمنع الناس من محاولة القيام بأي شيء. فأنت كثيراً ما تسمع أو تقرأ: ماذا يمكننا أن نفعل؟ إن إسرائيل شديدة القوة والنفوذ في الولايات المتحدة إلى درجة تصبح معها محاولة القيام بأي جهود للدبلوماسية العامة أو غير ذلك، مسألة من دون معنى، فنحن سنخسر لا محال.

الأشقر: أسطورة القوة الإسرائيلية هي وظيفة أيديولوجية، وهي تعفي الولايات المتحدة من المسؤولية، كما أنها مثالية بالنسبة للسعوديين خاصة، إذ يمكنهم وفقاً لها تفسير الأمر على النحو الآتي: «علينا أن نحارب اليهود ونفوذهم اللعين في واشنطن، ونحاول كسب أصدقائنا الأميركيين. وانه لدينا حلفاء في الولايات المتحدة، ينبغي لنا دعمهم». بتلك الحجة لا يمكنك إلقاء اللوم عليهم لارتباطهم الوثيق بالولايات المتحدة، وذلك لأنهم يتنافسون مع الإسرائيليين من أجل كسب ودّ الولايات المتحدة، ومن ثم تتضح الوظيفة الأيديولوجية.

تشومسكي: لقد كنت أفكر أكثر في المثقفين العرب.

الأشقر: لحسن الحظ، ليس كل المثقفين العرب متمسكين بمقولة القوة الإسرائيلية الحاسمة. فهناك عدد منهم لا يستهان به سيشير إلى الولايات المتحدة بصفتها المصدرالرئيسي للمشكلة، أو العدو الرئيسي. (تشومسكي: ليس فقط كعميل لإسرائيل؟) نعم، برغم أن نسبة المثقفين الذين يؤمنون بأن أميركا هي العدو الرئيسي أصبحت أقل كثيراً مع تنامي الديناميات الأيديولوجية الرجعية في السنوات الأخيرة.

شالوم: في الفترة التي سبقت حرب العراق، رأى بعض اليساريين أن شركات النفط بما أن سياستها محافظة، ولا ترغب في أن تشعل النار في المنطقة بأسرها، فإن الحرب لا تحركها المصالح النفطية، ومن ثم ليس هنالك سبب منطقي كي تتحرك الولايات المتحدة تجاه الحرب سوى أنها تعمل لمصلحة إسرائيل. وهذا مثال فجّ على الذيل الذي يحرّك الكلب.

الأشقر: هذه الفكرة منتشرة، ولكنها كما هو واضح أخطأت المرمى.

تشومسكي: ما يقوله جلبير يصحّ هنا في الولايات المتحدة أيضاً، فبعض فرق اليسار يرى أنك إذا استطعت أن تعفي الولايات المتحدة وتجعل المشكلة تبدو وكأنها كامنة في اليهود، فلن تكون مجبراً على الدخول في مواجهة مباشرة مع القوة الحقيقية. وبإمكانك أن تقف مكتوف اليدين. وقد تقول: الواقع أن الولايات المتحدة في صفّي، وعلينا فقط أن نلاحق اليهود. وتشبه المسألة بطريقة أو بأخرى ما قلناه عن رفع السرية عن وثائق البنتاغون التي أشرت إليها سابقاً [في الفصل الأول] ـ إذا كنا قادرين على جعل الناس يركزون على أمور غير مهمة، فإنهم لن يثيروا المشكلات الشاقة فعلياً.

الأشقر: إنها ظاهرة تقليدية في التاريخ، ميكانيزم كبش الفداء.

شالوم: بعضهم يوجّه التهمة نفسها إليك، نعوم، معتبراً أن المعركة الأشد هي مواجهة قوة اللوبي الإسرائيلي، وإنه بقولك إن اللوبي الإسرائيلي ليست له علاقة بالأمر، فإنك تتجنب المعركة الصعبة.

تشومسكي: ولكن انظر إلى طريقة التفكير، هناك قوتان في الولايات المتحدة: الحكومة الأميركية واللوبي الإسرائيلي، أيهما مواجهته أصعب؟ هل يمكن أن نكون جادين؟ أيّاً يكن رأيك في اللوبي الإسرائيلي، فهو لا يقارن بقوة الحكومة الأميركية.

الأشقر: للمناسبة، نعوم لم يقل مطلقاً إن اللوبي الإسرائيلي ليس ذا صلة بالأمر.

تشومسكي: إنه ذو صلة. حقيقةً كما ذكرت بالفعل، هناك لوبي حقيقي موالٍ لإسرائيل، وهم يجهلونه، وهو مجتمع المثقفين. هذا لوبي خطير. بالطبع من الأصعب مواجهته، لأن ذلك يعني أنك تضع نفسك في مواجهة رأي مشغول بدقة، وهو ما لن يقتلك، لكنك ستكون عرضة لسيل من الافتراءات والذم وما إلى ذلك. ولكن بالنسبة إلى التفكير الاعتيادي في اللوبي الإسرائيلي ـ فمن يبالي؟ وهكذا يكتب اتحاد مناهضة التشهير Anti-Defamation League (ADL) تعليقات بذيئة عنك ـ هل يثير هذا مشكلة؟ أي صعوبة تكمن وراء مواجهة اتحاد تشويه السمعة أو إيباك؟ أي خسارة في ذلك؟ لا

شيء.
الأشقر: هناك أيضاً عدم تناسب واضح بين الاهتمام المنصب على هذا اللوبي الإسرائيلي والاهتمام المنصب على النفط، حتى في اليسار، بل اليسار الراديكالي.
تشومسكي: طوال خمسة وعشرين عاماً، كنت أحتل مرتبة رفيعة في قائمة كارهي الاتحاد المناهض لتشويه السمعة. كان لديهم ملف كبير يتضمن موادَّ تشهيرية عني تولّوا تداولها. وأنا أعرف ذلك لأنني قبل نحو عشرين سنة كنت في طريقي إلى مناظرة مع آلان ديرشوفيتس 88 Alan Dershowitz وشخص ما من مكتب الاتحاد كان من المفترض أن يسلّم الملف إليه ـ وقد كتب عليه «إلى آلان ديرشوفيتس» ـ ولكن نسخة منه سُرّبت إليّ. وقد كان ملفاً مضحكاً تماماً. إذاً لديهم ملف عنك في اتحاد مناهضة التشهير، أو يسعون للتشهير بك. ولكن هل هذا مهم؟
شالوم: عام 1982 أثناء التظاهرة الضخمة المناهضة للأسلحة النووية في مدينة نيويورك، كان هناك صمت حول السبب الأكثر احتمالاً لحرب نووية، عنيت حقيقة أن إسرائيل في ذلك الوقت كانت تغزو لبنان.
تشومسكي: هذا صحيح، ولكنه يعود إلى أن عناصر القيادة القوية للحركة المناهضة للنووي هم جزء من مجتمع المثقفين الليبراليين نفسه الذي تجمعه وإسرائيل علاقة غرام. إنهم جزء من اللوبي الإسرائيلي، الجزء القوي فعلياً، وليست إيباك.

74 . Sucbommittee on Multinational Corporations, اللجنة الفرعية للشركات المتعددة الجنسيات، مجلس الشيوخ الأميركي
Multinational Oil Corporations and US Foreign Policy: Report with Individual Views, (Washington, DC: US Govermment Printing Office, January 2, 1975), p. 38; available online at: http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/oil1.htm

75 . المرجع السابق.

76 . الصيغة الكاملة للاستشهاد: بعد جزر الفوكلاندز، ولأنها ممتنة لـ US Sidewinders السايدوندر الأميركي، وتصوير القمر الصناعي، ركزت بريطانيا على دورها كحليف مذعن. ومنذ عام 1991 أصبحت بريطانيا تُرى كقوة ملحقة بخدمة السلام الأميركي، الدور الذي تبنته بدون جدل عام أو اعتبار في البدائل الممكنة»: أنظر:
Michael MccGwire, "The Rise and Fall of the NPT: An

Opportunity for Britain,’ International Affairs 81, no. 1 (2005), p. 134.

77 . * Pax Americana عبارة لاتينية تعني American Peace السلام الأميركي على غرار السلام الروماني Pax Romana = تلك الفترة الطويلة من السلام النسبي (27ق.م. ـ 180م). التي شهدتها الإمبراطورية الرومانية. وينبثق المصطلح من حقيقة ما فرضه الحكم الروماني ونظامه القانوني من سلام على المناطق التي كانت تشهد صراعات بين القادة المتخاصمين. وقد كان القيصر أغسطس هو من قاد روما خلال السلام الروماني.

أما مصطلح السلام الأميركي، فإنه يصف فترة السلام النسبي في العالم الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 والتي تزامنت مع صعود نجم الولايات المتحدة كقوة عسكرية واقتصادية مهيمنة. وهو ما وضع السلام الأميركي في دور معاصر عسكرياً ودبلوماسياً للإمبراطورية الرومانية بعد تغلب الإمبراطورية الأميركية على سابقتها الإمبراطورية البريطانية. والمصطلح يستخدمه مؤيدو السياسة الخارجية الأميركية ومنتقدوها على السواء ومن ثم فهو يحمل دلالات مختلفة وفقاً للسياق. ومن أشهر الحالات التي استخدم فيها المصطلح مراراً وتكراراً كانت في وثيقة أيلول/سبتمبر 2000، إعادة بناء دفاعات أميركا استخدمه المحافظون الجدد في مشروع العصر الأميركي الجديد، واستخدمه أيضاً نقاد الهيمنة الأميركية كقوة إمبريالية في وظيفتها وأسس قيامها. وقد رأى بعضهم أن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة نهاية فترة السلام الأميركي هذا. (المترجم).

78 . “Transcript of Roundtable Discussion on American Foreign Policy toward China,”

Oct. 6, 7, 8, 1949, quoted in Bruce Cumings, The Origins of the Korean War, vol. II, The Roaring of the Cataract, 1947 - 1950 (Princeton: Princeton University Press, 1990), p 57.

79 . * زبيغنيو بريجنسكي هو مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر، وله كتاب مهم بعنوان: «رقعة الشطرنج العظمى: سيادة أميركا ومتطلباتها الجيوسياسية». (المترجم).

80 . Zbigniew Brzezinski,“Hegemonic Quicksand,’ The National Interest 74 (Winter 2003 - 2004): 8. Available online at http://www.kas.de/upload/dokumente/brzezinski.pdf .

81 . انظر: الفصل الأول، هامش 15.

82 . William Stivers, Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1930 (Ithaca: Cornell University Press, 1982), pp. 28 - 29, 34.

83 . وردت في: Gordon Connell-Smith, The Inter-American System (New York: Oxford University Press, 1966), p. 16.

84 . عام 1968، نفذّت الفيدرالية المتحدة للمعلمين ذات الثقل اليهودي إضراباً احتجاجاً على برنامج يدعو للامركزية التوجيه بنقلها إلى المجتمعات المحلية بحجة أنه ينتهك نصوصاً سارية المفعول في عقدهم، وفي نظر كثير من السود وسكان الأقليات، فإن تفويض التوجيه للمجتمعات المحلية يعني تمكيناً لمقاطعاتهم بما في ذلك مقاطعة Brownsville, - Ocean Hill للمرة الأولى. وقد ساعد الإضراب على فض التحالف السياسي القائم بين السود واليهود. أنظر:

Jerald E. Podair, The Strike That Changed New York: Blacks, Whites, and the Ocean Brownsville-Hill Crisis (New Haven: Yale University Press, 2003).

85 . * الحرب الأخيرة بين الخير والشر «هرمجدون» Armageddon التي تنبأ بها قادة بعض الجماعات مثل حركة الميليشيا militia movement في الولايات المتحدة في التسعينيات؛ فقد كان في الولايات المتحدة مئات من المجموعات الصغيرة المتصل بعضها ببعض على نحو ضعيف ارتدوا ملابس عسكرية وقاموا بألعاب الحرب war games, ووزعوا نصوصاً رؤيوية apocalyptic, وأعلنوا استقلالهم عن السلطة القضائية للولايات المتحدة بما في ذلك التقيّد بدفع الضرائب، وأعدوا العدة للحرب الأخيرة بحلول عام 2000. وقد ورد في سفر الرؤيا الإصحاح السادس عشر، آية 16: «وجمعت الأرواح الشيطانية جيوش العالم كلها في مكان» يسمّى بالعبرية «هرمجدُّون». (المترجم).

86 . Tom Regan, "US, Israel Working to Mend Rifts; Israel Arms Sales to China, FBI Investigation into Alleged Spy Affair Sour Relations," Christian Science Monitor, July 29, 2005,

نسخة منقحة نشرت على الموقع الالكتروني في 2 آب / أغسطس 2005. http://www.csmonitor.com/2005/0801/dailyUpdate.html . Ze'ev Schiff, "U.S. to Israel: Tighten Arms Exports Supervision," Ha'aretz, June 12, 2005; Ze'ev Schiff, "U.S. Insists: Mofaz Must Sign

Drone Apology', Ha'aretz, July 27, 2005; Ze'ev Schiff, "A Shallow Strategic Dialog', Ha'aretz, July 29, 2005.

87 . * البانتوستان: اسم يطلق على الولايات المتحدة السوداء التابعة التي أقامتها حكومة سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وتلقى التسمية تشهيراً على الكيانات السياسية التي تفتقد إلى الشرعية والسيادة الحقيقية. (المترجم)

88 . أستاذ قانون في جامعة هارفارد، ومؤيد متعصب لإسرائيل وكاره لتشومسكي. للاطلاع على عينة من أفكاره، أنظر كتابه:

The Case for Israel (Hoboken, NJ: Wiley, 2003) and The Case for Peace: How the Arab-Israeli Conflict can Be Resolved (Hoboken, NJ: Wiley, 2005);

وللاطلاع على رؤية ناقدة لرؤيته أنظر:

Norman G. Finkelstein, Beyond Chutzpah: On the Misuse of Anti-Semitism and the Abuse of History (Berkeley: University of California Press, 2005).

أفغانستان
شالوم: كيف تقيّم الحرب الأميركية على أفغانستان عام 2001؟
تشومسكي: في رأيي أن الحرب على أفغانستان مثُلَت في الأذهان كواحدة من أكثر الجرائم فظاعة في السنوات الأخيرة. فقد ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب في أفغانستان في ظل توقّعات تقول إن هناك احتمالاً كبيراً بأنهم سيقودون خمسة ملايين شخص إلى حافة الجوع. لقد كان عملاً إجراميًا.
ففي السادس عشر من أيلول/سبتمبر 2001، أي بعد خمسة أيام من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان ثمة خبر في جريدة النيويورك تايمز بقلم مراسلها الرئيسي جون بيرنز، يقول: إن واشنطن «قد طلبت قطع إمدادات الوقود... وإلغاء الحمولات البرية التي تؤمّن كثيراً من الغذاء، وإمدادات أخرى للسكان المدنيين في أفغانستان» 89 . عندما قرأت ذلك ظننت أنه سوف يكون هناك عاصفة غضب على نطاق عالمي جراء ذلك؛ فهم يقطعون إمدادات الغذاء التي يعتمد عليها خمسة ملايين نسمة للبقاء على قيد الحياة 90 ، لكن أحداً لم يحرك ساكناً. وتوقعاً للقصف الأميركي، أجلت جميع هيئات الإغاثة العاملين فيها 91 . وقد كان العاملون في تلك الهيئات يخرجون علينا معلنين أن هذا أمر بشع. ربما قرأتموها في النيويورك تايمز، فقد صرخوا قائلين: إن الشعب الأفغاني يعيش على حبل نجاة ونحن سنقطع هذا الحبل 92 . وما إن بدأ القصف حتى ارتفع عدد المهدَّدين بالمجاعة إلى5 ,7 ملايين نسمة 93 ، وطالبت منظمات الإغاثة بضرورة وقف القصف 94 . الأفغانيون أيضاً كانوا يصرخون من أجل وقف القصف، لقد كانوا أول من صرخ. وعلى سبيل المثال، ففي مقابلة في الغارديان أجراها آناتول ليفين مع القائد الأفغاني المعارض «عبد الحق» ـ أحد المفضلين لدى الأميركيين ـ استنكر فيها بشدة القصف الذي قامت به الولايات المتحدة. وقد ذكر أنهم يقصفون بغية استعراض عضلاتهم ليس غير، وأنهم لا يعبأون بعدد الأفغان الذين عرّضوهم للخطر، وأنهم يقوضون جهود الأفغان المعادين ـ لطالبان بغية إطاحة الحركة من الداخل 95 96 *.
والجدير ذكره أن هناك جماعات مثل الرابطة الثورية للمرأة الأفغانية (RAWA) Association of Afghan Revolutionary Women كانت معارضة بشدة للحرب على أفغانستان، ولكن أحداً لم يعرها انتباهاً. وفي 24 ـ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2001، بعد مضي أكثر من أسبوعين من القصف،

كان هناك اجتماع في بِشاور Peshawar، باكستان، ضم نحو 1500 من الشخصيات الأفغانية المهمة وزعماء القبائل وغيرهم ـ بعضهم جاء من داخل أفغانستان، وبعضهم الآخر من باكستان. وقد حظي هذا الاجتماع بمواكبة إعلامية جيدة في الولايات المتحدة، حيث كانت هناك عدة تقارير رئيسية في النيويورك تايمز وغيرها من الصحف. بحث المجتمعون فيه كل شيء، الخلافات القائمة في ما بينهم، علمًا أن أمراً واحداً اتفق عليه الجميع: هو وقف القصف 97 . وقد أُعلن ذلك، لكن القصف استمر.
ولحسن الحظ أن المجاعة لم تحدث. لا نعرف ماذا حدث، لأن أحداً لم يتفّحص هذه المسألة. لا أحد ينظر إلى جرائمه. ولكن في الواقع نعم لم ينته الأمر بقتل خمسة ملايين نسمة. ولكن هل كان ذلك دليلاً على أن ما تم القيام به كان أمراً معقولاً؟ كلا. فهذا خارج السياق تماماً. إذ قياساً على ذلك يمكن القول إن الزعيم السوفياتي نيكيتا خرتشوف Nikita Khrushchev كان محقاً في وضع صواريخ في كوبا عام 1962 ـ لأنها لم تفضِ إلى حرب نووية. ولكن حقيقة كون ذلك لم يحدث لا تجعله محقاً في المخاطرة بحرب نووية، فأنت تقدّر الأفعال بعواقبها المحتملة، لا بعواقبها الفعلية. هذا أمر مبدئي.
إن الحقائق لا تختلف عليها الآراء. فللمثال كتبت ثمينة أحمد Samina Ahmed، وهي إحدى أبرز المتخصصات التابعات لجامعة هارفارد في الشؤون الأفغانية في ذلك الوقت، مقالاً في الإنترناشونال سيكيورتي International Security، إحدى أكثر الصحف احتراماً، قائلة: إنه «[بسبب] قطع المساعدات الإنسانية نتيجة الضربات العسكرية الأميركية بات ملايين الأفغان معرّضين فعلاً لخطر المجاعة» 98 . ولكن يبدو أنه ليس ثمة استيعاب للملابسات الأخلاقية المحيطة بأعمال من شأنها أن توقع بخمسة ملايين نسمة ـ وصلوا إلى5 ,7 ملايين وفقاً لتقديراتهم ـ تحت خطر المجاعة. إن ذلك أمر صادم حقاً.
وبعيدًا عن قَطْع الغذاء بعد أيام من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه كانت هناك مناورات مختلفة غير واضحة، إذ طالبت الولايات المتحدة بتسليم أسامة بن لادن، وقامت طالبان في المقابل ببعض التحرّكات، قائلة إنه يمكن تسليمه إلى بلد مسلم. كانت هناك خيارات ممكنة للتفاوض.
الأشقر: لقد قدمت طالبان محاجّة معقولة جداً من وجهة نظر القانون الدولي، حين طلبت من الولايات المتحدة تقديم طلب رسمي مشفوع بدليل

ليتم تسليم بن لادن. وقد قال زعيم طالبان «الملا عمر»: أعطونا الدليل وسوف نسلّمه إليكم.

تشومسكي: هذا صحيح، لقد قالوا أعْطونا دليلاً وسوف ننظر فيه. فمطالبة أية حكومة بتسليم شخص ما بدون دليل أمر غير مسموع به من قبل. لنفترض أن إيران تقول: «سلمونا جورج بوش». هل ينصت إليها أحد؟ أمرٌ غريب. ولكننا نعرف الآن ما منع واشنطن من تقديم الدليل، وهو عدم وجود أي دليل لديهم. ففي حزيران/يونيو 2002، أي بعد نحو ثمانية أشهر من قصف أفغانستان، أفصح رئيس المباحث الفيدرالية FBI روبرت مولر للمرة الأولى، إلى الصحافة، عن المتورطين في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. المباحث الفيدرالية لم تعرف. ربما، وبعد التحقيقات والتحريات الأكثف في العالم، والتي تعاونت عليها جميع هيئات المخابرات التي تجهد في سبيل هذا الأمر، كان أكثر ما يمكن أن يصرحوا به هو أننا نعتقد أن المؤامرة قد تكون دُبرت في أفغانستان، وأن التخطيط والتنفيذ قد تمّا في الإمارات العربية المتحدة وألمانيا 99 . ومن ثم، إذا لم يكن لديهم دليل قاطع بعد مضي ثمانية أشهر، فهذا يعني أنه لم يكن لديهم أي دليل في تشرين الأول/أكتوبر 2001. بعد ثمانية أشهر، كانوا متشككين ـ ربما الشكوك تكون صحيحة، فقد ساورتني الشكوك أيضاً، ولكن الشكوك وحدها ليست أساساً لتسليم شخص. حينذاك قال بوش في بيانه الشهير، إن البلدان التي تتستر على إرهابيين هي دول إرهابية، ويجب أن تُعامَل معاملة الإرهابيين أنفسهم وما شابه. تخيّل كيف ستكون تطبيقات تلك السياسة لو شملت آخرين! ولكن كان هذا هو المطلب الوحيد: تسليم أسامة بن لادن ومساعديه بدون دليل. ولن نتقدّم بطلب تسليم رسمي لأنكم لا تستحقونه. وقد كان هذا هو السبب الوحيد للحرب.

وبعد قصف أفغانستان بثلاثة أسابيع، أعلن رئيس هيئة الدفاع البريطانية الأدميرال سير مايكل بويس أن «الضغط سيستمر حتى يدرك الناس في هذا البلد أن هذا سوف يستمر إلى أن يغيّروا قيادتهم» 100 . لاحظ، فإنْ لم تكن تريد أن تطلق على هذا صفة عدوان دولي، فحتماً هو إرهاب، وفقاً لأضيق التعريفات: «فنحن سنستمر في قصفكم إلى أن تطيحوا بحكومتكم».

لاحقاً كانت القصة الرائجة هي أن الولايات المتحدة كثيراً ما كان لديها هدف إنساني لملاحقة طالبان! لكن الأمر لم يكن كذلك. وكانت ثلاثة أسابيع فقط من القصف جديرة بظهور أول إشارة إلى ذلك. فماذا كانت الأسباب الحقيقية للحرب؟ ربما مثلما قال عبد الحق، لمجرد أن تستعرض أميركا

عضلاتها قائلة: «أنا الزعيم».
الأشقر: كان على إدارة بوش أن تقوم برد فعل على الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وقد ناقش أعضاؤها فيما بينها مسألة: العراق أولاً أم لاحقاً؟ وقد أعطيت أفغانستان الأولوية لأن القاعدة تتمركز هناك، ومن ثم ستفهم الجماهير الأميركية أن أفغانستان الساحة التي يمكن الرد فيها على القاعدة ـ بما أن هذه الأخيرة سُميت المذنب المسؤول عن 11/9. ظاهرياً، بالطبع، كانت هناك لدى صانعي السياسة الأميركيين أسباب جادة وراء الرغبة في تدمير شبكة القاعدة.
ولكي نفهم بقية القصة، أعتقد أنه يجب أولاً البدء باستبعاد الأسباب التي لم تكن سببا لدخول أفغانستان. فأنا أشك في صدقية تلك التفسيرات المتعلقة بمخططات أميركية لبناء خطوط أنابيب عبر أفغانستان، فهي غير مقنعة كسند منطقي للحرب. والحقيقة أن الولايات المتحدة لم تخطط، ولا تخطط، للسيطرة على أفغانستان بالطريقة نفسها التي تسعى بها إلى السيطرة على العراق. والفرق الرئيسي يمكن رصده من التباين الشديد في حجم الانتشار العسكري الأميركي في كل دولة. فقد كان في العراق عشرة أضعاف الجنود الأميركيين المعبئين في أفغانستان، برغم أن أية محاولة جادة للسيطرة على أفغانستان، ستحتاج إلى قوات تفوق تلك المطلوبة للسيطرة على العراق، بديهياً أكثر بالفعل من القوات الموجودة في العراق. وهو ما يعود إلى الطبيعة الجغرافية لأفغانستان ومساحتها وتعقيداتها. ومن ثم، فقد أوكلت الولايات المتحدة لحلفائها في حلف شمال الأطلسي مهمة السيطرة على العاصمة كابول، لأن واشنطن لم تكن مهتمة اهتماماً فعلياً، وإنما كان اهتمامها منصبّاً على الاحتفاظ بقواعد في أفغانستان لأهمية موقعها الإستراتيجي، لا لرغبة أميركا في السيطرة على أفغانستان كسبب في ذاته. فهي ليست غنيمة مهمة، إذ إنها لا تمثّل قطعة مهمة من الممتلكات. فالإطار الأيديولوجي الذي خلقته أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وكذلك الحرب الأفغانية، قدّما لواشنطن فرصة لتأسيس وجود عسكري مباشر ليس في أفغانستان وحدها، بل في وسط آسيا الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية. فبلدان مثل كيرغستان وأوزبكستان، حيث وضعت الولايات المتحدة قواعد جوية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تقعان في قلب الاتحاد السوفياتي السابق. وإذا أضفت إلى ذلك الانخراط الأميركي في القوقاز، تجد أن واشنطن إنما تحاول وضع كماشة عسكرية حول الحوض القزويني الذي يعد مصدراً مهماً للهيدروكربونات، يتعدى النفط إلى الغاز.

أهم من ذلك، أن هناك اعتباراً استراتيجياً غاية في الأهمية غير متعلق بالنفط، وهو أن أفغانستان، فضلاً عن كونها في وسط آسيا، تقع من الناحية الجيوسياسية في قلب كتلة اليابسة الممتدة من روسيا الأوروبية إلى الصين، والتعاون العسكري المتزايد بين الصين وروسيا منذ أوائل التسعينيات كان ولا يزال همّاً رئيسياً آخذاً في الازدياد فعلياً بالنسبة إلى صانعي السياسة الأميركيين، برغم أنهم لا يتحدثون عنه كثيراً. ففي آب/أغسطس 2005، أُجريت مناورات مشتركة بين القوات المسلحة الروسية والصينية ـ في ظاهرة غير مسبوقة. ومن ثم فإن حقيقة وجود الولايات المتحدة عسكريًا في وسط تلك المنطقة أمر ذو دلالة بالغة من الناحية الاستراتيجية.

وقد أدرك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عدم استطاعته منع التدخل الأميركي في المنطقة بعد 11/9 لأن الولايات المتحدة كانت جدّ عازمة على الذهاب إلى أفغانستان، فقد توافرت لديها ذريعة أيديولوجية لتسويق هذه المحاولة في صفوف الرأي العام الأميركي باسم «الحرب على الإرهاب». أضف أن الطغاة المحليين رحّبوا بوجودها. وقد منح هذا الوضع إدارة بوش موقفاً قوياً جداً. ولأن الروس لم يستطيعوا معارضة الحركة الأميركية علانية، فقد ارتدى بوتين وجه شجاع محاولاً تقليل الضرر والحصول على تعويض عنه. لكنه لم يحصل على شيء. فلم يقدم بوش لروسيا أي تنازل، سواء عن معاهدة الصواريخ الباليستية المضادة ABM 101 أو غيرها. ولهذا السبب واصلت موسكو جهودها ضد الوجود الأميركي في صفوفها الخلفية، وفي الحقيقة كان تحول أوزبكستان إلى الموقف النقيض من قضية القاعدة الأميركية 102 انتكاسة شديدة للولايات المتحدة. وكان هذا هو ما دعت إليه منظمة شانغهاي للتعاون Shanghai Cooperation Organization، التي تعتبر حالياً الإطار الرئيسي للتحالف الصيني الروسي الذي يشمل معظم الجمهوريات السوفياتية السابقة في وسط آسيا، بالإضافة إلى إيران وباكستان والهند كمراقبين.

تشومسكي: منظمة شانغهاي للتعاون تعادل شبكة أمن الطاقة الآسيوية. ويبدو أنها تتحول إلى منظمة على نمط الناتو تستهدف وسط آسيا، لمواجهة الولايات المتحدة.

الأشقر: ظاهرياً، كانت نقطة الانطلاق لتلك المنظمة لا عيب فيها من منظور واشنطن ـ كانت جزءاً من الحرب على الإرهاب. ولكن الحقيقة أنها تعدّ إطاراً يحاول من خلاله الروس والصينيون الاتحاد معاً ضد الغزوات الأميركية في مجالاتهما، ولدرء التهديدات الموجهة إلى خطوط الإمداد. فالقيمة

الرئيسية لأفغانستان من وجهة نظر واشنطن هي موقعها الاستراتيجي، ولا شيء مهماً فعلاً سوى ذلك. هذا بالإضافة إلى تنظيم القاعدة الذي فشلت معه إدارة بوش التي لا تزال غير قادرة على الإمساك بأي من الأشخاص المطلوبين.

تشومسكي: إن ما فعلوه هو نشر تنظيم القاعدة في جميع أنحاء العالم، مثل السرطان.

الأشقر: هذا ما حدث تحديداً.

الردّ على الحادي عشر من أيلول/سبتمبر

شالوم: إذاً كيف كان ينبغي للولايات المتحدة أن ترد على أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر؟

تشومسكي: لقد كانت جريمة كبيرة، أليست كذلك؟ كيف لك، والحال هذه، أن تتعامل مع جريمة؟ أولاً تحاول الكشف عن الجناة، ثم إلقاء القبض عليهم، وتقديمهم إلى العدالة. لا يمكنك القبض عليهم حتى تعرف من هم. لذلك فإن الخطوة الأولى هي محاولة الكشف عمن فعل الجريمة. لكنهم ـ مثلما ذكرت من قبل ـ لم يفعلوا أيّاً من هذا. فبعد ثمانية أشهر كانوا يقولون ـ وما زالوا ـ إن التدبير والتنفيذ من المحتمل أن يكونا قد تمّا في الإمارات العربية المتحدة وألمانيا. لذلك فقد كان هذان البلدان هما المكانين اللذين من المفترض أنك تتطلع إلى القبض على المجرمين فيهما. ولكن في أية حادثة، تكون الخطوة الأولى هي الكشف عن الجاني، ثم جمع بعض الأدلة عن الحادثة. لنفترض أنك كان لديك دليل على أسامة بن لادن ـ وهو ما أفترض صحته ـ إذاً أقبض عليه. كيف؟ بطلب تسليمه إليك كمجرم.

هذه طريقة لمعالجة الأمر، ولدينا عن ذلك مثال ماثل أمامنا في هذه اللحظة. فحكومة فنزويلا تطلب تسليم لويس بوسادا كاريلز Posada Luis Carriles، أحد أكثر الإرهابيين الدوليين وحشية. فهو مطلوب في فنزويلا لمشاركته عام 1976 في تفجير الخطوط الجوية الكوبية الذي تسبب بقتل ثلاثة وسبعين شخصاً، وكان متورطاً أيضاً في عدد من الأعمال الإرهابية الأخرى. وكان يجب على نيكاراغوا محاكمته على اشتراكه في حرب الكونترا. وبعد هروبه بأعجوبة من أحد السجون الفنزويلية عام 1985، أرسلته الولايات المتحدة إلى قاعدة إيلوبانغو الجوية Base Air Ilopango في السلفادور، حيث كان ناشطاً في عملية أوليفر نورث North Oliver لدعم حرب الكونترا، وهي حرب إرهابية دولية رئيسية قتلت عدداً من الناس

يفوق عدد ضحايا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ومن ثم فإن، بوسادا إرهابي دولي كبير تمكّن أخيراً من الهرب إلى الولايات المتحدة وتقدمت فنزويلا إليها بطلب لتسليمه إليها. وهذه هي الطريقة التي يجب اتباعها في مثل هذه الحالة. ولكن تبقى هناك بالطبع مشكلة ـ فالولايات المتحدة لن تسلمه. ومن ثم فمن المحتمل أن يرسلوه ليعيش هانئاً في فلوريدا، أتخيله مع صديقه «أورلاندو بوش» Bosch Orlando الذي من المفترض أن يكون هو المدبر المشترك في تفجيرات كوبا، واتهمته المباحث الفيدرالية بالتورط في نحو ثلاثين عملاً إرهابياً، وقد أرادت المباحث الفيدرالية ووزارة العدل ترحيل بوش Bosch كتهديد للأمن الأميركي. لكن جورج بوش الأب، هذه المرة هو من منحه عفواً رئاسياً. ولنتذكّر الآن مذهب جورج دبليو بوش الذي أعلنه في شأن أفغانستان: إن الدول التي تؤوي إرهابيين هي دول إرهابية ويجب أن تُعامَل وفقاً لذلك. حسناً، إذاً، وفقاً لجورج دبليو بوش كان على القوات الجوية الأميركية أن تقصف واشنطن. ولكن ما الطريقة الصحيحة لمعالجة الأمر؟ الطريقة الصحيحة هي ما حاولت فنزويلا فعله، وما حاولته كوبا: جمع أدلة قاطعة تدين الجناة، ثم التقدّم بطلب تسليمهم إليها. في حالة بن لادن، لن يحتاج أحد لكثير من الأدلة، يكفي تقديم بعض الخلفيات المعقولة لطلب تسليمه، والضغط على طالبان لتدمير قواعد تنظيم القاعدة، ربما قُدّر لهذه الطريقة أن تنجح، فأنت لا يمكنك التأكد قبل أن تحاول. إذا نجحت، فهذا حسن، وإذا تطلّب الأمر نوعاً من التحرك الدولي، فلننظّم تحركاً دولياً.

شالوم: عملية عسكرية دولية؟

تشومسكي: إذا كانت ضرورية، ولكن هذا آخر أمر يمكن اللجوء إليه. أولاً يجب المرور بمراحل تحقيق وإجراء بوليسي، على غرار ما يجري في أي عمل إجرامي.

الأشقر: لقد صوّت مجلس الأمن على قرار قضى بعرض خدماته على الولايات المتحدة، ولم يكن أحد يسأل حتى عن دليل، كانوا جميعاً جاهزين للعمل بناءً على الطلب الأميركي. وهذا كان ممكناً: لديك عدد من الإجراءات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لإجبار الدول على الانصياع للقرارات التي يصدرها مجلس الأمن.

تشومسكي: الحقيقة أنه ربما لم يكن ضرورياً إجبار طالبان. لا يمكن إثبات ذلك، لكنهم كانوا يعطون مؤشرات على أنهم قد يمتثلون. علماً أن الولايات المتحدة لم تكن تريد استكشاف تلك المؤشرات، لأنها أرادت القصف.

شالوم: لقد كانت هناك عقوبات فعلية فرضها مجلس الأمن على أفغانستان.
تشومسكي: نعم، لأسباب أخرى. ولكن طالبان أعطت مؤشرات على أنها بصدد التفكير في التسليم. ولا نعرف مدى جديتهم في ذلك، ولا في ما كانوا يفكرون، لأن الولايات المتحدة لم تكن لتستمع إليهم. بيد أن هناك خطوات كثيرة كان يمكن اتخاذها ـ لا من جانب الولايات المتحدة مباشرة، وإنما من جانب مجلس الأمن ـ في جميع الأحوال، لا يمكنك القيام بأيّ من ذلك ما لم يكن لديك دليل. وفي هذه الحالة ربما كان على مجلس الأمن أن يقوم بذلك بدون دليل... ولكن الطريقة الصحيحة هي التي تحاول فنزويلا حالياً اتباعها مع بوسادا كاريليز.
الأشقر: في واقع الأمر أن سلوك واشنطن إنما يشير إلى ما كنا نقوله عن أن الهم الرئيسي للولايات المتحدة في دخول أفغانستان، لم يكن القبض على أسامة بن لادن.
تشومسكي: أو حتى تدمير القاعدة، لأن طالبان ربّما كان بإمكانها أن تفعل ذلك أيضاً، فلم تكن حركة طالبان سعيدة بوجود القاعدة. فالحقيقة أن العلاقة بين طالبان وأسامة بن لادن كانت حتى عام 1998 فاترة جداً، فلم يكونا يريدان التنافس على النفوذ. ولكن العلاقات توثّقت بينهما بعد قصف كلينتون السودان وأفغانستان، لذلك يمكن اعتبار هذا القصف مسؤولاً عن توطيد علاقة طالبان ـ القاعدة.
الأشقر: وحتى ذلك الوقت، كانت تقارير كثيرة لا تزال تشير إلى وجود توترات وضغائن وتنافر بين من يسمّون «محاربو العصابات العرب» ـ القاعدة، والأفغان الذين تمثّلهم في هذه الحالة، طالبان.
تشومسكي: أنت تعرف، لقد كان لدى قادة المعارضة الأفغانية ـ بمن فيهم عبد الحق ـ حجة معقولة، عندما قالوا إن بإمكانهم إطاحة طالبان من الداخل. فنحن الآن نعلم ما كانوا يعرفونه، وهو أن طالبان لم تكن تتمتع إلا بمنظومة سيطرة ضيقة وضعيفة. لذا كان من الممكن إطاحتهم من الداخل، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تريد ذلك.
الأشقر: الحقيقة أن هذا ما حدث في النهاية، فلم تغزُ الولايات المتحدة أفغانستان، بالمعنى الدقيق للكلمة.
تشومسكي: أجل، فقد استعانوا بحلف الناتو، ومجموعة أمراء الحرب والإرهابيين. ولكن عبد الحق وكثيرين غيره كانوا جادين على نحو كان كفيلاً أن يصدقهم الغرب. ربما كانوا قادرين على هزيمة طالبان من الداخل. لقد اعتقدوا أن ذلك في استطاعتهم، لكن الولايات المتحدة لم تكن تريد.

الأشقر: بالضبط، مثلما كانوا لا يريدون لأحد أن يطيح صدام حسين من الداخل، ما لم يتمكنوا من السيطرة على العراق.

تشومسكي: بالضبط كما لم يسمحوا للتمرد الشيعي أن ينتصر عام 1991.

الأشقر: في العراق، أرادت واشنطن أن تسيطر على البلد كله. ولكن في حالة أفغانستان، أرادت فقط إرساء وجود عسكري في البلاد والسيطرة على الحكومة المركزية.

تشومسكي: على أية حالة، كانت هناك وفرة من الخيارات البديلة في ما يتعلق بأفغانستان. ولكن أسوأ ما كان يمكن القيام به، هو وضع الملايين من الناس أمام خطر المجاعة. لقد كان ذلك أمراً مريعاً. وبرغم أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت من الفظائع المروّعة، فإن توثيقها في الغرب، لم يكن لهذا السبب ـ فهناك فظائع أكثر منها هولاً ـ وإنما لأنها كانت ضد الشخص الخطأ. فأنت لا تفعل ذلك بأناس مثلنا، ونحن نفعل ذلك بأناس مثلك. إنه تاريخ، وهناك حالات وافرة تصور ذلك. إحدى الحالات التي استشهدت بها كانت قد أغضبت الناس بشدة، ولكنني سأكررها، لكونها صحيحة، وهي قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان وقد راح ضحيته ما يقرب من عشرة أضعاف من قُتلوا في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. هذا المصنع كان يمد نصف البلد باحتياجاته من الأدوية، وتدميره كان يعني أن عشرات الآلاف من الفقراء البائسين لم يحصلوا على ما يحتاجون إليه من الأدوية فلقوا حتفهم، وذلك وفقاً لأفضل التقديرات المتوافرة 103 . وقد اعتقدت الولايات المتحدة أن المصنع كان ينتج أيضاً أسلحة كيميائية. ربما هذا صحيح وربما لا. ولكن هذا أمر خارج السياق. لنفترض أن القاعدة تفجّر مصنعاً كيميائياً ضخماً في لندن لاعتقادها بتورطه في بعض برامج الأسلحة، وأنهم قد قتلوا، على أقل تقدير، مئات الآلاف من الناس. هل هذا مشروع؟ إنه لفعل مستهجن.

وبرغم أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت من الفظائع المرعبة، فإن جسامتها لم تكن السبب في رد الفعل، بل يكمن السبب في مَنْ هم الضحايا. فعندما جرى قتل عدد أكبر من الذين قتلوا بأيدينا في السودان أو في أماكن أخرى عديدة على مدى مئات السنين، لم يكن هناك رد فعل يذكر.

أفغانستان اليوم

شالوم: ماذا عن أفغانستان اليوم؟ هل هي نموذج إيجابي؟

تشومسكي: أفغانستان ليست نموذجاً. يمكنك المحاجة بأنها في وضع أفضل

اليوم. ولكن السؤال ليس هذا في الحقيقة. إنما هو: هل هي في وضع أفضل اليوم مما كان ممكناً أن تكون عليه لو تُرك للأفغان أنفسهم فرصة الإطاحة بطالبان، وهو ما كانوا قادرين على أن يفعلوه؟ لننظر إلى الهند: هل هي في وضع أفضل اليوم مما كانت عليه تحت الحكم البريطاني؟ أفضل بكثير. فمنذ خروج البريطانيين، لم تقع مثل تلك المجاعات الكبيرة التي قتلت الملايين. ولكن ألهذا نحتفي سنوياً بأحداث بيرل هاربر في السابع من كانون الأول/ديسمبر؟ لأن بيرل هاربر، مثلما ذكرت سابقاً، أدت إلى سلسلة من الأحداث أخرجت البيض من آسيا.

الأشقر: الحقيقة أن المسألة برغم ذلك، تبقى مثيرة للجدال على نحو كبير، ومحورها هل أفغانستان هي الآن في وضع أفضل. إنها مسألة ناقشها حتى بعض منظمات حقوق الإنسان. يمكنك هنا الاستناد إلى عدد من المؤشرات. والواقع أن الولايات المتحدة لم تكن في حاجة إلى السيطرة الكاملة على أفغانستان، فقد لجأت إلى قوات وكيلة عنها لإسقاط طالبان، ممثلة في أمراء الحرب من التحالف الشمالي، وهم في حقيقة الأمر لم يكونوا أفضل من طالبان. وبحكم الواقع، كانت طالبان قادرة على اقتناص فرصة السيطرة على البلاد بسهولة شديدة عام 1996، إذا ما توخينا الدقة، لكراهية غالبية الأفغان أمراء الحرب في التحالف الشمالي.

لقد أمدت طالبان الأفغان بما كانوا في أمس الحاجة إليه، ألا وهو الاستقرار. هذا الاستقرار بالطبع صحبه نوع من الأيديولوجيا والممارسات الأصولية التي تعد أسوأ من ممارسات العصور الوسطى في شدة ظلاميتها وتخلّفها. لكنهم أحلوا، برغم ذلك، درجة من الاستقرار. وهذا هو التفسير الرئيسي لوصول طالبان إلى السلطة ـ لا لوسائلهم العسكرية الفائقة: فقد كانوا في الحقيقة ضعيفي التسلح. والمؤكد أنهم كانوا يتلقون الدعم من الحليفة الأميركية باكستان فضلاً عن مباركة واشنطن ـ كمصدرين رئيسيين للقوة. لكنهم وجدوا تشجيعاً من جميع الأفغان لما ذكرناه. وما فعلته الولايات المتحدة الآن هو إرجاع أمراء الحرب أنفسهم الذين كانوا مصدر جميع أنواع الكوارث عندما حكموا البلاد بعد انهيار نظام «نجيب الله» عام 1992، الذي بقي بعد رحيل الجنود السوفيات عام 1989.

يمكن القول فقط إن العاصمة كابول، حيث يتمركز جنود حلف الناتو، في وضع أفضل مما كانت عليه في ظل طالبان. ولكن إذا نظرت إلى غالبية المناطق في البلاد، تجدها تحت سيطرة أمراء الحرب كما هو الحال بالنسبة لما يسمّى «البرلمان الجديد». إنه مسخ من أي شيء يمكن أن يسمّى

ديموقراطية. فإذا أقمت مؤسسات مثل البرلمان، خالية من أي مضمون للديموقراطية كي تسيطر عليها القوى الأكثر تخلفاً على غرار العصور الوسطى، وتسمى ذلك ديموقراطية، فتلك مهزلة. إن أمراء الحرب يسيطرون الآن على معظم البلاد، ويتركونها لرجل أميركا حامد قرضاي ليلعب دور الرئيس، ويكون واجهة للبلاد لأن الولايات المتحدة تريد ذلك. وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان فإن وضع البلاد حتماً ليس أفضل كثيراً الآن عما اعتادته في ظل طالبان. وهي ما زالت عرضة لنوع شديد الرجعية من الحكم الإسلامي الأصولي. فالنساء في معظم المناطق ما برحن يعانين النوع نفسه من القمع الذي لا يطاق. وبالنسبة إلى قطاع كبير من الشعب الأفغاني، فقد أصبح الوضع أسوأ، لأنه برغم أن طالبان كانوا رجعيين جداً، فإنهم على الأقل كانوا يلتزمون قواعدهم ـ صحيح أنها قواعد شديدة الرجعية ـ ولكن ممارسة أمراء الحرب للسلطة هي تعسفية تماماً. فهم يفعلون أي شيء يخدم مصالحهم، ولنأخذ مثلاً إنتاج المخدرات، ففي ظل طالبان كان إنتاج المخدرات وتهريبها قد حافظا على مستوى من الهبوط، ولكن أفغانستان أصبحت مرة أخرى ما يسمى «دولة ـ مخدرات» narco - state. والقول إن هذا نموذج إيجابي هو قول مثير للسخرية إلى حد كبير، ومن الواضح جداً أن إدارة بوش لا تبالي كثيراً بالوضع الداخلي في أفغانستان. أعتقد أن حتى النيّة لم تكن لديهم لتغيير ذلك البلد الفقير، فربما كان لديهم ما يكفي من الغباوة للاعتقاد بسهولة السيطرة على العراق، لكنهم قد لا يكونون بهذه الدرجة من الغباوة حتى يعتقدوا أن من السهل السيطرة على أفغانستان. لقد عرفوا أن هذا البلد لم يكن قابلاً للسيطرة، لذلك لم يرسلوا سوى 19 ألف جندي إليه.

شالوم: 19 ألف جندي أميركي. ولكن هناك جنود حلف الناتو وغيرهم من الأجانب.

الأشقر: نعم، فهم يمثّلون بضعة آلاف إضافية، ولكن هذا كله قليل جداً مقارنة بما تتطلبه محاولة حقيقية لضمان السيطرة على أفغانستان وتثبيتها.

شالوم: وما الذي ينبغي إتمامه الآن؟ ما الذي يمكن أن يدعو إليه الملتزمون بالعدالة؟

تشومسكي: إصلاح الأضرار 104 * reparations، تعويضات مختلفة وكبيرة يسددها جميع المتورطين ـ الولايات المتحدة والروس.

شالوم: لمن ستدفع التعويضات؟

تشومسكي: نحاول العثور على منظمات محلية فاعلة. هنالك عدد منها.

بعضها منظمات أجنبية. ثمة مثلاً، عيادة أجنبية يديرها «جينو سترادا» Gino Strada، وهو طبيب إيطالي مرموق أدار عيادات ومستشفيات صغيرة في جميع أنحاء العالم، ولكن العيادات الرئيسية كانت في أفغانستان. لقد عملوا داخل أفغانستان في ظل وجود الروس، وأمراء الحرب، وطالبان، وطوال الحرب الأميركية، وما زالوا هناك. إنه عمل بسيط، لكنهم جديرون بتلقي الإعانة. هناك أيضاً جماعات أفغانية محلية، تتضمن مجموعات المرأة ومنظمات أخرى محلية، حتى إذا استدعى الأمر إمكان التعاون مع حكومة «قرضاي»، فلا بأس. ولكن السبيل الرئيسي إلى ذلك هو إيجاد شروط للتعويض عن الفظائع التي ارتكبها الروس والأميركيون في حق هؤلاء الناس على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. فالولايات المتحدة لم تنظم المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان أثناء الثمانينيات من أجل تحرير أفغانستان، بل فعلت ذلك من أجل أغراضها الخاصة. وقد أضر هذا بأفغانستان ضرراً بالغاً، والدليل التاريخي من الأرشيف الروسي الذي تم الكشف عنه جزئياً، يبدو وكأنه يشير إلى أن الروس كانوا سينسحبون من أفغانستان في غضون عام أو اثنين، ولكن عندما تحوّلت المقاومة من مقاومة أفغانية إلى مقاومة إرهابية بدعم أجنبي، واصل الروس وجودهم. وأيٌّ من هذا لم يحدث من أجل مساعدة الأفغان، بل لقد أضرّهم كثيراً، تماماً مثلما فعل الغزو الروسي بهم. هذه عيّنة الأعمال التي يجب التعويض عنها.

شالوم: ماذا عن القوات الأميركية وحلفائها هناك؟

تشومسكي: القوات الأميركية يجب ألا تكون هناك. إذا كانت ثمة ضرورة لوجود أية قوات فينبغي أن تكون تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، تفادياً لمجلس الأمن. فالجمعية العامة للأمم المتحدة ليست عظيمة، ولكنها أقل مدعاة للسخرية من مجلس الأمن بقواعده التي تفتقد تماماً أيّة ديموقراطية في ما يتعلق بعضويته وعملية التصويت. ولكن الأمر سيتطلب تمويلاً، والولايات المتحدة لا تريد تمويل الأمم المتحدة. ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإن الشعب الأميركي يريد تمويل الأمم المتحدة. وهذه واحدة من الفجوات الكثيرة بين الرأي العام والسياسة العامة في الولايات المتحدة، فالشعب يرغب في تقديم دعم أميركي حقيقي ومتزايد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويمكن أن يتم ذلك إذا استطعنا تحويل الولايات المتحدة إلى ديموقراطية حقيقية فاعلة، بحيث يكون للرأي العام كلمة تسمع، وحتماً هناك كثير من الموارد المخصصة لها. لن يكون سدّ تلك

الفجوة أمراً سهلاً، بل صعباً، مثلما يقول جلبير. وأيّاً يكن ما يمكن القيام به من أجل أفغانستان، فلا بد من أن يقوم به الأفغان أنفسهم، بغض النظر عن المساعدة التي يمكن أن يقدّمها الآخرون. كما أن أية مساعدة خارجية في هذا الصدد ينبغي أن تكون بنَّاءة، ولا تتم من أجل أغراض ذاتية، وهو ما يعني أنها مساعدة يجب ألا تحصل بواسطة إحدى القوى العظمى.

الأشقر: أوافقك الرأي. فالحقيقة أن الولايات المتحدة، بوجودها في أفغانستان، إنما تؤمّن الوقود لعودة طالبان ـ كما هو الحال في العراق، حيث يغذي وجودها ما يسمّى التمرد. فالقوات الأميركية مكروهة وممقوتة بشدة لدى قسم كبير من الشعب الأفغاني الذي لديه التعقيدات العرقية/الطائفية نفسها الموجودة في العراق، فالباشتون Pashtun هم بشكل أو بآخر في وضع العرب السُنَّة في العراق، عدا أنهم يشكّلون أكثرية. وتشهد أفغانستان ـ وهذا ما أكدته تقارير كثيرة ـ استئنافاً لنفوذ طالبان وتناميه في البلاد. والنتيجة أن الولايات المتحدة يجب أن تخرج من أفغانستان الآن.

تشومسكي: وينبغي أيضاً تفكيك القاعدة الجوية الأميركية «باغرام» Baghram.

الأشقر: بالفعل. أما في ما يتعلق بوجود قوات الأمم المتحدة في ذلك البلد، فإنني أخشى أن يكون العمل العسكري الأميركي قد أوجد مأزقاً حقيقياً هناك: فإما أن يدار البلد بواسطة أمراء الحرب، بدرجة من التعايش في ما بينهم بسبب الوجود الأجنبي، أو ـ في حالة زوال الوجود الأجنبي ـ سيكون هناك استئناف لصراعات، مهلكة للطرفين، بين أمراء الحرب الذين أتوا بطالبان إلى السلطة. وإني لأخشى أن يكون هذا أحد الأوضاع المأسوية التي نشهدها في بعض أجزاء العالم الآن نتيجة السياسات غير المسؤولة التي تتبعها الولايات المتحدة، ومن الصعب معها الاشارة إلى أي حل إيجابي. ولكن الواضح في رأيي أن الولايات المتحدة ينبغي لها أن تخرج من هذا البلد. وإذا كان الشعب الأفغاني يرغب في بقاء قوات أجنبية منتشرة في بلاده، فيجب ألا تكون في عدادها قوات أميركية، ولا أن تكون قواتاً تحت سيطرة أميركية بالوكالة من خلال حلف الأطلسي، كما يجب ألا تشتمل على أية قوات تابعة للقوى العظمى بحسب ما ذكر نعوم.

أميركا والعراق، 2003

شالوم: لننتقل إلى العراق، لماذا غزته الولايات المتحدة عام 2003؟

تشومسكي: إنني أشاطر الناس في بغداد الرأي،

ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، ألقى الرئيس خطبة بليغة في مقر

الصندوق الوطني للديموقراطية 105 أشار فيها، بحسب ما ذكر جلبير، إلى أنه كان يزاول مهمته كمسيح مخلص لإحلال الديموقراطية في الشرق الأوسط، وأن ذلك كان السبب الكامن وراء غزو الولايات المتحدة للعراق. ولقد تهافتت الصحف بخشوع على هذه الحرب الأكثر نبلاً على مر التاريخ! وبعد مضي يومين على هذا الخطاب، أُعلنت نتائج استطلاع للرأي في بغداد جرى قبل ذلك بفترة قصيرة، وكان متضمناً السؤال الآتي: «لماذا في اعتقادك غزت أميركا العراق؟» كان هناك من اعتبر أنها الرؤية المسيحية المخلصة: 1%. واحد في المئة في بغداد قالوا إن الحرب قد شُنّت لإحلال الديموقراطية. و5% إنها لمساعدة العراق، و4% إنها لتدمير أسلحة الدمار الشامل، ولكن أكثرية، بلغت 43% رأت أن الدافع هو «السطو على نفط العراق» 106 . وأعتقد أن ذلك صحيح إلى حد كبير. فالعراق لديه احتياطات هائلة للطاقة ـ غير معروف مداها في الحقيقة، لأنها حتى الآن غير مبينة ـ ولكنهم في العموم يعتقدون أنها ثاني أكبر احتياطي في العالم، بعد السعودية، كما أنها زهيدة التكلفة، وسهلة المنال. فلا حاجة إلى الحفر في الطبقة الجامدة من التربة permafrost أو العبث في رمل القار ـ يكفي أن تضع الأنبوب في الأرض.

وقد ناقشنا بالفعل كيف فطن صانعو السياسة إلى أن السيطرة على منابع الطاقة في المنطقة، ستمنحهم قوة هائلة ـ وهو ما أشار إليه جورج كانان قبل ست سنوات بامتلاك «قوة الفيتو» power veto على المنافسين. وقد رأينا مثالاً على ذلك في أوروبا مع وقف روسيا إمداد أوكرانيا بالغاز. فإذا أقفلت روسيا الصنبور، فستقع أوروبا في المتاهة. إن المسألة حالياً لا تتعلق بهذا التهديد من ناحية روسيا، لأنها ليست من القوة بحيث تستطيع القيام بمثل هذا العمل، أما من ناحية الولايات المتحدة، فإن الأمر يمثل تهديداً هائلاً: ليس علينا القيام بأي شيء، فقط نقول: «إرفع أسعار النفط». ومن ثم فإن النفط يجعل واشنطن قوة هائلة، فضلاً عما يعنيه ذلك من أن الشركات الأميركية والبريطانية سيكون لديها المسار الداخلي للموارد في العراق أكثر من الشركات الفرنسية أو الروسية التي توصلت إلى عقد صفقات نفطية مهمة مع بغداد. أضف أن العراق سيؤمّن موقعاً مميزاً للقواعد العسكرية الأميركية، واضعين في الاعتبار ما اعترف به البنتاغون من أن الأميركيين لا يمكنهم الاحتفاظ بقواعدهم العسكرية في السعودية.

ومن ثم كانت جميع دوافع الغزو الممكنة حاضرة، إذا كنت تنوي السيطرة على العالم. كما أن المسألة بدت سهلة جداً، فقد حدست بأن الحرب

ستنتهي في غضون ثلاثة أيام، وأنهم سيكونون قادرين بسهولة على إعادة البناء. وقد بدا الغزو أسهل فتح في التاريخ، لكنه تحول إلى واحدة من أسوأ الكوارث العسكرية في التاريخ. وأعتقد أنه كان من المعقول التوقع أنه سيكون نصراً شديد السهولة. فقد كان وضع العراق مزرياً؛ وخُرّب نتيجة العقوبات المفروضة عليه. كما أن ما لم يكن معروفاً، وأصبحنا نعرفه الآن، هو أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد قصفتا العراق قصفاً كثيفاً طوال عام على الأقل قبل الغزو، وذلك للتثبّت من القضاء على أية قوة دفاعية قد تكون لديه. وأعتقد أن الموازنة العسكرية للعراق حينذاك كانت تقريباً تعادل موازنة الكويت التي يصل عدد سكانها إلى أقل من 10% من سكان العراق. ثم إن الولايات المتحدة كانت في وضع يساعد على إعادة بناء العراق. وكان من شأن الغزو، إذا حصل بذكاء، أن ينهي العقوبات التي ألحقت الدمار بالبلاد، ويخلص الشعب من صدام حسين، كفَرَج للغالبية العظمى منه. كان بإمكانهم إرسال فريق من قسم الهندسة الكهربائية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لإصلاح النظام الكهربائي، واستثمار أي مقدار من المال في إعادة الإعمار. فلم يكن هناك دعم خارجي لأيّ تمرّد. ولكن في واقع الأمر كان عليهم أن يخلقوا تمرداً حقيقياً بوحشيتهم وفجورهم. لقد بدت لعبة سهلة الحسم، وغنيمة هائلة. لذلك كان من الطبيعي أن يظنّوا أنهم سيكونون قادرين على إنجازها، لأن هناك أسباباً حقيقية للغزو. وحتماً هذا منفصل عن أي أسباب تبريرية. فألمانيا بالطبع كانت هي الأخرى لديها أسباب لغزو أوروبا الغربية. لكنني أعتقد أن التحليل الذي استخلصه مواطنو بغداد جاء مقنعاً تماماً.

الأشقر: هناك جانب آخر مهم للسؤال: لماذا غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003 وليس قبل ذلك؟ لماذا لم تغزُ أميركا العراق عام 1991؟ أظن أن هذا السؤال متناغم مع مناقشتنا السابقة في موضوع السياسة الأميركية وغزو العراق للكويت. في رأيي، لقد كان لدى الولايات المتحدة الرغبة في إضافة العراق إلى المملكة العربية السعودية كبلدان تقع تحت سيطرتها الكاملة. فهذان البلدان يمثّلان على أبعد تقدير خُمسَي الاحتياطي العالمي من النفط: 25% الرقم الرسمي للمملكة السعودية، إضافة إلى 12% الرقم الرسمي للعراق. أي 37% معاً، وهذا رقم كبير. أضف إلى ذلك الكويت بـ 8%. وبسيطرة أميركا على هذه البلدان وغيرها من الممالك النفطية الخليجية، ولنُنحِّ إيران جانباً، تكون الولايات المتحدة قد بسطت سيطرتها على نصف احتياطي العالم من النفط. ومن ثم فهي بالضبط ـ كما ذكر

نعوم ـ غنيمة غاية في الأهمية. بَيْدَ أن واشنطن كانت تعرف جيداً أنه بدون احتلال العراق، وبدون ممارسة سيطرة مباشرة عليه بواسطة وجود عسكري، ليس ممكناً إيجاد حكومة تابعة على النمط السعودي في بغداد. وهنا، كانت المشكلة عام 1991، مثلما ذكر بوش الأب نفسه (في مذكراته التي كتبها بالاشتراك مع مستشاره للأمن القومي «برنت سكاوكروفت» ـ وأعتقد أن بالإمكان هنا أن نقر له بالصدق ـ في أن الولايات المتحدة لم تواصل تقدمها إلى بغداد، لأن ذلك كان من شأنه أن يعدّ «تجاوزاً من طرف واحد لمهمة الأمم المتحدة» 107 ولنتذكر أنه في كانون الثاني/يناير 1991، كان من الصعب على إدارة بوش الحصول على الضوء الأخضر من الكونغرس لشن الحرب، حتى من أجل الهدف المحدود والمتمثل في إخراج القوات العراقية من الكويت. (في ذلك الوقت كان المواطنون الأميركيون ما زالوا متأثرين كثيراً بما يسمّى أعراض فيتنام (syndrome Vietnam). وفي مجلس الشيوخ فإن تغيير ثلاثة أصوات فقط كان يعني سقوط قرار الحرب. لم يكن هناك تفويض من أي نوع لإدارة بوش لاحتلال العراق كله، خصوصاً إذا ما وضعنا في الاعتبار أن بوش الأب كان في حاجة إلى الأمم المتحدة كورقة توت للحصول على موافقة داخلية للتدخل، وكانت قرارات الأمم المتحدة متعلقة فقط بتحرير الكويت. وبناءً على ذلك، وفي ظل غياب إمكان احتلال العراق، فضّلت واشنطن الاحتفاظ بصدام حسين في السلطة. وهذا هو السبب في تركهم إياه يحطم حركات التمرّد في جنوب العراق وشماله. لقد تركوا صدّام يستخدم طائرات الهليكوبتر، برغم أن القوات الأميركية كانت لها سيطرة مطلقة على الأجواء، وكان الجيش الأميركي قد نفّذ مناورة، مفسحاً في الطريق للحرس الجمهوري، العمود الفقري النخبوي لنظام صدام حسين، لينطلق جنوباً من أجل قمع العصيان. ويتذكر السكان في الجنوب هذا كلّه على نحو دقيق، وهو السبب في عدم ثقتهم بأي شيء تروّج له الحكومة الأميركية.

وقد تصرّفت إدارة بوش الأب وفقاً للحساب الآتي: ليس لدينا بديل شرعي من صدام، يناسب مصالحنا، ومن ثم فالخيار الأفضل هو المحافظة عليه ضعيفاً، وقد نزعنا مخالبه وسنتخذ كل ما يلزم من إجراءات لمنعها من النمو ثانية. نحتفظ بصدام ضعيفاً، عن طريق الحظر التجاري، حتى تكون الظروف سانحة لغزو العراق واحتلاله، ومن ثم نكون في موقف يؤهلنا لتعيين حكومة مخلصة لنا.

وقد ظل الأميركيون يتحيّنون هذه الفرصة، مع وجود إجماع الحزبين في

دوائر الحكم الأميركية على أهمية تلك الغنيمة، أهمية الظفر بالعراق. وعندما سُئل كلينتون: لماذا لم تغز العراق؟ لم يقل البتة إن ذلك كان لسبب أخلاقي أو شرعي، لقد أوضح ـ فحسب ـ أنه لم يكن في وضع يتيح له القيام بذلك. فقد كانت علاقته بـ«لوينسكي» Lewinsky في أوج مراحلها في ذلك الوقت بالذات الذي توفرت لكلينتون فيه فرصة سياسية حقيقية لغزو العراق عام 1998، استناداً إلى نتائج عمليات التفتيش التي تولّتها الأمم المتحدة في العراق، وكل ما استطاع فعله هو قصف البلاد، ولا شيء آخر.

حتى إدارة بوش الإبن، برغم أنها تزخر منذ البداية بأشخاص لديهم هوس بغزو العراق ـ مثل أولئك الذين اجتمعوا على مشروع العصر الأميركي الجديد ووقعوا خطاب 1998 الشهير إلى كلينتون لحثّه على القيام بتحرّك عسكري ضد العراق ولإزالة نظام صدام حسين 108 ـ وبرغم أن بوش الإبن نفسه قال في الحملة الرئاسية عام 2000 إن أباه قد ارتكب خطأً، وكان ينبغي له أن يواصل طريقه إلى بغداد، برغم ذلك كله فإنهم لم يكونوا في وضع يخوّلهم القيام بذلك قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. ونحن على علم الآن ومن مصادر كثيرة أن أول رد فعل لبارونات إدارة بوش بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يمكن تلخيصه بالآتي: «هائل! لقد حصلنا أخيراً على فرصة لغزو العراق». ومع ذلك ظهرت اختلافات داخل الإدارة حيث كان «باول» يدافع عن مبدأ أفغانستان أولاً، ورامسفيلد عن العراق أولاً، ونحن نعرف الآن بقية القصة. لذا يمكننا القول، إلى حد ما، إن الولايات المتحدة قد غزت العراق بفضل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، برغم عدم وجود صلة من أي نوع بين العراق والحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فقد أمدت الهجمات على نيويورك وواشنطن إدارة بوش بالغطاء الأيديولوجي الذي سمح لها بتنفيذ الغزو.

شالوم: لقد أشار صانعو السياسة في إدارة بوش الأب إلى اعتقادهم بإطاحة صدّام من الداخل، لذا لم تكن هناك حاجة إلى غزو.

الأشقر: هذا يعني أنهم اعتقدوا أن المخابرات المركزية بالتعاون مع المملكتين السعودية والأردنية، ستكون قادرة على إحداث انشقاق ما في الجيش، وإطاحة صدّام الضعيف بواسطة انقلاب عسكري، وهو ما كان سيمهد الطريق لنوع من الوصاية الخاصة للولايات المتحدة على البلاد.

تشومسكي: في التسعينيات حاولوا مراراً وتكراراً. وإذا كان لي أن أضيف إلى ما قاله جلبير، فقد ذُكر ذلك صراحة عام 1991. ولنأخذ صحيفة نيويورك

تايمز مثالاً، فقد كان لديها منصب المراسل الدبلوماسي الرئيسي، وهو الإسم الملطّف لممثل وزارة الخارجية، توماس فريدمان في ذلك الوقت، وقد قالها صراحة: إن الأفضل للولايات المتحدة على الإطلاق هو حكومة عسكرية ذات قبضة حديدية تحكم العراق بالطريقة التي حكم بها صدام، ولكن ليس صدام، لأنه يمثل إحراجاً. وإنّ لم نستطع، فسيكون علينا الاستعانة بالدرجة الثانية، أي صدام حسين 109 .

للمناسبة، بالإضافة إلى ما ذكره جلبير، فإن الولايات المتحدة رفضت حتى السماح للجنرالات العراقيين المتمردين بالحصول على الأجهزة المستولى عليها. فهم لم يطلبوا دعمًا، بل فقط الحصول على الأجهزة التي تم الاستيلاء عليها، وهو ما رفضته أميركا، وجرى ذبح المتمردين. وبعد المذابح ـ كان من الواضح جداً ما حدث ـ كتب «آلان كويل» مراسل التايمز المخضرم في الشرق الأوسط، أن ذلك أمر سمج، وأننا غير سعداء به، ولكن هناك اتفاقاً بين الولايات المتحدة وحلفائها، السعودية وغيرها، على أن صدام يمثل مزيداً من الأمل لاستقرار المنطقة أكثر مما يمثله من يحاولون إطاحته 110 . بكلام آخر، إذا تركنا العراقيين يحصلون على الاستقلال، فإن هذا سيقوض الاستقرار. و«الاستقرار» هنا كلمة مشفرة تعني السيطرة الأميركية. ولكن إذا حافظنا على صدام حسين، فسيكون الأمل أكبر في الاستقرار، ويمكننا إدارة المنطقة ـ جزئياً بواسطة اصطناع تهديده المزعوم للآخرين.

أعتقد أن هذا بالفعل ما حدث. لقد حاولوا على مدى التسعينيات تنظيم انقلاب، كان من الممكن أن يكون الأفضل للجميع ـ حكومة عسكرية بقبضة حديدية من دون أن يكون اسم صدام عليها ـ ولكنهم أساءوا تقدير مدى سيطرته على جهاز المخابرات، وغيره من قوى الأمن ولم يوفّقوا في ذلك. ولكن المؤكد أن ذلك كان مقصوداً. وما يبدو لي صحيحاً تماماً هو أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر منحت الغزو الغطاء الأيديولوجي.

شالوم: هل كان لدى المملكة العربية السعودية رؤية مختلفة عام 1991 مقارنة برؤيتها عام 2003 في شأن ما إذا كانت تريد صدام حسين داخل السلطة أو خارجها؟

الأشقر: المملكة العربية السعودية كان لديها «الرؤية» نفسها التي كانت لدى بوش الأب: لقد أرادوا التخلّص من صدام حسين الذي كان مصدر إزعاج حقيقي بالنسبة إليهم. لكنهم لم يكونوا يريدون ذلك مع تكبّد أية خسائر، أي أنهم أرادوا التحقق من وجود بديل جيّد وكانوا يحبّذون ما اختاره بوش الأب ـ أي الحظر والتفتيشات ـ فيما هم يحاولون إطاحة

صدام بوسائل داخلية.
تشومسكي: هل تمتلك المخابرات السعودية معرفة جيدة بما يجري داخلياً في العراق؟ هل كان بإمكانهم الإشارة إلى أي مدى كانت قوة النظام؟
الأشقر: الجميع كانوا يعرفون أنه كان نظاماً قوياً جداً. لقد كان ديكتاتوراً يعاني البارانويا، يحيط نفسه بدوائر مركزية تراقب كل منها الأخرى.
تشومسكي: وهل كان لدى السعوديين شعور بأن جهود الانقلاب قد تفلح؟
الأشقر: لقد حاولوا حتى الدقيقة الأخيرة قبل الغزو. والحقيقة أنه على مدى التسعينيات كان هناك نوعان مختلفان من المحاولات لإطاحة النظام. وأدعوهما السيناريوهين: سيناريو جلبي وسيناريو علاوي أحدهما يمثّله ويناصره أحمد الجلبي، الممالئ للبنتاغون بقيادة رامسفيلد، وصديق المحافظين الجدد، الذي راهن في الأصل على تمرّد من خارج الجهاز البعثي، وكان عاكفاً على تحقيق هدف تفكيك ذلك الجهاز. السيناريو الآخر، يمثله ويناصره إياد علاوي الذي راهن على انقلاب الجهاز البعثي على صدام، باستغلال انشقاقات داخله وشراء كتلة كبيرة منه. بالطبع، كانوا يعرفون أنهم لن يكونوا قادرين فعلياً على كسر الدائرة القريبة من صدام حسين، ولكنهم على الأقل كان بامكانهم كسب قطاعات رئيسية من الجهاز، خصوصاً الجيش، لأن الجيش لم يكن يوماً من الناحية التقليدية تحت السيطرة الشديدة نفسها كغيره من مكونات الجهاز الأخرى.
تشومسكي: بما في ذلك الحرس الجمهوري؟
الأشقر: لقد كان الحرس الجمهوري وقوات خاصة أخرى بمنزلة الحرس البريتوري 111 * praetorian guards للنظام. وقد كان شقّه صعباً، وليس مستحيلاً. أما الجيش النظامي فقد حافظ على تقليد ما من الاستقلال النسبي، إذ جاء البعثيون إلى السلطة كحزب لأقلية صغيرة، ونظموا انقلاباً عسكرياً، وكان صدام ـ الذي لم يكن يوماً في السلك العسكري وظل في حال الارتياب بالجيش ـ يعتمد على نحو رئيسي على ميليشيات حزبه ومخابراته. وأعتقد أن السعوديين كانوا يراهنون كثيراً على الجيش، ومن ثم فقد كانوا، ومعهم الأردنيون، يحبّذون كثيراً سيناريو علاوي الذي تدعمه وزارة الخارجية والمخابرات المركزية في إدارة بوش الإبن: كما أن علاوي بعثي سابق، قبل أن يصبح متعاوناً مع المخابرات البريطانية والمخابرات المركزية الأميركية لسنوات طويلة، وحاول أن ينفّذ انقلاباً مع بعض الضباط في الجيش العراقي عام 1996، لكن المحاولة باءت بالفشل.
تشومسكي: هل تعامل السعوديون والأردنيون بجدية مع سيناريو الجلبي؟

الأشقر: طبعًا لا. ففي هذه المسألة، كان من الواضح أن علاقات المملكة العربية السعودية مع الخارجية الأميركية أفضل من علاقاتها مع البنتاغون في ما يتعلق بالخلاف الحاصل داخل إدارة بوش. وكما تعرف، فإن البنتاغون أيضاً كان قد أصبح موقعًا لأكبر تمركّز للمحافظين الجدد الذين يحملون نوعاً من الخطاب العدائي تجاه المملكة العربية السعودية وهو ما ذكرته آنفاً ويعدّ مثيراً لحفيظة السعوديين. تتذكر الحادثة الشهيرة عام 2002، عندما سعى مجلس السياسات الدفاعية Defense Policy Board برئاسة أحد المحافظين الجدد في ذلك الوقت «أمير الظلام» dark prince ريتشارد بيرل، إلى تنظيم عرض عن المملكة العربية السعودية ذهب أثناءه أحد المتحدثين إلى حد تسمية أهداف للقصف داخل البلاد. استشاط السعوديون غضباً وتمكنوا من طرد هذا الرجل من «مؤسسة راند» Rand Corporation.[112] * وربما بوش نفسه وربما جميع أفراد عائلته كانوا أيضاً في حال من الغضب الشديد ـ لأن الأمر بالفعل كان يتجاوز الحدود! لذلك فإن السعوديين حتماً كانوا مع سيناريو علاوي. ونحن نعرف الآن ـ وقد جاء ذلك في تحقيق نشرته نيويورك تايمز [113] ـ أنه في الشهرين السابقين على الغزو، لم يكن هذا الجدال قد حسم بعد. فعلى الجانب الأول كان علاوي والخارجية الأميركية، والمخابرات المركزية، يدافعون عن صفقة مع الجيش العراقي، وكانت لديهم اتصالات مع وزير الدفاع العراقي لتنظيم نوع من الانقلاب عندما تبدأ القوات الأميركية بالزحف، تكون نتيجته الحصول على مُحاوِر interlocutor داخل السلطة مستعد للتعاون معهم. وعلى الجانب الآخر، كان الجلبي، مدعوماً بالمحافظين الجدد، لديه كثير من التأثير على رامسفيلد، ثم نائب الرئيس «ديك تشيني»، ثم على بوش، وقد أصبحت للجلبي اليد الطولى في المحادثات، بدعوته الأولية إلى التفكيك الكامل للجيش العراقي والجهاز السياسي وتحويل العراق إلى دولة محايدة تكون صديقة حتى لإسرائيل. لقد تصوروا عراقًا بجيش قوامه 40 ألف جندي فقط، صغير بدرجة مثيرة للسخرية على نحو لا يناسب مساحة البلاد؛ عراقاً يكون معتمداً هيكلياً على الحماية الأميركية، ومن ثم يصبح محمية أميركية دائمة.

كان لدى الجلبي هَمٌّ رئيسي يتمثّل بالدفع نحو تفكيك الجهاز البعثي. لماذا؟ إن كراهيته المتعمقة للبعث تمثّل أحد الأبعاد، وهو ما لا يمكن إرجاعه إلى سبب طائفي، بل إلى أسباب سياسية. (كل من علاوي والجلبي من الشيعة، ومن ثم فإن العامل الديني لا يقدم تفسيراً لاختلافهما).

وعندما ساءت الأمور انتهت واشنطن إلى الاعتقاد بأن الجلبي كان متعطشاً لتدمير الدولة البعثية بسبب وجود صلة ما له مع إيران ـ عندها أُتهم بتسريب معلومات إليها. وبالفعل فقد حاول كثيراً، خصوصاً بعد أن فقد حظوته لدى واشنطن، التصرف كشخصية طائفية شيعية، غير أن أحداً لم يأخذه على محمل من الجد. وتبقى الحقيقة أنه قبل الغزو كان يحبذ بشدة تفكيك جهاز السلطة البعثي، وكان خائفاً لسبب وجيه هو أن سيناريو علاوي كان سيسود. وقد سرّب المحافظون الجدد قبل الغزو ببضعة أشهر، أخباراً إلى الإعلام تقول إن الولايات المتحدة كانت تدرس عقد صفقة مع جزء من الجهاز البعثي، محذرة بأن ذلك كان من شأنه أن يفضي إلى «صدّامية بدون صدام».

تشومسكي: عام 1991 سمّي هذا «أفضل ثاني اختيار في عالم الممكن».

الأشقر: حقاً. لذلك، ساد كما نعرف سيناريو الجلبي: كان هناك غزو كامل واحتلال، الجيش مهزوم، ومن ثم أقدم رئيس سلطة الاحتلال الأميركي بول بريمر على تفكيك ما تبقى من الجهاز البعثي، والحزب، والقوات المسلحة، والأجهزة السرية، وحتى الشرطة الحدودية، في عمل كان محض جنون من الزاوية الأمنية! إلى أن وجدوا أنفسهم في المستنقع الحالي.

القوى الرئيسية الأخرى والعراق

شالوم: عودة إلى شباط/فبراير 2003، عندما كان المنتمون إلى القوى المؤيدة للحرب في الولايات المتحدة يدلقون في المجاري كل ما لديهم من نبيذ فرنسي، ويطلقون اسماً جديداً على البطاطس المقلية French fries، لأن فرنسا لم تكن متعاونة في مجلس الأمن، في حين كان كثير من المنتمين إلى حركة مناهضة الحرب يهتفون مرحبين بموقف فرنسا وألمانيا وروسيا وحكومات أخرى عارضت الحرب. إلى أي مدى كانت صدقية هذه الحكومات في مواقفها المناهضة للحرب؟

تشومسكي: صدقيتها كانت تقريباً منعدمة. فالنشطاء المناهضون للحرب ممن هم على دراية بالأمور، لا يتحالفون مع حكومات. ولكن كان هناك أمر مهم في ما يتعلق بموقفهم ـ أي أنه كان هناك سبب في تعرضهم لتشهير قاسٍ من جانب النخب الأميركية. وهو أنهم كانوا يستوفون شروط الحد الأدنى من الديموقراطية. وأيّاً يكن السبب ـ وهو في الواقع مصلحة بحتة لا تمت للاخلاق بصلة ـ فإنهم كانوا يتصرفون بالطريقة التي ينبغي لحكومة ديموقراطية أن تتصرف بها. باختصار، كانوا يستجيبون لإرادة الغالبية العظمى من شعوبهم. وكان ينبغي لحركة مناهضة الحرب أن يكون موقفها، حسناً،

أن تلك الحكومات تولي شعوبها اهتماماً، أيّاً تكن أسبابها، ولكننا لا نتحالف حتماً معهم، وليس لدينا ثقة بهم على الاطلاق.

ما حدث هنا كان مثيراً جداً للاهتمام، ولكن تمّ تجاهله تجاهلاً تاماً. لا يمكنني استرجاع استعراض لكراهية الديموقراطية وازدرائها أكثر تطرفاً من الاستعراض الذي جرى في تلك الشهور في الولايات المتحدة في صفوف جميع الأطياف. كان هناك ما دعاه «رامسفيلد»: «أوروبا القديمة» و«أوروبا الجديدة». وتحت هذا المسمّى، ميّزوا بمعيار قاطع بين: أوروبا القديمة التي تتألف من بلدان اتخذت حكوماتها الموقف نفسه الذي اتخذته غالبية كبيرة من شعوبها، وبين أوروبا الجديدة ـ «الأمل في الديموقراطية» ـ وهي الحكومات التي تجاهلت فيما تجاهلت رد فعل النسبة الكبرى من شعوبها. بعض تلك الحكومات كانت مهزلة إلى حد ما، مثل رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو بيرلسكوني الذي دُعي إلى البيت الأبيض كممثل للأمل في الديموقراطية. لا تعرف هل كان يجب أن تضحك أم تبكي. ولكن الحالة الأسوأ كانت في «خوسيه ماريا آزنار» José Maria Aznar رئيس الوزراء الإسباني الذي كان موضع مديح بوش ورئيس الوزراء البريطاني «طوني بلير» بصفته الأمل في الديموقراطية حتى إنهما أحضراه إلى قمتهما في الآزور Azores، حيث أعلنا الحرب قبل يومين من قيامهم بالغزو. وقد انضم آزنار إلى إعلان الحرب مباشرة بعد استطلاعات للرأي في إسبانيا أظهرت أن الحرب قد نالت تأييد 2% من الشعب، وبالتالي، فهو، موضع آمال الديموقراطية العظيم 114 ، كان على استعداد لاتباع الأوامر من كراوفورد، تكساس Crawford, Texas بتأييد 2% من شعبه. بأي شيء يمكن أن يُنبئنا هذا حول الاتجاهات نحو الديموقراطية؟

هنالك أمور صارت سريالية، عندما امتثلت الحكومة التركية، مفاجئةً الجميع، بما فيهم أنا نفسي، مع 95% من مواطنيها ورفضت السماح بهجمة أميركية عبر أراضيها، فقد تعرضت للإدانة بسبب افتقادها لمؤهلات الديموقراطية ـ تلك كانت العبارة التي استُخدمت ـ لأنها تناغمت مع رأي 95% من الشعب. وأسرعت على الفور الحمامة العظيمة، وزير الخارجية «كولن باول» إلى الإعلان أننا سوف يكون علينا فرض عقوبات على تركيا 115 . الأكثر تطرفاً كان نائب وزير الدفاع السابق بول وولفوفيتس، فهو المعروف في الولايات المتحدة، وبحسب علمي، في الإعلام الأوروبي، بصفة القوة القائدة لترويج الديموقراطية ـ «كبير المثاليين» Idealist in chief كما كان يُدعى في صحيفة واشنطن پوست 116 . لقد انتقد الجيش التركي بشدة على عدم

تدخله لإجبار الحكومة على إبطال 95% من آراء الشعب، وأمرهم في الأساس بالاعتذار للولايات المتحدة وأن يقولوا: «دعونا نتبيّن كيف يمكننا أن نكون متعاونين قدر الإمكان مع الأميركيين» 117 . ويفترض في هذه أن تكون ديموقراطية، وتمضي المهزلة بلا تعليق. والحقيقة أن كل من يمكنه التحدث عن إشاعة الديموقراطية، بعد هذا العرض، سَيُسْقَط في يده.

هذا ما ينبغي أن تؤكده حركة مناهضة الحرب. فإذا كان هناك حكومتان لأسباب ذاتية صودف أن اتفقتا مع غالبية مواطنيهما واتخذتا الموقف الصائب، حسناً، ولكن هذه هي حدود المسألة، ليس هناك ما هو أكثر من ذلك فيما يمكن أن يقال عنهما. غداً ستفعلان العكس، لأنهما تتصرفان من منطلق مصلحة بحتة لا تمت للاخلاق بصلة ـ مصالح القوة ـ على أية حال.

الأشقر: نعوم صائب تماماً في التشديد على أهمية هذا الملمح من ملامح عصر نا. فهناك تيار عام على صعيد الإعلام الجماهيري يثني على أولئك الساسة الحاكمين من دون الأخذ في الاعتبار استطلاعات الرأي، وهو ما يُعدّ فضيلة عظيمة. ولكن وراء ذلك تكمن فكرة نخبوية جداً، هي كامنة أيضاً في مفهوم «الديموقراطية النيابية» نفسه، وهي أنه بمجرد الانتخاب يكون الممثل أو النائب/النائبة حرّاً في القيام بأي شيء يريده، حتى لو كان ضد الإرادة الجماعية لقاعدته الانتخابية. ولكن علينا أن نذكر أيضاً أنه في حالة الحكومات الثلاث التي ذكرناها ـ فرنسا وألمانيا وروسيا ـ فإن موقفهم ضد الحرب لم ينطلق بالتأكيد من إيلاء الاعتبار للديموقراطية. ولست في حاجة إلى تفصيل حول طبيعة الحكومة الروسية، ولكن حتى الحكومتان الفرنسية والألمانية لا تترددان في اتباع أكثر السياسات النيوليبرالية بعداً عن الشعبية والتعدي على المكتسبات الاجتماعية. وبالنسبة إلى مسألة العراق، فلم يكن دافعها على الإطلاق أي مبدأ ديموقراطي، إذ كان الرهان على اعتبارات عملية واقعية.

فالعراق هو البلد الذي شهد خلافاً اقتصادياً مباشراً على المصالح بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، وفرنسا وروسيا ـ يمكن إضافة الصين ـ من ناحية أخرى. فالاتحاد السوفياتي وفرنسا كانا الشريكين الرئيسيين لصدام حسين طوال سنوات عديدة، يمدّانه بالأسلحة. فقد كانت فرنسا على وجه الخصوص الداعم العسكري الرئيسي له في الحرب على إيران. وبرغم التواطؤ الروسي والمشاركة الفرنسية في حرب 1991 على العراق فقد حاول صدام أن يلعب على شراكته التقليدية مع فرنسا وروسيا أثناء سنوات

الحظر كثقل مقابل للولايات المتحدة وبريطانيا في مجلس الأمن، وقد مُنحت الشركات الفرنسية والروسية حقوقاً نفطية مهمة كانت مشروطة برفع الحظر. وكان ذلك هو السبب في أن باريس وموسكو في مرحلة من المراحل غيرتا اتجاههما، في محاولة للعثور على سبل لرفع الحظر، وقد عرقلتهما واشنطن ولندن. وقد أدركت كل من باريس وموسكو وبشكل صحيح أن الرفض الأميركي البريطاني لرفع الحظر ـ أي السماح برفع الحظر إذا ما أقرّ مفتشو الأمم المتحدة أن العراق قد نزع الأسلحة ـ كرفض للسماح لهما بالإفادة من الحقوق النفطية التي حصلتا عليها. وقد رأت كل من باريس وموسكو في تكريس واشنطن ولندن لغزو العراق رغبة في انتزاع الغنيمة منهما. والحقيقة أن أحد التصريحات الأولى بعد الغزو كان اعتبار جميع العقود التي منحها صدام ملغاة وباطلة. إذاً، كان ذلك هو السبب الرئيسي في معارضة باريس وموسكو تلك الحرب. ولو كانت إدارة بوش عرضت عليهما شريحة مر ضية من الكعكة، فإنني على يقين من أنهما كانتا ستنضمّان إلى الركب. ولكن إدارة بوش كانت شديدة التغطرس حتى إنها لم تكن تريد منحهما الكثير من أي شيء، ولهذا ظلّتا معارضتين للحرب حتى النهاية.

أما بالنسبة إلى ألمانيا، فلم تكن هناك مصالح اقتصادية مباشرة تُراهن عليها. على أفضل تقدير، إذا كان المرء سخياً مع المستشار الألماني جيرهارد شرودر لمنحناه بعض الأهمية في ما يتعلق بالاعتبارات الجيوسياسية الفائقة ـ أي لنقل مثلاً إنه كان لديه بعض الاهتمام بحقيقة أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تمتلك جميع أدوات القوة على أوروبا ـ وربما يمكن ربط ذلك أيضاً بالعلاقة الوثيقة التي كان قد غذّاها مع «بوتين»، والصفقات التي عقدت من أجل أنبوب غاز جديد يمتد من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. إلا أن ذلك سيكون تقديراً سخياً في ما يتعلق بدوافع شرودر. فإذا كان للمرء أن يكون أقل سخاءً، فسوف يركز على وجود جرعة كبيرة، ليس من الديموقراطية بل من الانتخابية الانتهازية، وراء موقفه، لأن الإعداد لغزو العراق حدث في الوقت الذي كان المستشار الألماني متوقعاً الخسارة في الانتخابات البرلمانية المنتظرة وذلك بسبب برنامجه الاجتماعي النيوليبرالي الذي تسبب بعزوف القاعدة التقليدية للاشتراكية الديموقراطية عن تأييده، ومن ثم، كانت القضية الشعبية الوحيدة التي استطاع التقاطها هي معارضة الحرب، في وقت كانت الاستطلاعات تُظهر أن الغالبية العظمى للرأي العام الألماني معارضة للحرب.

وحكّام على شاكلة شيراك وبوتين وشرودر لا ينبغي قطعاً اعتبارهم حلفاء

من جانب حركة مناهضة الحرب، خصوصاً أنهم كانوا محرّضين على الحرب «صقوراً» عندما تتهدد مصالحهم. فالقوات الروسية تشنّ حرباً مروّعة شبه إبادية في الشيشان. في حين ما زالت الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها قوة استعمارية في إفريقيا، وتتصرف على هذا الأساس. فضلاً عن أن فرنسا وألمانيا كلتيهما متورطتان في أفغانستان، مع القوات الأميركية. عدا ذلك ينبغي أن نضيف أنه برغم أن باريس وبرلين لم ترغبا في غزو العراق سياسياً، فهما من الناحية الفنية فعلتا كل ما في وسعهما لتسهيل الغزو: الألمان بطبيعة الحال بتركهم البنية التحتية العسكرية الأميركية كلها على أراضيهم لاستخدامها لهذا الغرض 118 ، والفرنسيون بفتحهم المجال الجوي للمقاتلات الأميركية. لذا يجب ألا نُخدع بتلك الحكومات. فحركة مناهضة الحرب، على الأقل في أكثر قطاعاتها دينامية، مرتبطة بشكل وثيق بحركة العدالة العالمية، وأعتقد أن هذه تركيبة جيدة، لأن هذين وجهان لواقع واحد: معارضة الحروب الإمبريالية ومعارضة النيوليبرالية.

تشومسكي: قد أضيف تعليقاً مشابهاً على المواقف الأميركية فأنا لا أعتقد أن الأمر ينحصر بالغطرسة، فالولايات المتحدة لديها مصلحة حقيقية في تقويض فرنسا وألمانيا، لأنهما تمثّلان المركز الصناعي والتجاري والمالي لأوروبا. الباقي مجرد أطراف periphery. فالولايات المتحدة يساورها قلق عميق يعود إلى الأربعينيات من أن أوروبا يمكن أن تشق طريقًا مختلفًا مستقلاً. وذلك يعدّ أحد الأسباب التي أقلقتهم كثيرًا حول الرئيس الفرنسي شارل ديغول، في دعوته إلى أوروبا من الأطلنطي حتى الأورال 119 *. والقوى التي قد تسوق أوروبا نحو هذا الطريق هي «أوروبا القديمة». وهذه أيضاً من الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تحبّذ كثيراً توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفياتي، والتي تفترض متوهمةً أنها تستطيع السيطرة عليها. كذلك من بين الأسباب التي تجعل صانعي السياسة الأميركيين مؤيدين بشدة لإدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ـ ليس حب تركيا، ولكن لأن هذه طريقة أخرى لتخفيف تأثير القطاعات القوية في أوروبا، وكي يضمنوا، كما يأملون، أن تظل أوروبا تحت سيطرة أميركية. وأيّاً يكن الموقف الذي اتخذته كل من ألمانيا وفرنسا من العراق، فإن هذا سيظل شيئاً ثابتاً.

أضف إلى ذلك ما حدث عام 1990 عندما وافق الزعيم السوفياتي «ميخائيل غورباتشيف» على السماح لألمانيا بالتوحّد، وهو ما كان يمثّل من وجهة النظر الروسية تهديداً هائلاً. إذ على خلاف الولايات المتحدة، كانت لدى

روسيا هموم أمنية حقيقية، لأن ألمانيا بمفردها هي عملياً من دمّر روسيا مرتين في النصف الأول من القرن العشرين. إذاً فاندماج ألمانيا الموحدة في تحالف عسكري غربي كان يشكل تهديداً هائلاً. لذلك وافق غورباتشيف على الوحدة بشرط واحد، أن يحصل على وعد أكيد من بوش الأب بعدم توسيع حلف الناتو نحو الشرق. وبرغم ذلك، ففي غضون عامين، حنث كلينتون بالالتزام ووسّع حلف الناتو إلى الشرق، تماماً على حدود روسيا. وقد ردت روسيا، كما قد تتوقع، بالبدء في زيادة قدراتها العسكرية الهجومية. وكانت روسيا تضغط بقوة في سبيل إلغاء الأسلحة النووية، وأعلنت ـ بينما لم تعلن الولايات المتحدة والناتو ـ أنها لن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية. وبعد أن تراجع كلينتون عن التعهد الخاص بالناتو، تراجعت روسيا عن خطواتها وتحركت في اتجاه مواقف هجومية وعسكرية بصورة متزايدة واستمر هذا المنحى في عهد بوش الابن. وهذه تطورات مهمة جداً تمثّل جزءاً من الخلفية الكامنة وراء الهستيريا في شأن أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة. إذ إن «أوروبا الجديدة» تعدّ مهمة للولايات المتحدة كطريقة لتقويض الاستقلال الأوروبي.

الأشقر: أتفق معك تماماً، ولكن ينبغي أيضاً التشديد على أن الرأي العام في أوروبا الجديدة كان ضد الحرب بشكل كاسح، ربما حتى أكثر من أوروبا القديمة!

تشومسكي: المكان الوحيد للعاطفة المؤيدة للحرب والتي بلغت 10%، كانت رومانيا 120 .

الأشقر: إذاً كانت أوروبا الجديدة هي الأرض الذي ازدرت فيها الحكومات آراء مواطنيها.

تشومسكي: لكنهم مذعنين للولايات المتحدة عندما يُضْعِفون من الاستقلال الأوروبي.

الوضع الحالي في العراق

شالوم: ما الوضع السياسي الحالي في العراق؟ ما الذي يحدث؟

الأشقر: إلى حدٍ ما، يُعتبر استمراراً مباشراً لما ذكرته سابقاً. ونقطة البداية لفهم الوضع هو مخطط الجلبي الذي مُني بفشل ذريع، وكان لا بد من التخلّي عنه بعد عدة أشهر، ولكنه المخطط الذي أدى بالفعل إلى حالة من الفوضى والتفكك الكامل لجهاز الدولة. وقد نفّذه «بول بريمر»، بناءً على تصور للوضع العراقي يرى أنه بإمكان الولايات المتحدة الحصول على تأييد شعبي لفرض حمايتها أو سيطرتها على العراق، وذلك بواسطة رجال مثل

الجلبي اعتقد الأميركيون أنه يتمتع بتأييد شعبي حقيقي. ولكن منذ البدايات الأولى للاحتلال، اتضح أن الحالة لم تكن كذلك. وبناءً عليه قرر بريمر أن يأخذ الزمن المطلوب لمحاولة إيجاد الظروف لذلك التأييد، في حين كان يقوم بمحاولات تتسم بالغباوة الشديدة لتقليد السلوك الأميركي في ألمانيا واليابان ما بعد عام 1945. أراد أن يضمن المستقبل السياسي والدستوري والاقتصادي للعراق قبل تنظيم أية انتخابات. لذلك شرع بأسلوب شديد الاستعمارية، في استصدار مراسيم تستهدف إدخال إصلاحات نيوليبرالية على اقتصاد العراق، كانت سخيفة ومدمرة للبلاد. بل إن «بريمر» أراد أيضاً أن يصوغ الدستور للعراق. ولكنه وجد عقبة غير متوقعة: آية الله علي السيستاني الكبير والقوة الدينية الشيعية.
لقد اعتادت الولايات المتحدة قبل الغزو، التعامل مع المعارضة العراقية في المنفى، في حين لعب الجلبي دور الوسيط، وكانت القوى الأكثر خطورة من بين المنفيين هي الأكراد من ناحية، والقوى الشيعية الإسلامية الأصولية من ناحية أخرى: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامية. وبالنسبة إلى واشنطن كان من الواضح أن الأمر مجرد زواج مصلحة موقّت ليس إلاً ـ حلفاء سيتم الاستغناء عنهم حالما يتحقق الهدف. وقد اعتقدت الولايات المتحدة في الحقيقة أن السيستاني سيكون متعاوناً مع الاحتلال، كأحد الرهانات. كما راهنوا أيضاً على «عبد المجيد الخوئي» 121 * ـ ابن أحد آيات الله الكبار، كان مدرّس السيستاني، وتوفي في العراق تحت الإقامة الجبرية عام 1992 ـ ولكن الابن كان قد اغتيل في البدايات الأولى للاحتلال عندما وصل إلى العراق عائداً من بريطانيا. وفي واقع الأمر كانت هذه هي الضربة الرئيسية الأولى التي تلقتها واشنطن ولندن في العراق. حينذاك اتهمتا مقتدى الصدر بتنظيم هذا الاغتيال.
تشومسكي: هل تعتقد أن الخوئي كان سيلعب الدور نفسه الذي كان للسيستاني؟ الدور السياسي نفسه في العراق؟
الأشقر: كلا، أعتقد أنه كان من شأنه أن يصبح أقرب وأكثر وداً مع الاحتلال من السيستاني الذي لم يعش البتة في الغرب. لقد كانت تعليمات السيستاني لأتباعه منذ البداية، هي كما نقلها إليّ في ذلك الوقت صديق شيعي، على دراية جيدة بالأمور: لا مقاومة للغزو، ولا ترحيب أيضاً، إنما الحيطة فحسب. كان هذا موقفاً حكيماً جداً من وجهة نظره: لا نرحب بالغزاة، لقد كان لدينا تجربة مؤلمة عام 1991 ورأينا ما فعلوه بنا، ولكننا في الوقت نفسه لن ندافع عن النظام البعثي. دعهم يُسقطون صدام

حسين، ثم نرى بعد ذلك ما إذا كانوا مستعدين فعلياً لمساعدتنا.
والمهم أن نلاحظ أنه على عكس الصورة السائدة، لم يكن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق مؤيداً غزو العراق. والرئيس الحالي للمجلس عبد العزيز الحكيم، قد عبّر قبل الغزو عن الرؤية القائلة إن هناك وسائل أخرى للتخلّص من صدام حسين أفضل من الغزو. وقد طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم 688 لعام 1991 [122]، والذي يقضي بمنع النظام من استخدام وسائله القمعية، إذ كانت أميركا وبريطانيا لديهما سيطرة كاملة على البلاد عسكرياً بواسطة السيطرة الجوية، ولم يتمكن صدام حسين من تحريك دبابة واحدة بدون ضوء أخضر منهما. لقد عبر عن رؤية مفادها امنعوه من استخدام أسلحته الثقيلة، وافرضوا انتخابات حرّة عليه، أو جدوا الظروف التي يمكن من خلالها أن نتمرد من دون أن نتعرض لمجازر.
تشومسكي: هل كان ذلك موقفاً رسمياً للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق؟
الأشقر: لقد تم التعبير عنه خلال مقابلة طويلة في جريدة طهران تايمز Tehran Times قبل شهرين تقريباً من وقوع الغزو [123]. وكانت هناك فرق أخرى من المعارضة في المنفى تعبّر عن الموقف نفسه. لا يمكن أحداً أن يدّعي أن الشعب العراقي كان سيرغب في الغزو لو توافرت لديه وسائل أخرى للتخلص من الديكتاتورية. غني عن التأكيد أنهم كانوا سيفضّلون الوسائل الأخرى، لأنه ليس ثمة من يرغب في أن يكون تحت احتلال الولايات المتحدة، على الأقل في الشرق الأوسط، حيث الولايات المتحدة مكروهة جدًا لأسباب مختلفة نعرفها جميعًا وقد فنّدناها.
وبعد شهر من تولّي بريمر في أيار/مايو 2003، بدأ بإعداد خططه المتعلقة بصوغ الدستور العراقي - سيراً على نهج الجنرال دوغلاس ماك آرثر في اليابان ما بعد عام 1945. وما إن علم السيستاني بذلك، حتى أصدر فتوى رسمية، رافضاً فيها تماماً خطة بريمر التي تألفت من إقامة constituent caucuses ندوات تأسيسية تعيّن سلطة الاحتلال أعضاءها بصورة أساسية. وفي المقابل طالب السيستاني بانتخابات - جمعية تأسيسية منتخبة - بصفتها الطريقة الوحيدة المقبولة لصوغ دستور جديد. وقد جاء موقف السيستاني ضد بريمر، ليقول له أساساً: لا نثق بكم، أو بأيّة جمعية تأسيسية يمكن أن تعيّنوها، نريد جمعية تأسيسية منتخبة.
وقد استمرت المواجهة بضعة أشهر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، حاول

بريمر أن يمضي نحو نوع من التنازل لملاقاة السيستاني في منتصف الطريق ـ قائلاً إن إجراءاته ترمي فقط إلى وضع دستور موقّت، ثم ستجري انتخابات لاحقة من أجل دستور دائم. ولكن السيستاني فطن إلى أن بريمر كان يريد خلق حقائق على أرض الواقع تستعصي بعد ذلك على التغيير، ومن ثم واصل السيستاني الضغط وأصبح مقتنعاً بضرورة العمل الجماهيري. ووفقاً لذلك دعا إلى تظاهرات شعبية، وبالفعل كانت هناك تظاهرات شعبية حاشدة في كانون الثاني/يناير 2004 ضد سلطة الاحتلال الأميركي.

كانت واشنطن في ذلك الوقت غارقة في المتاعب وتواجه مشكلات عديدة، إحداها الاعتراف الرسمي بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ومما يسقط الذريعة الرئيسية للغزو. حينذاك ألقى بوش خطبته في مقر الصندوق الوطني للديموقراطية عام 2003 وقد أشرنا إليها سابقاً، رافعاً وتيرة النبرة في موضوع الديموقراطية: لقد أصبحت الآن الذريعة الثانوية للغزو هي الذريعة الوحيدة الباقية، ومن ثم الذريعة الرئيسية. في الوقت نفسه، كانت هناك فضيحة التعذيب في معتقل «أبو غُريب»، ومشكلات أخرى كثيرة تأتي بالجملة. لذلك لم تكن إدارة بوش في موقف يحتمل مواجهة حركة جماهيرية للشيعة، تلك الحركة التي تعد أكثر هولاً من أي أعمال عنيفة أو مسلحة تنفّذها أية جماعة أخرى.

تشومسكي: كان ينبغي إثبات هذا باعتباره انتصاراً حقيقياً للمقاومة من غير عنف.

الأشقر: بالطبع.

تشومسكي: من قبيل المفاجأة أنه حتى الجماعات المناهضة للحرب الغربية والملتزمة اللاعنف والسلم، لم تنتبه للحدث. فهي أحد أعظم منجزات اللاعنف التي يمكنني أن أفكر فيها. لقد أجبروا الجيش المحتل على التراجع، والسماح بالانتخابات، والسماح للعراقيين بصوغ الدستور. وهو إنجاز فعلي.

الأشقر: نعم، والحقيقة أن أحد أسباب عدم الاكتراث بالأمر يعود إلى قلة الاهتمام الإعلامي الذي أُعطي لهذه الحركة الجماهيرية، فقد كان أقرب إلى الصفر. (تشومسكي: هذا صحيح). فلم يجد الإعلاميون أية عمليات لقطع الرؤوس، أو أيّاً من تلك الأشياء اللطيفة التي يفضلون إبرازها. يمكنك أن تقول الأمر نفسه عن تظاهرة التاسع من نيسان/إبريل 2005 التي نظمها مقتدى الصدر، فقد كانت تظاهرة حاشدة في بغداد، أحرقت مسوخاً تمثّل بوش وبلير وصدام حسين في إشارة موحية جداً.

تشومسكي: المؤكد أن المخططين يرون ذلك، ولا يستطيعون تجاهله. الإعلام

يمكن أن يلتزم الصمت هنا.

الأشقر: بالطبع، لكن الرأي العام، بما فيه الأطراف اليسارية، لا يرى ذلك، ولا يولي انتباهاً إلى هذا الجانب، خصوصاً إذا كان هناك قسم من اليسار يبدو معتقداً أن مقاومة الاحتلال الأجنبي لا تعني سوى الكفاح المسلح.

ولنعد الآن إلى قصتنا: لقد ادّعى بريمر تنازلاً للسيستاني، ولكنه برغم ذلك حاول الدفع باتجاه أجندته، فقد أرجأ الانتخابات أطول مدة ممكنة، بذرائع مختلفة وكاذبة، حتى أُرجئت إلى كانون الثاني/يناير 2005، مع أن السيستاني كان قد طالب بانتخابات مباشرة منذ بداية الاحتلال. وأعلن بريمر دستوراً موقتاً، هو القانون الإداري الانتقالي الذي أدخل كثيراً من الآليات التي يصعب إبطالها، وقد نصت على أن الدستور في المستقبل لن يُقرّ إذا صوّتت ضده غالبية الثلثين في ثلاثة أقاليم من أصل ثمانية عشر. وهو ما يعني إناطة سلطة الإبطال أو الفيتو، بالأكراد، وهو ما يعني فعلياً أيضاً سلطة إبطال للولايات المتحدة التي تستخدم التحالف الكردي وكيلاً لها.

على أية حال، عقدت الانتخابات أخيراً في كانون الثاني/يناير 2005 وحصل على الغالبية في البرلمان الائتلاف العراقي الموحد، وهو تحالف تسيطر عليه التنظيمات الأصولية الإسلامية الشيعية، وأهمها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة الإسلامية. أما الوكيل الجديد المفضل لدى واشنطن إياد علاوي الذي عيّنه بريمر في حزيران/يونيو 2004 على رأس حكومة السيادة العراقية الموقّتة بعد المغضوب عليه الجلبي، فقد فشل في تحقيق هدف ذي شأن في الانتخابات برغم التدخل والدعم القوي من الولايات المتحدة وعملائها العرب، وبرغم جميع الموارد المتوافرة لدى علاوي كرئيس للحكومة الموقّتة، وقد كانت تلك خيبة أمل كبيرة وانتكاسة للولايات المتحدة. ومع أن علاوي قد حصل على أقل من 15% من الأصوات، فإن واشنطن حاولت تأمين وزارات رئيسية له في الحكومة الجديدة، ولكن الائتلاف العراقي الموحد رفض ذلك. وهذا هو التفسير للوقت الطويل الذي استغرقه تأليف الحكومة الجديدة بعد الانتخابات. فعلى مدى أسابيع عدة كانت هناك حالة حرب قائمة بين الائتلاف العراقي الموحد من ناحية، والولايات المتحدة، عبر التحالف الكردي، من ناحية أخرى. وأخيراً تشكّلت الحكومة من دون علاوي، وترأسها إبراهيم الجعفري التابع للائتلاف العراقي الموحد وحزب الدعوة.

وعلى مدى ما تبقى من الجدول الزمني السياسي والدستوري لعام 2005 نُفذّ ما اتفق عليه: صوغ الدستور، إجراء الاستفتاء عليه في تشرين

الأول/أكتوبر 2005، انتخابات برلمانية جديدة في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، فاز فيها الائتلاف العراقي الموحد بنحو نصف المقاعد البرلمانية. ويبدو أن علاوي قد خيّب أمل الولايات المتحدة للمرة الثانية، برغم حصوله على دعم مالي وافر ـ منه طائرة خاصة، ليست من حسابه الخاص طبعًا ـ ومساندة قوية من وسائل الإعلام العربية، لكن محاولته الانتخابية الثانية باءت مرة أخرى بالفشل.

مع ذلك، كانت هناك سجالات حادة تجري نتيجة أن التحالف الكردي ـ أي، الولايات المتحدة ـ يحاول مرة أخرى إدخال علاوي أو جماعته إلى الحكومة الجديدة، خصوصاً إلى واحدة من «وزارات القوة» الرئيسية مثل الداخلية أو الدفاع. كان الائتلاف العراقي الموحد على أقل تقدير، مهمّشاً، والصدريون ـ أتباع مقتدى الصدر الذين تزايدت سلطتهم تزايداً هائلاً في البلاد وفي الائتلاف ـ يعتبرون هذا الأمر خطاً أحمر. لكن ما لم يذكر هو أن هناك كذلك خطاً أحمر حددته إيران ضد علاوي كثقل مقابل لجهود واشنطن في الدفع به. وها نحن، أمام كل هذه الأساليب من ليّ الأذرع، ومن اختبار القوة والمراوغة والخداع المستمر بين القوى المختلفة في العراق، بما في ذلك سلطة الاحتلال التي يمثلها السفير الأميركي زلماي خليلزاده الذي يتصرف كأنه أحد الساسة العراقيين.

ولكن كل شيء كان يشير إلى الاستنتاج بأن من المحتمل أن يكون عام 2006 صعباً جداً وحاسماً في العراق، على أقل تقدير بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لأن واشنطن ستواجه ضغطاً متزايداً من أجل انسحابها من العراق، وسيأتي هذه المرة من الطيف الطائفي كلّه للعرب العراقيين. والمؤشر إلى ذلك أصبح منظوراً فعلياً في المطلب الأخير الذي تقدمت به حكومة الجعفري إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، من أجل تجديد مهمة الأمم المتحدة التي تعمل كغطاء قانوني كاذب لوجود قوات الاحتلال في العراق. وقد نظرت حكومة الجعفري إلى الأمر من زاوية أن قرار الأمم المتحدة الذي مدد مهمة قوات الاحتلال حتى نهاية 2006، قد نصَّ على أن تحصل الحكومة العراقية على الحق في طلب إنهاء المهمة في أية لحظة 124 . وبالتالي فقد اتخذ الائتلاف العراقي الموحد إجراءً احترازياً يكفل له سلطة الإصرار على خروج الولايات المتحدة.

وينبغي هنا أن نضيف إلى ذلك، أن الصدريين قد ظهروا أقوى بكثير في البرلمان الجديد، مما كانوا عليه في البرلمان السابق. وبرغم أن هناك شعوراً كبيراً بالعداوة بين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وبين الصدريين،

فإن الأول لم يغب عنه إدراك الشعبية الصاعدة للتيار الصدري، إذ فطن إلى أنه في حالة عدم دخول الصدريين في ائتلاف معه، فإنهم سيحصلون على حصة من الأصوات الشعبية، مماثلة لحصتهم على أقل تقدير، ومن ثم سيهزم انتخابياً. ذلك أن شعبية رجال المجلس أصبحت أدنى بكثير من شعبية الصدريين: فالناس يرونهم أشخاصاً كانوا منفيين في إيران، في حين يلعب الصدر بالورقة العراقية والورقة القومية العربية، ولذلك فهو يمكن أن يروق العرب السُنَّة. ومن ثم فإن الصدر الآن لديه قوة كبيرة جداً في المؤسسات، فضلاً عن قوته في الشارع العراقي. الصدريون يجمعون بين دخول الساحة الانتخابية والمواظبة على تنظيم التظاهرات الشعبية التي لا تكاد تذكر في وسائل الإعلام.

تشومسكي: هل يمكنهم تنظيم التظاهرات خارج بغداد أيضاً؟

الأشقر: نعم، وفي الجنوب خصوصاً. لقد نظموا أخيراً بضع تظاهرات سار فيها نحو مئة ألف احتجاجاً على نقص الخدمات العامة والكهرباء، ملقين باللوم على الاحتلال.

شالوم: وأين كانت هذه التظاهرة؟

الأشقر: في بضع بلدات، في بغداد، وفي الجنوب وفي أماكن أخرى أيضاً. فعندما يقول الصدريون: «سنتظاهر هذه الجمعة، أو اليوم التالي»، فإنهم ينظمون التظاهرات أينما كانوا. ولأسباب ربما تتعلق بالأمن واللوجستيات، لم ينظموا حتى الآن سوى تظاهرة مركزية واحدة على الصعيد الوطني، انطلقت في بغداد في التاسع من نيسان/إبريل 2005 وكانت تظاهرة حاشدة، برغم التباينات الواسعة جداً في شأن التقديرات، إلا أن الأرقام بلغت في العموم مئات الآلاف. فالتيار الصدري يكتسب مزيداً من التأثير في صفوف الشيعة، وهذا في ذاته يمثّل هزيمة قوية للولايات المتحدة: لقد أصبح التيار الصدري العدو الأسوأ والأكثر رعباً للاحتلال الأميركي.

تشومسكي: هل تعتقد أن تلك الجهود المبذولة للقيام ببعض أعمال إعادة الإعمار في مدينة الصدر 125 ذات تأثير في المواطنين، مع الأخذ في الاعتبار أن جميع المحاولات الساعية لإعادة البناء تتم بواسطة سلطة الاحتلال؟

الأشقر: لا أعتقد أنها ذات تأثير، لأنها لا تؤدي إلا إلى تغذية إحباط الناس، فعندما ينظر العراقيون إلى سرعة الحكومة البعثية في استعادة الخدمات الأساسية عام 1991 مقارنة بما يحدث الآن، فإنهم بطبيعة الحال يستنتجون أن هذا الاحتلال لا يعبأ بحاجاتهم الأساسية ولا يهتم إلا بالنفط وحده.

شالوم: ألا يلومون المقاومة، والتمرد، على تأخّر إعادة الإعمار؟
الأشقر: الناس لا يصدقون هذا: لا يمكن في الجنوب أن تلقي باللوم على التمرّد، لأنه ليس موجوداً بشكل دال في ذلك الجزء من البلاد. وعندما يُثني أشخاص على «التمرد» ـ على الأقل في اليسار أو حركة مناهضة الحرب في البلدان الغربية ـ فإنهم يميلون إلى نسيان أن هذا التمرد مقصور على أقلية من المواطنين، فالقاعدة الشعبية الوحيدة له هي من العرب السُنَّة، وهو ما يعني تقريباً 20% من مجموع السكان، يمثلون قاعدة شعبية لديها دواعٍ وجيهة لمعاداة الاحتلال الأميركي، دواعي العزّ الوطني والحرية، وهي دواعٍ تتعاظم بفعل السلوك الوحشي والأخرق للقوات الأميركية. فبالنسبة إلى من يعرف المجتمع العراقي، فإن تصرف قوات الجيش الأميركي كان بالضبط مثل حركة فيل في متجر خزفيات. لكن بالإضافة إلى هذا السخط المشروع، فإن قطاعاً كبيراً من عرب العراق السُنَّة ساخط لأنهم لم يعودوا الأقلية المتمكنة ـ برغم أن هذا يعد بالنسبة إلى كثيرين منهم توهماً، فهم لم ينعموا في حقيقة الأمر بأية امتيازات. إلا أنهم يرون في واقع أن العرب السُنَّة كانوا غالبية كبيرة في الجيش البعثي والمؤسسات السياسية الحاكمة، وفي البرلمان وفي الوحدات العليا للجيش، وغيرها قسطاً من الامتياز لطائفتهم. كما أن الشلة الحاكمة بطبيعة الحال لم تكن في الغالب من العرب السُنَّة عموماً، بل كانت مقصورة أساساً على الدوائر العائلية والقبلية لصدام حسين الذي استغل كثيراً تلك الجوانب من المجتمع العراقي برغم صورته المزعومة التي لا يستحقها مطلقاً كرجل «تحديثي».
لقد شعر المجتمع السُنِّي في العراق بسخط شديد على الاحتلال انطلاقاً من هاتين الخلفيتين اللتين اجتمعتا معاً بدرجات متفاوتة، وهو ما انعكس كذلك في حقيقة ما نقرأه من الأدبيات والبيانات الواردة من المناطق السُنِّية أو من مصادر التمرّد، فهي في الغالب معادية للشيعة بمقدار معاداتها للأميركيين. والبيانات لا تقول بالضرورة «إننا نكره الشيعة»، ولكنهم يستخدمون تعبيرات ترقى إلى الإهانة، من قِبَل الشيعة الصفويين (في إشارة إلى السلالة الحاكمة التي فرضت التشيع بأساليب عنيفة في بلاد فارس في القرن السادس عشر). أو إذا كانوا من السُنَّة الأصوليين، فهم يستخدمون مصطلح «الرافضة» (وتعني «الرافضون» أولئك الذين رفضوا الخليفة الشرعي)، وهو ما يعتبر مصطلحاً ازدرائياً في وصف الشيعة. وهم يقولون إنهم يحاربون احتلالين: الاحتلال الأميركي والاحتلال الإيراني.
تشومسكي: هل اشترك لواء بدر مع الجيش الإيراني في حرب إيران ـ

العراق؟
الأشقر: لم يكونوا منخرطين في وحدات الجيش الإيراني على ما يبدو، لكنهم حاولوا شق طريقهم عبر كردستان. وهذا هو سبب احتفاظ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بعلاقة ودية مع القوى الكردية. من ناحية أخرى، فبعد عام 1991، كان معلوماً أن التحالف الوطني لكردستان الذي يترأسه جلال طالباني، قد طور علاقات وثيقة مع إيران.
تشومسكي: ومع سوريا أيضاً؟
الأشقر: نعم بالطبع، إن لجميع الجماعات الكردية اتصالات مع سوريا. لقد كانوا لاجئين هناك، منحوا اللجوء السياسي على خلفية الصراع بين البعث السوري والبعث العراقي. لذلك، وللاختصار، إن الوضع الآن هو أن الولايات المتحدة تواجه مشكلة كبيرة، وتحاول تكوين ما يكفي من قوى معرقلة مؤلفة من علاوي والتحالف الكردي، والقوى البرلمانية للعرب السُنَّة. فالهم الرئيسي لعلاوي والأمل الرئيسي لواشنطن هو التغلب على البعثيين السابقين، من طريق فصلهم عن الموالين لصدام، وإقناعهم بإمكان استعادتهم امتيازاتهم بالتعاون مع الاحتلال. وعلاوي البعثي سابقاً هو الرجل المناسب لذلك.

التمرد العراقي

شالوم: إذا ركزنا قليلاً على مسألة التمرد، فكيف يمكن أن تصفه؟ وهل هم حزمة من الإرهابيين، أم حركة تحرير وطنية؟
تشومسكي: أعتقد أن جلبير أجدر مني بالتحدّث عن هذا، لكن انطباعي عن ذلك أنه شديد التباين. فهناك حركة مقاومة وطنية حقيقية، لجميع أنواع الأسباب، وهي كما يبدو تتمتع بتأييد شعبي. ودعني هنا أستعرض باختصار استطلاعاً سرياً أجرته وزارة الدفاع البريطانية وسُرّب إلى الصحافة في بريطانيا 126 ، جاء فيه أنه كان هناك 82% مع انسحاب قوات «التحالف». وأقل من 1% يعتقدون أن الاحتلال يحقّق الأمن، و45% يرون أن الهجمات على القوات المحتلة مبررة. وقد كان هذا التقرير الذي ورد في الصحف البريطانية غامضاً بعض الشيء. فهو يقول 45% من العراقيين، وهذا يبدو غير مقنع لي؛ لعلّهم يتحدثون عن العراقيين العرب، لأن الأكراد لا يوافقون، وهو ما يعني أنه لو كان المقصود كل العراق فعلاً، فهي نسبة غير معقولة من العراقيين العرب، حيث المكان الفعلي لقوات الاحتلال، فهم ليسوا موجودين في المناطق الكردية. ومن ثم فأيّاً تكن النسبة، يظهر أن المقاومة الوطنية لديها كثير من التأييد الشعبي. ثم إنه، من ناحية أخرى، هنالك مجموعة إرهابية مباشرة، من النوع الذي يفجّر الجنازات وما

إلى ذلك. وهذا يشكّل نوعاً مختلفاً كلياً، بغض النظر عمن يكون هؤلاء. لا أعتقد أنك تستطيع أن تضعهم في بوتقة واحدة وتسميهم تمرّداً. جلبير، أنا متيقن أنك تستطيع أن تقدم لنا صورة ذات ملامح أدق.

الأشقر: في الحقيقة، إن الرقم 45% ممكن: فهو قد يعني غالبية كبيرة من العرب، لكنها ليست ساحقة إن اعتبرنا الأكراد 20% من سكان العراق، كما يُعتقد على نطاق واسع، ولو افترضنا أن ليس ثمة كردي واحد على الأغلب يؤيد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، فهناك يعني أن هناك أكثرية من 56% من غير الأكراد يؤيدونها. ويبدو أن السؤال الذي طرح في ذلك الاستطلاع جاء كالآتي: «هل تعدّ الأعمال المسلحة ضد القوات الأميركية والبريطانية مبررة؟»، يمكنك الجزم بأن هناك غالبية ساحقة وسط العرب السُنَّة ستجيب بنعم. ومن المرجَّح أن قسماً مهماً من الشيعة سيجيب أيضاً بنعم، على الرغم من أن غالبية السكان الشيعة لها موقف سلبي من التحرر بمجمله بسبب وجود جماعات تدّعي مسؤوليتها عن الهجمات التي تشن على القوات الأميركية وعن القتل الجماعي ضد الشيعة، على حدّ سواء. ويمكننا أن نعلم المزيد بالاستناد إلى الاستطلاع الأخير الذي أجرته مؤسسة أكسفورد للبحوث الدولية من أجل هيئة الإذاعة الأميركية ABC وهيئة الإذاعة البريطانية BBC وغيرهما 127 . يُظْهِر الاستطلاع أن غالبية ساحقة من العراقيين، قوامها 65% يعارضون وجود «قوى التحالف». ونحن نعرف أن هناك مشكلات تعتري الاستطلاعات عموماً، تزداد بالطبع في حالة بلد كالعراق. ومع ذلك، فإن الاستطلاع يُظْهر أيضاً أن هناك 47% يريدون مغادرة القوات الأجنبية عندما تصبح الدولة العراقية قادرة على الإمساك بزمام الأمن، في مقابل 26% يريدون جلاءها في الحال. ولكن إذا أضفت إلى هؤلاء 19%، نسبة الذين يريدون مغادرة القوات الأجنبية مباشرة بعد تأليف الحكومة التالية ـ وهي مسألة وشيكة جداً في نظرهم ـ سوف يكون لديك نسبة مرتفعة ومذهلة قوامها 45%، تساوي تقريباً نسبة من يربطون الانسحاب بالأمن.

وفي ضوء هذه الأرقام، أعتقد أن بالإمكان الافتراض، ونحن مطمئنون، بأن هناك إجماعًا عريضاً جداً في البلاد على جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية. وقد كان هذا جزءاً من برنامج الائتلاف العراقي الموحد قبل انتخابات كانون الثاني/يناير 2005، وقد طلبت الولايات المتحدة إسقاط هذا الجزء من أي برنامج حكومي. وهو الطلب نفسه الذي رفعه التحالف الكردي، عندما توصلوا إلى اتفاقهم الحكومي، عن طريق نوع من العقد

contract مع الائتلاف العراقي الموحد.
شالوم: هل حدث ذلك عام 2005؟
الأشقر: نعم، في نيسان/إبريل منه عندما اختتمت المفاوضات التي أدت إلى تأليف الحكومة برئاسة الجعفري. ومنذ ذلك الحين، ذكرت قيادة الائتلاف العراقي الموحد ـ والجعفري نفسه ـ مراراً وتكراراً، أنهم لا يستطيعون المطالبة بجدول زمني لأن هذا سيكون شكلياً وخطيراً، مستخدمين بذلك الحجة نفسها التي تستخدمها إدارة بوش. في حالة الجعفري، أعتقد أنها كانت صادقة، وليست ذريعة لتغطية الرغبة في إطالة أمد الاحتلال لأجل غير مسمى. فقد دأب الجعفري على القول إننا سنتولى القيادة تدريجاً في منطقة تلو أخرى، حالما نستطيع، وعندما نعتقد أننا نقدر على الإدارة وحدنا، فعندئذٍ سنطلب من القوات الأجنبية أن تغادر. ولكن من الآن فصاعداً، سيكون الائتلاف العراقي الموّحد تحت ضغط متزايد يمارسه الصدريون الذين نجحوا في استمالة تيارات مختلفة ممن يحتمل أن يكونوا في الحكومة المقبلة، بما في ذلك جميع عناصر الائتلاف، للاتفاق على ميثاق شرف قبل الانتخابات الأخيرة، كان فيه مطلب من أجل جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية بارزًا.
تشومسكي: إلى أي مدى من الجدية تتعاطى مع التزام الائتلاف العراقي الموحد؟
الأشقر: الأمر غير واضح بعد. فمن خلال البيانات التي أدلت بها شخصيات عامة في الائتلاف العراقي الموحد، ومسؤولون، ومصادر أخرى، يتكون لديك انطباع أنهم يعتقدون أن عام 2006 سيكون العام الأخير للاحتلال ـ ذلك، أنهم قبل نهاية العام، ربما يكونون قادرين على التصرف من دون الوجود الأميركي. وهو ما انعكس في الشروط التي طالبوا بأن يتضمّنها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقاضي بتمديد مهمة الاحتلال. فهم مقتنعون ـ حتى مقتدى الصدر يمكنه استيعاب تلك الحجة ـ بأنهم في حاجة إلى أن يتأكدوا أنهم يستطيعون السيطرة على الموقف.
تشومسكي: يسيطرون عليه ضد من؟
الأشقر: ضد البعثيين على الأغلب، وفرع القاعدة التابع لأبي مصعب الزرقاوي «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين». هذان هما العدوان المروّعان للصدريين أيضاً.
تشومسكي: لكن، أي شكل منظّم لدى البعثيين في هذه المرحلة؟
الأشقر: هنا نصل إلى مسألة التمرد. بادئ ذي بدء، يبدو أن معظم أعمال

المقاومة، خصوصاً في الفترة الأولى من الاحتلال، أي عندما أصبح التمرّد المسلح ظاهرة جديرة بالملاحظة، ثم ظاهرة رئيسية، كانت تلك الأعمال أعمالاً محلية تقوم بها جماعات محلية ألهبها سلوك القوات الأميركية والسخط على الاحتلال. إلا أن هذه الجماعات المحلية كانت تعمل ضد الاحتلال حصراً، وكثيرين منهم في مناطق تكاد تخلو من الشيعة، ولم يلجأوا إلى أعمال طائفية. ولكن بعد ذلك بدأت الاغتيالات، أو القتل الجماعي بالسيارات المفخخة، أو الهجمات الانتحارية ذات الطبيعة المذهبية، بما في ذلك الاغتيال الذي استهدف في آب/أغسطس 2003 آية الله محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي حلّ محله أخوه عبد العزيز. وقد أُتهم الزرقاوي بالاغتيال، لكن لم يتضح هل نفّذ الزرقاوي الاغتيال لأمر يخصه أو لمصلحة البعثيين، فالصلة المزعومة ـ قبل الاغتيال أو قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ـ بين القاعدة والبعث العراقي هي محض افتراء ويمكننا التأكيد أن هناك الآن اتصالات بين الشبكات المسلحة السرية. فقد أصبح الجهاز البعثي، من خلال الخبرة التي مر بها عام 1991 عندما كان لدى البعثيين جيش يفوق عديده ثلاثة أضعاف عديد الجيش العراقي عام 2003، على وعي تام بأنهم لن يكونوا أنداداً للقوات الأميركية. إنهم ليسوا أغبياء إلى درجة أن يتجاهلوا ذلك، ومن ثم فقد هيأوا أنفسهم للاحتلال. ويمكننا أن نشبه ذلك بالنازيين، وهو ما ليس بعيداً عن الحقيقة، لأن النظام البعثي في ظل صدام كان في حقيقة الأمر نمطاً من الحكم شبه الفاشي ـ ولا أتردد في أن أقول هذا عنه، وأقول «شبه» لأنهم افتقدوا ميزة التأييد الجماهيري الواسع، التي كانت تتمتع بها الفاشية التقليدية. الشبه في أن الجهاز البعثي قد أعد شيئاً مشابهاً لـ«المستذئب» werewolf، أي القوة الرابضة التي صممها النازيون لمحاربة الحلفاء في تلك المناطق من ألمانيا، والتي بدأوا يخسرونها عام 1945. على نحو مماثل، أبعد البعثيون وأخفوا أموالاً كثيرة وأسلحة ـ موارد ضخمة. واستغرق ذلك بعض الوقت بطبيعة الحال كي يعيدوا تنظيم أنفسهم بعد الغزو، ولكنهم حينئذٍ بدأوا بالعمل.

تشومسكي: هل يمكن أن تنسب إليهم عمليات القتل المذهبي؟

الأشقر: بالطبع. أعتقد أن الكثير من عمليات القتل المذهبي ذات التوجه السياسي على الأقل، يمكن أن تنسب إليهم، مثل تلك الهجمات الطائفية غير المباشرة على مراكز تجنيد الجيش أو الشرطة وأفرادها.

تشومسكي: وماذا عن الأهداف المدنية الواضحة؟ مثل الجنازات والمساجد؟

الأشقر: أعتقد أن الهجمات التي لا تميِّز هدفاً من آخر، ومعظمها هجمات انتحارية على أهداف مدنية، نفذّها على الأرجح أصوليون إسلاميون متشددون من الوهابيين (أو السلفيين كما يدعون أنفسهم)، وهم من يعتبرون الشيعة كفرة تجب محاربتهم. وقد كان الخطاب الشهير الذي أعلن فيه الزرقاوي الحرب على الشيعة خطاباً مخيفاً في نبرته وفي المصطلحات والاستعارات الفائقة العنف التي استخدمها. ومن ثم، فإن هناك خليطاً من جميع أنواع الأعمال والجماعات، ولكنني أعتقد أن بالإمكان أن نفترض ونحن مطمئنون أن معظم هؤلاء المشاركين في أعمال مسلحة مدفوعون بمشاعر قومية أكثر منها مشاعر طائفية. والواقع أننا نحصل على صورة مشوهة من وسائل الإعلام، لأن تغطية عمليات القتل الطائفي الوحشية تفوق كثيراً تغطية الهجمات اليومية، ووسائل التفجير المرتجلة IEDS Devices Explosive Improvised، وغيرها من الأعمال التي تحدث عموماً وتنتشر في جميع مناطق العرب السُنَّة.

الجولتان الانتخابيتان الأخيرتان: 15 تشرين الأول/أكتوبر 2005، والاستفتاء العام في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005 أعطيا انطباعاً بتوازن القوى السياسية. وأقرّت بعض الجماعات الرئيسية التي تضطلع بأعمال مسلحة بخطأ المقاطعة التي أمروا بها وفرضوها على مناطق العرب السُنَّة في كانون الثاني/يناير 2005. فقد صرحوا بأنهم كانوا بذلك يفقدون قدرة التأثير التي كان من الممكن أن يمتلكوها على المستقبل السياسي للبلاد. وقد فطنوا إلى ذلك، وقرروا على هذا الأساس الدعوة إلى المشاركة في العملية الانتخابية، والتصويت ضد مشروع الدستور، في 15 تشرين الأول/أكتوبر، والتصويت لمصلحة مجموعات العرب السُنَّة في الانتخابات البرلمانية.

تشومسكي: لكن البعث لم يدعم ذلك؟

الأشقر: كلا، لم يدعمه. فبرغم أن أزلام صدام قد أعدوا الشبكة، لم يكن مضموناً أنهم يستطيعون السيطرة عليها، بعدما فقدوا مكامن القوة. لذلك هناك كما يبدو كتل من الجهاز البعثي السابق تعمل لحسابها الخاص، إذ لم تعد «موالية لصدام». ولكن الفريق «الموالي لصدام» ما زال موجوداً ولديه موارد كثيرة، بما في ذلك مواقع عديدة على شبكة الإنترنت. وقد كان موقفهم معادياً بشدة لأية مشاركة في العملية الانتخابية لسبب وجيه، إذ عرفوا أنهم ليس لديهم فرصة من أي نوع لحكم البلاد ثانية من طريق الانتخابات، ما لم تكن انتخابات مزورة مثلما اعتادوا تنظيمها. وفي أية حال، فإن مفهومهم للسلطة لا يشمل انتخابات حقيقية أو حرة. ومن ثم فقد

كان لديهم اتجاه واضح ضد المشاركة في الانتخابات، كما هو حال الزرقاوي الذي يرفض فكرة الانتخابات من أساسها. ومع ذلك، فإننا رأينا أن يومي الانتخابات مضيا بشكل مقبول وبهدوء معقول وفقاً للمعايير العراقية. ولم يكن هذا بسبب أية إجراءات اتخذها الاحتلال؛ بل بسبب التغير في الاتجاه لدى معظم الجماعات المتمردة. وقد أعطى ذلك فكرة عن موازين القوى حيث أظهر أن الجماعات الأكثر عقلانية، إذا جاز القول، بين فرق التمرد، يمكنها أن تفرض على الآخرين إتمام الانتخابات بصورة آمنة. الآن، في ضوء نتائج الانتخابات التي كانت مخيبة لآمال العرب السُنَّة، أصدر البعثيون بياناً جاء فيه: «لقد حذرناكم، هذه الانتخابات غير مقبولة، وقد خدمتم الاحتلال، وأضفيتم الشرعية عليه بمشاركتم في الاقتراع».

تشومسكي: هل ذلك ما تراه على المواقع البعثية؟ هل هي معروفة كمواقع بعثية؟

الأشقر: بالطبع. إنها مواقع تحتوي على صور صدام حسين، مواقع بعثية رسمية جداً، وهناك العديد منها. وهم أيضاً ينشرون على الموقع بيانات حزب البعث الرسمية، وكذلك بيانات عزت الدوري العضو الأكبر في القيادة البعثية الذي ما زال طليقاً. (وقد قيل إنه مات أخيراً، ثم تم التراجع عن هذا الخبر). وكانت الانتخابات الأخيرة التي شهدت مشاركة كبيرة من كل فئات الشعب العراقي، قد أعطت فكرة واضحة لتوازن القوى السياسي والعرقي الطائفي. كثيرون من العرب السُنَّة في العراق يعتقدون بأسطورة أن جماعتهم أكبر بكثير من الـ20%، وهي النسبة التي يسود الاعتقاد بأنهم يشكلونها من مجموع العراقيين. والواقع أن معدل المشاركة في انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 هو 58% وقد قاطعوها بشدة ـ على خلاف الشيعة والأكراد ـ وأدت بهم إلى استنتاج أنهم يمثلون قرابة 40% من مجموع السكان، واضعين أنفسهم على قدم المساواة مع الشيعة وسط العرب العراقيين، وبما أن 20% من العراقيين الأكراد هم أيضاً من السُنَّة، لذلك فقد زعم العرب السُنَّة أن هناك أغلبية سُنِّية في العراق نسبتها 60%. ومن ثم، فإن حقيقة عدم تأكيد هذا بواسطة نتيجة الانتخابات الأخيرة يعد واحداً من الأسباب الرئيسية التي جعلتهم يحتجون على الاقتراع، مستنكرين النتائج بحجة التلاعب بها، وهو ما لم يكن مقنعاً بدرجة كبيرة. وفي حين أنه كانت هناك بالطبع عيوب عديدة في الانتخابات التي هي من المؤكد بعيدة كل البعد عن الكمال، فقد أجمع المراقبون على أنها كانت انعكاساً صحيحاً لتعادل القوى في العراق. وبرغم معارضة زعماء

العرب السُنَّة للنتائج، فإنهم كما أعتقد، ليسوا من الغباوة على نحو يجعلهم ينساقون وراء الأساطير التي تسلّم بها قاعدتهم الشعبية. وقد حاولوا استخدام هذا الاحتجاج والتشكيك في نتائج الانتخابات كورقة مساومة للحصول على ما يريدون على صعيد الحكومة، وإلا فإنهم يهددون برفض إضفاء الشرعية على المجلس الجديد أو السماح بتشكيل حكومة جديدة.

تشومسكي: ما الموقف السعودي من الانتخابات؟

الأشقر: لقد دعم السعوديون مشاركة العرب السُنَّة في الانتخابات.

تشومسكي: وهل قبلوا بالنتائج؟

الأشقر: إنهم يدعمون القوة الرئيسية من العرب السُنَّة التي نافست في الانتخابات، خصوصاً الحزب الإسلامي الذي يمثّل الفرع العراقي للإخوان المسلمين. ولكن كيف للسعوديين أن يقولوا إن الانتخابات كانت معيبة، بينما هم أنفسهم لا يملكون حتى برلماناً؟

تشومسكي: لكن هل قدموا دعماً قوياً أم التزموا الصمت فحسب؟

الأشقر: ظاهرياً لم يتدخلوا في الانتخابات.

تشومسكي: أعتقد أنهم كانوا معنيين كثيراً.

الأشقر: نعم، إنهم معنيون بالطبع. في بياناتهم العامة، كان أكثر ما ذهبوا إليه هي التصريحات التي أدلى بها وزير خارجيتهم سعود الفيصل، في نيويورك وأماكن أخرى، قائلاً إن الولايات المتحدة برعونة وعدم إتقان قد جلبت الشيعة إلى السلطة في العراق، وقوّت إيران.

تشومسكي: هل قالها رسمياً؟

الأشقر: نعم، قالها على الملأ في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك [128]. وهو ما أدى إلى ردود فعل غاضبة من الشيعة في العراق، محتجين على تدخله. وقد ردّ وزير الداخلية العراقي أحد الزعماء البارزين في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بكلمات قاسية ضد الوزير السعودي والأسرة السعودية الحاكمة، قائلاً إنهم رعاة جِمال متخلّفون، وما إلى ذلك. وقد كانت تلك لحظة من التوتر الشديد بين البلدين.

شالوم: أكان هذا بعد كانون الأول/ديسمبر؟

الأشقر: قبل ذلك بكثير، حدث في أيلول/سبتمبر 2005، أي قبل الاستفتاء الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يعبر السعوديون علناً عن قلقهم بإزاء العراق؛ المفاجأة كانت في التصريح علانية عن قلق حيال حقيقة أن الولايات المتحدة تخفق إخفاقاً تاماً.

وبالعودة إلى نتيجة الانتخابات العراقية، ينبغي أن نلاحظ أن الأطراف التي

اعترضت عليها لم تكن جماعات سياسية من العرب السُنَّة فحسب بل أيضاً ائتلاف علاوي، وهذه الحقيقة تبين أن الولايات المتحدة كانت بدرجة كبيرة وراء الاحتجاج. فالائتلاف العراقي الموحد يحاول أن يمنع إقامة أي تحالف بين علاوي وجماعات العرب السُنَّة والأكراد. أما الصدريون الذي يمثّلون نوعاً من العاطفة القومية العربية في أوساط الشيعة فيسعون إلى الإفادة من اتفاق مع العرب السُنَّة، لأنهم يعتبرون الأكراد مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة، وهم لا يروقونهم كثيراً على أي حال. ولكن الصدريين لديهم خلاف كبير مع معظم قوى العرب السُنَّة في موضوع البعثيين، إذ يغالي الصدريون في معاداة البعثيين. وكما لاحظت، أن حرقهم لمسخ صدام جنباً إلى جنب مع مسخين لبوش وبلير ـ أثناء التظاهرة الحاشدة في التاسع من نيسان/إبريل ـ كان ذا وقع شديد في هذا الصدد. إنه لوضع معقد، لأن الصدريين المعارضين بشدة للاحتلال الأميركي يحبّذون في الوقت ذاته عملية تفكيك البعثنة de-Baathification التي كان قد أطلقها الجلبي. وذلك هو الحيز الوحيد لاتفاقهم مع الجلبي ـ إلغاء البعث! ولنتذكر قصة عائلة الصدر: فقد اغتال البعثيون والد الصدر وأخويه، وغيرهم من أقاربه تعرضوا لتعذيب بشع، وقتلوا أيضاً على يد النظام البعثي. لذلك من السهل أن نفهم لماذا يحتفظ مقتدى الصدر نفسه، وقاعدته الشعبية ـ القطاعات الموطوءة من الشعب العراقي الأكثر معاناة من نظام صدام حسين ـ بتلك الكراهية العميقة للبعثيين.

بناءً على ذلك، فإن الصدريين انتقائيون في تحالفاتهم السُنِّية، فهم يحاولون بناء علاقات ودّية على الأغلب مع العرب السُنَّة الذين لاشبهة في انتمائهم إلى البعث. وهذه هي حالة الإخوان المسلمين الذين تعرضوا للاضطهاد في ظل حكم صدام حسين، وهي أيضاً حالة هيئة علماء المسلمين. وهناك تباينات داخل الائتلاف العراقي الموحد بين الصدريين، الذين يريدون التحالف مع هؤلاء، وبين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يتودد إلى التحالف الكردي الذي تجمعه به روابط قديمة. ومن غير المحتمل أن تكون هناك حكومة جديدة لا تقوم على تحالف الأطراف الثلاثة. والأمر الذي لم يتأكد بعد هو أيكون علاوي في الحكومة أم لا، وتبذل الولايات المتحدة جميع أنواع الضغوط في هذا الصدد. وقد تحول السفير الأميركي خليلزاده إلى لاعب محلّي، مثل سلفه لورانس T.E. Lawrence في التاريخ الاستعماري. فهو يعقد اجتماعات مع علاوي، ثم اجتماعات مشتركة مع علاوي والفريق الكردي، يتآمرون فيها مع بعض القوى السياسية على آخرين بطريقة علنية

تماماً ـ علنية بالنسبة إلى العراقيين، لكن ليست علنية كثيراً في الخارج لأن الإعلام الموجود سطحي جداً.

تشومسكي: إنهم يقدمون خليلزاده شخصيةً محايدة تسعى إلى إحلال السلام.

الأشقر: وهو بالطبع ليس كذلك على الإطلاق. لقد أشار المتحدث باسم الائتلاف العراقي الموحّد ـ عدة مرّات ـ إلى أن الولايات المتحدة ـ وقال ذلك بصراحة تامّة ـ تسعى إلى فرض خياراتها عليهم. وهذه حقيقة معروفة لدى العامة في العراق. وهذا هو السبب الذي جعل ملفين ليرد، وزير الدفاع في ذروة الحرب الفيتنامية من 1969 إلى 1973، محقاً تماماً في ما كتبه: «هؤلاء الذين يطلقون على الحكومة العراقية الجديدة [برئاسة الجعفري] أنها صنيعة واشنطن Washington's puppet لا يعرفون في الحقيقة ما الحكومة الصنيعة» 129 . ولكن «ليرد» يعرفها؛ يعرفها جيداً في الحقيقة!

السياسة الأميركية في العراق اليوم

شالوم: لقد تناولت هذا بإيجاز من قبل، ولكن ماذا تفعل الولايات المتحدة الآن في العراق؟

تشومسكي: أعتقد أن هذا واضح من المبادئ الأولى، حتى بدون معرفة التفاصيل، فمن وجهة نظر صانعي السياسة الأميركيين، أصبح حتمياً فرض نوع من الحكومات على غرار دول أوروبا الشرقية أو أميركا الوسطى التابعة. وإذا لم تفعل، فستكون كارثة على الولايات المتحدة، لأسباب سبق أن تحدثنا عنها. عليهم أن يفرضوا حكومة عميلة بالفعل، ربما تتمتع بدرجة ما من الاستقلال الذاتي، وهذا أيضاً ما كان ينطبق على دول أوروبا الشرقية التابعة لموسكو. والحقيقة أنه كان ينطبق على أوروبا المحتلة في ظل النازيين. فقد أدارت حكومة فيشي Vichy في فرنسا شؤونها الخاصة، ولم يدرها النازيون. وقد كانت تلك الحكومة تحظى بتأييد شعبي كبير، ولديها قوات الأمن الخاصة بها، والقوى السياسية التابعة لها، بالإضافة إلى دعم كثير من المثقفين، على عكس الأوهام الباطلة التي اختُلقت لاحقاً. أو كما كان الحال في أميركا الوسطى: فما إن حطمت الولايات المتحدة القوى الشعبية حتى تمكنت من تسليم الحكومة إلى نخب تقليدية على صلة بها. والحقيقة أنه مع كل ما قيل عن ألمانيا واليابان ما بعد الحرب، فإنه في الغالب يعدّ من الأوهام أيضاً. فقد حطمت الولايات المتحدة فعلاً، المقاومة في أوروبا واليابان، وأعادت فرض بنى تقليدية، فضلاً عن المتواطئين الفاشيين. في ألمانيا لم تكن لديهم تلك الدرجة من السيطرة، لكنهم فعلوها. الواقع

أن الأمر غير معروف جيداً، ولكن جورج كانان كان هو من دعا عام 1946 إلى عزل [ألمانيا الغربية] بحائط يمنع الاختراق الشرقي» 130 . كان صانعو السياسة الأميركيون خائفين من الحركة العمالية الألمانية، ومن المقاومة التي كانت تحظى بمكانة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت ديموقراطية راديكالية واشتراكية، وشيوعية، وما إلى ذلك، وكان على الولايات المتحدة أن تقضي عليها. وقد فعلوا ذلك بوحشية في إيطاليا واليونان وبطرق مختلفة في ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وأماكن أخرى. وواصلت الولايات المتحدة تورطها على نحو كبير من التخريب للديموقراطية الإيطالية على الأقل حتى السبعينيات. ولا نعرف بعد هذا التاريخ لأن التدوين نضب، لكنني أفترض أنها ما زالت مستمرة.

في اليابان، سمح الجنرال دوغلاس ماك آرثر الذي من المحتمل أن يكون مفهومه عن الديموقراطية هو ما تعلمه في دروس التربية المدنية في السنة الثامنة civics grade eighth، سمح مبدئياً لليابانيين أن يبدأوا فعلياً في بناء مؤسسات ديموقراطية. وقد كان الليبراليون في واشنطن يستشيطون غضباً، وقد شرَّعوا ما كان يسمّى «الاتجاه المعاكس» course reverse عام 1947 لتقويض الحركة العمالية، وإعادة النخب التقليدية، وإعادة ما يشبه النظام التقليدي بشكل أساسي. وقد نجحوا في هذا، وأصبحت اليابان منذ ذلك الحين دولة الحزب الواحد 131 .

وفي أميركا اللاتينية، ليس علينا الخوض في القصة الكاملة والمعروفة جيداً، أو التي ينبغي أن تكون معروفة، ففي حقبة ريغان التي تعتبر أصل الإدارة الحالية، كانت هناك وحشية فظيعة، أفظع من أي شيء كان يحدث في دول أوروبا الشرقية التابعة لموسكو. كانوا حالما يتمكنون من تحطيم القوى الشعبية المحلية، يضعون في السلطة ما يسمّى «حكومة شرعية». ومن ثم يمكننا أن نتوقع الوضع نفسه في العراق. وسيشير المفكرون المثقفون بالطبع إلى نوع من المفارقة، فقد سبق أن أشرنا إلى توماس كاروذرس المسؤول السابق الذي وجد أن جميع الإدارات الأميركية ـ وهو يؤكد لنا أن «صدقها» يبقى فوق الشك ـ لا تروّج للديموقراطية إلا عندما يخدم ذلك الترويج مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وهو يقول في كتابه الذي صدر عام 2004 في موضوع «إشاعة الديموقراطية» بعد الحرب الباردة 132 ، إنه يخشى أن هذه السياسة نفسها ستكون موجودة في العراق، برغم صدق الإدارة. مفاجأة كبيرة. نعم، إننا صادقون؛ برغم أننا وبثبات نعمل عكس ما نقوله، فإن هذا لا يغير من الصدق في شيء. لذا فقد حاول المسؤولون

الأميركيون منع الانتخابات العراقية ثم إفسادها، مثلما أوضح جلبير. وهو الوضع الذي ما زال مستمراً. إن ما يجب عليهم القيام به هو مواصلة الخط القوي من الاستمرارية، يفرضون بطريقة ما نظام حكم مشابهاً للنظام السلفادوري، أو البولندي في ظل الهيمنة الروسية، أو نظام فيشي، في العراق. ولن يكون الأمر سهلاً؛ فالعراق ليس السلفادور.

الأشقر: أتفق معك تماماً. إن الولايات المتحدة في مشكلة جد عميقة في العراق حالياً. فإذا فكرتَ في الوضع بالاستناد إلى البيانات التي تندرج تحت مقولة «الهزيمة ليست خياراً» ـ بسبب أهمية ما يجري المخاطرة به، للأسباب التي أوضحناها ـ فإنك ستشعر بعمق المشكلة التي تجد واشنطن نفسها فيها. ومثلما ذكر نعوم تماماً، فقد ذهبوا إلى هناك بمخططات مستوحاة من اليابان وألمانيا عام 1945. اللافت أن إيطاليا لم تكن جزءاً من الصورة برغم أن الموقف في العراق يشبه كثيراً الموقف في إيطاليا ما بعد الحرب، من حيث وجود قوى مدعومة جماهيرياً ـ الحزب الشيوعي في إيطاليا عام 1945، والائتلاف العراق الموحد في العراق اليوم ـ قوى لا تسيطر عليها الولايات المتحدة ومرتبطة بدولة عدو للولايات المتحدة (إيران). في حالة إيطاليا كان ذلك العدو هو الاتحاد السوفياتي، وفي حالة العراق فالعدو هو إيران. وبعد، فإن توازن القوى في العراق أسوأ بكثير مما واجهوه في إيطاليا حيث كان بإمكانهم تنحية الحزب الشيوعي جانباً في حين أن من الصعوبة بمكان تنحية الائتلاف العراقي الموحد في العراق. وبرغم أن المسؤولين الأميركيين قد دبّروا كل مكيدة ممكنة على مدى السنة الماضية، فإنهم لم ينجحوا، ولم يستطع خليلزاده القيام بمعجزات. لذا فإن المشكلة بالنسبة إلى واشنطن، لو استقرت الأمور على هذا الحال، هي: ماذا يمكننا أن نفعل؟ حاليًا هناك قلق يعبَّر عنه في العراق وفي المقالات والمنشورات على الإنترنت، يتعلق بحقيقة أن الولايات المتحدة تفكر مليّاً في انقلاب عسكري. وقد كانت هناك أخيراً فضيحة في العراق ـ لا أعرف أكانت قد أُعلنت هنا ـ عندما رتّب وزير الدفاع لعلاوي، الذي لم يعد سوى عضو في البرلمان، استعراض كتيبة للجيش كما لو كان رئيساً للدولة. وكان وزير الدفاع العراقي في حكومة الجعفري التي تشكلت بعد انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 قد عينته الولايات المتحدة. واستطاع الائتلاف العراقي الموحد، متمثلاً هذه المرة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تأمين وزارة الداخلية له بعد كثير من الشد والجذب مع الولايات المتحدة ووكلائها المحليين. ولكن سلطات الاحتلال الأميركية المدنية والعسكرية

أصرت على الاحتفاظ بوزارة الدفاع تحت سيطرتها ـ وقد وضعوا مرشحهم في موقع القيادة ـ بل حاولوا الاحتفاظ بالجيش نفسه تحت سيطرتهم، على أقل تقدير صف الضباط. وقد أعادوا كثيراً من البعثيين السابقين إلى مناصبهم؛ وهو ما بدأ مع ترؤس علاوي الحكومة الموقّتة، وما زال مستمراً. ومن ثم، فإن حقيقة أن الجيش في حوزة الولايات المتحدة إنما يفسر الإشاعات الدائرة في شأن انقلاب محتمل بواسطة الجيش العراقي.

وتعدّ حملة الدعاية التي شنّتها الولايات المتحدة مؤخراً على أعمال قمع وتعذيب ارتكبها وزير الداخلية، عضو الائتلاف العراقي الموحد، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، محض نفاق، بالطبع ـ وقاحة حقيقية real chutzpah. كما عندما صرح علاوي أخيراً بأن انتهاكات حقوق الإنسان، والتي حصرها بالانتهاكات التي مارستها وزارة الداخلية، هي «أسوأ» الآن مما كانت عليه في ظل صدام حسين 133 ـ تأتي منه! وبعيداً عن المبالغة الواضحة، فإن هذا ادعاء مدهش. لقد كنت مذهولاً مما رأيته من أن جميع أنواع المعلقين، من المصادر العامة إلى المُناهضة للحرب، كانوا سعداء بالاستشهاد بما قاله بصورة غير نقدية؛ الآن يجب على الجميع أن يعرفوا أنه عندما ترأس علاوي الحكومة الموقّتة بدعم أميركي كامل، كان هو وبمساعدة «المستشارين» الأميركيين ـ بعضهم تدرب في السلفادور أو أماكن شبيهة ـ مَنْ وضع صيغة كوماندوس الشرطة الخاصة ومراكز الاعتقال السرية، وفي عهده بدأ التعذيب على يد القوات العراقية في حضور المستشارين العراقيين. ومن ثم فإن هذا نفاق كبير مرة أخرى، يسعى إلى اللعب بالمشاعر المذهبية للعرب السُنَّة ضد الشيعة، ومحاولة التلميح للرأي العام الغربي والأميركي عن مدى «سوء» القوى الشيعية. وهنا تصبح المخاوف مبررة فعلاً. تذكر أن رامسفيلد كان يقول، منذ عام 2003: إن الولايات المتحدة لن تسمح مطلقاً لحكومة على النمط الإيراني بأن تحكم العراق. وهذا هو المعادل الأميركي لمذهب بريجينيف «السيادة المحدودة» 134 : لديك حق السيادة في أن تفعل ما تشاء ـ ما دمنا موافقين.

المشكلة بالنسبة إلى إدارة بوش هي أن الانقلاب ليس هو حتى خياراً في الحقيقة، صحيح أن بإمكانها الاعتماد على سيطرتها على كثير من الضباط، ولكن غالبية كبيرة من الجنود هي من الشيعة والأكراد ـ فقد اندمجت وحدات كردية كاملة «البشمركة» في الجيش العراقي. ومن ثم، فمن غير الوارد أن يمتثل الجنود الشيعة لأوامر قيادة تحت سيطرة أميركية ضد شعبهم. والأكراد لن يحاربوا بجانب السُنَّة، لأن التحالف الكردي معنيّ على

الأغلب بالسيطرة على مدينة كركوك بنفطها، ومنافسه هناك ليس الشيعة، بل السُنَّة والتركمان. وهو ما يجعل الوضع برمته شديد التعقيد. فالولايات المتحدة معتادة الأوضاع المحددة الأبيض ـ والأسود، التي يسهل نسبياً إدارتها. ولكن تعقيدات المجتمع الشرق أوسطي تتطلب عدداً من الأشخاص الأكثر ذكاءً على نحو يفوق ما لدى الزمرة الموجودة في واشنطن، والتي تتعامل حالياً مع المنطقة. إنهم واقعون في مشكلة حقيقية، والسؤال هو: ما الاستراتيجية الأميركية الآن؟ كل ما لديهم هو استراتيجية قصيرة النظر. إنهم يتدخلون من طريق المراوغة والخداع في موضوع تشكيل الحكومة التالية، محاولين تأمين مناصب لهم. ولكن هل لديهم استراتيجية طويلة؟ أشك في ذلك، لأن كل شيء قد انهار. (تشومسكي: لديهم هدف طويل المدى). بالطبع. مثلما ناقشنا الأمر سابقاً، إنهم يريدون السيطرة على موارد الطاقة في المنطقة. والمشكلة هي ما الوسائل التي يمكنهم استخدامها لتحقيق هذا الهدف؟ أعتقد أنهم في حالة من التخبط الحقيقي في شأن ما يجب أن يفعلوه. وعندما تتابع عن كثب ما يفعلونه على أرض الواقع، ينتابك شعور بوجود نوع من السياسات المتغيرة؛ فهم يحاولون على نحو براغماتي التفاعل مع المحن، ولكن الحقيقة هي أنهم ليس لديهم إستراتيجية صالحة طويلة المدى. والمشكلة أن كل ذلك مقلق في الواقع: أصوات العراقيين صائبة حتماً في قلقها من الخطط الأميركية، لأن الوحش الجريح يمكن أن يكون خطراً جداً.

تشومسكي: هل رأى شيعة العراق في مزاعم التعذيب حركةً مناهضة لهم؟

الأشقر: معظم الشيعة اعتبروا ذلك نفاقاً شديداً، وعندما يسمعون علاوي يلقي بهذه التهم، يستشيطون غضباً، لأنهم يكرهونه، ولا سيما منهم الصدريون الذين يُعَدون في الوقت نفسه الأكثر عداءً للأميركيين. ويدّعي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أن هؤلاء الناس الذين تعرضوا للتعذيب، أو «عوملوا على نحو مسيء» كما يقولون، هم في الحقيقة «إرهابيون»، ويرون ذلك أمراً شرعياً تماماً. أكثر من ذلك أن الجيش الأميركي قد دلّهم على الطريق، فنحن نتحدث عن جزء من العالم ليس فيه، ويا للأسف، ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان، والتعذيب أمر شائع جداً. وإذا كانت إدارة بوش التي تزعم أنها ممثلة للحضارة الغربية تعتبر التعذيب مشروعاً في ظروف معينة، فلماذا إذًا نلوم الشيعة العراقيين أو غيرهم على التفكير بالطريقة نفسها؟ إذًا، حملة واشنطن على وزارة الداخلية كانت محط استياء، وقد عُرفت إلى حد كبير بأنها مناورة أميركية ضد الائتلاف

العراقي الموحد. والواقع أن القوات المسلحة لوزارة الداخلية تزخر بالموالين المنظمين لفرق الائتلاف العراقي الموحد ـ ولكن ليس كنتيجة لأية «تسللات» حيث ليس ثمة سرّ في ذلك. لقد دمجوا الميليشيات علانية في القوات المسلحة، وهي السياسة الرسمية التي دعمتها الولايات المتحدة ـ ولكن بدلاً من أن تصبح هذه الميليشيات تحت السيطرة، فقد غنمت هي السيطرة على قوات وزارة الداخلية. فالحضور الطاغي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والموالين الصدريين، على نحو خاص، واضح جداً في صفوف القوات. وسيخبرك المراسلون بأن سيارات الشرطة تحمل في الغالب صوراً إما لمقتدى الصدر وإما لزعماء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومن ثم، فبإمكان المرء حتى بالعين المجردة أن يرى إلى أي مدى بات الوضع خارج سيطرة الولايات المتحدة.

ما الذي ينبغي أن تدعو إليه حركة مناهضة الحرب؟

شالوم: ما الموقف الذي ينبغي أن تتخذه حركة مناهضة الحرب في شأن العراق؟ وما الذي ينبغي أن تدعو إليه؟

تشومسكي: إن جيشاً محتلاً، أو قوة غازية، وهو ما تمثّله القوات الأميركية، لا يكون لديها بالطبع إلا مسؤوليتان: الأولى التعويض عن الأضرار التي تسبّبت بها. والثانية، أن تترك الشعب يقرر بنفسه. ولذلك ينبغي أن نتبع ما يقرره الشعب العراقي، أيّاً تكن. ووجهته واضحة إلى مدى كبير. إن لم يكن هناك دليل ساطع على تأييد حقيقي لاحتلال عسكري، فينبغي أن ينسحب في الحال، وهذا ما يجب أن يكون عليه موقف الجميع هنا، في الحقيقة. ويجب ألا نغفل هذا. ينبغي أن يكون هناك جهد لتوعية الناس، كي يفهموا أخطار احتفاظ الولايات المتحدة بنوع من النظام العميل في العراق. هذه أولوية بالغة الأهمية، وهو موضوع يوليه الحزبان اهتماماً، لا فرق فيه بين الديموقراطيين والجمهوريين. وفي انتظار أن يصبح هذا مفهوماً لدى القوى المناهضة للحرب، فإنهم لن يكونوا منخرطين بصورة فعالة.

الأشقر: أؤيد الطريقة التي عرّف بها نعوم المسؤولية. لكن من المهم أن نحذر من طريقة أخرى لتعريف المسؤوليات في هذه الحالة، فهناك عرف بغيض في مجتمعات بعينها تقول إذا اغتصب رجل امرأة غير متزوجة، فعليه أن يتزوجها. بالمثل، إن ما نسمعه من بعض الدوائر في الولايات المتحدة: إننا اغتصبنا العراق، علينا أن نتزوجه «يجب أن نبقى هناك، لدينا مسؤولية هناك». هذا النوع من الرؤية المتعلقة بالمسؤولية ينبغي أن يُكافح بكل شدة. ومن الضروري أن يبقى واضحاً أنه إذا كان العراقيون في حاجة

إلى مساعدة عسكرية لاستقرار بلدهم وبناء مؤسساته، فإن أكثر المصادر سوءاً لتلك المساعدة هو الولايات المتحدة وقواتها. إذاً في حالة العراق، فإن مسؤولية الولايات المتحدة تتمثّل بشكل رئيسي في التعويض عن الأضرار، وتقديم كل مساعدة مطلوبة، ولكن ليس وهم محتلون. وإذا كان لدى واشنطن أي شعور حقيقي بالمسؤولية والقلق من أجل العراق فقد كان ينبغي لها أن تسحب قواتها منذ وقت طويل وأن تقدم اللوجستيات الضرورية لقوات الأمم المتحدة أو ما شابه، إذا طلبتها الغالبية العراقية.

تشومسكي: سأُضيف شيئاً إنْ كان ذلك ممكناً: تلك بالفعل كانت رؤية الغالبية لعامة الأميركيين. وفقاً للاستطلاعات حتى منذ احتلال العراق في نيسان/إبريل 2003، قال السواد الأعظم من الشعب الأميركي: «اسمعوا. إن هذا ليس شأننا، المسؤولية يجب أن تسلم إلى الأمم المتحدة في ما يتعلق بإعادة الإعمار، والأمن، والانتقال السياسي، وما إلى ذلك». والحقيقة أن عدم نقل نتائج تلك الاستطلاعات، بالرغم من اجراء العديد من مثل تلك الدراسات من قبل مؤسسات ذات مكانة مرموقة، إنما يعطيك فكرة عن الديموقراطية الأميركية. هذا أيضاً هو الموقف الذي اتخذه الناخبون الإسبان في آذار/مارس 2004، عندما تعرضوا لشجب مرير بسبب المهادنة. لم يطالبوا بسحب القوات؛ بل فقط قالوا إنها يجب أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة. وهو الموقف نفسه الذي اتخذته غالبية كبيرة من الأميركيين. لاحظ اختلافين ما بين إسبانيا والولايات المتحدة. الأول أن إسبانيا برغم أنها بالكاد ديموقراطية لا غبار عليها، فإن شعبها عرف ما هو موقف الرأي العام. هنا في أميركا لا يعرفون، إذ لا يتم إعلانه أو نشره، وثانياً، يمكنك في إسبانيا التصويت على القضية. هنا، مسألة لا تصدق. لا شيء من هذا النوع يمكن أن يظهر في انتخابات، وهو ما يريك أيضاً شيئاً ذا دلالة بالغة على القصور الديموقراطي deficit democratic، كما يسمّى في الولايات المتحدة. وهنا ثمة شيء تستطيع الحركات الشعبية في الولايات المتحدة أن تقوم به. ففي أميركا فعلاً رأي شعبي إلى جانبهم، لذا عليهم أن ينظموا الجماهير بحيث يقللون الفجوة ما بين السياسات العامة والرأي العام، وليكون للرأي العام تأثير في السياسات.

شالوم: أعتقد أن الولايات المتحدة ستكون سعيدة تماماً إذا كان بمقدورها الآن تسليم العراق لقوات الأمم المتحدة، مع احتفاظ واشنطن بالسيطرة عليها من خلال مجلس الأمن.

تشومسكي: تلك هي النقطة التالية. من الضروري أن يتم ذلك من خلال

الجمعية العامة للأمم المتحدة. لأن مجلس الأمن فاقد صدقيته بسبب الفيتو الذي استخدم على نحو واسع من جانب الولايات المتحدة. 135 فمنذ منتصف الستينيات، عندما فقدت واشنطن السيطرة إلى حد ما على الأمم المتحدة، أصبحت الأولى في استخدام الفيتو، تليها بريطانيا. لا أحد غيرهما اقترب من هذا المستوى. لذلك، أقول: نعم ما دامت الولايات المتحدة وبريطانيا تستطيعان استخدام حق الفيتو بحرية، فإن مجلس الأمن في الحقيقة لا يعني شيئاً. ولكنهما لا تستطيعان القيام بذلك في الجمعية العمومية.

الأشقر: هذا صحيح، ولكن في الوقت نفسه، هناك أيضاً دول أخرى لديها حق الفيتو. وهذا هو السبب الذي يجعل واشنطن غير راغبة في الذهاب إلى مجلس الأمن، لأنها لا تملك فيه احتكاراً للفيتو.

وبرغم ذلك، فإن الأمر أصبح متأخّراً جداً على أية حال. فإذا كانت إدارة بوش مهتمة فعلاً بالشعب العراقي ـ وهذا موضع شك كبير ـ لكانت قامت بذلك منذ البداية. فبعد إسقاط النظام البعثي، كان عليها أن تسحب القوات الأميركية، وتستبدل بها قوات يعتبرها الشعب العراقي محايدة، وليست قوات من دولة يشكّ شكاً قوياً في أنها تسعى إلى كسب النفوذ في العراق والمنطقة. إن وجود القوات الأميركية في العراق هو فعلاً ما أدى إلى الوضع الحالي، وكلما استمر بقاؤهم هناك، ازداد الوضع فوضى. وقد قال ذلك القائد العسكري في العراق، الجنرال جورج كاسي في جلسة استماع أمام لجنة الشيوخ للخدمات المسلحة Senate Armed Services committee. قال كاسي إن وجود القوات الأميركية «كقوات محتلة» هو بالتحديد «أحد عناصر الوقود الذي يشعل التمرد» 136 . وهذه حقيقة، لأنه أيّاً كانت الأعداد الاجمالية في أي استطلاع خاص بالعراق، فإن المؤكد هو: أن الغالبية الساحقة لمكون مهم من الشعب، أي العرب السُنَّة، تعارض الاحتلال بعنف، والواقع أن هذا هو الوضع الفعلي في مناطقهم التي يتركز فيها الاحتلال ويسعى جهده في قتل الأهالي. ومطلب انسحاب القوات الأميركية يقوم على هذا الاعتبار، فهو ليس منبثقًا من رؤية أنانية لا تعنى إلا بالمصلحة الذاتية وتقوم على ترك العراقيين لشأنهم والهروب cut-and-run. إنها تنبثق من قلق حقيقي على مصير العراقيين، لأننا نعرف ما تسعى إليه الولايات المتحدة في العراق ـ كما بيّنا بإسهاب هنا ـ ومن ناحية أخرى، نعرف أن وجود القوات الأميركية يزيد الوضع اشتعالاً. ربما كانت هناك بالطبع غالبية عراقية ممن اعتقدوا أنهم كانوا في حاجة إلى بعض المساعدة لبناء

مؤسسات جديدة، وإلا فإن شبكات السلطة السابقة بامتلاكها الأسلحة والموارد من الممكن أن تهددهم. يمكنك أن تجد بالتأكيد مثل هذه الرؤية لدى غالبية الشيعة. هذا شيء، ولكن اعتقادنا بأنهم أرادوا أن تكون الولايات المتحدة تحديداً هي تلك القوة، فهذا شيء آخر. فإذا كان كثير منهم يطالبون بجدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية، وليس انسحاباً فورياً، فهذا لأنهم لم يمنحوا خياراً سوى ما اعتبروه الأفضل، كونه أهون الشرين. لذلك أعتقد أن ما كنا نفعله كتقدميين منذ البداية ـ بناء حركة مناهضة الحرب ـ هو بالفعل ما كان ينبغي أن يتم، وما زال واجباً أن يتم. إن بناء حركة مناهضة الحرب حول مطلب «أخرجوا الآن» يمارس ضغطاً على واشنطن، وهذا ما سيصبح حاسماً عندما يبدأ ممثلو الغالبية في العراق بالتعبير صراحة وعلانية عن مطلب الانسحاب. وسيكون ضغط حركة مناهضة الحرب في الولايات المتحدة حاسماً تماماً حينئذٍ، سواء أمباشراً كان من خلال التظاهرات وما شابه، أو غير مباشر من خلال استطلاعات الرأي العام، التي تأخذها النخب الأميركية في الاعتبار أيضاً.

هل يفضي الإنسحاب إلى حرب أهلية؟

شالوم: كيف تقرأ الزعم القائل إن الانسحاب سيؤدي إلى حرب أهلية قياساً على نمط لبنان؟

تشومسكي: البيّنة على من ادّعى، فعلى من يريد المحافظة على احتلال عسكري، أي مَنْ يريد استخدام القوة، في أي وضع كان، هو من عليه البيّنة. لسنا مطالبين بإثبات أن الفشل في استخدام القوة سيكون كارثة، إذ يمكن أن نقول الكلام نفسه على الوحدات الاجتماعية الصغرى، أي الأُسرة. لنفترض أن رب الأُسرة يتصف بالتسلّط وسوء المعاملة، فتراه يقول: «إن لم أضرب زوجتي وأطفالي فسيكونون على حال لا يطاق». إذاً لا يمكن إلقاء عبء البرهان هنا على الناس لإثبات أن الأمر لن يكون كذلك، بل عليه هو عبء إثبات أن الحالة ستكون هكذا إذا لم يفعل ذلك. ولا حاجة لنا إلى مزيد من الحجّة هنا. والشيء نفسه يصح على أي استخدام للقوة، وأيّ شكل من أشكال العنف، بما فيها الاحتلال العسكري الذي يعد شكلاً متطرفاً من العنف. ما لم يكونوا قادرين على الوفاء بعبء الإثبات الثقيل، ليبينوا أن استخدامهم العنف كالاحتلال ضروري، فليس عليهم سوى التوقّف. لا شيء غير ذلك يمكن أن نناقشه. لست مطالباً بالدخول في مناقشة بصدد هذا أكثر مما سنفعله مع أهل يسيئون معاملة أولادهم.

الأشقر: ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أنه من السهل جداً أن نثبت، على

صعيد آخر، أن وجود قوات الاحتلال مسألة ضارّة. لا يستطيع أحد أن يقدّم ضمانات من أي نوع في ما يتعلق بمستقبل العراق، سواء أبقيت القوات الأميركية أم خرجت. ليس هناك تكهّن أكيد مما سيحدث لاحقاً. هناك سيناريوهات مختلفة، وإمكانات مختلفة، من السيناريو الأسوأ إلى الأفضل. ولكن المؤكد هو أن الاحتلال قاد العراق إلى وضع جدّ خطير، وكلما استمر الاحتلال ازداد الوضع سوءاً.

لقد بيَّن مؤتمر القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 للقوى السياسية العراقية 137 أن تلك القوى بجميع أطيافها عندما تجتمع معاً يمكنها التوصّل إلى اتفاق ـ حيث لم يكن السفير الأميركي زلماي خليلزاده موجوداً لممارسة لعبة «فَرِّق تَسُدْ» وغيرها من المناورات. فليست مصادفة أن يكون جزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ذلك المؤتمر مصوغاً بشكل غير مباشر ضد الولايات المتحدة، وذلك بتمييزه بين المقاومة المشروعة للاحتلال عموماً، والأعمال الإرهابية، وهو ما يعكس رؤية شائعة جداً في العراق، فالناس عموماً في العراق يشيرون إلى «المقاومة الشريفة» التي يقصدون بها الأعمال المسلحة ضد قوات الاحتلال الأميركية وغير الأميركية، وذلك في مقابل «الإرهاب» الذي يعني جميع أعمال العنف الأخرى. والمثير برغم ذلك أن هذه ليست من فئة الأخبار التي يُعلن عنها عموماً هنا في الولايات المتحدة، حتى إن جلال طالباني، الزعيم الكردي الذي انْتُخِب رئيساً عراقياً عام 2005، استخدم هذا التمييز عندما قال في أكثر من مناسبة: إن علينا أن نكون مستعدين للمحادثات مع «المقاومة الشريفة». ذلك هو الرئيس العراقي الذي يفترض فيه أنه حليف أميركي ثابت يقول إن أولئك الذين يقصرون أعمالهم على مهاجمة القوات الأميركية هم أناس شرفاء. ومن ثم فإن هناك مؤشرات كافية إلى إمكان ظهور درجة من الاتفاق في البلاد.

ومن ثم فإن ما ذكره الجنرال كاسي عن أن وجود القوات الأميركية يشعل التمرد هو أمر جدير بالتفكير. وما سبب ذلك؟ السبب أن هناك سخطاً شديداً على هذه القوات، إضافة إلى أن وجود القوات الأميركية في ذاته هو ما يضفي الشرعية على ما يسمّى التمرّد. فإذا انسحبت القوات، فسوف تكون هناك نتيجتان محتملتان: الأولى، زوال المصدر الرئيسي لمشروعية الأعمال المسلحة؛ والثانية أن العرب السُنَّة سيرون أنفسهم في مواجهة احتمال الحرب الأهلية. والحقيقة أن العرب السُنَّة هم أصحاب السبب الأكبر في الخوف من حرب أهلية، لأن الشيعة يفوقونهم عدداً، عدا أن الشيعة مدعومون من إيران. لذلك هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الدافع

سيكون قوياً بالنسبة لهم لوقف العمل المسلح إذا انسحبت قوات الاحتلال. والواقع أن الجماعة السُنِّية الأكثر تأثيراً، متمثلة في هيئة علماء المسلمين، قالت مراراً: إذا أعلن الاحتلال جدولاً زمنياً للانسحاب ـ وليس إذا انسحبت قوات الاحتلال ـ فإنهم سيدعون الجماعات كافة إلى وقف العمل المسلح 138 .

وعليه، فإذا وضعتَ كل هذا في الاعتبار وقابلته بالنتائج الفعلية للاحتلال، أعتقد أن حالة الانسحاب الفوري للقوات الأميركية ستصبح أمراً لازماً. دعني أكررها ثانية: لا يستطيع أحد أن يكون متيقناً من حقيقة الوضع، لأن ذلك يتوقّف على متغيّرات كثيرة، منها على سبيل المثال، ما إذا كان من سيتولى الأمر أناس مدركون وعقلانيون أم متعصبون. كل شيء محتمل. ولكن لماذا نضع السيناريو الأسوأ افتراضياً للانسحاب، ونعتبره الأكثر احتمالاً، ونتوصل من وراء ذلك إلى أن القوات الأميركية ينبغي أن تبقى، متجاهلين السيناريو الأسوأ فعلياً جراء استمرار الاحتلال؟ إنها بلا شك محاولة لتبرير الاحتلال. لكنها لا تستند إلى منطق.

الأكراد في العراق

شالوم: ماذا عن الأكراد؟ كيف عوملوا في العراق؟

تشومسكي: إنها قصة مروّعة. في عهد صدام حسين ـ كانت معاملتهم شنيعة ـ مذابح حملة الأنفال 139 * عام 1988، والغازات السامة، إلى آخر ذلك 140 . ومن المثير للدهشة أن هذه المجازر برغم أنها قد قُدمت على أنها أحد أسباب إطاحة صدام حسين، هذا المجرم الفظيع، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعلا شيئاً حيالها لدى وقوعها. ففي الولايات المتحدة كانت هناك جهود على مستوى الكونغرس لإدانة صدام لدى وقوع المذابح والضربات الكيميائية بالغازات السامة، لكن إدارة ريغان عرقلتها. لم يكن لهم أن يسمحوا بالإدانة. علاوة على أن إدارتَي ريغان وبوش الأب استمرتا في إمداد العراق بأسلحة ضخمة بعد ذلك، بما في ذلك وسائل تطوير أسلحة دمار شامل ـ صواريخ، وأسلحة بيولوجية وغيرها 141 . وقد خرج البنتاغون بقصة عن أن صدام لم يكن هو من نفذ ضربات الغاز، بل الإيرانيون هم من فعلوها 142 . أما في ما يعني بريطانيا، فإن حكومة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر تجاهلتها في الأساس ـ ربما صرحت في الأقصى ببعض الكلمات. كانت هناك بعض الاحتجاجات البرلمانية، ولكن المثير حقًّا أن قلب ما يسمّى الآن «حزب العمال الجديد» ـ طوني بلير، وجاك سترو، وجيف هوون والبقية 143 ـ لم ينضموا إلى الأصوات المعترضة، ذلك على ما

يبدو لأنهم لم يهتموا كثيراً بجرائم صدام حسين في حق الأكراد. في الحقيقة، لقد استمر هذا المنحى بطريقة مذهلة. فقد كان جاك سترو وزيراً للداخلية قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وعام 2001، كان مسؤولاً عن طلبات اللجوء، وكان مواطن عراقي تعرض للتعذيب في سجون صدام حسين واحداً من المتقدمين بطلب اللجوء إلى بريطانيا، ولكن سترو رفض طلبه من منطلق أن العراقيين «يمكن أن يتلقوا محاكمة عادلة في ظل قضاء مستقل ومكوّن على نحو سليم» 144 . مصادفة كنت في إنكلترا عندما ظهرت هذه القصة، وأيقنت أن الحكومة في طريقها إلى الانهيار في اليوم التالي. ولكن لم يكن هناك أي رد فعل ولو همسة. لقد بخست تقدير ولاء الطبقات المثقفة البريطانية بخساً شديداً.

لكن بالعودة إلى الأكراد، فإن المسؤولين الأميركيين والبريطانيين لم يهتموا البتة. وهذه كانت حينئذٍ قمة الفظائع، بل هناك أفظع منها. لنعد إلى السبعينيات، عندما كانت الولايات المتحدة تستغل الأكراد كسلاح في مناوراتها بين العراق وإيران. لقد دعمت واشنطن تمرداً كردياً على العراق عام 1974، لكن إذ ذاك عقد العراق اتفاقاً مع إيران في العام التالي، أطلقت إيران بموجبه يد العراق لذبح الأكراد، وتراجعت الولايات المتحدة. ترافق ذلك مع ما قيل إن وزير الخارجية هنري كيسنجر قد ضمنه في بيانه الشهير عند تعرضه للنقد ـ من أنه «لا ينبغي الخلط بين الأعمال السرية والتبشيرية» 145 ، والأكراد إنما يواجهون مخاطر كبيرة اليوم إذ كانوا يعتمدون على الولايات المتحدة أو على أية قوة عظمى أخرى. لقد تم بيعهم على الدوام، طوال تاريخهم. وستستخدمهم القوى العظمى لأغراضها؛ لكن عندما يتبين أن الأكراد معارضون لأهدافهم، يسحبون البساط من تحت أرجلهم، ويذبحون مرة أخرى. إنه مسار شديد الخطورة.

الأشقر: الحقيقة أن تاريخ الأكراد زاخر بخيانات شبيهة. كانت المرة الأكثر بروزاً عندما طعنهم شاه إيران في ظهورهم عام 1975 من أجل الحصول على ما أراده من صدام حسين؛ وقد تخلى عنهم الشاه، وترك صدام يحطمهم على مسمع ومرأى من الولايات المتحدة. الناس يشيرون غالباً إلى ضربات الغاز التي أشار إليها نعوم باسم «حلبجة»، وهي المدينة التي كانت الهدف الرئيسي لهجوم الأسلحة الكيميائية، والتي أصبحت رمزاً ـ قد نقول إنها غرنيكا 146 * الحركة الكردية ـ لكننا يجب ألا ننسى أيضاً عام 1991. (تشومسكي: مطلقاً)، ففي عام 1991، بعد حرب الخليج، أعطت الولايات المتحدة صدام حسين ضوءاً أخضر واضحاً لقمع التمرّد الكردي، بعد

التمرد الشيعي، وذلك بعدما شجعت الإثنين عليه.
تشومسكي: لا يمكنني أن أصدق أن الأكراد قد نسوا ذلك.
الأشقر: لا يمكن أن يكونوا قد نسوا، ولكن الولايات المتحدة سرعان ما «برّأت» نفسها redeemed itself بعد أن سمحت لصدام حسين بقمع التمرد قمعاً دموياً عام 1991. وقد كانت هناك صرخة في الغرب حيال مأزق اللاجئين الأكراد الذين وضعوا في معسكرات على جانب التركي من الحدود. وقد كانت الصرخة في نظر العامة لأسباب إنسانية، ولكن في نظر الحكومات كان القلق أكثر حول الاضطرار إلى قبول أولئك اللاجئين كمهاجرين، ومنحهم لجوءًا سياسيًا. (تشومسكي: لأن تركيا لم تكن تريدهم). بالضبط، وحينئذ سوف يأتون لا محالة إلى أوروبا. هكذا وتحت وطأة الخوف من الهجرة، توجهت كل من الحكومة التركية والحكومات الأوروبية لواشنطن بالقول: «لا بد أن تفعلوا شيئا حيال ذلك، ينبغي أن تعيدوهم إلى العراق». ولكن الطريقة الوحيدة لجعل الأكراد يعودون إلى العراق، كانت ما حدث وقتئذٍ ـ أي أن توفر لهم نوعاً من الملاذ sanctuary ـ تحويل القسم الكردي في العراق إلى منطقة ملاذ.
وهذا يقودنا إلى حقيقة أن الأكراد، بعد عام 1991، كانوا القسم الأكثر امتيازاً بين الشعب العراقي، نسبياً. لم يعانوا تداعيات الحظر التجاري ـ بل كانوا أيضاً يكسبوا من مرور جميع أنواع التجارة فوق أراضيهم إلى العراق، وخارجه، بما في ذلك المبيعات القانونية من النفط. ومن المعروف جيداً أن جزءاً من القيادة الكردية خصوصاً مسعود برزاني، زعيم الحزب الديموقراطي الكردي، قد انخرط في معاملات تجارية مع نجليّ صدام حسين اللذين كانا أكبر منظّميْن لـ«السوق السوداء» والتجارة الممنوعة في العراق. وللمناسبة، هذا أيضاً يفسّر لماذا تعدّ القيادة الكردية أقل اهتماماً بحركة تفكيك البعث مقارنة بالقادة الشيعة.
تشومسكي: هل يحافظ الأكراد على هذه التحالفات القديمة مع شبكات البعث السابقة؟
الأشقر: لا أعتقد ذلك، ولكن القيادة الكردية عموماً والبرزاني خصوصاً، لديه موقف أكثر اعتدالاً من قضية حزب البعث وعملية تفكيكه مقارنة بالقادة الشيعة. وهذا هو السبب في أنهم يمكنهم ـ وبسهولة شديدة ـ التكيّف مع التحول الحالي لواشنطن والانفتاح على العرب السُنَّة، بمن فيهم البعثيون سابقاً. ليس لدى الأكراد مشكلة كبيرة في ذلك. أما ذوو التصميم المتشدد على تفكيك البعث فهم قادة الشيعة الإسلاميون، خصوصاً مقتدى الصدر،

والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.
تشومسكي: كنت أشاهد أخبار التلفزيون أثناء مذابح 1991، وقد كان انطباعي بأن هناك اختلافاً تاماً في تغطية مذبحة الشيعة وطرد الأكراد. كانت مذابح الشيعة قد مرت كما بدا لي من دون تعليق، ولكن في حالة الأكراد أتذكر أنني شاهدت التقارير الإخبارية، والمراسل كان يقول: «انظروا إلى هؤلاء الأطفال، عيون زرق مثلنا، كيف يمكن أن يحدث هذا لهم؟»، بدا الأمر لي تمييزاً عنصرياً سافراً، بين الأكراد والشيعة.
الأشقر: نعم. للمناسبة كانت هناك تعليقات من هذا النوع على المسلمين البوسنيين أيضًا، تعليقات عنصرية حقاً. لكن الإعلام في جميع الأحوال، كان على استعداد لإظهار التعاطف مع الأكراد باعتبارهم حلفاء للغرب، في حين أن الشيعة مصنَّفون مع إيران. وقد تم تقديم التمرد في الجنوب، وبنفاق شديد، على أنه مستلهم من إيران. وفي الغرب، ونجد المزاعم نفسها التي روَّج لها البعثيون عن دور إيراني في العصيان الشيعي، برغم أن ذلك العصيان لم يكن مستلهماً من إيران،،كم بالأحرى أنه لم يكن موجّهاً من قبلها.
تشومسكي: بعيداً عن هذه اللحظات البشعة، مثل الأنفال وغيرها، فإن معاملة الأكراد في تركيا على مدى طويل كانت أسوأ من العراق. لا أعرف أتوافقني الرأي، جلبير؟
الأكراد في تركيا
الأشقر: بعيدًا عن فترات الحرب المكثفة، أقول: نعم. وفي ما يتعلق بالحقوق الثقافية والوضع القانوني، فقد كانت الأمور مع الأكراد أفضل في العراق منها في تركيا. ليس بسبب أن العرب العراقيين أكثر ديموقراطية من الأتراك، بل هي فقط مسألة توازن قوى. فالعراق هو البلد الذي تحسم فيه توازنات القوى لمصلحة الأكراد، في ضوء مجموع عددهم مقارنة بسائر السكان. كانت ظروفهم أفضل على الدوام، حتى الحكومة البعثية ولأسباب تكتيكية منحتهم الحق في الحكم الذاتي عام 1970، وهو وضع أكثر تقدمًا من أي شيء حصلوا عليه في تركيا. كانت لديهم أيضًا حقوق ثقافية ولغوية أكبر، حيث إنك وإلى وقت قريب، لم تكن تستطيع حتى أن تذكر وجود الأكراد في تركيا ـ كانوا يُسمّون «الأتراك الجبليين»، وهو ما يشبه تصريح رئيسة الوزراء الأسبق «غولدا مائير» عن الفلسطينيين عام 1969 ـ من أنه لم يكن هناك ما يسمّى فلسطينيين 147 . وبهذا المعنى كانت المعاملة العملية، والقمع الشديد، والاضطهاد الذي نجده في تركيا، ملمحاً

ثابتاً؛ لم يكن الوضع يصعد ويهبط كما كان في العراق الذي شهد فترات كان وضع كردستان فيها أقل قمعاً من بقية المناطق الأخرى في البلاد، وأيضاً فترات حرب وقمع شديد القسوة. أما في تركيا فقد كان هذا ملمحاً ثابتاً حتى زمن قريب عندما قدمت الحكومة التركية والجيش تنازلات نتيجة ضغط مارسه الاتحاد الأوروبي، وما زالت هذه التنازلات بعيدة كل البعد عن أن تحقق الحرية للأكراد في تركيا، فضلاً عن تقرير المصير.

تشومسكي: كان لي خبرة شخصية مع ذلك قبل بضع سنوات. فقد كنت أدلي بحديث عام 2002 في ديار بكر ـ العاصمة الكردية غير الرسمية في جنوب تركيا. وكانت قوات الأمن التركية في كل مكان، لم يكونوا مختبئين، كانوا يلتقطون الصور. كان الوضع ما زال مروّعاً إذّاك، وإن ليس بدرجة السوء التي كان عليها قبل ذلك بعام، ولكن آثار إرهاب التسعينيات كانت لا تزال ماثلة. وبعد الحديث الذي أجريته، جاء ثلاثة شبان وسلّموا إليّ قاموساً كردياً ـ إنكليزياً، وقد كان هذا عملاً شجاعاً لا يُصَدَّق في ذلك الوقت، على مرأى من قوات الأمن التركية. احتوى القاموس على إهداء أكثر تأثيراً، حول أمنيتهم أن يكونوا قادرين على التعبير عن أفكارهم بلغتهم الخاصة. لقد كانت تركيا حقاً دولة بوليسية. أنا شخصياً كنت بالفعل تحت رقابة تحرٍ من قوات أمن الدولة في ذلك الوقت، بسبب الحديث الذي أجريته هناك، والذي زعموا أنه دعم للحركة الانفصالية. وكنت قد عدتُ للتو من اسطنبول حيث صمّمتُ على أن أكون مُدّعًى عليه مشتركاً مع ناشر تركي في المحكمة. فقد نُشر ترجمة لكتاب لي صُودف أن احتوى على صفحتين عن الفظائع المدعومة أميركياً ضد الأكراد في التسعينيات، لذلك قُدّم الناشر إلى المحاكمة بتهمة تشويه سمعة الدولة التركية. وقد حثّني محاميه ومحامون آخرون على أن أصر على أن أكون: مدعًى عليه مشتركاً، وهو ما اعتقدوا أنه سيفشل المحاكمة، وهو بالفعل ما حدث (برغم أنه عاد مرة أخرى بعد ذلك إلى المحاكمة بالتهم نفسها في الأساس).

كان القمع ما برح شديداً عام 2002، ولكن لم يكن كما كان عليه في التسعينيات. هناك مؤشر جيد لقياس مستوى القمع: وهو مستوى تحويلات الأسلحة الأميركية إلى تركيا. فالأسلحة الأميركية وثيقة الصلة بمعدل القمع التركي للأكراد، لذلك فإنه خلال الحملة المضادة للتمرد، كان هناك مزيد من إرساليات الأسلحة إلى تركيا تفوق ما كانت عليه خلال الحرب الباردة، حتى بدء التمرد عام 1984، والحقيقة أن عام 1997 وحده، كان ذروة الفظائع وأيضاً ذروة الدعم من كلينتون. ففي ذلك العام وحده أرسل كلينتون

مزيداً من الأسلحة إلى تركيا تفوق ما تلقته ما بين عامَي 1950 و1983 148 . ففي ظل عهد كلينتون، وصولاً إلى عام 1997، كانت تركيا هي المتلقي الأول للمعونة العسكرية الأميركية، خارج إسرائيل ومصر، اللتين تحتلان فئة منفصلة. وبحلول عام 1999 كانت كولومبيا قد احتلت مكانة تركيا. والسبب أنه بحلول عام 1999 كان الجيش التركي قد قمع بشكل جيد التمرّد في جنوب تركيا، لذلك فإنهم لم يكونوا في حاجة إلى هذه الكمية من الأسلحة. ولكن الحكومة الكولومبية التي تتصف بالبشاعة، والفظاعة، والدموية، لم تكن بعد قد قمعت التمرد لديها، ومن ثم أصبحت ثالث أكبر متلقٍ (مرة أخرى بعد إسرائيل ومصر) لمنح المساعدة الأمنية الأميركية عام 1999 149 . في التسعينات، كانت الولايات المتحدة تؤمّن 80% من الأسلحة التركية، بما في ذلك المعدات الثقيلة، في حين كانت هناك فظائع كبيرة تُرتكب. فقد مُحيت أجزاء كبيرة من جنوب تركيا ودُمّرت آلاف القرى وطُرد السكان خارجها؛ ليس هناك إحصاء في الحقيقة، ولكن وفقاً للمصادر الكردية التي تعد دقيقة إلى حد كبير، كان هناك نحو 3 ملايين لاجئ. والشخص الذي يتولى منصب عمدة دياربكر الآن، كان رئيس مجموعة كردية لحقوق الإنسان قدَّرَتْ عدد القتلى بـ50 ألف. فهم لا يحصون فظائعهم، لذلك فإن هذه كلها مجرد تخمينات؛ ليست مثل سريبرنيكا Srebrenica، حيث تحاول العثور على كل عظمة يمكن أن تجدها وتقوم بتحليل شرعي لأن عمليات القتل قد ارتكبت بواسطة شخص آخر.

أخيراً كان هناك مقال دقيق في New York Review of Books كتبه ستيفن كينزر عن القمع التركي للأكراد 150 . كان كينزر مراسل نيويورك تايمز في تركيا عندما كانت الفظائع مستمرة، والحقيقة أنه لم ينشر أي تقرير عن هذه الجرائم وقت حدوثها. كان ينشر تقرير بين وقت وآخر، ربما كان موقعًا باسم أحد أعضاء منظمة هيومان رايتس ووتش أو ما شابه، ولكن في الأساس لم تكن هناك تغطية. ومع ذلك، فقد تغير هذا بعد الأحداث التي كنا نناقشها: أي بعد أن رفضت تركيا الانصياع للأوامر الأميركية المتعلقة بغزو العراق، حينذاك بدأت المقالات تظهر فجأة، في بوسطن غلوب Boston Globe, ونيويورك تايمز وغيرهما عن القمع التركي الفظيع للأكراد، من دون التنويه بأن بطلهم بيل كلينتون كان يحثّ على هذا القمع ويدعمه دبلوماسياً، وأن مراسليهم لم يكونوا ينقلون ذلك. والآن سرعان ما بات من الملائم التنديد بالأتراك على الفظائع المرتكبة ضد الأكراد. لقد كان شيئاً مشيناً.

والجدير ذكره أن الأتراك المعارضين يتصفون بشجاعة بالغة. فالحقيقة أنني أضحك عندما أكون في أوروبا وأسمع الناس يقولون إن الأتراك ليسوا متحضرين على نحو كافٍ للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. المثقفون الأتراك ـ ليسوا هامشيين، فالكتّاب والفنانون والأكاديميون والناشرون الرئيسيون، وغيرهم ـ طوال هذه الفترة لم يكونوا محتجين على الجرائم التي ارتكبت في حق الأكراد والقوانين المجحفة فحسب، بل كانوا منخرطين على نحو منظّم في العصيان المدني، يواجهون عواقبه الخطيرة. وأعتقد أنه ليس ثمة متعة كبيرة في السجون التركية التي كان كثيرون منهم داخلها.

وبالعودة إلى وضع الأكراد، فإن ثمة أصدقاء كانوا قادرين على اصطحابي إلى الأحياء الفقيرة في اسطنبول، حيث يعيش اللاجئون الأكراد، إنها حقاً لا توصف. لقد زرنا عائلة تعيش في ظروف مروعة بعدما طُردت من القرية؛ وذكرت الحكومة التركية أنهم سيسمحون لها بالعودة إذا وقّع رب الأُسرة بياناً يقول فيه إن حزب العمال الكردستاني، الحركة الكردية المسلحة، هو الذي هدم قريتهم. والرجل لن يوقّع لأن الجيش التركي هو من فعل هذا، ومن ثم، فإن عائلته كانت موجودة هناك. وإذا ذهبت إلى منطقة ديار بكر فستجد الناس يعيشون في كهوف حفروها داخل سور المدينة القديمة. ومقارنة بما كان من قمع، يمكن القول إن الأمور قد تحسنت. لقد حداهم الوضع في وقت من الأوقات على أن يغيّروا في إحدى المناطق في تركيا إشارات المرور، لأن ألوان الأحمر/البرتقالي/الأخضر صودف أنها ألوان العلم الكردي، وهي محرّمة. لكن منذ عام 1991 أصبح من الممكن أن تتحدث بالكردية من دون عقاب، ولكنك لا تستطيع بعد تدريسها في مدارس عامة. وحديثاً، سُمح لصحف خاصة، وإذاعات، ومحطات تلفزيونية باستخدام اللغة الكردية، ولكنها في الإذاعة والتلفزيون العام لا تزال محدودة جداً، نصف ساعة أسبوعياً من الموسيقى.

لقد عومل الأكراد في تركيا معاملة بشعة، وقد تحسّن وضعهم نتيجة ضغط مارسه الاتحاد الأوروبي، وينبغي هنا أن نذكر أن الولايات المتحدة أرادت من تركيا أن تبيض صفحتها، لتبدو أقل عنفاً، لأن واشنطن تتوق كثيراً لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي لأهداف تتعلق بالمصلحة البحتة. ولكن مع بداية تراجع أوروبا عن تأييد ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فانطباعي هو أن الأوضاع أصبحت أصعب، ربما كردّ فعل حيث أن شعورهم قد يكون: حسناً إذا لم يسمح لنا بالدخول في الاتحاد الأوروبي فلماذا يجب أن نلعب لعبتهم الخاصة في مجال حقوق الإنسان؟ وأعتقد أن في تركيا شعوراً ـ لا

تنقصه في رأيي، الدقة ـ بأن معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ليس بسبب سجلها في حقوق الإنسان، وإنما بسبب العنصرية في أوروبا. إنهم لا يريدون أتراكاً يختالون في الشوارع، هناك مكوّن عنصري حقيقي في عدة دول أوروبية لا يريد مطلقاً للأتراك أن يكونوا حوله، وسيستخدمون حقوق الإنسان إذا كانت هذه هي الطريقة لإبعادهم.

الأشقر: إن الحكومة التركية تقع بدرجة كبيرة تحت سيطرة الجيش التركي الذي ينتابه قلق شديد حيال ما يدور في العراق. بالطبع، ليس سعيداً بذلك الحكم الذاتي الفعلي de facto لكردستان العراقية والذي كثيراً ما اعتُبر حالة موقّتة ترجع إلى أحوال استثنائية في الفترة من 1991 إلى 2003، وقد أصبح الآن حقيقة متمأسسة، بل حقيقة دستورية. وهو ما يعد مصدراً رئيسياً للقلق بالنسبة إلى الجيش والحكومة التركية، وأيضاً الولايات المتحدة التي كثيراً ما تضع الهموم التركية في اعتبارها.

في كردستان العراق غالبية ساحقة، تكاد تصل إلى إجماع، يحبذون الاستقلال، أي ما هو أبعد من الوضع الدستوري الذي حصلوا عليه بالفعل. ومع ذلك، فإن الزعماء الأكراد، يخاطبون قواعدهم الشعبية بأن نوعاً من عدم المسؤولية أن نسعى إلى هذا الهدف، لأن البيئة المحيطة تقضي بأن الخيار الأفضل الذي يملكونه حالياً هو التمتع بالاستقلال الحاصل على أرض الواقع داخل دولة العراق. وعندما يقولون «البيئة»، فإنهم يعنون تركيا قبل كل شيء. ولكن الحقيقة هي أنهم لو تهيء لهم أي نوع من الدعم الأميركي لتطلعاتهم القومية وحقّهم الشرعي في تقرير المصير، لتمكنوا من تحقيق طموحات شعبهم. فالأمة الكردية، مثل أية أمّة، ينبغي أن يتاح لها ممارسة حقها في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الانفصال وتكوين دولة خاصة ـ الانفصال عن العراق وأيضاً عن تركيا، وإيران، وسوريا، وتكوين دولة قومية كردية، هو الطموح الأعز للشعب الكردي ـ (تشومسكي: إنهم يبلغون نحو 25 مليون نسمة)، إنها أمة قُسّمت إلى أقليات مضطهدة ضمن دول أكبر.

المشكلة هي أن واشنطن لن تدعم الأكراد ضد تركيا، لأن الدولة التركية من أعمدة حلف الأطلسي/الناتو، وهي كانت حليف رئيسي خلال الحرب الباردة، والآن هي جزء أساسي من الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط وحوض البحر القزويني. ومن ثم فإننا نعود إلى ما ذكرناه من قبل، وهو أن الزعماء الأكراد ما زالوا يراهنون على قوات لا يُعتمد عليها مطلقاً وأن الولايات المتحدة هي مصدر لا يمكن الاعتماد عليه البتة في حماية الأكراد.

تشومسكي: الأمر نفسه، يا للأسف، ينطبق على الأكراد الأتراك. فرغم كل القمع الوحشي والعنف الذي تعرضوا له مؤخراً، والذي يعرفون أنه كان بدعم أميركي، يضعون الآن ثقتهم في الولايات المتحدة لمساعدتهم بطريقة ما مرة أخرى ـ ليس في الحكم الذاتي الذي تخلوا عن أملهم فيه، برغم أنهم ما زالوا يريدونه ـ إنما فقط للاعتراف ببعض الحقوق الكردية.

الأشقر: ولكن ألا يعلقون آمالاً كبرى على الاتحاد الأوروبي، وهو أكثر الأمور واقعية؟

تشومسكي: أكثر الناس واقعية يعرفون أن القوة الأميركية ساحقة، ومن ثم يفضلون الولايات المتحدة على أوروبا. وهم الآن سعداء بأن أوروبا تمارس بعض الضغط على تركيا، وفق معايير كوبنهاغن المتصلة بحقوق الإنسان[151] ، وغيرها.

إنفصال، وتقرير مصير، وعدالة

شالوم: أينما تحدثنا عن مسألة الانفصال، فإنها بسيطة لو كانت هناك قومية معينة هي المجموعة الوحيدة في منطقة معينة. ولكن من الواضح أنه جزئياً وبسبب نقل السكان أثناء عهد صدام حسين، فإن هناك أماكن متنازعاً عليها ذات تركيبة سكانية مختلطة.

تشومسكي: كركوك هي المنطقة الرئيسية.

شالوم: نعم. إذاً ما الحلّ الذي يمكن أن يكون عادلاً لمشكلات كهذه؟

تشومسكي: شعوري، صراحة، وهو ما أثار حفيظة نظام أمن الدولة التركي، أنَّ الحل الأمثل سيكون باستعارة بعض العناصر من الإمبراطورية العثمانية القديمة. وهو قول محرَّم في أي مكان، فليس هنالك الآن بالطبع من يريد إعادة بناء الإمبراطورية العثمانية ـ لقد كانت وحشية، وفاسدة، وما إلى ذلك. لكنها كانت لديها الفكرة الصائبة عن كيفية التعامل مع المنطقة: ترك الشعوب وحدها. ففي الإمبراطورية العثمانية، لم يكن عليك أن تعبر حدودًا من القاهرة إلى اسطنبول إلى بغداد. اليونانيون في البلدة يديرون المناطق اليونانية، والأرمن يديرون المناطق الأرمنية. كانت موزاييك شديدة التعقيد في أي مكان تنظر إليه في المنطقة، في الأساس تترك الناس وحدهم. وكان من بين الأمور الجيدة في ما يتعلق بالإمبراطورية العثمانية أنها كانت أكثر فساداً من أن تدرك ما يجري وتقوم بشيء حياله. لذلك أقول: نعم، كانوا وحشيين، وأحياناً ارتكبوا بعض الفظائع، ولكنهم في معظم الأحيان نجحوا؛ لقد تركوا الناس وحدهم. وهو الحل الصائب لفسيفساء/موزاييك مركبة من السكان. وأعتقد أن الأمر نفسه يصح على أوروبا؛ ففرض نظام الدولة الأمة

في أوروبا اقتضى قروناً من العنف المتطرف. إنه نظام غير طبيعي ـ أين ترسم الحدود؟ لنأخذ ألمانيا، أو إيطاليا، أو فرنسا. لم يكن هذا منذ أمد بعيد، كان هناك كثير من الناس لا يعرف بعد اللغة القومية، وكان عليك أن تدرس اللغة القومية في المدرسة. الأمر جدّ حديث، وبمعدلات مختلفة أصبح هناك استيعاب عام. ولكن أن تحاول فرض نظام دولة قومية على مجتمعات معقدة تحتوي على جميع أنواع المجتمعات المحلية، والإقليمية، والعرقية، والدينية وغيرها، فهذه هي الوحشية بعينها. وذلك أحد الأسباب التي جعلت أوروبا من أكثر الأماكن همجية ووحشية في العالم على مدى مئات السنين. وعندما فتحت أوروبا باقي العالم، حاول الأوروبيون أن يفرضوا النظام نفسه، أي الحماقة نفسها من وجهة نظر الشعوب.

إن كثيراً من الصراعات الأشد فظاعة التي تجري في العالم الآن، هي انعكاسات لفرض فظائع الدولة ـ الأمة nation-state على مجتمعات مركبة، وهو ببساطة ليس مناسباً، فإذا وضعت شعباً ليس بين عناصره أية صلة في الدولة نفسها، وبعضهم كان عليه أن يبسط سيطرته على البقية، فلا محالة من أنهم سيذبحون الآخرين. وبعض الصراعات الأساسية في العالم تدور في مناطق كانت الإمبراطورية البريطانية تسيطر عليها وحدها ـ مثل الهند وباكستان، وفلسطين. هذه بقايا كبيرة من جهود فرض نظام مهووس للدولة ـ الأمة على موزاييك مركب من مجتمعات، حيث لا تكون مناسبة.

ومن الأمور الجيدة التي تحدث في أوروبا الآن، أن هناك مقداراً كبيراً من عملية تحويل السلطة المركزية إلى سلطات محلية بالتزامن مع ميول المَرْكَزَة للاتحاد الأوروبي. كنتُ في برشلونة بعد إطاحة دكتاتورية فرانكو، بعامين تقريباً ولم أسمع في الشارع كلمة من اللغة الكاتالونية Catalan، وما كان بامكانك أن تحذر أن تلك هي لغة الأهالي عرفت ذلك من خلال الأدب فحسب. ورجعت إلى هناك بعد سنوات قليلة، وكل ما كنت أسمعه هو اللغة الكاتالونية! لقد ظهرت، من كل مكان تقريباً، والآن هناك حكم ذاتي كاتالوني حقيقي، والأمر نفسه في بلاد الباسك وإلى حد ما في استورياس، وهناك ضغط من أجل إقامة حكم ذاتي في غاليسيا Galicia وغيرها. هذا يحدث حتى في بريطانيا، حيث يجري نقل محدود للسلطة إلى ويلز واسكتلندا، وهو في اعتقادي جيد. وقد يكون الأمر نفسه إلى حد كبير على مستوى معظم أوروبا. لذا، فإذا سألتَ: ما النظام الأفضل لكردستان؟ أعتقد أنه سيكون شيئاً مشابهاً: محو نظام الدولة الأمة كله، وإتاحة مزيد من الحكم الذاتي الإقليمي والمحلي، حتى داخل المدينة الواحدة. يمكن أن تنجح،

ويمكن أن تنجح بطريقة ودية، أكثر من نظام الدولة الأمة.
الأشقر: على المستوى المثالي أتفق مع نعوم. ولكن الوضع الحالي ليس مثالياً، وينبغي الأخذ في اعتبارنا أن طموح الأكراد في دولة ـ أمة يظل أمراً مشروعاً، حتى أكثر من ذي قبل، لأنه طموح إلى إعادة توحيد دولة مقسمة ما بين دول أخرى. ولكن بمعنى ما فإن القادة الأكراد العراقيون صائبين في اعتقادهم بأن الخيار الأفضل لكردستان العراق، في ظل الظروف الحالية، هو حكم ذاتي موسع جداً ضمن دولة فيدرالية. هذا وإلا، فقد تحصل على دويلة كردية محاطة بأراضي دول أخرى enclave تكون معتمدة على حماية أجنبية (تشومسكي: إنها محتجبة عن البحر على أية حال، ليس لديها منفذ إليه) فعلاً، وهذا سيكون وضعاً خطيراً جداً للشعب الكردي العراقي، وحتماً لن يكون الخيار الأفضل لهم.
وتبقى مشكلة كركوك ـ كاحتمال قائم ـ هي المشكلة الأكثر انفجاراً في العراق. فالناس يركّزون على المسألة السُنِّية ـ الشيعية، ولكن معالجة هذه أسهل فعلياً بكثير من مسألة كركوك التي تعتبر عقدية حقيقية شديدة الاشتعال. إن كركوك هي المدينة التي كانت منذ عقود قليلة بوتقة انصهار عرقية، تضمّ العرب والأكراد ومجتمعاً تركمانياً كبيراً، البعض يقول إنه الغالبية. وكان ذلك هو السبب في تهديد تركيا بالتدخل ومعاملة كركوك كما لو كانت محمية تركية. ولكن من الصحيح أن تطوير الصناعة النفطية قد أدى إلى هجرة كبيرة للعمال من المنطقة الجبلية الكردية إلى كركوك، وتحولت كركوك منذ ذلك الحين إلى مدينة ذات غالبية كردية. وحاول صدام حسين لاحقاً أن يعكس هذا التيار و«يعرّب» المدينة، مثلما حاول في الحقيقة أن «يعرّب» أجزاء كاملة من كردستان العراق، مستخدماً إجراءات مختلفة من تطهير عرقي وإعادة توزيع السكان. إذن فنحن واقعون في وضع شديد التعقيد. والخوف أن الزعماء الأكراد ربما يتصرفون بعداء شديد حيال مسألة كركوك، ويستخدمون تفوقهم العسكري على المجتمعات العراقية الأخرى من أجل السعي إلى السيطرة الكاملة على المدينة. سيكون هذا قصر نظر شديداً: فإذا حاولت أن تحل هذه المسألة بالقوة فستخلّف لديك مشكلة مشتعلة على مدار عقود، وهو ما سيكون مدمراً جداً. وبهذا المعنى، فإن الحل المثالي الذي أشار إليه نعوم ينبغي أن يطبق، على الأقل في مثل هذا الوضع القائم في كركوك. لا بد أن يكون هناك نوع من التسوية، بما في ذلك الاتفاق على النصيب الصحيح للدخل الكلي من النفط العراقي المفروض منحه إلى كردستان. هذ المبدأ قد أقرَّه الدستور الذي تم

تبنّيه في تشرين الأول/أكتوبر 2005: فهو ينص على أن عائدات النفط ستوزّع «بطريقة عادلة نسبة إلى التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد» (المادة 109) 152 ، وهو مبدأ معقول.
شالوم: ولكن أليس المقصود هو دخل النفط القديم؟
الأشقر: الحقيقة أنها مبهمة، هناك تفسيرات مختلفة لصيغة الدستور في شأن هذه المسألة. فالمبدأ القائل إن عائد النفط ينبغي أن يوزّع نسبة إلى عدد السكان هو في الحقيقة مرتبط بـ«الحقول الحالية»، ومن ناحية أخرى يذكر الدستور على نحو لا يعتريه الغموض، أن «النفط والغاز ملك لجميع شعب العراق في جميع المناطق والمحافظات» (المادة 108). وهو بالفعل ما يرضي الأكراد العراقيين، نظراً إلى أن كتلة كبيرة من النفط العراقي تقع في الجنوب. وبالتالي سيكونون رابحين بالمحصلة، إذا حصلوا على نصيب مناسب من عائد النفط، وهو ما يمثل وضعاً أفضل من أن يحاولوا السيطرة على كركوك بكلفة رهيبة. ومن ثم ينبغي أن تكون هناك طريقة لإيجاد حل معقول وتسوية لتلك المسألة المشتعلة.ولكن ما حصل هو أن الولايات المتحدة التي هي في وضع يـخولها استخدام نفوذها لتحقيق هذا الغرض، لم تفعل شيئاً جاداً من هذا النوع، لأن واشنطن تفضل إبقاء المسألة حية كجزء من استراتيجية «فرِّق تَسُدْ» التي تطبقها الآن كورقة أخيرة في العراق، بعد أن عانت عثرات كثيرة. دعونا نأمل فقط أن يسود هذا المنطق في العراق، وأن يتم التوصل إلى تسوية سلمية في شأن هذه المسألة، مثلما نأمل في القضايا الأخرى الحاسمة.

سوريا

شالوم: دارت أحاديث كثيرة عن إمكان تحرّك عسكري ضد دولتين شرق أوسطيتين أخريين، هما سوريا وإيران. فكيف تقيّم السياسة الأميركية حيال سوريا؟
تشومسكي: الموقف الأميركي من سوريا كان انتهازياً دائماً. ولنأخذ سوريا ولبنان. فقد رحّبت الولايات المتحدة بالسوريين في لبنان عام 1976 على غرار ما فعلت إسرائيل من الناحية التكتيكية. لأن المهمة السورية في ذلك الوقت كانت ذبح الفلسطينيين، لذلك فهذا أمر مرحب به، ولم تكن هناك أية معارضة هامة لوجودهم هناك. وعام 1990 كان بوش الأب محبذًا جداً بقاء السوريين في لبنان، لأنه أراد إدخال دمشق في التحالف المضاد للعراق، إلا أنه، وعلى مر الأعوام، تحولت واشنطن إلى موقف أكثر طبيعية، فقد عصت سوريا الأوامر. كان ذلك شبيهًا إلى حد ما بما فعلته صربيا في

التسعينيات، فقد اتفق ستروب تالبوت ـ كان يشغل منصباً رفيعاً في إدارة كلينتون ـ على أن السبب الرئيسي لحرب كوسوفو وقصف صربيا لم يكن بالطبع لأي دوافع إنسانية، بل لكونها المعقل الأخير في أوروبا الرافض للاندماج في نظام السوق 153 . وما قصده تالبوت هنا، هو أن الصرب لم يكونوا يتبعون الأوامر، بكلام آخر لم يكونوا منضمين إلى الإجماع النيوليبرالي. وتعدّ سوريا في هذا الصدد نوعاً شبيهاً بهذا. إنها كالضرس الخبيث. في معظم البلدان تنحني القيادة للولايات المتحدة، ولكن سوريا لم تفعل. إنها قيادة فظيعة وقد اقترفت جميع أنواع الفظائع، ولكن لم يكن هذا هو سبب معارضة واشنطن لها.

نستطيع أن نرى إلى أي مدى تتصف الانتقادات الأميركية لسوريا حول انتهاكاتها لحقوق الإنسان بالجدية، وذلك بإلقاء نظرة سريعة على التاريخ. فهناك قائمة من الدول التي تدعم الإرهاب، وهو ما يعني ـ في غالب الأحيان ـ تلك الدول التي لا تروق الولايات المتحدة لسبب أو لآخر. وعام 1994، اقترح كلينتون رفع اسم سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب إذا قبلت المقترحات الأميركية ـ الإسرائيلية في شأن مرتفعات الجولان التي استولت عليها إسرائيل في حرب 1967. لقد أرادت سوريا استعادة أرضها، ثم رفضت الصفقة، وعليه بقيت على قائمة الدول الداعمة للإرهاب. وهذا ما يخبرنا بكل ما يجب معرفته.

عام 2004، واتت الأميركيين الفرصة للتخلص من هذا الضرس الخبيث، لذلك دفع المسؤولون الأميركيون مع فرنسا عبر قرار للأمم المتحدة إلى إخراج القوات السورية من لبنان، وهم الآن يجهدون بقوة لإطاحة النظام السوري ـ وهي، وإن كانت فكرة جيدة، فلاعتبارات مختلفة. فدوافعهم هنا هي نفسها التي من أجلها قصفوا صربيا، وهي: أنها لم تكن مطيعة. فأستفعل الولايات المتحدة شيئاً؟ أشعر الآن أنها أكثر ترجيحاً لمهاجمة سوريا من إيران، ولكنني لا أعتقد فعلياً أنها ستهاجم إحداهما. ومع ذلك، فإن سوريا أكثر ترجيحاً من إيران، لسبب واحد، هو أن سوريا أضعف بكثير. ومن الخطر أيضاً مهاجمة إيران، ولكن قد لا يكون من الخطر مهاجمة سوريا. علاوة على ذلك، أعتقد أن إسرائيل قد يروقها القيام بذلك، وهي بلا شك لديها القوة العسكرية لفعل هذا بسهولة، من دون أن يكلفها الكثير. ومن ثم تبقى مهاجمة سوريا مجرد إمكانية، وإن كنت أراها بعيدة بعض الشيء. إن النظام السوري بغيض، ويجب أن تتوافر لدى السوريين الفرصة للتخلص منه، ولكن القوى الخارجية ستدفع الأمور إلى الأسوأ. والأسباب التي

تجعل الولايات المتحدة معادية لسوريا ليست أسباباً جذابة. وفرنسا أيضاً، بحسب ما أعرف.

الأشقر: أنت محق تماماً. عندما ننظر في مواقف الحكومة الأميركية ينبغي دائماً أن نضعهم في منظور تاريخي من أجل الإمساك بمغزاهم. والسؤال هو: لماذا فجأة أصبحت واشنطن معنية جداً بالوجود السوري في لبنان عام 2004، وليس قبل ذلك؟

دعونا ننظر في تاريخ هذه المسألة: أولاً، لقد دخل الجيش السوري لبنان بضوء أخضر من الولايات المتحدة وإسرائيل عام 1976، عندما كان حلفاء كل منهما، أي قوات الجناح اليميني المسيحي في لبنان، على وشك الهزيمة على يد تحالف القوى الفلسطينية واليسار اللبناني. (لمزيد من الدقة، كان الأخير ائتلافاً بين قوى يسارية وأخرى طائفية بقيادة كمال جنبلاط الذي جمع بين ادعاءات يسارية وموقعه كقائد إقطاعي للفلاحين الدروز وقائد طائفي للدروز عموماً). دخل تحالف القوى هذا في صدام مع ميليشيات الجناح اليميني، وكان في سبيله إلى إلحاق هزيمة قاسية بها، حين أعطيت سوريا الضوء الأخضر للتدخل وقمعه. وقد اشتبك الجيش السوري في صدامات شديدة العنف مع قوى اليسار الفلسطيني واللبناني طوال بضعة أشهر حتى تم التوصل إلى اتفاق برعاية سعودية، شرّع للوجود العسكري السوري في لبنان. وتوخياً للدقة، عندما نقول برعاية سعودية، نعني أيضاً أنه بدعم أميركي. وقد دعا الاتفاق كلاً من السوريين والقوى العربية الأخرى إلى إعادة إرساء السلام والقانون والنظام في لبنان. ولكن شهر العسل بين واشنطن والنظام السوري لم يدم طويلاً، إذ إنه عام 1977، وصل حزب الليكود الصهيوني اليميني إلى السلطة في إسرائيل، وبعد ذلك بقليل، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته التاريخية إلى إسرائيل، مفتتحاً عملية قادت في النهاية إلى معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية. ووجد النظام السوري نفسه منعزلاً، واستمر التوتر بين دمشق وواشنطن. ولكن حتى تلك المرحلة، لم تكن هناك أية حملات على الإطلاق للانسحاب السوري من لبنان، لأن واشنطن كانت لا تزال تعتبر الوجود السوري والسيطرة في لبنان شراً صغيراً مقارنة بالاستمرار المحتمل للتوسع الفلسطيني بالتحالف مع اليسار اللبناني والقوى الإسلامية.

وقد ساد اعتقاد أن الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 قد حل المشكلة إذ خرجت معظم عناصر منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وتم تنصيب رئيس متودد لإسرائيل أولاً ثم لأميركا ثانياً. فقد قلّص الغزو الإسرائيلي

الوجود العسكري السوري في جزء من لبنان، وتم تصوير الوجود الإسرائيلي، حتى عام 2000، كثقل مباشر مقابل للوجود السوري. وبالتالي فقد خدم وجود السوريين في لبنان إسرائيل بطريقة ما. فقد أصبح بالامكان وضع القوتين الأجنبيتين على قدم المساواة. ولكن جميع المحاولات لبناء حكومة تحت سيطرة أميركية في لبنان انهارت عام 1984، وانهارت معها محاولات التوصل إلى اتفاق لبناني ـ إسرائيلي. وقد كان هناك غليان في المناطق ذات الغالبية المسلمة في البلاد، واشتعل الوضع مرة أخرى، من منظور المصالح الأميركية. ومرة أخرى، أعطيت سوريا الضوء الأخضر لإعادة إرساء نوع من السيطرة على المواقع السابقة بإرسال قواتها إلى مناطق لبنانية كانت قد أُخرجت منها بواسطة الغزو الإسرائيلي، بما في ذلك العاصمة بيروت.

واستمر هذا الوضع حتى غزا العراق الكويت عام 1990، عندما انضمت سوريا إلى التحالف تحت القيادة الأميركية في الحرب على العراق. لقد ذهب هذا في طيّ النسيان الآن، ولكن سوريا في ظل ديكتاتورية حافظ الأسد أصبحت أحد الحلفاء العرب في حرب الخليج عام 1991، أولئك الذين فاخرت بهم الولايات المتحدة. والسبب الذي جعل الولايات المتحدة عام 2004 ـ من خلال قرار الأمم المتحدة الرقم 1559 [154] ، برعاية مشتركة مع فرنسا ـ معنية بدرجة كبيرة بإخراج سوريا من لبنان هو أن النظام السوري لم ينضم للحرب الثانية على العراق عام 2003، بل على العكس اتخذ موقفاً معادياً من الحرب، وهو موقف في كلتا الحالتين (مع الحرب، ضد الحرب) صنو موقف الإخوة الكبار في موسكو. وفي تعارض حاد مع ما قامت به عام 1990 ـ 1991 لم تنضم دمشق هذه المرة إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة فحسب، بل ذهبت في إدانتها الحادة للغزو إلى أبعد بكثير من الموقف شبه المحايد الذي اتخذته الأنظمة العربية الأخرى. مما جعل الولايات المتحدة تقرر معاقبة الحكومة السورية. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة بدأت في استخدام الوضع اللبناني وسيلةً لممارسة الضغط على سوريا لإجبار دمشق على معاونة القوات الأميركية في السيطرة على الحدود العراقية السورية، ومنع تسلّل المحاربين العرب. ومن هنا يُعدّ موقف واشنطن في الأساس وصولياً بحتاً، فهو لا ينبثق من أي هم حقيقي بالشعب اللبناني.

تشومسكي: لماذا تورّطت فرنسا؟

الأشقر: تلك مسألة أكثر تعقيداً، ترتبط بخيبة الأمل الفرنسية مع سوريا. فقد حداها الأمل بنيل بعض المطالب، ومن بينها مطالب اقتصادية، ولم

يقبل السوريون. والعامل الآخر تمثل في العلاقة الوطيدة جداً ـ البعض يقول الرابحة ـ بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء اللبناني السابق الملياردير رفيق الحريري الذي تخاصم مع دمشق بعد سنوات طويلة من تعاون وثيق وتم اغتياله في الرابع عشر من شباط/فبراير 2005. وخلف الحريري يقف رعاته ـ المملكة العربية السعودية، التي كانت لفرنسا معها مصالح تفوق بكثير مصالحها مع لبنان. ومن ثم فإن موقف باريس أيضاً لم يكن منطلقاً من اهتمام حقيقي بالشعب اللبناني.

لقد استخدمت واشنطن لبنان واغتيال الحريري ورقة مساومة للحصول على سلوك معين أو تعاون من دمشق في ما يتعلق بالعراق، وكذلك بأحد الهموم الرئيسية لإسرائيل: حزب الله اللبناني الذي تطالب الولايات المتحدة بضرورة نزع سلاحه. وفي واقع الأمر أن ضغط واشنطن لم يكن العامل الحاسم في إخراج القوات السورية من لبنان، بل التظاهرات والتعبئة الجماهيرية التي تلت اغتيال الحريري، هي بالأحرى التي كانت حاسمة في هذا الصدد 155 . هذا واضح جداً. والدليل أن القرار الرقم 1559 قد تم تبنّيه قبل ذلك ورفضته الحكومتان اللبنانية والسورية.

وأعتقد أن الولايات المتحدة لا تفكر جدياً بعمل عسكري ضد سوريا. والدافع لمهاجمة سوريا محدود جداً. على أية حال، ليس ممكناً أن يكون هناك ما يشبه غزو العراق، ضد سوريا. فالولايات المتحدة ببساطة عاجزة ـ بوقوعها في مستنقع العراق ـ عن تنفيذ عمل من هذا النوع، ففي الوقت الحالي، سيكون هذا ضرباً من الجنون الصرف. أما الضغط الذي يمارسونه على دمشق فهو من أجل الحصول على ما يريدون: التعاون في مسألتي العراق وحزب الله.

لا أعتقد كذلك أن لدى إسرائيل باعثاً على القيام بعمل عسكري ضد سوريا. على العكس. لقد عبّروا في إسرائيل عن قلق حقيقي من وقوع تحرك أميركي ضد النظام السوري، قائلين: هدئوا من روعكم، لسنا مهتمين بإسقاط هذا النظام، لأننا لا نريد عراقاً على حدودنا. فالإسرائيليون يفضلون نظام الأسد الذي يسيطر على الوضع، ويعرفون جيداً أن خط الحدود السورية الإسرائيلية هو أكثر حدود إسرائيل أماناً. وهم بالتحديد يريدون أن تتوقف الحكومة السورية عن دعم حزب الله، أو ممارسة الضغط على حزب الله من أجل التخلّي عن السلاح، لكنهم غير معنيين بإسقاط الحكومة السورية. والحقيقة أن واشنطن لا تمتلك بديلاً من النظام السوري يمكن الاعتماد عليه وفقاً حتى لمعايير الحد الأدنى، فالفرصة للبديل أقل مما هي

في العراق. ففي حالة العراق، هنالك على الأقل التحالف بأكمله للمعارضة التي نظمها الجلبي. وبعضهم لم يكونوا على هوى واشنطن، ولكن برغم ذلك لا تزال إدارة بوش قادرة على تصديق ما قاله لهم الجلبي عن سطوته في العراق. ولكن الرديف السوري للجلبي المدعوم أميركياً والذي تراه في الإعلام الأميركي يمثل في سوريا أقل بعد مما يمثله الجلبي في العراق ولا يزال.

تشومسكي: وماذا عن هذا المسؤول السوري السابق في باريس ـ هل يروق أحداً بالفعل؟

الأشقر: لقد أصبت في الإشارة إلى ذلك. فالأمر الذي يمكن واشنطن أن تأمله هو شق النظام السوري. وفي حقيقة الأمر، لقد فقد النظام السوري عضوين بارزين هما نائب الرئيس السابق، عبد الحليم خدام الذي يعيش الآن في باريس، ووزير الداخلية السابق قائد القوات السورية والمخابرات في لبنان غازي كنعان الذي قيل إنه انتحر، وكلاهما معروف بعلاقته الوطيدة مع الحريري. فالاتصالات القريبة مع الحريري كانت تعني دائماً شيئاً رابحاً، سواء بالنسبة إلى شيراك أو إلى أي كان. وربما اعتمدت الولايات المتحدة والسعوديون على هذين الشخصين للاستيلاء على السلطة من الداخل، ولكن الشخص الرئيسي «انتحر» والآخر خارج السلطة وخارج البلاد. وما لم تحدث مفاجأة لا يمكن التنبؤ بها، على الأقل حسب ما أعرف، أعتقد أن الولايات المتحدة لا تملك بديلاً جاداً في سوريا. وأظن أن واشنطن تشارك إسرائيل في قلقها من أن تصبح سوريا دولة فوضوية، وهو ما سيزيد الوضع العام الذي خلقته في العراق سوءاً.

إيران

شالوم: ماذا عن السياسة الأميركية حيال إيران؟ ما احتمالات التحرّك العسكري هناك؟

تشومسكي: إن حالة إيران تبدو أكثر تعقيداً، فلا بد من أن تُعاقب لأنها تحرّرت من أسر السيطرة الأميركية عام 1979. فالصورة الأميركية عن إيران ـ كما جرى تصويرها في التعليقات الإعلامية وغيرها ـ تقول إنه لم يحصل شيء البتة في إيران حتى عام 1979. فمسألة مثل تنصيب الشاه عام 1953، تعتبر من النوع الذي لا أهمية له. وقد كانت هناك منذ وقت قريب مراجعة مذهلة في النيويورك تايمز لكتاب روبرت فيسك الجديد [156]، نقّدها جيوفري ويتكروفت وهو صحافي مؤرخ رصين [157]. كتب مراجعة إيجابية جداً عن الكتاب، لكنه انتهى إلى القول إن فيسك يغالي في انتقاد

الانقلاب الأميركي البريطاني الذي أطاح الحكومة البرلمانية في إيران. وهو يعرف ذلك، كما يقول، لأن جاره رجل بريطاني نبيل يتحلّى باللطف كان منخرطاً في الانقلاب، وقد أكد له أن الانقلاب تم لأسباب خيّرة. إنه لأمر يصيب العقل بالحيرة أن يظهر هذا في صحيفة! على أية حال لقد مضى التاريخ.

وقد كانت هناك دراسة جيدة للتغطية الصحافية للفظائع في إيران 158 . فما بين عامَي 1953 و1979، عندما كان الشاه الموالي لأميركا يحكم إيران، لم تلق أعمال التعذيب والمذابح وكل ما هو من هذا القبيل أية تغطية على الإطلاق. ومنذ مطلع عام 1979 بعد إطاحة الشاه في ثورة شعبية، سرعان ما أصبحت هناك تغطية ضخمة للفظائع في إيران!

على أية حال، لقد خرجت إيران عن الصف عام 1979، وهذه جريمة يجب أن تعاقب عليها. والمسألة تتجاوز بكثير المصالح العقلانية للدولة الأميركية. كما هو الحال مع كوبا، إنها عقلية المافيا: لا يمكن السماح بوجود عصيان، لأن الآخرين قد يتلقفون الفكرة ويمكن أن يصبحوا عُصاة هم أيضاً مما يمثل خطراً شديداً. لذلك فإن إيران سوف تعاقب على هذا العصيان. وقد دعمت الولايات المتحدة العراق في حربه مع إيران لأنهم أرادوا من ناحية، أن يذبح كل منهما الآخر ومن ناحية أخرى، أرادوا أيضاً التأكد أن العراق سينتصر. وعندما بدا الأمر وكأن العراقيين لن ينتصروا، دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب العراق: إعادة رفع الأعلام على السفن reflagging the ships، وإسقاط الطيران الإيراني، وغير ذلك. فقد دعمت الولايات المتحدة العراق حتى إنها أعطته ميزة لم تكن لدى أية دولة أخرى، باستثناء إسرائيل. فقد كان العراقيون قادرين على مهاجمة قطعة بحرية أميركية وقتل عدد من البحارة الأميركيين والنجاة 159 . من يستطيع أن يفعل ذلك؟ لقد أفلتوا مما فعلوه لأنه كان جزءاً من الهجوم على إيران. وبعد ذلك، استمر الأمر.

والآن تحاول الولايات المتحدة بكل قوة أن تعزل إيران وتقوم بالتخريب، وهذا محتمل في ذلك البلد المعقد، حيث مجتمع مختلط عرقياً تقوده حكومة شديدة القمع. ربما يمكن الولايات المتحدة إثارة نوع من العصيان الداخلي. وبالطبع تريد عزل إيران اقتصادياً.

واللافت أن واشنطن تحقق نجاحاً في هذا مع أوروبا المهددة على نحو كافٍ من الولايات المتحدة إذ إن الشركات الأوروبية الرئيسية، مثل BP و Krupp-Thyssen، بدأت تخرج من إيران، فهم لا يريدون مضايقة الولايات

المتحدة. ولكن الصين، من ناحية، أخرى لم تسلك هذا الاتجاه. ويكمن جزء من غضب الولايات المتحدة الشديد من الصين في أن الأخيرة لا يمكن التهويل عليها. أما الهند فهي قصة (تجمع الحالتين). فكما ذكرنا، برغم الضغط الأميركي الكبير، فقد حافظت الهند على مشروع خط الأنابيب من إيران. وعلى صعيد آخر، مضت مع الولايات المتحدة في التصويت ضد إيران في الهيئة الدولية للطاقة الذرية، على الأقل جزئياً مقابل دعم الولايات المتحدة برنامجها في الطاقة النووية المدنية 160 . ومن ثم فإن الهنود مترددون إلى حد ما بين أمرين.

ولكن هناك جهداً رئيسياً لعزل إيران التي أصبحت تحت تهديد هائل ولا بد لها، وفقاً للمعايير الأميركية البريطانية، من أن تنفّذ أعمالاً إرهابية في الولايات المتحدة الآن، فيما يسمّونه الدفاع عن النفس. فالناس يثيرون جلبة في شأن بيانات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الغريبة حول المحرقة النازية، ولكن لنفترض أنه كان يقول ـ بصدق ـ إننا مستعدون لتفجير الولايات المتحدة وإسرائيل، وتنفيذ أعمال إرهابية هناك. بالطبع، سوف تكون هذه نهاية إيران، ولكن هذا بالضبط هو ما تردده الولايات المتحدة وإسرائيل، على مر السنين وعلناً حول إيران. فهناك مزاعم بأن نحو 10% من القوة الجوية الإسرائيلية متواجدة شرق تركيا في قواعد أميركية، يقومون بطلعات استكشافية على الحدود الإيرانية وربما فوقها ـ لا لكي يعرفوا شيئاً وإنما من أجل التهديد ليس إلا، أي ليقولوا: «نحن هنا» 161 . إن إسرائيل دولة نووية والجميع يعرف ذلك. إنها بالفعل دولة صغيرة، ولكنها فرع لأميركا. فوفقاً لرئيس البحوث والتطوير لقوات الدفاع الإسرائيلية، فإن قواتها الجوية والمدرعة أكبر وأكثر حنكة من أية قوة تابعة لحلف الناتو ما عدا الولايات المتحدة 162 . وزيادةً في الدعم أرسلت إدارة بوش في العام الأخير أو العامين الأخيرين، ما يزيد على مئة مقاتلة متطورة، مجهزة بما سمّته الصحف العبرية في إسرائيل «أسلحة خاصة» 163 . وهذا مخصوص كي يبلغ مسامع المخابرات الإيرانية، يعني أنها ربّما تكون أسلحة نووية أو ما شابه. لا أعرف أكان هذا صحيحاً أم لا، قنابل خارقة للعمق وغير ذلك. ويبدو أن أخبار إرسال المقاتلات الجديدة لم تذع هنا، ولكن من الممكن إثبات أن المخابرات الإيرانية تسمع بها ـ فهي منشورة في الصحف الإسرائيلية والجرائد العسكرية. إذ من المفترض أنهم يريدون هزهم، وأن يقولوا إنكم تحت تهديد حقيقي وخطير.

ولكن هل هم مهددون بالفعل؟ هنا يمكننا التخمين ليس إلا. تخميني يميل

إلى احتمال ألا يفعلوا، أعتقد أن الولايات المتحدة لن تهاجمهم لجملة أسباب. أولاً، لأنهم ليسوا مجردين من الدفاع؛ فمن السخرية أن تهاجم أناساً لا يعدمون وسيلة للدفاع. وهذا ما يعرفه جيداً أي طفل شقي في فناء مدرسة، فأنت تهاجم الناس لو كانوا لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم. وإيران تستطيع الدفاع عن نفسها. لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد الغزو، لكنها تستطيع الرد بطرق مختلفة. أولاً، يمكنها أن تسبب متاعب جمة للولايات المتحدة في العراق، إضافة إلى ما تواجهه أميركا بالفعل. كما تستطيع فعل أشياء أخرى. ربما لديها صواريخ! ثانياً، إنك إذا كنت في طريقك لمهاجمة بلد ما، فأنت لا تعلن هذا على مدى ثلاث سنوات، بحيث يمكنهم تشتيت أهدافهم والاستعداد للانتقام وما إلى ذلك. هذا غير منطقي.

إذن فلماذا تقوم الولايات المتحدة بكل هذه التهديدات؟ أشك في أن السبب هو الرغبة في عزل إيران، مثلما نجحوا في ذلك مع أوروبا ـ إذ جعلوا الأوروبيين يتراجعون ـ وجزئياً لإخافة القيادة الإيرانية. إذا كنت تستطيع إخافة القيادة، فتجعل أركانها جميعاً أكثر قسوة، وهو ما يعني المزيد من المعارضة الداخلية، والمزيد من خيارات التخريب الداخلي، وربما عاجلاً أو آجلاً سيضعفون ضعفاً كافياً بحيث يمكنك مهاجمتهم. وهناك كثير من فرص التخريب ـ الاذربيجان، والأكراد، أو الشباب الذين لا يرغبون في مزيد من القمع، وغير ذلك. لذلك أرى أن هذا هو ما سيجري. وهو تخمين ليس غير، لا نعرف ما يخطط له في السر.

ولكن هذه التأويلات تقوم على أساس افتراض التخطيط العقلاني. ومن الممكن أن نجد ما يدعوه جلبير بظاهرة «الوحش الجريح». فإذا أصبح صانعو السياسة الأميركيون يائسين على نحو كافٍ، وقتئذٍ نلقي بالتخطيط العقلاني من النافذة. وقتئذٍ لن تعرف ما سيفعلونه.

الأشقر: في ما يتعلق بإيران، قد أضعها في إتجاه معاكس مقارنة بما قلته عن سوريا. ففي رأيي أن احتمال شنّ ضربات عسكرية على إيران يعدّ احتمالاً عالياً جداً. أولاً، دعوني أوضح أني لا أتحدث عن أي نوع من غزو شبيه بغزو العراق، برغم أن إيران ـ على خلاف سوريا ـ لديها حتماً موارد مهمة: النفط والغاز. بالإضافة إلى المستنقع العراقي الذي يمنع الولايات المتحدة من غزو أية دولة في المنطقة، خصوصاً حين تكون دولة مثل إيران. فثمة حقيقة بينة وهي أن النظام الإيراني لديه قاعدة اجتماعية أهم بكثير مما كان لدى صدام حسين طوال حكمه، هو ما يجعل إيران

أكثر صلابة من العراق على نحو لا تستطيع معه كسرها. عندما ترى جميع هذه الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، فحتى لو أمعن المرء في الخيال لا يمكن أن يفكر في غزو أميركي لإيران ـ سيكون هذا جنوناً صرفاً. ومن ثم فإن هذا ليس هو ما أشير إليه، ولكنني كما أرى الأمر في الحقيقة أن واشنطن قد انتهت سهواً ومن دون قصد إلى تمكين وتعزيز القوى الصديقة لإيران في العراق، جاعلة الأمر أشد إلحاحاً للولايات المتحدة أن تقوم بترويض النظام الإيراني أو التخلص منه. فالنظام الإيراني أصبح في موقف أكثر قوة الآن مما كان عليه قبل عام 2003، إن إيران أكثر قوة حقاً. لقد عضدها التحرك الأميركي من دون قصد. وتلك مشكلة حقيقية لإدارة بوش، ومن ثم فهم يميلون الآن إلى الاعتقاد بأن مفتاح سيطرتهم على العراق هو طهران. وهذا صحيح. بالإضافة إلى أن هناك قلقاً حقيقياً في واشنطن وإسرائيل ـ وهذا لا يحتاج إلى شرح ـ من أن تصبح إيران قوة نووية.

فإسرائيل، كما هو معروف جيداً، قوة نووية رئيسية، في حين لا يمتلك أي من خصومها الإقليميين أسلحة نووية، ومن ثم فهي تحتكر الردع والابتزاز النووي. وهي لا تريد لأية دولة أخرى في المنطقة أن تحقق توازناً لهذا الاحتكار. ذلك أمر منطقي تماماً. والأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة، ليس بمعنى أن واشنطن تخشى أن تشن طهران هجوماً نووياً على الولايات المتحدة ـ فهذا سيكون محض انتحار للإيرانيين، أو لأية دولة أخرى في هذا الصدد. إن سبب خوف واشنطن من أن تتحول إيران إلى قوة نووية هو أن هذا سيعطي طهران رادعاً شديد الفاعلية، أو رادعاً مضاداً في منطقة الخليج والشرق الأوسط مقابل القوى الإسرائيلية أو الأميركية. فضلاً عن أن امتلاك إيران قنبلة نووية سيعزز بدرجة كبيرة مكانة طهران كزعيم معادٍ لأميركا وإسرائيل لدى الرأي العام الإسلامي. وهو ما تسعى إليه إيران إلى حد كبير. وقد لفت نعوم إلى البيانات الغريبة لأحمدي نجاد في موضوع المحرقة وإسرائيل: من الانطباع الأول ستقول إن هذا الرجل مَوْتُور. والحقيقة أن هذه البيانات مدروسة ومن خلالها تعزز إيران مكانتها في العالم الإسلامي، وخصوصاً حيال الرأي العام السُنِّي. وهذا يجري في وقت تحاول فيه الولايات المتحدة عزل إيران، بينما يحاول حلفاء واشنطن من العرب تأجيج مشاعر السُنَّة المعادية للشيعة. وقد كانت هناك بيانات كثيرة مؤثّرة على هذا النحو: بيانات سعودية، وأردنية. لقد حذر ملك الأردن من خطر الهلال الشيعي إلخ... ومن ثم فإن خطب أحمدي نجاد تعدّ جزءاً من

المناورة المضادة التي تقوم بها طهران، وذلك للمزايدة على موقف جميع الأنظمة العربية في رفض إسرائيل. والحقيقة أن أحد بيانات الرئيس الإيراني المثيرة، كان قد أدلى به في مكة، عندما كان يحضر مؤتمراً للدول الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر 2005، لقد كان ذلك البيان ذا مغزىً كبير في هذا الصدد. وتلك البيانات تعزف على الوتر الحساس مع المؤسسة الدينية الوهابية في المملكة العربية السعوية. أهم من ذلك أن زعيم حماس الفلسطينية ذهب إلى إيران وعبر عن تأييده الكامل للنظام الإيراني، وحتى زعيم الإخوان المسلمين في مصر أيدّ موقف إيران.

تشومسكي: هل كان ذلك في شأن تلك التصريحات حول المحرقة؟

الأشقر: بلى فقد شكّل هذا مكسباً سياسياً كبيراً لإيران، ومن ثم فقد عُدت هذه البيانات جزءاً من استراتيجية النظام الإيراني لزيادة شعبيتها لدى المسلمين، والتي تعد غالبيتها الساحقة من السُنّة. ومن ثم فعندما نضع كل هذا في الاعتبار، يعدّ احتمال شن الولايات المتحدة، أو إسرائيل ـ وهو الأكثر إمكانية ـ هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، احتمالاً مرتفعاً جداً. لقد تم رصد الأراضي الإيرانية بجميع أنواع الإلكترونيات ـ فقد طورت الولايات المتحدة فئات مختلفة من الأسلحة الخارقة للعمق «bunker buster» التي ذكرها نعوم.

تشومسكي: أنا لست متيقّناً أنهم سينجحون في ذلك. وهم في الحقيقة لا يمتلكون قنابل نووية خارقة للعمق، إذ لم يحصلوا بعد على التمويل، وإنْ كان لديهم نوع من الأسلحة التقليدية الخارقة للعمق.

الأشقر: ولكن تأجيج المشاعر حيال قضية إيران يعطيهم الحجة لهذا.

تشومسكي: الأمر مثير، إنه على رغم كل هذا التأجيج، لم يتمكنوا من الحصول على تمويل. فالكونغرس لا يريد انتشاراً زائداً على الحد، كما أنه يعرف أنه ستكون هناك ردة فعل.

الأشقر: عموماً، أعتقد أن احتمال توجيه ضربات لإيران سواء من الولايات المتحدة أم من إسرائيل هو احتمال جاد تمامًا. لست أكيداً، ولكن يجب ألا يُستبعد كاحتمال.

تشومسكي: تخميني مختلف، ولكنه مجرد تخمين. ولكن دعوني أعلق على قضية الأسلحة النووية. أخيراً، كتب أحد المؤرخين العسكريين الإسرائيليين الروّاد، مارتن كريفيلد مقالاً في International Herald Tribune 164 يقول فيه إنه بالطبع لا يريد أن يمتلك الإيرانيون تلك الأسلحة، ولكنهم إذا لم يطوروها، فإنهم مجانين. فما من دولة تكون تحت تهديد من هذا النوع

ولا تسعى إلى تطوير رادع نووي. وإذا كانوا يطورون أسلحة نووية، فإنها ليست للاستخدام ـ لا يمكنهم استخدامها: ستدُمر على الفور. لكنها على أية حال رادع. وهم لديهم قوات أميركية على جهتين من حدودهم. إنهم محاطون بدول مسلحة نووياً ـ إسرائيل قوة نووية رئيسية، والولايات المتحدة وإسرائيل تهددانهما تهديداً علنياً بالتدمير والاعتداء. ومن ثم، فإن تخميني هو أنه من المحتمل أن يكونوا بصدد تطوير رداع نووي.

ومع ذلك، فإذا كان أحد معنيًا بالأسلحة النووية الإيرانية، فهناك طرق بسيطة لزيادة أرجحية عدم تطويرهم إياها. إحدى تلك الطرق، أنه إذا تم تخفيف الضغط على إيران، فسوف يقلل هذا من الدافع لديها لخلق رادع. وهناك قضايا أعمق مرتبطة بالانتشار. إن أحد الأشياء النادرة التي أوافق إدارة بوش عليها هي أن معاهدة منع الانتشار النووي 165 تحتاج إلى تنقيح. فالمادة الرابعة من المعاهدة تسمح للبلاد بحرية تطوير قوة نووية مدنية، وليس هناك حتى الآن أي دليل على أن إيران تتجاوز التزاماتها بالاتفاقية. ومع ذلك، فإن هذا التدبير ضعيف جداً. فقد كان ذا معنى عام 1970 عند ادخاله. ولكن مع التحسينات التكنولوجية منذ ذلك الوقت، فإن الفجوة بين القوة النووية والأسلحة النووية قد أصبحت أضيق على نحو كبير، بحيث إنه الآن عندما تطوِّر طاقة نووية، فإنك تكون قاب قوسين أو أدنى من الأسلحة النووية عما كان عليه الوضع عام 1970، وهذه مسألة خطيرة. وهناك طرق لمعالجة هذه المشكلة، وتم تداولها على مدى سنوات. والمشكلة الأساسية هي تخصيب المواد القابلة للانشطار، المواد التي يمكن أن تستخدم لإنتاج أسلحة نووية. فإذا أمكنك توقيف أو ضبط تطوير المواد القابلة للانشطار، فسيعني ذلك أساساً نهاية مشكلة الانتشار. لن تنهي مشكلة وجود أسلحة نووية ـ فجميع الدول النووية منتهِكة للمعاهدة، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. الحقيقة أن الولايات المتحدة ترفض بعض الشروط في المعاهدة. وبغض النظر عن هذا، إذا أمكنك السيطرة على إنتاج المواد الانشطارية، فسينهي ذلك مسألة الانتشار. وقد كان هناك اقتراح منذ سنتين من محمد البرادعي مدير الهيئة الدولية للطاقة الذرية لوضع مستوى التخصيب المرتبط بتصنيع الأسلحة النووية، تحت سيطرة دولية. وهذا في الأساس من شأنه أن ينهي مشكلة الانتشار. ولكن الاقتراح مات قبل أن يبصر النور لأن الولايات المتحدة لم تصغ إليه. كان هناك قرار من الأمم المتحدة يرجع إلى عام 1993 تقريبًا، لتفعيل معاهدة منع مواد انشطارية يمكن التحقق منها لإنهاء إنتاج المواد الإنشطارية المخصبة حتى مستوى

الأسلحة النووية، وإيجاد مراقبة دولية، وتحقيق، وسيطرة على ذلك. ولكن الولايات المتحدة عرقلت التفاوض على المعاهدة زمناً طويلاً. ولكنها وصلت إلى التصويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وليس من قبيل المبالغة القول إن مستقبل الجنس البشري يعتمد على هذا. إذا لم يتم تفعيله، فستكون هناك حتماً حرب نووية من نوع ما. وقد طرحت للتصويت في اللجنة الأولى للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وجاءت النتيجة 147 صوتاً مقابل صوت أحد، وامتناع اثنين. صوتت الولايات المتحدة بالرفض. ومن ثم امتنعت إسرائيل تلقائياً إذ إنها لا تستطيع التصويت ضد الولايات المتحدة، والدولة الأخرى التي امتنعت عن التصويت كانت بريطانيا. وقد أوضح السفير البريطاني في اجتماع الأمم المتحدة أن بريطانيا تحبّذ المعاهدة، ولكن هذه النسخة قد «قسمت المجتمع الدولي» [166] . وإنها تقسم العالم 147 دولة في جانب، ودولة واحدة في جانب آخر، لذلك لم تكن بريطانيا تستطيع تأييدها. لم أرَ مطلقاً تقريراً عن هذا، برغم أنها ربما كانت واحدة من أهم التصويتات في التاريخ. هذا يعني أنه ليس هناك حظر على إنتاج هذه المواد الخاصة بالأسلحة النووية. فإن كان لديهم همّ حقيقي في شأن الانتشار، فثمة طريقة ما لوقفه. ولكن الولايات المتحدة لن تقبل بها، لأنها تعني أن المنشآت الأميركية ستقع تحت المراقبة، وهذا ما لن تقبله. وبريطانيا لا تشق عصا طاعة السيد. الآخرون يشقون عصا الطاعة، لكن ذلك على الغالب بسبب أنهم يعرفون أنه لن يحدث شيء ـ فإذا كانت هناك فرصة لتنفيذ تلك المعاهد فعلياً، فربما لم يصوتوا هم عليها أيضاً فما دامت الولايات المتحدة تمنعها، فليست هناك فرصة.

الأشقر: لكي تكون محاربة الانتشار النووي في الشرق الأوسط فعالة على المستوى الواقعي، يجب التطرق إلى قضية الترسانة النووية الإسرائيلية. فلا يمكننا غض النظر عنها وتهديد الدول المجاورة عندما تسعى لاستعادة التوازن الاستراتيجي. والبديل الوحيد الناجح لمنع الانتشار في المنطقة هو تحويلها برمتها إلى منطقة خالية من السلاح النووي.

of Vow Avoids Support Antiterror Pakistan“ ,Burns .F John . 89
.15 .p ,2001 ,16 September ,Times :York New ,”Aid Military

Years After Afghanistan over Hangs Misery“ ,Bearak Barry . 90
.p ,2001 ,24 September ,Times York New ,”Drought and War of
.B1

91 . للمثال أنظر:

Go Can Work Aid So Strikes Air Cease“ ,Smith Duval Alex
Aid“ ,Harding Luke ;4 .p ,2001 ,16 October ,Independent ,’On
October ,(London) Guardian ,’Raids in Pause for Plead Agencies
to Set UN :Attack Ground The“ ,Burke Jason ;4 .p ,2001 ,18
.p ,2001 ,21 October ,Observer ,’Bombing the in Halt for Appeal
Humanitarian ;Bombing Stop :Groups Aid“ ,Mashberg Tom ;2
Nuala ;6 .p ,2001 ,23 October ,Herald Boston ,’Feared Disaster
Allow to Bombing Cease to US for Calls Agency Aid“ ,Haughey
.10 .p ,2001 ,1 November ,Times Irish ,’Supplies Food in

,Magazine Times York New ,’Vertigo Temporal“ ,Sifton John . 92
.48ff .pp ,2001 ,30 September

to Harder Bread“ ,Gallagher Paul and Nichols Michelle . 93
;6 .p ,2001 ,8 October ,Scotsman The ,’Bombs Than Deliver
in Pride Voices Bush“ ,Becker Elizabeth and Bumiller Elisabeth
,17 October ,Times York New ,’Hurdles List Groups but ,Aid
.B3 .p ,2001

94 . للمثال أنظر:
Afghanistan in Drops Food .U.S :expert .U.N“ ,Fowler Jonathan
,15 October ,Press Associated ,’Efforts Aid Future Harm Will
.B3 .p ,’Aid in Pride Voices Bush“ ,Becker and Bumiller ;2001

The ,’Taliban the Boosting Are Bombs US“ ,Haq Abdul . 95
.20 .p ,2001 ,2 November ,(London) Guardian

96 . * أعدمت حركة طالبان «عبد الحق» في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2001. وكان عبد الحق الذي ينتمي إلى قبائل البشتون، ينتقد الحملة العسكرية الأميركية على أفغانستان ويعتقد أنها تعرقل محاولاته لكسب العناصر المعتدلة في طالبان. وقد أسرت قوات طالبان عبد الحق بعد أن تمكنت من تطويق مخبئه في محافظة لوجار جنوبي العاصمة كابول. حينذاك أكد وزير الدفاع الأميركي، دونالد رامسفيلد، أن الولايات المتحدة قدمت دعماً جوياً لعبد الحق قبل أن تأسره قوات حركة طالبان الأفغانية وتعدمه شنقاً. ويعتبر عبد الحق أحد أهم قادة الميليشيات التي حاربت الوجود السوفياتي في أفغانستان خلال الثمانينيات، ويُعتقد أنه عاد إلى أفغانستان بغية تأجيج الثورة على طالبان. وقد كان للقبض على عبد الحق وإعدامه

دلالة مهمة على بداية التعثّر الأميركي في أفغانستان سواء على صعيد القوات المسلحة أو على صعيد الاستخبارات الأميركية خصوصاً أن العملية تمّت على مرأى منهم. أنظر: إعدام معارض أفغاني، بي بي سي أونلاين:
uk/hi/arabic/news/newsid-1622000/1622390.stm .http://news.bbc.co

وأيضاً: سامح راشد، «حصاد التسرع الأميركي.. أهداف كبيرة ونتائج محدودة»، إسلام أون لاين: (المترجم)
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/11/article3.shtml

Future Backs Pakistan in Gathering Afghan“ ,Burns .F John . 97
;B4 .p ,2001 ,26 October ,Times York New ,’King for Role
.U.S to End Demands Exiles Afghan of Summit“ ,Kenna Kathleen
.A8 .p ,2001 ,26 October ,Star Toronto ,’Raids

in Terrorism and States United The“ ,Ahmed Samina . 98
Security International ,’Beyond and 11 September :Asia Southwest
.92 .p ,(2002 - 2001 Winter) 3 .no ,26

11 .Sept of Funding ,Origin Outlines Mueller“ ,Pincus Walter . 99
.A1 p ,2002 ,6 June ,Post Washington ,’Plot

as Fight Long a for Proparing Allies“ ,Gordon .R Michael . 100
.A1 .p ,2001 ,28 October ,Times York New ,’In Dig Taliban

101 . أعلن جورج دبليو بوش انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من معاهدة الصواريخ الباليستية المضادة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2001.

102 . في تموز/يوليو 2002، طالبت أوزبكستان الولايات المتحدة بإخلاء قاعدة «كارشي ـ خان آباد» الجوية Karshi-Khanabad Air Base، المعروفة باسم K-2 التي كانت تستخدم بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، خلال ستة أشهر. وقد انسحبت آخر القوات الأميركية منها في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

103 . لمزيد من المناقشة والمصادر، أنظر: Noam Chomsky, 9 - 11
(New York: Seven Stories Press, 2001), pp. 45 - 54.

104 . * من الأهمية البالغة التدقيق في هذا المصطلح بأبعاده الحقوقية المختلفة كما تبلورت في إطار الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإصلاح الضرر reparation ليس معناه بسهولة التعويض، وإنما هي فئة عريضة من المطالبة بإجراءات كثيرة الضرر الذي أوقعه المنتهك للحق أو الحقوق المعرضة للضرر، والتي تشكّل

خسارة مادية ومعنوية، ومن هذه الإجراءات: التعويض compensation,
والاسترداد restitution, وإعادة التأهيل rehabilitation والإدماج، ورد الاعتبار،
وحفظ الذاكرة، والضمانات بعدم التكرار. (المترجم).

105 . أنظر الفصل الثاني، والهامش 12 منه.

Poll Iraq ,Deep .U.S about Skepticism“ ,Pincus Walter . 106
Washington ,’Doubts of Focus Is Invasion for Motive ;Shows
.A18 .p ,2003 ,12 November ,Post

World A ,Scowcroft Brent and Bush .W .H George . 107
.489 .p ,(1998 ,Knopf .A Alfred :York New) Transformed

108 . المشروع الأميركي الجديد، رسالة إلى الرئيس ويليام جون كلنتون
at Online Available ;1998 ,26 January ,Clinton .J William
. htmhttp://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter

Minds ,Open Doors Finds Baker“ ,Friedman .L Thomas . 109
.IV:1 .p ,1991 ,17 March ,Times York New ,’Sealed

كما أشار فريدمان: إن القبضة الحديدية نفسها التي استخدمها صدام حسين
لضرب الكويت استخدمها أيضاً للحفاظ على جمهورية نابذة للأطراف
centrifugal مترابطة. وإذا كانت أميركا تأمل في سحب جنودها من الخليج،
وتحافظ على كل مكاسبها العسكرية من الحروب، فمن الضروري أن يكون
السيد صدام حسين، أو الأفضل شخصية مختلفة ولكن بالقوة نفسها في
مركز السلطة في بغداد».

Wanted Iraq Outside Few Assert Kurds“ ,Cowell Alan . 110
.A11 .p ,1991 ,11 April ,Times York New ,’Win to Them

111 . * نسبة إلى الحرس البريتوري الذي عيّنه الإمبراطور الروماني
«أغسطس» في روما القديمة خصوصاً بعد ظهور العصابات، فقد كان جهازاً
قوياً على استعداد دائم لحماية شخصه ومنع أية بادرة للعصيان أو سحقها.
(المترجم).

112 . * تعتبر راند كوربوريشن التي أسست كمنظمة لا تبتغي الربح
بتمويل خاص عام 1948 أقدم وأكبر المؤسسات التي تعزز سياسات
البنتاغون بالدراسات والبحوث الاستراتيجية. (المترجم).

to Moved .U.S“ ,Filkins Dexter with Jehl Douglas . 113
August ,Times York New ,’War Before Military Iraqi Undermine
.l:1 .p ,2003 ,10

114 . Agence France Presse "Majority of Spanish Against War on Iraq" February 22-2003. وفقاً لهذا المقال، أيد 3,2 % حرباً شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها بدون تفويض من الأمم المتحدة (الحرب الفعلية التي شنت) و11,8 % عارضوا الحرب ما لم يكن هناك تفويض من الأمم المتحدة، و84,7 % عارضوا الحرب في جميع الظروف.

115 . Richard Boudreaux and John Hendren, "U.S. Drops Its Bid to Base Troops in Turkey" Los Angeles Times March 15, 2003, p. A5.

116 . David Ignatius, "A War of Choice, and One Who Chose It," Washington Post, November 2, 2003, p. B1.

Mark Lacey, "Turkey Rejects Criticism by U.S. Official over Iraq," New York Times, May 8, 2003, p. A15.

قال وولفوفيتس:

«فلنر تركيا تتقدم قائلة: «لقد ارتكبنا خطأً. وكان ينبغي أن نكون على علم إلى أي درجة وصل سوء الحال في العراق، ولكننا نعرف الآن. دعونا نتصور كيف لنا أن نكون مساعدين بقدر الإمكان للأميركيين». وقد اختص وولفويتس الجيش التركي بالنقد: «أعتقد أنهم، أيّاً كان السبب، لم يلعبوا دور القيادة القوية المتوقع».

117 . لمزيد من المعلومات عن استطلاعات الرأي التركية انظر:

Philip P. Pan, "Turkey Plans for 62,000 U.S. Troops," Washington Post, February 26, 2003, p. A17.

118 . هذا بعيداً عن المزاعم بأن المخابرات الألمانية ساعدت الجيش الأميركي أثناء الغزو، أنظر على سبيل المثال:

Richard Bernstein, "2 German Roles: Opposing War and Aiding U.S," New York Times, March 3, 2006, p. A12.

119 . * جبال الأورال: حدود طبيعية تفصل أوروبا عن آسيا. (المترجم).

120 . أنظر: Gallup International, Iraq Poll, conducted 2003, available online at http://www.gallup-international.com/ContentFiles/survey.asp?id=10 .

121 . * ولد عبدالمجيد الخوئي نحو عام 1953، وكان أبوه أبو القاسم الخوئي مرجعاً شيعياً عراقياً بارزاً وقد توفي في الإقامة الجبرية عام 1992. أقام عبد المجيد الخوئي في بريطانيا منذ عام 1991 حيث أسس المجلس

الشيعي الأعلى، واشتهرت عنه دعوته إلى التقارب بين الطوائف الدينية والاجتماعية العراقية، كما كان الأمين العام لمؤسسة الإمام الخوئي الخيرية منذ عام 1989 ومقرها لندن ولها فروع في نيويورك ومونتريال. قتل عبد المجيد الخوئي في الصحن الحيدري في مرقد الإمام علي بن أبي طالب أحد أهم الأماكن الشيعية المقدسة في النجف صباح الخميس 10 نيسان/إبريل 2003. فقد طعنه بعض الثائرين بالسكاكين حتى فارق الحياة ومعه حيدر كليدار المشرف على المرقد والمعيّن من جانب وزارة الأوقاف العراقية والذي كان الثائرون ـ حسب بعض التصريحات الصحافية ـ يتهمونه بالارتباط بنظام صدام حسين وبأنه يكتب تقارير ضدهم. لمزيد من المعلومات: أنظر: تقرير بعنوان «عبد المجيد الخوئي... أول معارض يدخل العراق بعد الغزو». (المترجم).

122 . قرار مجلس الأمن التابع الأمم المتحدة الرقم 688 ـ في 5 نيسان/إبريل 1991 ـ أمر الحكومة العراقية بوقف ما تمارسه من قمع على المدنيين العراقيين. النص الكامل لهذا القرار متوافر على شبكة الإنترنت في الموقع الآتي:
http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NRO/596/24/IMG/NR059624/pdf?OpenElement.

123 . Fereydoun Ahmad, “SAIRI [SCIRI] Officials Warns of Saddam Disaster Plan for War,” Tehran Times, January 26, 2003.

124 . قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1637، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، متوافر على شبكة الإنترنت في الموقع الآتي:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/592/77/PDF/N0559277.pdf?OpenElement.

125 . مدينة الصدر منطقة في بغداد يسكنها الشيعة الفقراء، وقد سمّيت باسم والد مقتدى الصدر الذي اغتاله النظام البعثي عام 1999.

126 . Sean Rayment, “Secret MoD Poll: Iraqis Support Attacks on British Troops,” Daily Telegraph, October 23, 2005, available online at http://telegraph.co.uk/news/main.jhtml?xm=news/2005/10/23/wirq23.xml=&sSheet-/portal/2005/10/23/ixportaltop.html.

127 . Gray Langer and John Cohen, “Poll Finds Broad Optimism

News ABC ”,Groups Among Divisions Deep Also but ,Iraq in .12,2005 December ,Report Special

النص الكامل للاستطلاع ونتائجه متوافر على الإنترنت في الموقع الآتي:

Politics/1000a1IraqWhere /http://abcnews.go.com/images
. ThingsStand.pdf

128 . Prince Saud al-Faisel, “ The Fight Against Extremism and the Search for Peace”, New York, Council on Foreign Relations, September 20, 2005, transcript from Federal News Service, available online at:

/http://www.cfr.org/publication
-fight-against-extremism-and-the-search-for-peace-rush/8908
.transcript-federal-news-service-inc.html

129 . Melving R. Laird, “Iraq: Learning the Lessons of Vietnam”, Foreign Affairs, November-December 2005, p. 35; available online at /http://www.foreignaffairs.org
-20051101faessay84604/melvin-r-laird/Iraq
. htmllearning-the-lessons-of-vietnam

130 . مذكورة في John H. Backer, “The Decision to Divide Germany” (Durham: NC Duke University Press, 1978), pp. 155 - 156.

131 . وصف تلك العملية المؤرخ «مايكل شالر» Michael Schaller في كتابه:

(The American Occupation of Japan: the origins of the cold war in Asie) [New York: Oxford University Press, 1985])

وقد كتب أن جورج كنان George Kennan رئيس فريق التخطيط في وزارة الخارجية، قد أشار في السنوات اللاحقة إلى أنه فضلاً عن خطة المارشال Marshall ، أن اطلاق «المسار العكسي» في اليابان إنما كان الإسهام الأهم الذي تمكنت من انجازه في الحكومة». وكان الهدف فرض قيود على ماك آرثر (القائد الأعلى لآسيا والباسفيك) «والتثبّت من الهيمنة السياسية المحافظة داخل اليابان» (ص 122). وكانت رؤية كانان تفيد أن الإصلاحات المثالية لعامَي 1945 ـ 47 (في عهد ماك آرثر) لم تكن لها قاعدة في الحياة اليابانية»، وأن] فقط] استعادة الجماعات المحافظة التقليدية وفّر

الحماية لليابان من عدوى راديكالية أشد ـ الشيوعية ـ بعد الاحتلال (ص 125) ـ وهذا على ما يبدو ما كان يخشى أن تكون له قاعدة في الحياة اليابانية. ومن ثم يجب استعادة النظام القديم ولكن الآن تحت السيطرة الأميركية. تحت المسار العكسي، («كان الهدف تسريع الإنتاج عن طريق التساهل الشديد مع الإجراءات المضادة للاحتكار، وكذلك وضع كوابح قاسية على الحركة العمالية، والتحكم بالتضخم النقدي، وتحديد سعر صرف الين، والحد من الاستهلاك المحلي لمصلحة الصادرات». وفي الأخير تُلغى التعويضات المخصصة لضحايا الفاشية اليابانية (ص 129). وفي حزيران/يونيو 1948، وتلبية لمبادرة كنان اقترح مجلس الأمن القومي وقف إدخال المزيد من الإصلاحات مزعزعة، وكبح قوة الحركة العمالية، والدفع إلى جهود أكبر بواسطة القائد الأعلى والحكومة اليابانية لترويج النظام الصناعي والإنتاج للصادرات (ص 132). وقد وافق ترومان على التوصيات. وتكيّف ماك آرثر جزئياً مع الاتفاق: «برغم خطبته في موضوع التزام برنامج الاحتلال الأصلي أثناء صيف 1948، فقد توجه أيضاً بقوة إلى اليمين وفقاً لمطالب الليبراليين في واشنطن. وبدأ القائد الأعلى لآسيا والباسفيك في العمل ضد الجماعات السياسية اليسارية والعمالية، وروّج النظام الصناعي واستهل تطهيراً جديداً ضد الراديكاليين داخل الهيكل الخاص بالنظام. وبتبنّي دعوة واشنطن لمزيد من الانضباط العمالي، بدأ القائد الأعلى هجومه الخاص على الحركة العمالية... قائماً بتجريد جميع هؤلاء العمال] في المنشآت العامة] من حقهم في الإضراب أو التفاوض بشكل جماعي». وقد تم رفض الإدانات التي وجهها أعضاء آخرون في لجنة الشرق الأقصى، بمن فيهم البريطانيون رفضاً غاضباً (ص 134ـ 36) وقد نجح الديمقراطيون الليبراليون في إدارة ترومان في خلق دولة على قاعدة حكم الحزب الواحد، حزب رجال الأعمال، مع حركة عمالية مضعفة بشدة فارضين «رؤية لمستقبل اليابان، رؤية يتعاون فيها العدو السابق مع الولايات المتحدة للهيمنة على مستقبل آسيا» (ص 140).

132 . Thomas Carothers, Critical Mission: Essays on Democracy Promotion (Washington, DC: Camegie Endowment for International Peace, 2004).

133 . Peter Beaumont, "Abuse Worse Than Under Saddam, Says Iraqi Leader," The Observer (London), November 27, 2005, p. 1.

134 . كان ليونيد بريجنيف زعيم الاتحاد السوفياتي في وقت غزو

تشيكوسلوفاكيا عام 1968، والذي دافع عنه في خطبته في تشرين الثاني/نوفمبر 1968 معتبراً أن بلدان أوروبا الشرقية لم يكن لديها الحق في أن تقرر ترك المعسكر «الاشتراكي».

135 . في مجلس الأمن المكوّن من خمسة عشر عضواً، يكون القرار باطلاً إذا صوّت عضو أو أكثر بالسلب من أي من الأعضاء الدائمين؛ الولايات المتحدة، بريطانيا، الصين، فرنسا، روسيا.

136 . States United ,Committee Services Armed Senate ,Hearings Central the and Iraq in Operations and Strategy Military transcript) 2005 ,29 September ,DC ,Washington ,Area Command .(Service News Federal from

137 . أنظر: Timetable for Call Leaders Iraqi“ ,Nasrawi Salah See November ,Press Associated ,”Forces U.S.-Led of Withdrawal for the for Meeting Preparatory the of Statement Final ;2005 ,22 ,2005 - 21 - 19 November of Conference Accord National Iraqi /http://www.arableagueonline.org/las at online available ;Egypt ,Cairo .english/details_en.jsp?art_id/3926&level_id/239

138 . للمثال أنظر:
,”Premier Iraq of Choice over Split Coalition Shia“ ,Negus Steve .8 .p ,2005 ,7 February ,Times Financial

139 . * ارتبط اسم «الأنفال» ـ المأخوذ عن اسم إحدى سور القرآن وتعني غنائم الحرب ـ بالعملية العسكرية التي نفذها ضد أكراد العراق النظام العراقي السابق بقيادة الرئيس الراحل صدام حسين، إذ أطلق على تلك العملية اسم «حملة الأنفال». وقد نفذت تلك الحملة على ثماني مراحل بدأت في 22 شباط/فبراير 1988، وانتهت أوائل أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وتقول مصادر عدة إنها انتهت في مطلع عام 1989. وقد اشترك في تنفيذ هذه الحملة قوات الفيلقين الأول والخامس في كركوك وإربيل، مع بعض قوات الحرس الجمهوري، وقوات المغاوير، وقوات الجيش الشعبي، وأخيراً أفواج الدفاع الوطني التي تشكلت من أكراد مؤيدين للحكومة. أثناء هذه الحملة وتحديداً في آذار/مارس 1988 ضُربت مدينة حلبجة الكردية بالأسلحة الكيميائية (غاز الخردل وغاز الأعصاب). وأدى ذلك إلى سقوط نحو خمسة آلاف قتيل مدني. وعقب هذه الحادثة لقب الأكراد علي حسن المجيد باسم «علي الكيماوي». أما حصيلة الحملة من الضحايا

فإن المصادر الكردية تؤكد مقتل مئة ألف واختفاء مئة ألف، وتدمير ثلاثة آلاف قرية وإجبار نصف مليون كردي على العيش في قرى أقامتها لهم الحكومة العراقية آنذاك خصيصاً كي يسهل السيطرة عليهم. وقد أجرت منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الإنسان تحقيقات على مدى عامَي 1992، و1993 في المدن التي شهدت حملة الأنفال وتوصلت في تقريرها إلى أن هذه الحملة «إبادة جماعية لقسم من السكان الأكراد العراقيين شمالي البلاد». (المترجم).

140 . من 1986 إلى 1989، ولكن خصوصًا في 1988، شن صدام حسين هجمات وحشية ـ عرفت بحملة الأنفال ـ على أكراد العراق مؤدياً إلى وقوع عدد كبير من القتلى. استخدمت الحكومة العراقية أسلحة كيماوية ضد الأكراد خاصة في حلبجة. أنظر:

Campaign Anfal The :Iraq in Genocide ,watch East Middle ;(2003 July ,Watch Rights Human :York New) Kurds the Against ./org/reports/1993/iraqanfal .http://www.hrw at online available

141 . أنظر:

and ,Bush ,Reagan :These Like Friends With ,Jentleson .W Bruce See .(1994 ,Norton .W .W :York New) 1990 - 1982 ,Saddam Rowman :MD ,Lanham) Forget to Dying ,Gendzier Irene also and

.(forthcoming ,Littlefield

142 . Scars the and Posture Nuclear Iran's" ,Hiltermann .R Joost ,2005 ,18 January ,Online Report East Middle ,"War of .http//:www.merip.org/mero/mero011805.html

143 . في عهد رئيس الوزراء طوني بلير، كان سترو وزيراً للداخلية من 1997 إلى حزيران/يونيو 2001 ثم وزيراً للخارجية وشؤون الكومونولث حتى 2006. وكان هون Hoon وزيراً للدفاع من 1999 حتى 2005 وأصبح Lord Privy Seal « حامل الختم الملكي» ورئيس مجلس العموم منذ أيار/مايو 2005.

144 . Men Saddam's If Wonders Thomas Mark" ,Thomas Mark .2002 ,9 December ,Statesman New ,"Paper Recycle

145 . of Report Pike ,Intelligence on Committee Select House - 88 .p ,1976 ,16 February ,Voice Village in ,1976 ,19 January

;”official senior“ a to only quote the attributes Report The .471 ,1980 ,Books Times :York New ,Washington Safire’s) Safire William .Kissinger as official the identifies (p.33

146 . * غرنيكا Guernica اسم واحدة من أعظم لوحات بيكاسو، وهي تعتبر رمزاً عالمياً لأهوال الحرب، وقد استوحاها بيكاسو من عمليات القصف التي شنها الجيش النازي في 26 نيسان/إبريل 1937 على المدينة التي أُعطيت اللوحة اسمها، وقد أسفرت عن مقتل 1600 شخص. إلا أن غرنيكا تنطوي في الوقت نفسه على معنى إضافي بالنسبة إلى سكان منطقة الباسك، لأن المدينة تعد مهد هويتهم. (المترجم).

147 . Sunday\ Times (London), june 15, 1969. في كلتا الحالين ليست المشكلة في إنكار وجود الشعب المضطهد، ولكن فقط إنكار هويته. وهذا هو تصريح مائير الكامل: «لم يكن هناك شيء يسمّى الفلسطينيين. متى كان هناك شعب فلسطيني مستقل لدولة فلسطينية؟ لقد كانت إما في جنوب سوريا قبل الحرب العالية الأولى، ثم فلسطين تشمل الأردن. لم يكن الأمر على هذا النحو، إنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين يعتبرون أنفسهم شعباً فلسطينياً وقد أتينا وألقينا بهم إلى الخارج وأخذنا دولتهم منهم. إنهم لم يكونوا موجودين».

148 . Jennifer and ,Hartung .D William ,Gabelnick Tamar During Turkey to Sales Arms .U.S :Repression Arming ,Washburn the and Institute Policy World ,Administration Clinton the available ;1 Table ,1999 October ,Scientists American of Federation . turkeyrep.htm/http://www.fas.org/asmp/library/reports at online

السنوات المذكورة هي سنوات مالية. تمثل إمدادات الأسلحة هذه مبيعات تجارية مباشرة ومبيعات عسكرية خارجية وهما أكبر برنامجين لتصدير السلاح الأميركي. بالإضافة، قدمت واشنطن لتركيا أسلحة مستخدمة فائضة: (تمثل قيمتها الشرائية الأصلية حوالى 22 بليوناً، ثلاثة أرباع هذه المساعدة تمت في ظل ولاية كلينتون). وتدريبات عسكرية (حيث كانت تركيا أكبر متلقٍّ لهذا النوع من التدريبات في التسعينيات من القرن العشرين).

149 . أنظر: 1999 :Facts the Just ,Olson Joy and Isacson Adam Assistance Security and Defense .U.S to Guide Civilian’s A ,Edition Latin :DC ,Washington) Caribbean the and America Latin to ,Policy International for Center and Group Working America

1999), p. 27. a Narrative available online at http://ciponline.org/facts/co99.htm.

تشمل المساعدات الأمنية الوجهين: العسكري والأمني (البوليسي) اللذين أصبحا متشابكين بشكل متزايد.

150. Adam Isacson, Joy Olson, and Lisa Haugaard, Blurring the Lines: Trends in U.S. Military Programs with Latin America (Washington, DC: Latin America Working Group Education Fund, Center for International Policy, and Washington Office on Latin America, September 2004), available online at http://www.ciponline.org/facts/0410btl.pdf.

Stephen Kinzer, "Kurds in Turkey: The Big Change", New York Review of Books, January 12, 2006.

151. الإشارة هنا إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وضعت نزولاً عند متطلبات العضوية في الاتحاد الأوروبي في اجتماع المجلس الأوروبي في حزيران/يونيو 1993، في كوبنهاغن، الدانمارك.

152. النص الكامل للمادة 109 هو: «أولاً: تدير الحكومة الاتحادية النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يناسب التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة معينة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورةٍ مجحفة أيام النظام السابق، والأقاليم التي تضررت بعد ذلك، على نحو يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة في البلاد، وينظم ذلك وفق القانون. ثانياً: ترسم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، على نحو يحقق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادىء السوق وتشجيع الاستثمار. أنظر:

Iraqi Constitition, ratified by voters on October 15, 2005, available online at http://portal.unesco.org/cl/en/files/20704/1133273681iraqi_constitution_en.pdf.

ثمة ترجمات مختلفة للدستور مع اختلاف في ترقيم المواد.

153. أنظر: John Norris, Collision Course: NATO, Russia, and Kosovo (Westport, CT: Praeger, 2005), p. xxiii.

كتب أن «مقاومة يوغسلافيا للتيارات الأوسع من الإصلاح السياسي

والاقتصادي ـ وليست الأوضاع المأساوية للكوسوفيين ـ هو أفضل ما يشرح حرب الناتو». وكان نوريس Norris أثناء الحرب مديراً للاتصالات لنائب وزير الخارجية ستروب تالبوت Talbott Strobe الذي كان شخصية قائدة في وزارة الخارجية وتخطيط البنتاغون فيما يتعلق بالحرب. وقد كتب تالبوت في مقدمته «إن الفضل يرجع إلى نوريس» في أن من يهتم بالحرب في كوسوفو «سوف يعرف... كيف بدت الأحداث وشعر بها وقتذاك المنخرطون فيها».

154 . قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1559، في 2 أيلول/سبتمبر 2004 متوافر في الموقع الآتي:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/NO4/498/92/PDF/NO449892.pdf?OpenElement.

155 . أخطرت سوريا الأمم المتحدة رسمياً في 26 نيسان/إبريل 2005 بأنها سحبت جميع قواتها، وقواعدها العسكرية، وجهاز المخابرات من لبنان.

156 . Robert Fisk, The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East (New York: Alfred A. Knopf, 2005).

157 . Geoffrey Wheatcroft, "One Man's Arabia," New York Times Book Review, December 11, 2005, p. 1.

158 . William A. Dorman and Mansour Farhang, The U.S. Press and Iran: Foreign Policy and the Journalism of Deference (Berkeley: University of California Press, 1987).

159 . في أيار/مايو 1987 أثناء الحرب الإيرانية العراقية، كانت القطعة البحرية USS Stark تحرس الخليج الفارسي، وقد ضُربت بصاروخين أطلقا من مقاتلة ميراج عراقية، وقتلت أعضاء الطاقم المكون من 37 فردًا. وقد صرحت كل من واشنطن وبغداد بأن الهجوم كان حادثة. ولم يدفع العراق أي تعويض عن الهجوم حتى حرب الخليج 1991. وفي 1989 حثّ المسؤولون الأميركيون على أن تسعى واشنطن إلى التقارب مع صدام حسين برغم تطويره المستمر لأسلحة كيميائية وبيولوجية، ودعمه للإرهاب، وفشله في دفع التعويضات عن حادثة ستارك Stark أنظر:
Elaine Sciolino, "1989 Memo To Baker Listed Abuses by Iraq but Urged Conciliation," New York Times, September 22, 1992, p. A15).

وفي حزيران/يونيو 1967، هاجمت القوات البحرية والجوية الإسرائيلية يو إس

ليبرتي u.s. Liberty سفينة استخبارات وإلكترونيات أميركية، بعيداً عن الشواطىء المصرية، وقتلت 34 أميركياً، وزعمت إسرائيل أن الهجوم كان حادثة وقبلت واشنطن رسمياً الاعتذار، برغم أنه ما زالت هناك شكوك حقيقية. للاطلاع على رؤى مختلفة، أنظر:

Story True The :liberty the on Assault The ,.Jr Ennes .M James New) Ship Intelligence American an on Attack Israeli the of Edition Press Reintree updated ;1979 ,House Random :York Jay .A ;(2002 ,Books Signature :MD ,Gaithersburg in published .U.S the on Attack Israeli 1967 The :Incident Liberty The ,Cristol .C David and ;(2002 ,Brassey's :VA ,Dulles) Ship Spy Navy ,Institute Naval .U.S the of Proceedings "?Fire Friendless" ,Walsh /http://www.usni.org/Proceedings at online available ,2003 June . Articles03/PROwalsh06.htm

160 . The Press Trust of India, Indiaع, Iran and the U.S.,, February 18, 2006; Daniel Dombey, Roula Khalaf and Arkady Ostrovsky, "US Warns India to Back Iran UN Referral or Lose Nuclear Deal', Financial Times (London), January 26, 2006, p. 9.

161 . Robert Olson,"Turkey-Iran Relations, 2000 - 2001: The Caspian, Azerbaijan and the Kurds', Middle East Policy 9, no. 2 (June 2002), pp. 111 - 129.

162 . Yitzhak ben - Yisrael, Ha'aretz, April 16, 2002.

163 . Ha'aretz services, Ha'aretz, February 10, 2004 (Hebrew).

164 . Martin Van Creveld, "Is Israel Planning to Attack Iran? Sharon on the Warpath', International Herald Tribune, August 21, 2004, p.6.

165 . دخلت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ في 1970 وهي الآن مقبولة في 189 دولة، وَلَم تقبل بها إسرائيل والهند وباكستان فحسب. نص المعاهدة متوافر على الإنترنت في الموقع الآتي: . npttext.html/http://disarmament/un.org/wmd/npt

166 . أنظر: "Text Urging Negotiations on Fissile Material Treaty Approved by Disarmament Committee', Press Release, GA/DIS/3291, Fifty-ninth General Assembly, First Committee,

at online available ,2004 ,4 November
the in) doc.htm/329 gadis /http://www.un.org/News/Press/docs/2004
Resolution on vote the ,2004 ,3 December on session plenary
voting Palau and States United the with ,2 - 2 - 179 was 59/81
Adopts Assembly General" ;(abstaining Israel and Britain and no
Range Wide a on Committee First by Recommmended Texts 55
,GA/10310 ,Release Press ,'Matters Security ,Disarmament of
available ,2004 ,3 December ,Plenary ,Assembly General Fifty-ninth
. News/Press/docs/2004/ga10310.doc.htm /http://www.un.org at online

الفصل الخامس: الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

شرعية إسرائيل

شالوم: يثار كثير من الجدل حول شرعية دولة إسرائيل، فإلى أي مدى تُعتبر هذه الدولة شرعية أو غير شرعية؟

تشومسكي: باعتقادي أن مفهوم شرعية الدولة لا يعني الكثير. فهل الولايات المتحدة دولة شرعية؟

لقد قامت على الإبادة الجماعية، استولت على نصف المكسيك، ما الذي يجعلها شرعية؟ فالطريقة التي أُسس عليها النظام الدولي، وقوامها أن الدول لها حقوق معينة، لا تمت بصلة لشرعية الدول. وأي دولة يمكن أن ترِد إلى ذهنك تجدها قائمة على العنف، والقمع، والإقصاء، وجميع أنواع الجرائم. نظام الدولة نفسه ليس ذا شرعية موروثة. إنه مجرد شكل مؤسسي تم تطويره وفرضه بكثير من العنف. كل ما هنالك أن مسألة الشرعية لا تُثار، فهناك نظام دولي يُتفق في إطاره من حيث الجوهر، على أن للدول حقوقاً محددة، ومع ذلك فإن هذا لا يمدها بأية شرعية، وهو ما ينطبق على إسرائيل أو غيرها.

الأشقر: ربما من الممكن طرح السؤال بطريقة أخرى. فلو أن أحداً يحاول تعريف أصول الدولة الإسرائيلية لكانت الصيغة التي تتبادر إلى الذهن هي عنوان بحث شهير لـ«ماكسيم رودنسون» هل إسرائيل: دولة مُستعْمِرة ـ إستيطانية ؟ Israel: A Settler-Colonial State?[167]، هذا العنوان يشير إلى حقيقة تُعدّ جزءاً ثابتاً من تاريخ الدولة، وبالطبع ينطبق القول نفسه على دول كثيرة. (تشومسكي: معظمها)، ويأتي بعدئذٍ عامل الزمن: فإسرائيل دولة مُستعْمِرة ـ إستيطانية حديثة جداً، وهي تقوم على طرد السكان الأصليين لفلسطين، وليس على إبادة جماعية مثلما فعلت الولايات المتحدة. والمثير للسخرية هنا، أن الدول التي قامت على الإبادة الجماعية تتمتع الآن بوضع أكثر راحة. ليس من وجهة نظر أخلاقية بالطبع، بل من وجهة نظر سياسية، وذلك في ضوء ما يتوافر من طعن في شرعيتها، ففي حالة الطرد يواصل هؤلاء المطرودون طعنهم في شرعية الدولة، وفي حالة الإبادة فإن الطاعنين المحتملين في الشرعية قد تم محوهم على بكرة أبيهم. وصحيح أن جميع الدول قد قامت على العنف، ولكن ثمة حالات مثل حالة دولة جنوب إفريقيا في ظل سياسة الفصل العنصري «الأبارتيد»، أو الجزائر في زمن السيطرة الفرنسية، لا يمكن أن تصنف في الفئة نفسها، كدول غير متنازع على شرعيتها أو لم تعد كذلك. ومن ثم فالحقيقة هي أن إسرائيل

تواجه تشكيكاً شديداً في شرعيتها، و«حقها في الوجود»: فمعظم العرب على استعداد للاعتراف بها فعلياً de facto، كحقيقة، ولكن ليس قانونياً de jure كحق. 168 *

تشومسكي: مفهوم «الحق في الوجود» يبدو وكأنه قد اخترعه محامو حركة الرفض الأميركي ـ الإسرائيلي U.S.-Israeli rejectionism. والطريقة التي انتشر بها طريقة مثيرة. وهذا المفهوم لا وجود له في القانون الدولي. فكل دولة ليس لها حق في الوجود. فالمكسيكيون يرفضون حق الولايات المتحدة في الوجود، بقيامها على نصف المكسيك. وهم يعترفون بالولايات المتحدة، ويعترفون بحقّها في العيش في سلام وأمن داخل حدودها المعترف بها، ولكنهم لا يعترفون بحق الولايات المتحدة في الوجود، ولا ينبغي لهم أن يعترفوا. كذلك فإن الهنود الهوپي Hopi Indians يعترفون بالولايات المتحدة لكنهم لا يعترفون بحقها في الوجود. لم أرَ مطلقاً دراسة دقيقة في هذا الصدد، ولكن بمقدار ما يمكنني أن أؤكِّد، فإن مفهوم «الحق في الوجود» تطور في سبعينيات القرن العشرين، في اللحظة التي سلَّمت معظم الدول العربية ـ بتأييد صامت من منظمة التحرير الفلسطينية ـ بأن إسرائيل لها «الحق في العيش في سلام وأمن داخل الحدود المعترف بها» ـ وهي الصيغة التي تبنّاها قرار مجلس الأمن الرقم 242 عقب حرب حزيران/يونيو 1967، وتم إدماجها في قرار مجلس الأمن الذي صُوّت عليه في كانون الثاني/يناير 1967 169 . ومن أجل إقامة الحواجر، والحيلولة دون تقدم التفاوض والاستقرار، صعَّدت الدعاية الأميركية الإسرائيلية صيغة المطلب، من الحق الذي ينطبق على جميع الدول ـ «العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها» ـ إلى «الحق في الوجود». ومن ثم كان العائق الجديد هو أنه ما إن لم يَقبل الفلسطينيون حق إسرائيل في الوجود ـ أي قبول شرعية نزع الملكية عنهم وطردهم ـ فلن يُقبَلوا طرفًا في التفاوض.

على حد علمي، كانت تلك طريقة لمنع المفاوضات، في وقت كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد شارفتا أن تكونا الدولتين الوحيدتين في رفضهما المضي في تنفيذ إجماع دولي واسع على تسوية تقوم على دولتين. لا اعتقد أنه علينا قبول هذا المفهوم فهذا مفهوم دعائي. فليس هناك أي دولة لها حق في الوجود، وليس من داع لأحد في القبول بالحق في الوجود. فالدول هي ما عليه. إذ ليس منها ما لديه أية شرعية موروثة، فأنت على حق، إنها دول ذات أوضاع وأبعاد كثيرة ومختلفة. لقد كانت جمهورية جنوب إفريقيا في زمن الفصل العنصري غير شرعية بمعنى خاص وقبيح. هل هي شرعية

الآن؟ لقد انتهت سياسة الفصل العنصري، ولكن في نظر 80% من السكان السود، قد يكون الوضع أسوأ مما كان عليه، خاصة بعد الإجراءات النيوليبرالية التي تم مأسستها هناك. فهل هذه دولة شرعية؟

إنك محق تماماً في أن إسرائيل قريبة من حالة متفردة إلى حد ما ـ أي أنها واحدة من دول قليلة قامت بعد أن كان النظام الدولي المعاصر قد تشكل عام 1945، فقد أصبحت إسرائيل دولة عام 1948، مثل الهند وباكستان، وهو ما يفرض هنا عنصراً إشكالياً إضافياً ـ كما في حالة الهند. لماذا ينبغي للهند أن تقوم على كشمير، مثلاً؟ الكشميريون لا يريدونها، وقد صودف أن المهراجا اتخذ ذلك القرار ضد إرادة السكان، وهم يحتفظون بها عنوة، ولن يسمحوا بإجراء الاستفتاء الشعبي الذي طالبت به الأمم المتحدة. فالقوات الخاصة الهندية، راشتريا رايفلز Rashtriya Rifles * 170 ترتكب فظائع مروّعة. لقد زوّروا الانتخابات، مما أفضى إلى مزيد من العنف الذي ما زال مستمرًا حتى الآن. هناك عنصر من عدم الشرعية.

الأشقر: أعتقد أن هناك عدة مستويات يتم خلطها هنا. إذ ليست هناك دولة على وجه الأرض توجد فيها مساواة اجتماعية. هذا واضح تمام الوضوح. ومن ثم فما قلتُه عن جنوب إفريقيا يمكن أن ينطبق أيضًا على الولايات المتحدة أو على أية دولة أخرى. (تشومسكي: ولكن هناك حالات قصوى). هناك حالات قصوى بالطبع، لكننا نتكلم على مستوى مختلف. فهناك دول تعتبرها الغالبية العظمى من السكان أنها دولهم من دون أدنى مشكلة، ولكن هنالك في الوقت نفسه أوضاعاً تعدّ جزءاً من الشرعية الاستعمارية، خُلقت بالقوة ورفضتها غالبية من السكان المعنيين. فكشمير، وكردستان، والبقية تعتبر أوضاعاً غير شرعية وفق ذلك، حيث الغالبية المعنية لا تعتبر نفسها ممثَّلة في بنية الدولة القائمة.

تشومسكي: بل هناك المزيد. لنأخذ تركيا بعد طرد اليونانيين. لم يتقبل اليونانيون ذلك، حتى إلى يومنا هذا. فليس ثمة شرعية لذلك، لقد سوي الوضع بترتيبات مختلفة قائمة على القوة. وإسرائيل ليست مستثناة كونها قامت بعد سواها بقليل، ولكنها شبيهة جدًا في الخصائص نفسها. وربما تكون الولايات المتحدة المثال الأكثر تطرفاً في هذا الصدد، فجميع السكان الأصليين إما أُبيدوا على بكرة أبيهم أو طردوا من أراضيهم، ثم قامت على نصف دولة أخرى، هي المكسيك. والسبب الوحيد في أنها لم تفتح كندا هو أن الرادع البريطاني آنذاك كان شديد القوة. ببساطة لا أعتقد أن مسألة شرعية الدولة يمكن أن تثار بجدية. فهذه الدول كلها، غير شرعية.

الأشقر: نعم، ولكن مرة أخرى يعتمد الأمر على ما تعنيه بعدم الشرعية. في حالة إسرائيل، هناك وضع شهد طرد الغالبية العظمى ـ أكثر من 80% ـ من السكان العرب الفلسطينيين عام 1948.

تشومسكي: وما عسى السكان الأصليون أن يروا في الولايات المتحدة الحالية؟

الأشقر: لقد قلتُ في البداية إن الدول التي قامت على الإبادة الفعلية هي، بطريقة أو بأخرى، في وضع أكثر راحة سياسياً، لعدم وجود شعب كبير ينازعها على الوجود أو الشرعية. أما في حالة الدولة الإسرائيلية، فهناك من الناحية الأخرى، شعب كثير العدد يعادل المجتمع المستوطن ـ المسيطر على الأقل، يطالب بالحق في الأرض نفسها التي يرى هذا الشعب أنها اغتصبت منه بغير حق. ولما كان لا يوجد حل يقبله هذا الشعب، فستظل هناك مشكلة تتعلق بالشرعية. ولن تُحل إلا عندما يرى هذا الشعب أن تلك الدولة برغم كونها منبثقة من ظلم وقهر تاريخي، ينبغي أن تقبل كحقيقة واقعة في سياق تسوية ما، وإلا فسوف تظل هناك مشكلة شرعية ـ بكل ما يعنيه المصطلح بمعناه الديموقراطي والشّكلي جداً.

تشومسكي: ما دام هناك شيء متنازع عليه باقياً، فهو متنازع عليه، أنا أتفق معك. لذلك فإن سريلانكا متنازع عليها تنازعاً حقيقياً وخطيراً. والهند كذلك. أما الإلزاس واللورين فما من نزاع عليهما لأن الطرفين كليهما اعترفا بأنه في المرة المقبلة التي سيتنازعان على هذا الإقليم، سيمحوان العالم. وفي حالة إسرائيل، فإنها في الغالب مقبولة حتى لدى الفلسطينيين. ولكن إلى أن يتم قبولها قبولاً تاماً، أقول: نعم، ستظل موضع تنازع. وهذا بُعد مختلف عن مسألة الشرعية. فحقيقة أن بعض الناس قد تخلّى عن القضية، لا تعني أن هذه القضية أصبحت شرعية.

الأشقر: كلا، إن الشرعية تقوم على قبول/رضى الغالبية. وقبول الغالبية هو ما يُعرِّف الشرعية، على الأقل في الفلسفة السياسية والقانون الدستوري الديموقراطي. والدولة إنما تكون شرعية عندما تقوم على قبول غالبية شعبها صاحب الحق. أقولها مرة أخرى: إن مشكلة الدولة الإسرائيلية هي أن غالبية الشعب الفلسطيني قد طُرد وحُرم حقوقه منذ عام 1948. ومن ثم، إذا اعتبرنا أن لهؤلاء الناس حقوقاً في الأرض التي طردوا منها، فلا يمكن أن نقول إن الدولة الإسرائيلية تقوم على قبول غالبية أصحاب الحق في أرضها.

تشومسكي: دعنا من كلمة «شرعية». فهي ذات معنى مختلف تماماً في الشؤون الدولية. يمكنك فحسب أن تقول، على نحو مباشر: إن الشعب

الأصلي الأول في الأرض التي قامت عليها إسرائيل لا يقرّ بأن طرده شرعي. هذا صحيح. ولكن لا علاقة لهذا بشرعية الدولة من عدمها. ويصحُّ القول نفسه على دول أخرى كثيرة. قد يقبل الناس بوجودها، من دون القبول بشرعيتها. ولا أعرف ما يمكن أن يحدث إذا أجرينا اقتراعاً في الإلزاس واللورين ـ على سبيل المثال ـ على مدى قبول الناس هناك شرعية الحل من عدمه. قد يقولون، حسناً، تلك هي الطريقة التي لا تحلّ المسألة بدونها، أي قد يعتقدون أنها شرعية، ربما لا. وإذا ذهبت إلى محمية للهوبي الأميركيين الأصليين Hopi American Native، فهم حتماً لن يعتبروا الولايات المتحدة دولة شرعية، في حين أنهم يسلمون بوجودها.

الأشقر: حتى في حالة تسليمهم بوجودها، فإنها شرعية.

تشومسكي: حسناً، ولكن ما دام ليس لدى الفلسطينيين أيّ صوت مُنظّم فإنهم قد سلّموا بوجود إسرائيل منذ وقت طويل. لقد دعموا قرار الأمم المتحدة عام 1976 (الذي أبطلته الولايات المتحدة بالفيتو) والذي دعا إلى تسوية تقوم على وجود دولتين 171 . ففي عام 1988، قبل المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً تسوية كهذه 172 . ولكنني لا أعتقد أن ذلك يضفي شرعية تُذكر على إسرائيل، أكثر مما فعله أي إجراء آخر بالنسبة إلى أية دولة. ولكن ما دام القبول هو الأمر المعني هنا، فإنهم قبلوا بها برغم وجود مسائل متنازع عليها، مثل الحق في العودة، أو الحدود، أو غيرها.

لنأخذ مثلاً المفاوضات التي جرت في طابا في كانون الثاني/يناير 2001 173 . فهم لم يتوصلوا إلى اتفاق، لكنهم كانوا قاب قوسين أو أدنى منه. والحقيقة أنه في المؤتمر الصحافي الختامي، ذكر المفاوضون أنهم لم يكونوا يوماً بمثل هذا القرب من اتفاق، وأنهم إذا كانوا قد واصلوا التفاوض مدة أطول قليلاً، لكان من الممكن أن يتوصّلوا إلى اتفاق 174 . والاتفاق الذي كان من الممكن التوصل إليه كان سيرقى إلى مستوى القبول به من قبل الهيكل الإداري الوحيد المنظم في العالم الفلسطيني. هل كان ذلك سيجعل إسرائيل شرعية؟ كلا. وهي لا تختلف في ذلك عن الولايات المتحدة، أو فرنسا، أو الهند، أو سريلانكا، إلى سائر القائمة.

الأشقر: لا يمكننا أن نكيل بمكيالين هنا. إذ لا يمكننا لوم الحكومات الأوروبية، والحكومة الأميركية، وغيرها، على عدم الأخذ برأي شعوبها في مسألة حرب العراق، ثم نعتبر القرار الذي اتخذته مجموعة هي بمنزلة حكومة للفلسطينيين على أنه الصوت المعتمد للشعب الفلسطيني وفي الوقت نفسه نتجاهل رأي هذا الشعب.

تشومسكي: إذن أنت الآن تقول إن السلطة الفلسطينية ليست شرعية؟
الأشقر: كلا، ما أقوله هو أنه لا يمكن اعتبار اتفاق ما شرعياً إذا لم يكن قائماً على استشارة الشعب الفلسطيني من خلال نوع من الاستفتاء الشعبي. الأمر يحتاج إلى موافقة غالبية الفلسطينيين المظلومين.
القول الفلسطيني في أية تسوية
تشومسكي: بمن فيهم اللاجئون في لبنان وأماكن أخرى؟
الأشقر: بالطبع.
تشومسكي: هذه طريقة مؤكدة لضمان حرب ودمار دائمَيْن للفلسطينيين. إذا كان هناك من يصرّ على أن لا تسوية من دون موافقة الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين، فإنك بذلك تمنح الجناح اليميني الإسرائيلي أعظم هدية يمكن تخيّلها. ففي عالم الواقع، عليك أن تسأل ما الأمور الممكنة؟ ويا للأسف فإن حقوق الناس دائماً وأبداً ما تعالج عن تراضٍ واقعي وفق ما يمكن تحقيقه. علينا إذاً أن نميّز تمييزاً حاسماً بين اقتراح شيء وبين الدعوة (Advocacy) فعلياً. هذا تمييز حاسم كثيراً ما يتم إغفاله. فبإمكانك أن تقترح أنه ينبغي للجميع التوقف عن التناحر والعيش في سلام كل مع الآخر، ولكن هذه لا تعتبر الدعوة إلى القضية إلى أن تُبين لنا طريقة انتقال الطرفين من الصراع إلى السلام. وقتئذ تصبح هذه الدعوة. وفي ما يتعلق بالمشكلة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، يمكننا أن نشير إلى وجود حل يحصل بمقتضاه الفلسطينيون على جميع حقوقهم، ولكن هذه في الواقع ليست الدعوة، إنها حكم بالإعدام على الفلسطينيين. يمكنك أن تقترحها كهدف طويل الأمد، ولكن إذا كنت تريد الدعوة إليها فعليك أن تبين طريقة الوصول إلى هذا الهدف.
وفي الحقيقة، هناك طريقة للوصول إلى تسوية، وقد قبلها الفلسطينيون عموماً، على الأقل بمقدار ما نعني مؤسساتهم الخاصة، وحتى بمقدار ما تبيّنه نتيجة التصويت. إنهم يقبلون التسوية القائمة على الدولتين، قد يرون أنها غير عادلة، لكنهم يقبلونها. وقد اتجهوا نحو تحقيقها، بل طالبوا بها. ولا أعرف هل كان هناك استطلاعات في مخيمات اللاجئين في الأردن، ولبنان، وسوريا، ولكن نتيجة الاستطلاع في الأراضي المحتلة تبيّن قبولاً عاماً بالتسوية القائمة على دولتين، هذا إذا أمكن التوصل إليها. هل هذا حل عادل؟ بالطبع لا. أسيدخر شيئاً للفلسطينيين؟ نعم، ربما. وهل يمكن أن يكون خطوة نحو التحرك إلى شيء أفضل؟ ربما. هذه هي الدعوة. ولكن قولك إن لا شيء جيداً على الإطلاق ما لم يكن حلاً عادلاً، هو ببساطة

حكم على الفلسطينيين بالبؤس والدمار طوال الحياة.
الأشقر: لا يمكنك القول إنك تريد إنقاذ الفلسطينيين من حياة البؤس، في حين تحرم أولئك الذين يعيشون في أسوأ شقاء، أي خصوصاً اللاجئين في لبنان، من أي حق في التعبير عن أنفسهم في شأن مصيرهم.
تشومسكي: إذاً ما الذي تدعو إليه؟
الأشقر: هؤلاء ضحايا القمع والطرد من أرضهم لهم الحق في تقرير المصير، ولا يوجد من يحق له تقسيم الشعب الفلسطيني. هذه بالفعل هي السياسة الإسرائيلية: التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، في حين أنهم ينكرون على الباقين أية حقوق. هذه السياسة رفضتها الغالبية الساحقة من الفلسطينيين. لقد اعتبروا أنفسهم شعباً واحداً، وليسوا فِرقاً مختلفة يمكن التخلص من بعضها. ومن ثم فإنني أعتقد أن الصيغة التي تؤدي إلى حرب دائمة هي بالتحديد محاولة تنفيذ اتفاقات وتسويات من دون التثبّت من أن غالبية السكان الفلسطينيين تقبل بها. وإذا كنت تبحث عن تسوية دائمة، فعليك التأكد من أنها تحظى بتأييد أغلبية واضحة من مجمل الشعب الفلسطيني. والقيام بهذا لا يمثّل وصفة لحرب دائمة، مثلما تقول، نعوم، بل على العكس.
تشومسكي: ما الذي تدعو إليه؟ أعطني سلسلة من الخطوات التي تقترحها.
الأشقر: أدعو إلى تسوية، تقوم على التفاوض، ويتم طرحها على استفتاء عام لدى الشعوب المعنية. وهذا يسري على الإسرائيليين مثلما يسري على الفلسطينيين.
تشومسكي: ماذا سوف يبيّن الاستفتاء للفلسطينيين؟
الأشقر: الأمر يتوقف على ما سيُطرح للتصويت.
تشومسكي: إذًا ما التسوية التي سوف تطلب منهم التصويت عليها؟
الأشقر: الأمر ليس موكولاً إليك أو إليّ كي نحدد أية تسوية ينبغي عقدها. يمكننا أنا وأنت أن نقول ما نعتقده في شأن شروط لتسوية عادلة أو مقبولة، وهي التي يجب أن تتناول مشكلات وحقوق كل السكان المعنيين بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. لقد أشرت إلى مفاوضات طابا 2001، والحقيقة أن المفاوضين قد ناقشوا مخططاً مفصلاً حول مصير اللاجئين الفلسطينيين يدعم ما أقوله هنا. فقد كان لديهم وعي ـ وكن واثقاً بأن القيادة الفلسطينية على وعي تام بذلك ـ بأنه لا يمكن أن تعقد تسوية مستقرة من دون أن تنال موافقة الغالبية. بالطبع لن تحظى أبدًا بالإجماع، لكن يجب أن تكون مقبولة لدى غالبية الشعب الفلسطيني على الأقل.

فنحن هنا بصدد موقف ديموقراطي.
تشومسكي: لنكن واضحين في شأن موقف القيادة الفلسطينية في طابا، لقد قبلت ما سمّاه المفاوضون من جميع الأطراف بتسوية «برغماتية»، وهو ما يعني بعض الترتيب في ما يتعلق بحقوق اللاجئين، التي لن تغير «الخاصية الديمغرافية» لدولة إسرائيل 175 . هذا ما قبل به الفلسطينيون ـ ياسر عرفات، ومحمود عباس 176 والبقية. قد تقول هذا خطأ، ولكنهم قبلوا به.
الأشقر: ثمة مشكلة ديموقراطية هنا. الناس ينبغي أن يقبلوا تسوية قبولاً ديموقراطياً، وإذا لم تكن هذه هي الحالة، فإنها لن تكون تسوية، ستكون فرماناً diktat. ولم يكن إتفاق أوسلو 177 سوى فرمان. وقبل مناقشة شروط أية تسوية، أود أن أقول إنه لن تكون هناك تسوية نهائية إذا لم تتفق عليها غالبية الشعب المعنيّ.
تشومسكي: هذا أمر بديهي، ليس علينا مناقشته إذاً.
الأشقر: ولكنها كانت نقطة انطلاقنا. لقد قلتَ إن اللاجئين ينبغي أن لا يكون لهم قول في هذا.
تشومسكي: لم أقل هذا. ما قلتهُ هو أنه بالتأكيد لن تكون هناك تسوية ما لم تكن مقبولة. حسناً. ستكون هناك مشكلات إن لم يقبل الجميع وهذا من قبيل الحشو. إذن لنتجاوز الآن مستوى التكرار غير المجدي إلى الدعوة الفعلية. نحن نتفق على الحشو، نتفق على المبادئ، إذ ينبغي أن يحصل الناس على حقهم في إقرار الخيارات المتعلقة بهم. لنتوجه الآن إلى عالم الواقع ونتحدث عما ندعو إليه، وننادي به.
الأشقر: كلا، هذا ليس تكراراً. نعوم، عندما قلتُ إنه ينبغي أن يكون هناك اتفاق من قبل المجتمع الفلسطيني كله، رددتَ أنت بحدة على ذلك، باعتباره وصفة للحرب.
تشومسكي: لقد قلتُ: إذا لم يكن هناك اتفاق حتى يتم التوصل إلى حل يعتبره المجتمع الفلسطيني شرعياً وعادلاً، فسيكون هذا مجرد وصفة لتدميرهم.
شالوم: إحدى الطرق للتفكير في هذا الأمر، هي أن نتخيّل تسوية يقبل بها الفلسطينيون في أراضي 1967 وقادتهم.المنتخبون
الأشقر: وترفضها غالبية اللاجئين؟
تشومسكي: سترفضها، بلا شك.
الأشقر: كلا، على الإطلاق، أنا لا أتفق معك في هذه النقطة.
تشومسكي: هل تعتقد أن الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين سيوافقون؟

الأشقر: بالطبع! الفلسطينيون يريدون تسوية تضع حدًا لحالة الضياع، والخطر الذي يهدد وجودهم.

تشومسكي: لن تضع حداً لهذا.

الأشقر: أنظر إلى ما اتفقوا عليه في طابا. حتى المفاوضون الإسرائيليون فهموا الحاجة إلى تقديم شيء لجميع الفلسطينيين. لقد أشاروا إلى أن عدداً من اللاجئين سيُسمح لهم بالعودة إلى الأراضي الإسرائيلية ما قبل 1967، وعدداً آخر إلى أراضي ما بعد 1967. الذي يمكن أن تتنازل عنها إسرائيل للدولة الفلسطينية مقابل الأراضي التي أُقيمت المستوطنات عليها بكثافة، والتي سوف تُضم إلى الدولة الإسرائيلية. (تشومسكي: نحن الآن متفقان؟) وأن من يريد الذهاب إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة سيكون له/لها الحق في ذلك، ومن يريد الاستقرار وإعادة التأهيل في الأراضي حيث يعيشون حالياً ـ أي حيث عاشوا لاجئين عقوداً ـ يمكنه ذلك. وسوف تكون الأبواب مفتوحة حتى لهجرة هؤلاء الذين يريدون العيش في الخارج. كل هذا مصحوب بمساعدة إعادة التأهيل وبرامج التعويض التي اشترك في تمويلها «المجتمع الدولي» ودولة إسرائيل 178 .

تشومسكي: متفقون تماماً. هذا تحديداً ما اقترحته في البداية.

الأشقر: كلا، إن نقطة البداية لمناقشتنا كانت الديموقراطية، انطلاقاً من أنه ليس كافياً لاتفاق على مصير الشعب الفلسطيني أن توّقعه السلطة الفلسطينية وحدها، خصوصاً مع عمق الفساد الذي تعانيه هذه السلطة، ومدى الضغط الواقع عليها من إسرائيل والولايات المتحدة. واتفاق أوسلو يمثل حالة نموذجية في هذا الصدد. فأشخاص مثلك ومثلي كانوا واضحين حيال المشكلات المتعلقة باتفاقية أوسلو منذ البداية؛ لقد عرفنا أنها لن تنجح، وأنها كانت فرماناً 179 .

تشومسكي: لماذا لا نبدأ من نقطة اتفاق؟ وهي أولاً عن الحشو، وثانياً عن المبادئ التي يتفق عليها الجميع. لقد وصلنا الآن إلى حيث ينبغي أن نبدأ، إننا نتفق على التفاصيل الفعلية. يمكننا أن نأخذ مفاوضات طابا كبداية، فهي لم تكن كاملة، إذ في ما يتعلق باللاجئين، كانت مثلما وصّفتها أنت. كلا الجانبين وافق موقّتاً على (1) أنه ينبغي أن تكون هناك عودة رمزية للاجئين الفلسطينيين، بشرط أن تبقى الخاصية الديمغرافية لإسرائيل كما هي، إلى ما ستكون عليه الحدود الدولية لإسرائيل ما قبل 1967، مع بعض التعديلات المتبادلة، و(2) أن يتمتع الباقون بالحق في الذهاب إلى دولة فلسطين. هذه النقطة لم تناقش، ولكن تم الاتفاق على أنه ينبغي اتخاذ

إجراءات، ويمكننا التحدث عن عدد منها، بالنسبة إلى من هم غير مشمولين ضمن هاتين الفئتين. لا أعتقد أن مفاوضات طابا كانت وافية، فما زالت هناك مشكلات خطيرة. لكن المشكلات التي لم تحل لم تكن متعلقة باللاجئين (هذه حُلّت بالأساس) ولكنها كانت متعلقة بـ(1) النتوءات ـ نتوء معاليم أدوميم، نتوء آرييل، وغيرهما 180 ، و(2) مقايضات الأراضي: هل يفترض أن تكون ثلاثة إلى واحد، واحد إلى واحد، أو ما إلى ذلك 181 ؟ حسناً، أين إذاً اختلافنا؟

شالوم: إن أحد الاختلافات يتعلق بما إذا كانت التسوية وفق مقاربة طابا، مقبولة لدى غالبية الفلسطينيين.

تشومسكي: أفترضُ أنك إذا طرحت هذا للتصويت في عين الحلوة، أو صبرا وشاتيلا 182 ، أو أيٍّ من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، فإنهم لن يقبلوا عودة رمزية إلى إسرائيل، وعودة طوعية إلى الدولة الفلسطينية.

الأشقر: بالطبع سيقبلون. فالاعتقاد بأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأردن، وسوريا ـ ينتظرون العودة إلى حيفا، إلى أعماق الأرض التي طردوا منها عام 1948، وأنهم لا يستطيعون قبول أي نوع آخر من التسوية ـ هو اعتقاد بأنهم مجانين، وأنا لا أعتقد أنهم كذلك. وإنما هم شعب ما زال يتحمل تبعات ظلم وقمع تاريخي. ومن ثم فإن همّهم، ومشكلتهم، في حاجة إلى تناول ومواجهة. إذا تم تناولها تناولاً سليماً، فإنهم سيقبلون بأية تسوية من شأنها أن تضع حداً للظروف التي يعيشون فيها كسكان منبوذين، وسيبحثون عن ظروف اقتصادية وغير اقتصادية من أجل حياة أفضل. ومن بين الجوانب ذات الأهمية البالغة للمشروع الإسرائيلي في طابا ـ برغم كونه مجرد مقترح قدّمه نفر من المفاوضين وليس عرضاً رسمياً من الدولة الإسرائيلية ـ هو أن إسرائيل اعترفت بالظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين وعبرت عن «أسفها على [مأساتهم]، ومعاناتهم وخسائرهم». هذا مهم جداً. ويجب ألا تقلل من شأن الأثر المعنوي لمثل هذاالاعتراف. عندما يتشبث اللاجئون الفلسطينيون بحق العودة، فإنهم يتشبثون بحق هو بالنسبة إليهم أساسي، إذا لم يكن الوحيد الذي يملكونه للتفاوض في شأن مصيرهم. ولا يمكننا تجاهل ذلك بل يجب تناوله، وهذا ممكن، من خلال اعتراف إسرائيل الرسمي بالظلم التاريخي الذي ألحقته بهم، وهو ما يقود إلى مسؤوليات تقتضي إيجاد تسوية لائقة لهؤلاء السكان. ومن ثم، أقول: نعم إن جزءًا مما تم اقتراحه في طابا يسير في الاتجاه الصحيح. وأعتقد أنه لو كانت هناك اتفاقية تستوفي كامل الشروط من ذلك النوع المقترح

ويجري توضيحها للشعب الفلسطيني، فإن الغالبية.. بل حتى غالبية كبيرة جداً منهم ستقبل.
تشومسكي: حسناً، أنا على أتم الاستعداد لإسقاط حكمي على اللاجئين. إذا كنت أفهمك فهماً صحيحاً، فإنك تنادي بشيء على غرار مفاوضات طابا. المشكلة التي تصر على طرحها هي مشكلة المبدأ: أينبغي أن يكون هناك كلام على ظلم تاريخي؟
الأشقر: أعتقد ذلك بالنسبة إلى اللاجئين، اعتراف إسرائيل بالظلم التاريخي الذي مارسته عليهم يعدّ بالغ الأهمية من الناحية الأخلاقية.
تشومسكي: دعنا نتفق على هذا. نحن الآن نتفق على أن مفاوضات طابا تعاملت تعاملاً صحيحاً مع قضية اللاجئين، ومن ثم يمكن أن نضع قضية اللاجئين جانباً.
الأشقر: لقد أشارت مفاوضات طابا إلى الاتجاه الصحيح للتعامل مع ذلك، لكنهم لم يحلّوا كل المسائل. فهم لم يتطرقوا مثلاً إلى مسألة الأعداد.
تشومسكي: حسناً، إذاً لنتناول معاهدة جنيف الأخيرة، حيث وُضعت الأرقام 183 . لنفترض الآن أن الفلسطينيين في الداخل والإسرائيليين يقبلون تسوية تنسجم مع معاهدة جنيف، وأن الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين لا يقبلونها. ماذا سيحدث بعد ذلك؟
الأشقر: أنا لا أدعو إلى فصل الأصوات. أقول إنها يجب أن تقبل بها غالبية الشعب الفلسطيني، وليس غالبية كل قسم منه مأخوذاً على حدة. فإذا رفضت التسوية من جانب غالبية الشعب الفلسطيني فهذا يعني ـ عفواً نعوم ـ أنها لن تنجح في أية حالة.
تشومسكي: إنها لا تعني هذا على الإطلاق. إن العالم، ويا للأسف، يعمل بالقوة لا بالتوافق. هذه مجرد حقيقة عن العالم. ولكنني أطرح سؤالاً واقعياً. لنفترض أن حكمك على اللاجئين خطأ. فإذا كان حكمك صحيحاً، أي كان من الممكن التوصل إلى تسوية تنسجم مع معاهدة جنيف/خطوط طابا، فلن تكون هناك مشكلة. ولكن السؤال المطروح، هو: لنفترض أن حكمك خاطئ؟ لنفترض أنه قد تم التوصل إلى تسوية على نمط طابا/ معاهدة جنيف بين إسرائيل والفلسطينيين في الداخل، وأن اللاجئين يرفضونها. ماذا سيحدث بعد ذلك؟
شالوم: لنقل إن لدينا استفتاء، وإن غالبية الفلسطينيين في الداخل يقبلون بالتسوية، والغالبية التي في الخارج تقبل، وعندما تجمع الأصوات معاً، تجد أن غالبية الفلسطينيين الإجمالية ترفض!

الأشقر: إذاً في تلك الحالة، لا يمكن أن تكون هناك تسوية لمسألة اللاجئين.
تشومسكي: وما الذي تقترحه في تلك الحالة؟
الأشقر: في تلك الحالة، يُترك الأمر للقادة الفلسطينيين لاستشارة شعبهم في تحديد ما يفعلونه. ما البديل؟ إذا كانت اتفاقية ما لم تقبل بها غالبية الشعب، صاحب الأمر، فلن تكون التسوية سارية، ولكي تكون كذلك يجب أن تكون مقبولة لدى الغالبيات كلها. إنها مسألة الحق الأساسي في تقرير المصير. لا يمكنك أن تفرض شيئاً على غالبية شعب، وتعتبره سارياً. بإمكانك القول بأن التاريخ تسيّره القوة. لكن لكي تصبح حصيلة القوة أمراً واقعاً، فإنها تستغرق قروناً. على المدى القصير لا إخالها تنجح.
إنني هنا أصوغ مبدأً ديموقراطياً أساسياً. (تشومسكي: وكلنا متفقون على ذلك). أما في ما يتعلق بالشروط العملية لتسوية ما، فقد أشرت إلى ما أعتبره الاتجاه الصحيح. وأنا هنا لست ممثلاً للشعب الفلسطيني، ولست حتى فلسطينياً، ولا يمكنني أن أتكلم باسم الفلسطينيين. ومن ثم لن أتطرق إلى مخطط مفصّل. يمكنني فحسب أن أشير إلى ما أعتبره نوعاً من التسوية الناجحة، لقد كنا نناقش مسألة اللاجئين، في حين أن المشكلات الحقيقية التي تطرحها أنت للنقاش هي على مستوى آخر مختلف، نتوء معاليم أدوميم وقضايا أخرى، هذه أمور تتعلق بالأراضي. سنتطرق إليها لاحقاً.
تشومسكي: الاختلاف الوحيد بيننا هو مسألة حكم ـ أي: ماذا سيكون رأي اللاجئين في التسوية؟ لدى كلٍّ منا حكم مختلف حيالها؛ من الواضح أن حكمك أفضل. ولكن يبقى السؤال: ماذا لو كان حكمك خاطئاً؟ فهو أمر محتمل على كل حال.
الأشقر: أجبت عن هذا. لكي تصبح أية تسوية سارية، لا بد أن تقبل بها الغالبية. وإلا فلا بد وقتئذٍ من إعادة التفاوض بشأنها. هذا كل ما في الأمر! وهذه إجابتي.
تشومسكي: حسناً، إذاً هذا يعني أن نتركهم يتحاربون إلى أن ينتصر أحدهما.
الأشقر: كلا، ما دام الناس يتفاوضون فإنهم لن يتحاربوا.
تشومسكي: هذا يعني أن تبقى الأشياء على ما هي عليه.
الأشقر: يمكنك أن تتقدم تدريجاً، كما تعرف، ما دامت المفاوضات جارية فلن يكون هناك عنف.
تشومسكي: أنت تنادي بوجوب ألا يكون لدينا تسوية مقبولة من

الفلسطينيين في الداخل، ما لم تكن مقبولة من اللاجئين أيضاً. إنْ كان هذا ما تعنيه، فهذه وصفة لدمار دائم.

الأشقر: ولكن محاولة فرض تسوية ترفضها غالبية الشعب تعني عنفاً متواصلاً! فالتسوية التي ترفضها الغالبية يجب أن يعاد طرحها للتفاوض.

شالوم: بناءً على أن الفلسطينيين أصبحوا شعب شتات من يتكلم باسمهم في فلسطين؟

الأشقر: دعني أذكّرك بأمر، فقد تفاوضت إسرائيل على اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وليس مع ممثلي الضفة وغزة. والمحادثات التي بدأت بعد مؤتمر مدريد عام 1991 ضمّت ممثلين مباشرين للفلسطينيين أصحاب الأراضي المحتلة عام 1967، مثل فيصل الحسيني ـ برغم النقاط الفنية الخاصة بقضية القدس ـ وحنان العشراوي، ود. حيدر عبد الشافي من غزة. وحتماً كان الجميع يعرفون أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت وراء هذا الوفد الفلسطيني، ولكن إسرائيل أصرت حينئذٍ على أن ينضم إلى المناقشات أشخاص من الأراضي المحتلة فقط. ومع ذلك وجدت الحكومة الإسرائيلية، بقيادة إسحاق رابين وشيمون بيريز، فيما بعد أنه من الأسهل التوصل إلى الاتفاق الذي يريدونه مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بدلاً من هؤلاء الأشخاص. لقد جعلوا قادة منظمة التحرير الفلسطينية يطعنون المفاوضين الفلسطينيين في ظهورهم، وذلك بإجراء مفاوضات سرية أدت إلى اتفاق أوسلو. والحقيقة الآن أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست وحدها ممثلة للضفة الغربية وغزة. بل هي فعلياً أكثر تمثيلاً للاجئين خارج الأراضي الفلسطينية من الموجودين في داخلها. وقد اعتبرت نفسها متحدثة باسم الشعب الفلسطيني كله، وقد نالت الشرعية ـ بلا نزاع ـ الاعتراف بها في ذلك الوقت كممثل شرعي لغالبية الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة عام 1967 أو في الشتات. ومن ثم فإن سابقة أوسلو تشير إلى حقيقة أن أية تسوية تحتاج إلى أن تكون مقبولة لدى غالبية الشعب الفلسطيني بأجمعه، وذلك من أجل الحصول على الشرعية في نظرهم. وهذا مهم جداً. فهو أحد الشروط الرئيسية. وليست قضية مبادئ فارغة، بل هو مبدأ ديموقراطي أساسي: فإذا لم تحصل على قبول، فسيكون هناك إكراه ـ إما هذا أو ذاك.

تشومسكي: إننا نتحدث عن موقف افتراضي محدد: الغالبية الكبيرة من الشعب في الأراضي المحتلة تقبل بتسوية، والأغلبية بالنسبة للشعب كله ترفضها، والسؤال هو: أي موقف سنتخذه حيال ذلك؟ أحد المواقف أن

نقول: إذا كان الفلسطينيون في الداخل يقبلون بتلك التسوية، ربما لا يروقني، ولكنني سأجاريها. والاحتمال الآخر هو أن نقول: إذا كان الفلسطينيون يقبلون بالتسوية في الداخل ولكن الغالبية ترفضها، فإنني أرفضها وأصر على استمرار المفاوضات التي تعني ـ كما تقول ـ استمرارًا للوضع الراهن، وهو ما يعني في الحقيقة أيضاً تدميراً للفلسطينيين.

الأشقر: كلاّ، هذا لا ينبع من ذاك. إذا لم تكن هناك غالبية مؤيدة، فإن ذلك الجزء من التسوية المتعلق باللاجئين، ينبغي إعادة التفاوض بشأنه.

تشومسكي: وتُطبّق الأجزاء الأخرى؟

الأشقر: بالتأكيد، إذا كان الممثلون المحليون يريدون المضي مقدماً مع ذلك الجزء من الاتفاق الذي يتعلق بالأرض التي يعيشون عليها، وإذا وافق الجانب الإسرائيلي على تقسيم القضايا على هذا النحو.

تشومسكي: في تلك الحالة نحن متفقان. إذا كانت هناك تسوية بين أيٍّ من يمثّل الفلسطينيين في الأراضي وإسرائيل، وجب أن نقول: حسناً، إنها قد لا تروقك، ولكني أعتقد أن هذا جيد كتسوية موقّتة. وإذا كانت قضية اللاجئين لم تسوَّ بعد، فسنفصل الإثنتين، ونطبق هذه، مع أية ترتيبات خاصة بالأراضي يُتفق عليها، كالمقايضات وسواها، نطبقها ونستمر في التفاوض على مشكلة اللاجئين.

الأشقر: نحن بالفعل نتفق على إمكان وجود تسوية موقّتة كهذه.

الانتقال من تسوية إلى سلام دائم

تشومسكي: دعوني أطرح نقطة أخرى. لنفترض أن الموافقة تمّت على تسوية وفق نمط محادثات طابا، ونمط معاهدة جنيف، ولنقل إنك محق في أن الفلسطينيين في الشتات يوافقون على الإطار الذي طرحتْه محادثات طابا في ما يتعلق باللاجئين، فلا أعتقد أن تلك هي النهاية، بل ستكون الخطوة الأولى.

الأشقر: هنا نحن متفقان مرة أخرى، بالطبع ينبغي أن تفتح تسوية كهذه الطريق إلى سلام دائم. يمكنك وقتئذٍ المضي قدمًا في ظروف سلمية، وليس من خلال الحرب، نحو ظروف نهائية ودائمة لتعايش إقليمي.

تشومسكي: دعنا نتحدث عمّا نعتقده في ما يجب أن يأتي بعد التسوية الأولية الموقّتة، في رأيي ـ وقد كتبت عن هذا طوال خمس وثلاثين سنة ـ من غير الممكن رسم خط فاصل في الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن بحيث يلبي حاجات الشعبين. لذا لا أرى أن التسوية القائمة على دولتين تعني شيئاً على المدى الطويل. في المقابل، أعتقد أن التسوية القائمة على

دولتين ينبغي أن تكون خطوة أولى نحو فيدرالية من نوع ما، اتحاداً واحداً مع مناطق حكم ذاتي، شيئاً شبيهاً بما تتجه نحوه الدولة الإسبانية، أو مثل بلجيكا تقريباً، وغيرها. تلك هي الخطوة التالية. وكلما سمحت الظروف بعد ذلك، وُجب أن تكون هناك خطوة أخرى بإتجاه تعزيز اندماج ليس على الأسس الاثنية وحدها، بل على أشكال أخرى من الاندماج، مثل تعاون الطبقة العاملة على سبيل المثال. والخطوة التالية بعد ذلك ـ وكحل أفضل على المدى الطويل ـ ينبغي أن تكون حل «اللادولة» no state على النمط العثماني تقريباً الذي ذكرته آنفاً.

ومن ثم فليست هناك تسوية «دائمة»، بل سلسلة من الخطوات. ويبدو لي أننا في مسار من مراحل متعددة ينحى باتجاه اندماج أكثر تراصاً وفق ما تراه الشعوب ملائماً، بهدم الحواجز العرقية الموجودة اليوم في إسرائيل وفي المجتمع الفلسطيني.

الأشقر: موافق تماماً على أننا نتحدث عن «عملية»، فعندما تتطرق إلى ما يمكن حدوثه من خطوات تالية، فإنني كثيراً ما أتمسك بفكرة أن الضفة الغربية ـ الأراضي المحتلة عام 1967 ـ يجب أن تندمج مع أردن ديموقراطي، وأعني بـ«أردن ديموقراطي» أردن من غالبية شعبه، وليس ملكية مطلقة، تقوم على أقلية عرقية من السكان. لأنه ما لم يكن هذا، فإن الدويلة الفلسطينية statelet ـ الدولة المسخ rump state المعروضة على الفلسطينيين ـ لن يكون لها أي وجود حقيقي مؤثر، خصوصاً أن إسرائيل تفرض جميع أنواع الشروط العسكرية وتتحكم فيها. وفي الحالة الأخيرة، لن يكون هناك أبداً سلام دائم. وهذا ما يجعل من الضروري أن تتضمن تسوية قضية الفلسطينيين الأردن أيضاً، فقطاع غزة بطبيعة الحال تربطه صلات كثيرة مع الأردن. لقد كان جزءاً من الأردن بين 1949 و1967، ونحن نعرف أن غالبية الشعب الأردني هي فلسطينية، وبالطبع فإن جميع الدول في المنطقة إنما تم نحتها شكلياً بواسطة القوى الاستعمارية، لذا فإن الفيدرالية ستكون حلاً منطقياً. ونتمنى على مدى أبعد بناء فيدرالياً على المستوى الإقليمي، يمكن أن ينضم إليه الإسرائيليون، عندئذٍ سيكون أمراً عظيماً حتماً. ولكن هذا سيتطلب ـ وأعرف أننا نتفق على هذا ـ نسقاً اقتصادياً واجتماعياً مختلفاً، من قبيل الاشتراكية الديموقراطية.

تشومسكي: أوافقك الرأي. هذا ما أعنيه بهدم الحواجز العرقية.

الفلسطينيون داخل إسرائيل

الأشقر: هناك مشكلة أخرى ينبغي الكلام عليها. إنها مشكلة الفلسطينيين

داخل حدود ما قبل 1967، الذين هم مواطنون من الدرجة الثانية، يعانون الضيم والانتهاكات. وأنا مقتنع تماماً أن أية تسوية ديموقراطية ينبغي أن تتضمن إمكان تمتع هؤلاء في الأراضي التي يتركزون فيها ـ الخليل، و«المثلث» والنقب ـ بالحكم الذاتي، أو كما يروقهم، بالإضافة إلى أنهم ينبغي أن يكونوا قادرين على تقرير ما إذا كانت أراضيهم ستبقى جزءاً من الدولة الإسرائيلية أم ستنضم إلى الدولة الفلسطينية أو إلى الدولة الأردنية/الفلسطينية.

تشومسكي: أتفق مع ذلك مبدئياً، ولكننا نقع هنا في بعض الصعوبات، فهناك صقور متطرفون في إسرائيل معنيون بما يسمّونه «المشكلة الديموغرافية». فهم يقترحون أن توقّع إسرائيل تنازلاً عن أم الفحم 184 * ومناطق عربية أخرى ما قبل 1967 للدولة الفلسطينية كطريقة لخفض عدد السكان غير اليهود في الدولة اليهودية. ونحن نعرف أن الفلسطينيين في إسرائيل يعارضون ذلك بشدة ـ نعرف هذا لأن إسرائيل مجتمع شفاف إلى حد معقول. يريدون أن يبقوا داخل إسرائيل؛ ولا يريدون أن يُنقلوا إلى الدولة الفلسطينية. ولكن إذا أرادوا ذلك، فلا بأس، وربما لن يعترض أحد، والحقيقة أن الصقور الإسرائيليين سيروقهم ذلك، فسوف يحسّن من مشكلتهم الديمغرافية كما يسمونها ـ أي مشكلتهم العنصرية. ولكن في جميع الأحوال، لا بد أن يكون للفلسطينيين حقوق داخل إسرائيل.

الأشقر: دعني أوضح قضية الفلسطينيين من حاملي الجنسية الإسرائيلية داخل الدولة الإسرائيلية الحالية. لقد كنت أقول إنه يجب أن يُمنحوا حق تقرير المصير. وإذا كانوا يحبذون حكماً ذاتياً وطنياً داخل الدولة الإسرائيلية، وهو ما أعتقد أنهم يفضلونه في الوقت الحالي، فيجب أن يحصلوا عليه.

تشومسكي: إنها دويلة صغيرة، حكم ذاتي وطني، إنهم حتى لا يريدون ذلك. يريدون حقوقًا متساوية.

الأشقر: لقد أشرت سابقاً إلى نموذج الإمبراطورية العثمانية. أي الوضع الذي تحكم فيه المجتمعات أنفسها بمقدار كبير من الحكم الذاتي.

تشومسكي: ليس ثمة خلاف هنا. ويجب أن يكون ذلك مناسباً للجميع.

الأشقر: ومن ثم، فإنني لا أتحدث عن «استقلال ذاتي ثقافي» إذ ليس هذا مرضياً، لأنه سيكون شديد التقييد. أتحدث عن «حكم ذاتي» أكثر عمومية برغم أنه ليس دولة منفصلة.

تشومسكي: حسناً. أعتقد أن هذا يناسب العالم أجمع، وينبغي أن يكون مناسباً لإسرائيل أيضاً. ولكن يبقى سؤال أكثر مباشرة في هذه المسألة: هل

ينبغي أن يحصلوا على حقوق مدنية حقيقية؟
الأشقر: بالطبع!
تشومسكي: في ما يتعلق بمسألة «الاستقلالية الثقافية»، لا أعتقد أن هناك جدلاً حتى حول هذا في إسرائيل. ربما هنالك نوع من الجدل، ولكن ألا ينبغي للأهالي في «أم الفحم» أن يكونوا قادرين على وضع كتبهم المدرسية الخاصة بهم؟ بَيْدَ أن هذا مطلب ثانوي بالنسبة إلى مطالب الناس في أم الفحم وغيرها. ما يريدونه هو توزيع متكافئ للموارد: إصلاح الصرف الصحي، بناء المدارس، إسقاط فكرة انتماء الدولة لليهود دون غيرهم من المواطنين؛ هذا مبدأ في إسرائيل ممعن في الخطأ. فقد أوضحت المحكمة العليا أن إسرائيل هي الدولة ذات السيادة للشعب اليهودي داخل إسرائيل وفي الشتات، لكنها ليست دولة مواطنيها، وهذا ما يجب إسقاطه.
والقضية الأخرى التي تحظى بأهمية استثنائية في ما يتعلق بالحقوق المتكافئة هي «قوانين ملكية الأراضي» التي كتبت عنها على مدى ثلاثين سنة [185] . فالأرض التي تنتمي إلى الحكومة أو الصندوق القومي اليهودي، قد حُفظت للاستخدام الحصري لليهود.
شالوم: ألم يتغير هذا إلى حد ما؟
تشومسكي: إن ما حدث في هذا الصدد أمر لافت بالفعل. فمن المثير للسخرية، أن الجناح اليميني هو الذي يريد تغيير الوضع، لا للأسباب التي تخصنا، بل لأنه يعتبر الأراضي المؤمَّمة كتوجه اشتراكي. والجناح اليميني يريد خصخصة الأراضي، وهو ما يعني أن الأغنياء سيستولون عليها.
إنها قصة معقدة جداً، لنأخذ مثلاً الكيبوتس، أي التعاونيات الزراعية. إنها الآن على الغالب ضواحٍ ثرية. فهي تقوم على أراضي الصندوق القومي اليهودي المقصورة على الشعب اليهودي. لنفترض أنها خُصخصت، كما يطالب به الجناح اليميني، فسوف يقومون بشراء الأراضي، وإخراج كل من يريدون إخراجه، وسوف يكون مجتمعًا منغلقاً [186] * gated community لليهود. هذا هو الواقع، ولذلك يريد الجناح اليميني التخلص من قانون الأراضي.
شالوم: ماذا عن أحكام المحكمة العليا المتعلقة بقضية ملكية الأرض؟
تشومسكي: لقد طرحت قضية على محكمة العدل الإسرائيلية ذات صلة بقوانين الأرض، وهي قضية كاتزير Katzir التي تضمّنت زوجين من عرب إسرائيل أرادا حق الاستقرار في كاتزير [187] *، وهو مجتمع يهودي. وقد رفعت جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل القضية إلى المحكمة، وحكمت المحكمة العليا أخيراً في آذار/مارس 2000 رسمياً بعدم استثنائهم من

الاستقرار في كاتزير 188 . ثم ننتقل إلى المرحلة التالية عندما فُرضت سلسلة من الحواجز وما زال الزوجان حتى الآن خارج كاتزير، بعد مرور ست سنوات منذ أن حكمت المحكمة وأكثر من عشر سنوات منذ رفع القضية. هكذا فقد حُلّت هذه القضية رسميًا ولكنها لم تحل فعلياً 189 ، وهذه قضايا خبرناها كثيراً في الولايات المتحدة.

قبل ثلاثين سنة، خُضتُ أنا وزوجتي تجربة من هذا النوع هنا في مدينة بوسطن الليبرالية، فلم نعد وقتئذ نستطيع تحمل أعباء بدل الإيجار في كمبريدج، وكان لدينا طفلان، وتطلب الأمر منا الانتقال إلى إيجار أقل كلفة. ومن ثم كنا نبحث حولنا وتجولنا في ضاحية وينشستر Winchester. لقد بدت ضاحية جميلة، لذلك تحدثنا مع وكيل العقارات وسألناه، ما رأيك في وينشستر؟ فنظر إلينا قائلاً: لن تكونوا سعداء هناك، أعني: إنكم يهود. كان هذا في الستينيات، وقد تغيّر الوضع الآن. ولكن في ذلك الوقت برغم أن اليهود لم يكونوا مجتمعاً مظلوماً، كانوا يُمنعون من أماكن كان وجودهم فيها غير مرغوب فيه. شيء شبيه بما يوجد الآن في إسرائيل.

والحقيقة أنه في الثلاثينيات، عندما كنت طفلاً أعيش في فيلادلفيا، وعندما أصبح لدى أبي ما يكفي من المال لشراء سيارة مستعملة، وكان مفترضاً أن نذهب إلى جبال پوكونو Pocono في عطلة نهاية الأسبوع، كان علينا أن نبحث عن فندق على الطريق لنوم المسافرين، لأن معظم الفنادق كانت عليها لافتة تقول: «محظور»، ومحظور حينذاك كانت تعني «ممنوع على اليهود» ولم تكن قضية السود قد ظهرت هنا. لم يكن هناك قانون ضد هذا، ولم يكن ثمة قانون ضد وجود اليهود في فنادق الطريق، ولكن لم يكن أمامنا سوى تقبّل الأمر. تلك هي الحياة: لا يروقك الأمر لكنك تحاول أن تتغلب عليه. غير أن مثل هذه المشاكل في إسرائيل أسوأ بكثير. فيما يتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، ينبغي أن يحصلوا على أي نوع من الاستقلال الذاتي يريدونه، وهو ما يعد أساساً، والأمر، بحسب فهمي لموفقهم يتعلق أساساً بموضوع الحقوق المدنية ـ كحق الاستيطان في كاتزير مثلاً.

الأشقر: بما في ذلك مثلاً الحق في تنظيم مدارسهم ومناهجهم، وغير ذلك. جميع هذه الجوانب المتعلقة بالاستقلال الذاتي تعد حقوقًا ديموقراطية أساسية في الدول ذات الثنائية القومية.

تشومسكي: قبل نحو خمسة عشر عاماً، جاء إلى مكتبي طالب إسرائيلي معادٍ بشدة للصهيونية، كان قد تخرج وحصل على درجة الدكتوراه. جاءني وهو مستشيط غضباً، بعدما كان قد تلقى كتيّباً بالعبرية من السفارة

الإسرائيلية تسعى فيه إلى إقناع الإسرائيليين الحاصلين على درجة الدكتوراه بالعودة إلى إسرائيل، وعدم البقاء في الولايات المتحدة ـ كان هناك نوع من هجرة أصحاب الخبرات والمهارات الفنية من إسرائيل. عدّد الكتيب الأنيق جميع الفوائد التي سيحصل عليها الشاب لدى عودته إلى إسرائيل. وأغضبته الطريقة التي صيغت بها الدعوة، فقد ذكر الكتيب أن هذه الفوائد تنطبق على الذين يستطيعون الهجرة إلى إسرائيل حتى لو كانوا غير إسرائيليين. وهي صيغة موجهة إلى اليهود فقط، لأنهم وحدهم المسموح لهم تلقائياً بالهجرة إلى إسرائيل. ولم يذكر الكتيب أن هذه الفوائد للإسرائيليين، لأنها وقتئذٍ ستنطبق على الفلسطينيين الإسرائيليين الموجودين هنا. تلك هي الصيغة التي تستخدمها إسرائيل الآن في كل مكان، فهي تستخدم الصيغة مع ما يسمّى المنطقة المعزولة «منطقة السيم» [190] * seam ـ المنطقة الواقعة بين جدار الفصل [191] والخط الأخضر [192] . وهناك سلسلة معقدة من القوانين التي تحتوي على الخاصية نفسها، فهم لا يقولون إن لليهود الذين يعيشون هنا حقوقاً معينة، بل يقولون ثمة حقوق هنا للذين إذا لم يكونوا إسرائيليين، فهم من المسموح لهم بالهجرة إلى إسرائيل. البلد كلها ملأى بأشياء من هذا القبيل وهي شبيهة بالمناطق المحظورة في الولايات المتحدة.وهذه أساليب معدة لقمع الشعب الفلسطيني، وجميع هذه المسائل نحتاج إلى التغلب عليها.

مزراحيم

تشومسكي: وإذا كنا سنناقش الوضع داخل إسرائيل، فعلينا الأخذ في الاعتبار مشكلة المزراحيين أو مزراحيم Mizrahim، «اليهود الشرقيين». فغالبية السكان في إسرائيل هي من العالم العربي، ورازحة تحت ضيم شديد. فعندما تم تعيين «عامير بيرتس»، وهو يهودي وُلد في المغرب، رئيساً لحزب العمل الإسرائيلي، شنَّ عليه الأخ الأصغر لشيمون بيريز هجوماً قاسياً، محذراً من «التشريق» Levantinization، أي أن حزب العمل قد استولى عليه العرب، تماماً مثلما هاجم الجنرال «فرانسيسكو فرانكو» الجمهورية الإسبانية بواسطة المغاربة «الطابور الخامس» الذين «ضربوا [الجمهورية الإسبانية] في ظهرها» [193] . وهذه دلالة على العنصرية القائمة ضد اليهود الذين ليسوا من خلفية أشكينازية (أوروبية)، هؤلاء الذين تحولوا برغم قلتهم إلى قطاعات نخبوية.

إن اليهود الشرقيين يعانون من نواح عديدة ظلماً يفوق ما يتعرّض له المواطنون العرب الفلسطينيون. الحقيقة أن نوع السخط الذي ينمو في

إسرائيل يشبه ما حدث في أوروبا الشرقية، حيث سخط الفلاحون على اليهود؛ لأنهم كانوا أعلى درجة منهم في الهرم الكريه، وهو ما أدى إلى مذابح مدبرة، ابتلى بها اليهود بدلاً من القيصر. فمن نواحٍ كثيرة يعيش الفلسطينيون في إسرائيل بسبل عيشهم، كمجتمع مظلوم، مثلما عاش اليهود في أوروبا الشرقية. والمزراحيون يمثّلون أعضاء فقراء في الطبقة العاملة. وأحياناً يفوقهم الفلسطينيون، إذ تجد بينهم أطباء ومهنيين أكثر. ومن ثم فإن اليهود الشرقيين ساخطون على الفلسطينيين، بالطريقة نفسها التي سخط بها الفلاحون على اليهود في أوكرانيا، حيث عاش أجدادي. لقد كانوا جميعاً مضطهدين وهو نمط نموذجي. فالذي بخِسوا حقهم بخساً شديداً يصبّون عداءهم على من يعلوهم بدرجة، ولا يصبّون عدائيتهم على السلطات العليا. وهو تشبيه ليس مطابقاً، ولا أريد أن أشدد عليه كثيراً، لكنه ظاهرة آخذة في الظهور، وهي مشكلة حقيقية في إسرائيل.
إن بعض المزراحيين الذين جاءوا إلى إسرائيل كانوا أثرياء نسبياً، مثل اليهود العراقيين. لكن المغاربة وغيرهم كانوا فقراء، وبعد 1948 ذهب بعض المغاربة إلى فرنسا وبعضهم إلى إسرائيل. الذين ذهبوا إلى فرنسا تجدهم الآن أطباء ومحامين وخريجي جامعات. أما الذين ذهبوا إلى إسرائيل فهم عمال يدويون، أو متبطلون.
لقد عشت أنا وزوجتي كارول Carol في كيبوتس مدة وجيزة عام 1953، عندما كانت إسرائيل بلداً فقيراً، على خلاف ما هي عليه الآن. كان كيبوتس يسارياً، من أتباع أفكار مارتن بوبر نوعاً ما Buberite[194] ومركزاً للأنشطة العربية لحزب مابام Mapam، حزب العمال الصهيوني الموحد اليساري. وقد عشنا بالقرب من بعض الأطفال المغاربة الذين حضروا إلى البلاد. كانت قصة ذات حدين، فهم من ناحية حصلوا على مساعدة، كان ذلك شأناً إنسانياً، ومن الناحية الأخرى طلب منهم نسيان تراثهم، إذ سيصبحون يهوداً فقراء، ولن يكونوا عرباً بعد ذلك. على أية حال، ظل أعضاء الكيبوتس ـ الذين كانوا يُعتَبَرون، ويَعتَبْرون أنفسهم، موالين للعرب ـ يخبروننا بوجوب أن نغلق أبوابنا بسبب الأطفال المغاربة الذين كانوا جميعًا مجرمين، لأنهم جاءوا من العالم العربي، وعليك أخذ الحيطة ـ وهو ما كان هراءً بالطبع، لقد كانوا أطفالاً ظرفاء جدًا.
في أحد الأيام حدثت مشاجرة بين بعض المراهقين، وسألتُ بعدها السيدة التي كانت مسؤولة عن الكيبوتس عمَّا حدث، فأخبرتني أن أطفال الكيبوتس اعتقدوا أن هؤلاء الذين كانوا يتشاجرون معهم هم من اليهود المغاربة،

ولكنها أوضحت لهم أن المراهقين الآخرين كانوا عرباً زائرين مدعوين إلى المشاركة في برنامج ممتد للمجتمع العربي، ولذلك وُجِبَ عليهم أن يكونوا لطفاء معهم. هذا بالفعل يعبّر عن الموقف: فقد اعْتُبر اليهود المغاربة أسوأ من العرب. إنه لأمر مدهش.

الأشقر: من المؤكد أننا نتفق اتفاقاً تاماً على قضية الحقوق المدنية وأنا متيقن أن هناك اتفاقاً عاماً أيضاً على أن الكفاح من أجل هذه الحقوق ليس مشروطاً على الإطلاق بتسوية شاملة للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فهي قضايا يمضي فيها الكفاح كما ينبغي أن يكون يومياً، سواء في ما يتعلق بالحقوق المدنية للفلسطينيين داخل الحدود الإسرائيلية 1967 أو بالمساواة لجميع المواطنين الإسرائيليين بما في ذلك المزراحيم والأشكانيزم.

اللاجئون الفلسطينيون

الأشقر: بعد هذا أودّ أن أضيف أنه من الضروري أن نتناول قضايا المساواة المدنية وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي يعيشون فيها. في رأيي أن أحد الإخفاقات الرئيسية للقيادة الفلسطينية هو أنها لم تتناول هذه المسألة تناولاً سليمًا وجادًا.

قارن بين البلدان الرئيسية الثلاثة للشتات الفلسطيني ـ الأردن، وسوريا، ولبنان. على الأقل من الناحية الرسمية، في سوريا والأردن يتمتع الفلسطينيون بمواطنة محلية أو مساواة في الحقوق. أما في لبنان، من حيث أتيت أنا، فهناك نوع من سياسة الفصل العنصري حيال الفلسطينيين، فهم محرومون من حقوق أساسية: إنهم في الحقيقة لا يتمتعون إلا بحقوق أقل من العمال المهاجرين المغتربين في بلدان غربية. هذا ظلم كبير. وينبغي للحركات التقدمية في المنطقة أن تتشبث بهذه الحقوق وتكافح من أجلها، ومن أجل مساواة كاملة للفلسطينيين، ومن أجل حقهم في مواطنة محلية إذا كانوا راغبين. وسواء أمواطنين كانوا أم لا، فهم جديرون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وإنهاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يعيشونها داخل المخيمات، خصوصاً في لبنان. هذه القضايا ينبغي أن تُواجَه وألا يتم تجاهلها باسم «الحق في العودة» ـ كمبرر للتقاعس كثيراً ما نسمعه من بعض القادة الفلسطينيين في لبنان. فأية خطوة على الطريق نحو مواجهة هذه القضايا ستُيسّر أيضاً التوصل إلى تسوية شاملة.

تشومسكي: وعلى الغرب أن يكرس موارد واسعة من أجل هذا. فالغرب على أية حال هو من تسبب بهذه المشكلة، لذلك فإن ثمة مسؤوليات تقع على عاتقه.

الأشقر: لقد دفعت ألمانيا تعويضات لإسرائيل، ولكنها مُدينة بتعويضات للفلسطينيين أيضًا (تشومسكي: نعم بالطبع)، لأن الهتلرية كانت إلى حدٍ كبير مصدر هذه المأساة كلها.

شالوم: سبق أن أشرت إلى نوع من الفيدرالية مع الأردن. وهذا ما كان على مدى زمن طويل شعاراً للجناح اليميني الصهيوني «الأردن هي فلسطين» ما الفرق بين ما تقترحه وتلك الرؤية؟

الأشقر: لم أكن مطلقاً من المؤيدين للمنطق القائل: إذا نطق الجانب المعادي بشيء، فلا ينبغي لك أن تنطق بشيء مشابه، حتى عندما تسبغ عليه معنىً مختلفاً تماماً. فعندما يقول الصهاينة: «إن الفلسطينيين لديهم دولة هي الأردن»، فإنهم يعنون بذلك أنه ينبغي على الفلسطينيين التنازل عن السيادة على الضفة الغربية. وما أقوله أنا مختلف تماماً: حيث ينبغي أن تكون الضفة الغربية الفلسطينية قادرة على الاندماج مع الأردن مجدداً، مثلما كانت الضفتان مندمجتين حتى عام 1967 في كيان واحد تحت حكم ديموقراطي، لا تحت حكم الملَكية الأردنية، ومن ثم فإن ما أطرحه هنا مختلف تماماً.

تشومسكي: لقد كان موقفاً رسمياً للحكومة الإسرائيلية يرجع إلى عام 1989. ومفاده أن الأردن هو الدولة الفلسطينية. كان واحداً من المواقف. بَيْدَ أنه كان هناك موقف آخر يعدّ في الحقيقة شعاراً صهيونياً تقليدياً، بترجمته عن العبرية، يقول: «ثمة ضفتان لنهر الأردن، هذه ملك لنا وتلك ملك لنا» this one is ours and that one is ours، بكلام آخر: أن كلتا ضفتي الأردن تمثّل الأرض التقليدية لإسرائيل. وكان هذا هو موقف الجناح اليميني لحزب هيروت Herut[195] . لكنه كان في الوقت نفسه موقف الجناح اليساري. هذا غير معروف جيداً، لكن غالبية حركة الكيبوتس ـ التي كانت تمثّل الجناح اليساري ـ اتخذت هذا الموقف أيضاً. فقد كان لحركة الكيبوتس مكونان أساسيان، وكان المكون الرئيسي هو اتحاد العمل Ahdut Avodah. كان موقفهم، على الأقل حتى الثمانينيات، هو الموقف نفسه: ربما نتخلى عنها اضطراراً، ولكن كمسألة مبدأ، فإن ضفتيّ الأردن كلتيهما ملك لنا. وتلك هي القاعدة الأساسية لحزب العمل، وهم لا يتحدثون كثيراً عنها. ولم يفكروا البتة في تطبيق هذا التصور، ولكن الشعار بحسب علمي كان موجوداً على الأقل رسمياً حتى الثمانينيات. وقد تضمن هذا الشعار استيلاء إسرائيل على جزء من الأردن، وهو أمر مختلف تماماً عن فكرة الفيديرالية الديموقراطية التي كان جلبير يتحدث عنها.

الأشقر: هذه المسألة تتعلق بما كنت أقوله عن المحاجّة المستخدمة ضد الكفاح من أجل المساواة في لبنان. فعندما تسأل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية: «لماذا لا تواجهون مشكلة السلطة في الأردن؟» يردون عليك ذلك يصبّ في مخططات صهيونية، لأن الفلسطينيين وقتئذٍ سيكون لديهم دولة ومن ثم سيقوّضون قضيتهم في الأراضي المحتلة. وتلك بالطبع حُجة لتجنّب تناول القضية ومواجهة المَلَكية الأردنية. والقول إن الأردن ينبغي أن يصبح دولة محكومة ديموقراطياً بغالبية سكانها لا يعني أن عليك التخلي عن قضيتك في الضفة الغربية وغزة. هذه نتيجة غير لازمة للمقدمة. إنها مجرد ذريعة للانصياع لمبدأ «عدم التدخل في الشؤون العربية» والذي باسمه دافعت قيادة فتح 196 ـ في منظمة التحرير الفلسطينية ـ عن رغبتها في بناء علاقات ودية مع جميع الحكومات العربية الرجعية. وهذا لم تقرّه غالبية الفلسطينيين في الأردن. إنهم يشعرون بالضيم، ويتعرضون لتحرشات من قوات الأمن، وهم طبيعياً معنيون كثيراً بالظروف السياسية للدولة التي يعيشون فيها. ويعتبرون الأردن، بلدهم، امتداداً للأرض الفلسطينية، أي أن السكان الذين نشأوا في الضفة الغربية من نهر الأردن عمّروا الضفة الشرقية أيضاً.

جهود لتحقيق السلام

شالوم: ما الدور الذي لعبته الولايات المتحدة وإسرائيل ـ على مدى السنين ـ لتعزيز أو عرقلة تسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي؟

تشومسكي: في حزيران/يونيو 1967، عبرت إسرائيل الخط الأخضر، حدودها على طول خط وقف إطلاق النار عام 1949، واستولت على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وسيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية. وتمثّلت المحاولة الأولى للكلام على هذا في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242 في تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والذي اتخذه الجميع على أنه الوثيقة الدبلوماسية الأساسية 197 . فقد أشار القرار إلى الإطار الآتي: لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ثم شرحت بإسهاب شروط التسوية. ودعا القرار إلى تسوية على طول الخط الأخضر. وكان التفسير الأساسي للولايات المتحدة في هذا هو أن الخط الأخضر ينبغي أن يكون الحد النهائي لأية تسوية، مع تعديلات طفيفة ومتبادلة. ولما كان الخط الأخضر خطاً لوقف إطلاق النار، فإن ما قيل لا يعني الشيء الكثير لأنه يعتمد على مكان وجود القوات في وقت توقّف الحرب عام 1949. ومثله مثل خطوط وقف إطلاق النار عموماً، فقد جاء اعتباطياً نوعاً ما. ومن ثم عندما كان الكلام

يدور على تعديلات طفيفة ومتبادلة، كان ذلك يعني تصحيح خط وقف إطلاق النار الاعتباطي، أي تعديل الحدود، وقد كان ذلك هو التفسير الأميركي الرسمي. هذا في حين أن القرار الرقم 242 قد ذكر أيضاً أن جميع الدول في المنطقة لها الحق في العيش في سلام وأمان، داخل حدود آمنة ومعترف بها. واللافت للنظر أن القرار كان رفضياً تماماً أي أنه لم يعترف بالحقوق الفلسطينية. الأمر الوحيد الذي ذكره في موضوع الفلسطينيين هو أن هناك حاجة إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن شيئاً لم يذكر عن حقهم في تقرير المصير. وعلى مدى السنوات القليلة اللاحقة كانت هناك مناورات مختلفة، مع قبول الجانبين بشكل أو بآخر القرار الرقم 242، ولكن مع بعض التحفظات. واستمر ذلك حتى عام 1971، عندما حدث أمر مهمّ جداً، وقد تمّ محوه من التاريخ هنا في الولايات المتحدة. ففي شباط/فبراير 1971، عرض أنور السادات الذي كان قد أتى إلى السلطة لتوه في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، تسوية سلام شامل على إسرائيل، وفقاً لنصوص القرار الرقم 242. ولم يقل السادات بدوره أي شيء عن الفلسطينيين. وكان هناك مفاوض تابع للأمم المتحدة، هو غونار جيرينغ، الذي قدم مقترحاً لكلا الجانبين، وقبلت مصر المقترح الذي كان في الأساس القرار الرقم 242، وهو ما يعني سلاماً شاملاً مقابل انسحاب شامل. ولم يكن السادات هنا معنياً كثيراً بالضفة الغربية، بل بمصر. كانت إسرائيل في ذلك الوقت تحت مظلة حكومة حزب العمل، تنفذ برنامجاً رئيسياً للاستيطان في شمال شرق سيناء، جزء من شبه جزيرة سيناء التي استولت عليها إسرائيل من مصر عام 1967. طرد الجنرال الإسرائيلي آرييل شارون الناس الذين كانوا يعيشون هناك، وهم من الناحية الفنية كانوا بدواً، لكنهم أيضاً فلاحون ومزارعون ـ وأزال المزارع، والمساكن، والمساجد، والمقابر. طرد الآلاف منهم إلى الصحراء، ووضعهم خلف أسلاك شائكة. أزال كل شيء، ثم بدأ في تأسيس مستوطنات يهودية هناك. وكان يُفترض في المستوطنة الرئيسية أن تكون مدينة كل ـ اليهود، مستوطنة «ياميت» Yamit، مع وجود مجموعة أخرى من المستوطنات والكيبوتس. وبالطبع لم يكن لمصر أن تقبل ذلك البتة، وكانت تلك هي القضية الجوهرية عام 1971. وقد كان أمام إسرائيل خيار حاسم في تلك المرحلة، واعترف المسؤولون الإسرائيليون ـ كما عرفنا بعد ذلك من سجّلات مجلس الوزراء ومناقشات داخلية أخرى ـ بأنهم قد عُرض عليهم عرض للسلام، وكان يجب أن يقرروا هل كانوا سيقبلونه أم يرفضونه، وقد رفضوه. قالوا إننا لن

ننسحب إلى الحدود، وهو ما كان يعني حينئذٍ أنهم لن يزيلوا مستوطنات شمال شرق سيناء. وللمناسبة، فإن الأردن قدَّم هو الآخر في السنة التالية عرضاً مشابهاً جداً، ولكن إسرائيل لم ترد حتى عليه. ومن ثم فقد كانت هناك فرصة للسلام انسجاماً مع قرار 242، لا يقدم شيئاً للفلسطينيين، بل هو سلام دولي بين الدول العربية وإسرائيل التي رفضته.
المسألة الحاسمة، كما هو الحال دائماً، ما سوف تقوم به الولايات المتحدة. ليس لدينا بعد سجلات أميركية داخلية عن تلك الفترة، ولكن ما حدث واضح جداً. لقد كان هناك على ما يبدو نزاع بين وزارة الخارجية التي أرادت قبول العرض، وبين هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الذي أراد رفضه. أشك في أن الدافع ذلك كان في الغالب سعيه لتولي وزارة الخارجية، وهو ما حصل عليه لاحقاً، ومن ثم ربما كانت تلك مناورة بيروقراطية، ولكن موقف كيسنجر الذي نعرفه، وقد شرحه في مذكراته، تمثّل في ما سمّاه «جمود الوضع» [198] ـ فلم تكن واشنطن مضطرة إلى القيام بأمر ما نظراً إلى أنها تملك القوة العسكرية. كانت تلك رؤية تفترض أن العرب لم يكونوا يعرفون أي طرف من البندقية يمسكون، ومن ثم فإن الولايات المتحدة ستفعل ما تريده فقط بالقوة. وقد كسب موقف كيسنجر الجدل الداخلي للسياسة الأميركية. كانت لحظة حرجة، لأن إسرائيل في تلك المرحلة اتخذت قراراً مصيرياً لمصلحة التوسع بدلاً من أمن حقيقي.
فلو أن إسرائيل وافقت على عرض السادات، لحلّ هذا الجانب الدولي من الصراع. إذ لم تمارس الدول العربية ضغوطاً من أجل الحقوق الفلسطينية، وكان الفلسطينيون يطالبون بحقوقهم من دون أن يعيرهم أحد انتباهاً ـ والحقيقة أنهم هزموا في الأردن [199] . لقد اختارت إسرائيل خيار التوسع بدلاً من الأمن، وهو ما يعني الاعتماد على الولايات المتحدة، فما دام هناك صراع دولي، فستعتمد إسرائيل على الولايات المتحدة من أجل السلاح والتأييد الدبلوماسي، وغيرهما.
وأعتقد أن ذلك ربما كان القرار الحاسم الذي تم اتخاذه في فترة ما بعد 1967، وأن كل شيء منذ تلك اللحظة قد انبثق من هذا القرار. وظل السادات يقول علانية: إذا كنتم لا تقبلون التسوية فسوف نمضي إلى الحرب. وكانت صيغته: «ياميت: تعني الحرب». وطرد السادات المستشارين الروس في محاولة منه للفت انتباه الولايات المتحدة، وقام بأشياء أخرى، لكنه قوبل بتجاهل. لم يعره أحد انتباهاً. وأخيراً في تشرين الأول/أكتوبر 1973، دخلت كل من مصر وسوريا الحرب. نجت إسرائيل بأعجوبة، فقد

أُخذت على حين غرة، وكانت على وشك الهزيمة. كانت على وشك استخدام أسلحة نووية، وبالفعل أطلقت الولايات المتحدة إنذارًا نوويًا. كان الأمر شديد الخطورة.

ففي إسرائيل أدى الأمر إلى محاسبة النفس، وسمّيت بالتقصير محدال 200 . وكان هناك كثير من إعادة التقييم للاتجاهات العنصرية حيال العرب وعدم الاستعداد للتعامل معهم. كيسنجر أيضًا فَهِمَ. ربما لم يفهم الكثير، لكنه فهم القوة. أدرك أنه لا يستطيع تجاهل مصر باعتبارها دولة عاجزة basket case ـ وسوريا أيضاً، ولكن مصر بشكل رئيسي ـ ومن ثم كان مجبراً على التعامل بطريقة أو بأخرى. تلت ذلك فترة طويلة من المفاوضات، تضمنت دبلوماسية مكوكية من كيسنجر، وأخيراً انتهى الأمر بمعاهدات كامب دايفيد 201 عام 1978 واتفاق سلام مصري إسرائيلي 202 عام 1979. وقد وُصف هذا في الولايات المتحدة على أنه انتصار دبلوماسي عظيم للولايات المتحدة. والحقيقة أنه كان كارثة دبلوماسية شاملة للولايات المتحدة. فالذي وافقوا عليه في 1978 ـ 79 كان اقتراح السادات عام 1971، ولكن بصيغة أكثر قسوة من وجهة النظر الأميركية والإسرائيلية، لأنه اشتمل هذه المرة على دولة فلسطينية. تغيّر الوضع في السبعينيات، ووضعت الحقوق الوطنية الفلسطينية على الأجندة الدولية. ومن ثم طالب السادات خلال رحلته الشهيرة إلى القدس عام 1977، بدولة فلسطينية. وكانت اتفاقات كامب دايفيد بكل غموضها ـ المفاوضات الإضافية مع الفلسطينيين التي رسمتها المعاهدات 203 لم تتم مطلقًا ـ كانت قائمة على ذلك المطلب من الجانب المصري.

الأشقر: العبارة كانت «حكم ذاتي كامل»، في اتفاقات كامب دايفيد، «سلطة حكم ذاتي» 204 .

تشومسكي: لقد حاولت إسرائيل حذف هذه الجوانب من المعاهدات. قررت تفسيرها على أنها تعني أنه بإمكانها زيادة المستوطنات، ولكن ليس في مصر، ومن ثم انسحبت من مستوطنة ياميت. واللافت أن الطريقة التي انسحبت بها إسرائيل من ياميت كانت شبيهة جداً بالانفصال عن غزة في أيلول/سبتمبر 2005. لقد كانت صدمة مدبرة ومؤلفة بعناية. وقد أوضح الجنرال المسؤول أن كل ما حدث كان بالاتفاق مع المستوطنين، وأن الحدث سيكون مأساوياً، حيث يقوم الجنود الإسرائيليون بترحيل المستوطنين المساكين من بيوتهم والدموع تنهمر من أعينهم، وهذا ما يجب ألا يحدث ثانية لليهود، مستدعين الشعار الشهير «ليس ثانية» ليس ثانية سيتم إزالة اليهود

من بيوتهم. كان هناك كثير من السخرية في هذا الحدث المدبر في الصحف العبرية في ذلك الوقت. في الحقيقة صدرت صحيفة هآرتس بعنوان: «عملية الصدمة القومية 82» 205 Truma National Operation 82، وكان الانفصال عن غزة عام 2005 مجرد إعادة ـ صدمة قومية أخرى مدبرة بعناية شديدة لايصال الرسالة نفسها: هذا لن يحدث ثانية لليهود، الضفة الغربية ملكنا: تلك هي الرسالة.

وكما ذكرت فإن إطار النقاش بحلول 1979 كان قد تغيَّر، لأن الحقوق القومية الفلسطينية وضعت على الأجندة الدولية فقد كان هناك مشروع قرار لمجلس الأمن عام 1979 يدعو إلى تسوية تقوم على دولتين على الخط الأخضر. وقد أيدت كل من سوريا، والأردن، ومصر، ومعظم الدول العربية القرار. والحقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية أيدت القرار ضمنياً 206 ، لكن الولايات المتحدة أبطلته باستخدام حق الفيتو. وقد حدث هذا مرة أخرى عام 1980، القرار نفسه بشكل أساسي، وأبطلته الولايات المتحدة أيضاً 207 . وإذا ألقيت نظرة على السجلات وراجعت الوثائق، وجدت أن حتى البحوث الأكاديمية لا تكاد تتطرق إليه.

وحدث تغير عام 1988 عندما قبل المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً، وليس ضمنياً فحسب، الإجماع الدولي على التسوية القائمة على دولتين 208 . ورفضتها الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً، والحقيقة أيضاً أنها رفضت السماح لياسر عرفات بالظهور في الأمم المتحدة، مرغمة المنظمة الدولية على نقل الاجتماع إلى جنيف. وقد أصبحت الولايات المتحدة موضوعاً للسخرية الدولية في تلك المرحلة بادعائها أنها لم تسمع الفلسطينيين يقولون إننا قبلنا بالمفاوضات، وقبلنا القرار الرقم 242، وقبلنا تسوية الدولتين، وأدنّا الإرهاب. ولكن في النهاية، وبعد بيانات متكررة من عرفات، أشارت واشنطن إلى أنها كانت مستعدة للتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية 209 .

وبعد شهرين، جاء رد الفعل الإسرائيلي عام 1989، وكان واضحاً جداً. لقد كانت هناك حكومة ائتلافية في إسرائيل ذلك الوقت، وكان إسحاق شامير التابع لحزب الليكود رئيساً للوزراء وشيمون بيريز التابع لحزب العمل مديراً للمالية، أي ما يسمّى اليمين واليسار. خرجوا ببيان رسمي للموقف الإسرائيلي في 14 أيار/مايو 1989 210 . ومن بين المبادئ التي وردت في هذا البيان هو ما كنا نتحدث عنه من قبل: لا يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية إضافية غرب الأردن ـ «إضافية» تعني أن الأردن هي بالفعل دولة فلسطينية. والمبدأ الثاني أن وضع الأراضي المحتلة يجب أن يحل وفقاً

لتوجيهات دولة إسرائيل. ثم أوضحت الوثيقة أن الفلسطينيين يمكن أن يتمتعوا بانتخابات حرة. كنا في عالم جورج أُرويل Orwell George في تلك المرحلة 211 *. كان من المفترض أن يجري الفلسطينييون انتخابات حرة، تحت احتلال عسكري إسرائيلي، في حين أن جزءاً من قطاع المتعلمين في غياهب السجون من دون تهمة موجهة إليهم، وربما تحت تعذيب مستمر. وإذا ألقيت نظرة على التقارير الأميركية في هذا الصدد، فستجد كثيراً من المدح لإسرائيل لأنهم كانوا يسمحون بانتخابات حرة، ولكن المبادئ الفعلية لم يعلن عنها البتة. وبعد عدة شهور من ذلك، أيدت إدارة بوش الأب، التي اعتبرت نقدية تجاه إسرائيل، المقترحات الإسرائيلية من دون تغيير. وقد كان هذا ما سُمي خطة بيكر، نسبة إلى وزير الخارجية جيمس بيكر 212 . ومن ثم كان الموقف الأميركي الرسمي يقول: لا لدولة فلسطينية إضافية غرب الأردن، وحل مسألة الأرض المحتلة وفقاً للتوجيهات الإسرائيلية. وقال: «بيكر» إنه سيتم قبول المفاوضين الفلسطينيين في النقاش، إذا التزموا هذه الشروط الإسرائيلية. وقد اعتبر هذا وشيكاً جداً، من دون أن يقال ما الذي يعنيه.

ثم أتت حرب الخليج التي أدركت الولايات المتحدة بعدها أنها تسيطر على الوضع. إنها حكمت المنطقة، ومن ثم تستطيع أن تفعل ما يروقها. وأعلن جورج بوش الأب النظام العالمي الجديد: «إن ما نقوله يصير!» تلك كانت كلماته 213 . وقد عقدت واشنطن حينذاك مفاوضات مدريد. لقد كانت الولايات المتحدة معارضة لأية مفاوضات دولية قبل ذلك، لأنها لم تكن تستطيع السيطرة عليها. إلا أنها عام 1991 تمكنت من بسط سيطرتها عليها. ودعا بوش الاتحاد السوفياتي ليلعب دور ورقة التوت ـ تعرف مدى ضعف الاتحاد السوفياتي عام 1991 ـ كي تعطي المفاوضات غطاءً دولياً، وفرضت واشنطن ببساطة شروطها. وكان لدى الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بحسب ما أشار جلبير، قيادة. والمفاوض الرئيسي هو حيدر عبد الشافي، طبيب وسياسي محنك من غزة، ربما يكون أكثر الشخصيات احتراماً في الأراضي المحتلة. لقد أصر على أن أية تسوية سياسية يجب أن توقف التوسّع الإسرائيلي في الأراضي. كان ذلك هو شرطه الأساسي، وإلا، بحسب قوله: فلن تكون هناك تسوية ممكنة. وهو ما لم تكن لتقبل به الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

في تلك المرحلة، قامت منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة آنذاك في تونس بجولة نهائية من دون معرفة الفلسطينيين ـ كانت تلك هي اتفاقية أوسلو،

الصفقة التي أعطتهم السلطة، متجاوزة بذلك فلسطينيي الداخل مثل عبد الشافي الذي كان غاضباً بشدة حتى أنه لم يحضر حتى المصافحة الشهيرة في حديقة البيت الأبيض. لقد جرى إبعاده. وقد أدى ذلك إلى مشكلة كبيرة داخل القيادة الفلسطينية استمرت حتى الآن: من سيقود الفلسطينيين، فلسطينيو تونس، كما لقبوهم، أم الفلسطينيون الأصليون أمثال عبد الشافي وحنان عشراوي وغيرهما؟ وقد حرصت الولايات المتحدة وإسرائيل على أن تصبح تونس هي القيادة الرسمية على نحو أساسي. وكانت اتفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر عملية تصفية ليس إلا. فلم يذكر إعلان أوسلو مبادئ الحقوق الفلسطينية. فعلاً. لقد حُكي كثيراً عن الحقوق الإسرائيلية، ولكن شيئاً لم يُذكر عن الحقوق الفلسطينية. واللافت أن الفلسطينيين في الداخل كانوا فرحين. أتذكّرُ أنه بعد شهر أو شهرين من التوقيع، كان صديقي عزمي بشارة هنا، وكان بيننا لقاء مُعَدّ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT محوره اتفاقية أوسلو، وكان المتحدثان أنا وهو. وقتذاك قلت ما قلته لتوي وهو أنها كانت خيانة، وتحدث هو بطريقة أكثر دبلوماسية. وخرجنا بعد ذلك لنشرب فنجاناً من القهوة، وقال لي على سبيل النكتة: لو قلت ذلك في شوارع رام الله، لشنقوني. لقد كانت هناك نشوة وخداع.

الأشقر: هذه مبالغة كبيرة. كثير من الفرق الفلسطينية شجبوا اتفاق أوسلو، بما فيهم حماس.

تشومسكي: ولكن عزمي كان يتحدث عن المزاج الشعبي. ماذا اعتقدوا في شوارع رام الله؟

الأشقر: لم يكونوا ليشنقوا أحداً لمجرد نقده للاتفاقية. إن هذه مبالغة شديدة. لقد كان هناك كثير من الشك في شأن الاتفاقية حتى وسط هؤلاء الذين أيدوها.

تشومسكي: لقد كان عزمي يتكلم على سبيل المجاز بالطبع. لقد لاحظت ذلك عندما كنت أتحدث إلى جماعات فلسطينية، كانوا مخدوعين تماماً 214 . وعلى مدى السنوات التالية حصلت سلسلة من الاتفاقيات المنبثقة عن اتفاقية أوسلو، وكانت شيئاً مثيراً للغضب، مثلما ذكرت على نحو مسهب في مواضع أخرى 215 . وهذا ما يأخذنا إلى أول إشارة إلى دولة فلسطينية وردت في الخطاب الإسرائيلي، وقد كانت، بمقدار ما تسعفني الذاكرة، من قِبل حكومة اليمين المتطرف لبنيامين نتنياهو. ففي عام 1996 طرح أحد المراسلين سؤالاً على وزير الإعلام دايفيد بار ـ إيلان عما إذا كانت تشظيّات الضفة الغربية التي سوف تترك للفلسطينيين ستصبح دولة

فلسطينية. قال: نعم، يمكنهم أن يسموها دولة لو أرادوا، أو يمكنهم أن يسموها «دجاجة مقلية» 216 وكان هذا تعبيراً عن الموقف.

بعد ذلك وفي آيار/مايو 1997 أعلن برنامج حزب العمل، للمرة الأولى على ما يبدو، أنه لا يستبعد... تأسيس دولة فلسطينية بسيادة محدودة» 217 . وكانت تلك هي الإشارات الأولى في الخطاب الإسرائيلي العام. وهو ما يأخذنا بدوره إلى مفاوضات كامب دايفيد في حزيران/يونيو 2000 بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، التي استضافها الرئيس الأميركي بيل كلينتون. إذا نظرت إلى الخرائط، فستجد من الواضح أن المقترحات الإسرائيلية لم يكن من الممكن قبولها. والآن هناك كثير من المواد حول كامب دايفيد. والمصدر الأكثر أهمية، في اعتقادي هو الدراسات الإسرائيلية، كثير منها بالعبرية، ولكن بعضها بالإنكليزية. والقسم الرئيسي منها قدمه «رون بونداك» Pundak Ron، الذي كان شارك في محادثات أوسلو وفي خلفية المفاوضات اللاحقة. وهو يحتل مركزاً رفيعاً في صميم الوسط الأكاديمي الإسرائيلي المرموق لمركز بيريز للسلام. وقد كتب مقالة طويلة مشتركة بالعبرية ومقالات قصيرة بالإنكليزية، تشتمل على خرائط 218 . ومن الواضح أن الاعتراضات الفلسطينية كانت في مكانها الصحيح. القصة الرسمية هنا هي أن الفلسطينيين رفضوا السلام، ذلك أن كل ما يريدونه هو العنف، وما إلى ذلك، ولكن في الحقيقة، لم يكن هناك فلسطيني واحد يمكن أن يقبل عرض باراك، حتى محمود عباس ـ المفضل لدى الأميركيين ـ رفضه. فما تضمّنه العرض أساساً هو تقسيم الأراضي إلى ثلاثة كانتونات، غالباً متفرقة بعضها عن بعض، مع طريق للهرب إلى الشرق، منفصلاً كثيراً عن أية أجزاء من القدس الشرقية يمكن أن تعطى للفلسطينيين والتي تشكل مركز الحياة الفلسطينية التجارية والتعليمية والثقافية. ولم يستطع الفلسطينيون قبول ذلك. والحقيقة أن كلينتون وافق: بعد شهرين من تعثّر المفاوضات، أصدر مقترحاته التي كانت غامضة، لكنها كانت أكثر مراعاة من مقترحات كامب دايفيد 219 .

ومرة أخرى تأتي القصة المتعارف عليها في الولايات المتحدة من دنيس روس 220 مفاوض كلينتون، وآخرين، أن باراك ـ إسرائيل ـ قد قبل المقترحات وأن عرفات رفضها، مظهراً إياه كرجل عنف لا يمكن التعامل معه. ولم يكن هذا حقيقة ما حدث، فقد أصدر كلينتون بعد بضعة أيام بياناً جاء فيه: إن الجانبين كليهما قبلا بالمقترحات وأبديا تحفظات 221 . والحقيقة أن التحفظات الإسرائيلية كانت أساسية فعلاً، فقد أراد الجانبان بعد ذلك أن

يناقشا التحفظات في اجتماعات عقدت في طابا، في مصر، من 21 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2001. وقد حققا فيها بعض التقدّم. ولدينا تسجيل مفصل للاجتماع من مراقب الاتحاد الأوروبي، «ميغيل موراتينوس» Miguel Moratinos الذي كتب مذكرة طويلة عن الاجتماع، واتفق الاثنان على أنها كانت دقيقة. وتمت إذاعة الأمر بشكل بارز في إسرائيل، ولكن تم تجاهله في الصحف العامة في الولايات المتحدة [222] . وقد ذكر المعلّقون الإسرائيليون أن تقدماً حقيقياً قد تحقّق. وفي 28 كانون الثاني/يناير في مفاوضات اليوم الأخير، كان هناك مؤتمر صحافي مشترك قال فيه الجانبان: لقد حققنا تقدماً حقيقياً، ونحن على مقربة من اتفاق. إذا أمكن استمرار المفاوضات فقد نكون قادرين على التوصل إلى اتفاق [223] .

وقد دعا باراك إلى إيقاف المفاوضات مبكراً ذلك اليوم في 27 كانون الثاني/يناير، وكانت الحجة هي أنهم لا يستطيعون الاستمرار بسبب الانتخابات الإسرائيلية الوشيكة؛ ولم يكن هذا صحيحاً، لقد كانت هناك عشرة أيام باقية على بدء الانتخابات، وقبل الختام المخطط له للمحادثات [224] . لكنه دعا إلى إيقافها، لأنه لم يكن يريدها. بعد ذاك تولّى جورج دبليو بوش الإدارة من بيل كلينتون، ثم فاز آرييل شارون على باراك في الانتخابات الإسرائيلية. وماتت فرصة التسوية.

إن إدارة بوش متطرفة. فهي الأولى التي تعترف رسمياً بضم الأمر الواقع لما يسمّى الكتل الاستيطانية. ولننظر ماذا يعني ذلك: إنها جزء كبير من الضفة الغربية، وكانت إدارة بوش أول من تراجع عن معارضة ضمّ القدس. فمنذ أن استولت إسرائيل على القدس الشرقية عام 1967، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن ضم المدينة غير قانوني، وأن جميع إجراءات تغيير الوضع القانوني للمدينة ملغاة وباطلة. وقد صوتت الولايات المتحدة في بعض الأحيان بنعم، ولكن باستثناء التصويت بالرفض عام 1981، فقد امتنعت عموماً عن التصويت على هذه القرارات، واستمر ذلك حتى كانون الأول/ديسمبر 2002 عندما بدأت إدارة بوش التصويت بالرفض لمصلحة إسرائيل. فتأييد ضم القدس يبدد أي أمل في تسوية سياسية. وبالنسبة إلى إسرائيل لا يكمن الأمر في مجرد الاستيلاء على القدس الشرقية سابقاً، فالقدس الكبرى تمتد أبعد من ذلك. إن مستوطنة معاليم أدوميم التي كثيراً ما تدعوها الصحف بـ«حيّ القدس»، تصل تقريباً إلى مشارف أريحا، وقد بنيت بهدف شطر الضفة الغربية. ومن ثم فإذا كانت إدارة بوش جادة في أنها أصبحت تؤيد ضم القدس، فعندها سيعني ذلك نهاية أي نقاش

سياسي.

أيّدت إدارة بوش أيضاً جدار الفصل، وأعلنت المحكمة الدولية (محكمة العدل الدولية) بالإجماع أن المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية. وقد عارض القاضي الأميركي الحكم الكلي، لكنه كان لديه إعلان منفصل وافق فيه على أن المستوطنات قد انتهكت الفقرة 6 من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة 225 . وبذلك فإن أية أجزاء من جدار الفصل «بنتها إسرائيل لحماية المستوطنات هي من جراء ذلك بواقع الحال منتهكة للقانون الدولي الإنساني» 226 التوصيف «أنها بنيت... لحماية المستوطنات» ينطبق على نحو 80% من جدار الفصل كله، ولكن إسرائيل تدعي أنه لأمن إسرائيل، وهو محض هراء.

فأسبوع واحد في طابا في كانون الثاني/يناير 2001 كان هو الاختراق الوحيد على مدى خمسة وثلاثين عاماً من الرفض الأميركي ـ الإسرائيلي، وقد واجهت المفاوضات في طابا مشكلات حقيقية، ولكن المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يكونوا واهمين في مؤتمرهم الصحافي الختامي. ربما كانت الاختلافات قابلة للحل. ولكن إسرائيل أوقفت المفاوضات، ومن ثم فإننا لا نعرف. ومع ذلك فقد استمرت المفاوضات غير الرسمية، وأيضاً على مستوى رفيع، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأفضت إلى نتائج عديدة متشابهة بشكل أو بآخر، ولكن النتيجة الأكثر تفصيلاً هي معاهدة جنيف التي تحتوي بدورها، في رأيي، على كثير من المشكلات، لكنها تتضمن الخطوط الخاصة بتسوية محتملة؛ فقد تكون قاعدة للمضي قُدماً. وعندما قُدّمت في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2003، أرسلت الدول الأوروبية الرئيسية وغيرها ممثلين لها أو بيانات تأييد، ولكن الولايات المتحدة لم تحضر، ورفضتها إسرائيل. وقد أقرّتها القيادة الفلسطينية، ومن ثم تُركت معلقة. ولكن لو أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا قد قبلتا المعاهدة لكان من الممكن أن تتقدم. ولكننا بعد ذلك واجهتنا عقبات أخرى؛ جدار الفصل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية.

الأشقر: أريد فقط أن أستحضر بعض الاستكمالات لرواية نعوم، تتركز في الغالب على الجانب الإسرائيلي؛ إذ سنتطرق لاحقاً إلى الجانب الفلسطيني. النقطة الأولى، هي أنه عام 1948، كما نعرف، كان معظم السكان الفلسطينيين في الأراضي التي استولت عليها الدولة الإسرائيلية المولودة حديثاً قد غادروا، وأعتقد أن النقاش حول ما إذا كانوا قد طُردوا، أو فرّوا، أو أُجبروا على الفرار، أو مهما كانت الرؤية، فهي إلى درجة أكيدة لا علاقة

لها بالأمر، لأن النقطة الرئيسية هي أنهم لم يسمح لهم بالعودة. هذه هي النقطة الرئيسية. إذا تركت بيتك حتى لو بإرادة حرة، يظل من حقك العودة إليه ما دام ملكًا لك. هذه هي نقطة البداية للتفكير في هذه القضية. فمنذ عام 1948، حتى الآن تنكر إسرائيل على هؤلاء الناس حق العودة إلى ديارهم في الأراضي التي صادرتها، وهي لا تقبل إلا بمبدأ التعويض ـ عن طريق طرف آخر. ومع ذلك، فإنه في عام 1967، عندما صادرت إسرائيل بقية الأراضي الفلسطينية، كان هناك فرق رئيسي متعلق بـ 1948، وهو أن الشعب الفلسطيني في ذلك الحين تعلم درس 1948 ولم يترك أراضيه ولا دياره. لم يفر، وكان من الصعب جداً أن ترهبه لإجباره على الرحيل أكثر مما كان الحال عام 1948. ذلك أن الفلسطينيين فهموا أنهم إذا رحلوا فلن يسمح لهم بالعودة وسينتهي بهم الحال «لاجئين» يعيشون في «مخيمات». لقد فهموا أيضاً من سابقة 1948 أنهم إذا ظلوا متشبثين بأرضهم، فهم لن يُذبحوا. وهذا ما خلق وضعاً مختلفاً تماماً، حيث صادرت إسرائيل أراضي جديدة، ولكن مع بقاء أغلبية السكان الأصليين فيها.

وقد تم تناول هذه القضية مبكراً بعد حرب حزيران/يونيو 1967 بواسطة خطة آلون Plan Allon التي صاغها ييغال آلون أحد الأعضاء القياديين في الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت. لقد حاولت تلك الخطة أن تتناول المشكلة من منظور ما يمكن أن يسمّى «صهيوني مستنير» ـ كان ذلك أيضاً منظور بن غوريون [227] ـ والذي يشدد على أن الدولة الإسرائيلية ينبغي أن تكون في آنٍ معاً: «دولة يهودية» ودولة ديموقراطية. إذًا كيف تُحل هذه؟ كيف لـ«دولة يهودية» أن تكون ديموقراطية؟ من الواضح أنها يمكن أن تكون ديموقراطية فقط إذا كان فيها أكثرية يهودية حقيقية، بحيث لا تكون الديموقراطية تهديداً لخاصيتها «اليهودية»، وهو ما يعني أنه كان على إسرائيل أن تتجنّب عدد كبير من الفلسطينيين. ومن ثم تسبّب وجود السكان في الأراضي التي استُولي عليها حديثًا، بمشكلة، وكان حل آلون هو أن إسرائيل يجب أن تخلق حقائق ثابتة ـ مستوطنات عسكرية وغيرها ـ بغية أن تسيطر استراتيجياً على الضفة الغربية، خصوصاً على امتداد نهر الأردن، وتعيد المناطق التي يتركز فيها الفلسطينيون إلى السيطرة الأردنية. كانت هذه خطة آلون، وقد اتبعتها إسرائيل على امتداد الخط منذ عام 1967 [228] .

ولم تكن جميع المستوطنات الإسرائيلية بالطبع قد أقيمت من أجل تأمين السيطرة على الضفة الغربية لأسباب استراتيجية. فمنذ البدايات المبكرة كانت

هناك أيضاً حركة المستوطنين الإيديولوجيين والمتدينين بقيادة غوش إمونيم ـ كتلة المؤمنين ـ تدفعهم اعتبارات تفوق الاعتبارات الاستراتيجية المحض. ومع ذلك، فقد كانت خطة آلون، عموماً، الإطار الرئيسي للسياسة.

وبغية تنفيذ هذه الخطة كاملة، تطلب الأمر إنزال الهزيمة بالحركة المسلحة الفلسطينية. وهو ما حاولت إسرائيل إنجازه عام 1982، عندما غزت لبنان في محاولة لتوجيه ضربة حاسمة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي طُرد عناصرها من معظم لبنان وأُجبروا على مغادرة بيروت. ومع ما بدا من الضعف الشديد الذي أصبحت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، صدَّقت الولايات المتحدة على الإطار الخاص بخطة آلون في شكل ما يسمى خطة ريغان في أيلول/سبتمبر 1982 229 . وقد دافع ريغان عن «حكم ـ ذاتي» فلسطيني، وهو ما لا يعني دولة مستقلة ـ فهذه كانت مستبعدة بوضوح ـ ولكن نوعاً من الكيان الفلسطيني، ما دون دولة، في الضفة الغربية وغزة «بالارتباط مع الأردن». وقد حدد ريغان أيضاً أن إسرائيل لن يُطلب منها العودة إلى حدود ما قبل 1967. وهي الرؤية التي كان حزب العمل في إسرائيل على استعداد للموافقة عليها؛ لأنها تناسب تماماً جوهر خطة آلون.

كانت اللحظة الحاسمة الأخرى في تغيّر رؤية الجانب الإسرائيلي هي الانتفاضة الفلسطينية في 1987 ـ 88، التي برهنت أولاً، أن سكان الضفة الغربية لم يكونوا مذعنين ولا طيعين، فقد وجدت إسرائيل أن لديها مشكلة لا مع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المجاورة فقط، بل أيضاً مع الفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال. وثانياً، إن الانتفاضة حدت المَلَكية الأردنية على التخلّي رسمياً عن مطالبتها بالضفة الغربية عام 1988، وعلى التصريح بأن الفلسطينيين هم وحدهم المسؤولين عن أراضيهم، وهو ما أدى بالجانب الإسرائيلي ـ على الأقل جناح حزب العمل من الصهيونية ـ إلى إدراك أن المفهوم السابق الخاص بإرجاع الجيوب الفلسطينية المكتظة إلى الأردن لم يعد من الممكن تطبيقه. كان ذلك عندما بدأ زعيم حزب العمل شيمون بيريز الأخذ بالرؤية القائلة إنه على إسرائيل أن تكون على استعداد للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، إذا استُوفيت شروط بعينها ـ وذلك بدلاً من الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي منع المحادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الأحوال، ونحن نعرف بقية القصة. فقد أخبرنا عنها نعوم؛ ليس لديَّ ما أضيفه. فيما عدا التنويه إلى حقيقة أن اتفاقية أوسلو كانت تحقيقاً فعلياً لخطة آلون. فما قدّمته الاتفاقية عملياً هو إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي ـ إعادة انتشار لا انسحاب ـ من المناطق

الفلسطينية المكتظة في الضفة الغربية، انسجاماً مع خطة آلون. وكان الفرق هو أنهم لم يتم وضعهم تحت سيطرة الأردن، بل وضعوا تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية التي وافقت على دخول اللعبة، ربما بدرجة أكيدة من الأوهام. لقد استمر عرفات في ترديد إن هذا لم يكن سوى خطوة أولى نحو دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فربما قد اعتقد بسذاجة أن بإمكان القيادة الفلسطينية، بالاعتماد على الضغط الدولي والتقرب إلى واشنطن، أن تحقق نتيجة كهذه.

الرؤية الفلسطينية للتسوية

الأشقر: دعونا الآن نعود إلى الجانب الفلسطيني والعربي في هذه القصة الطويلة. نقطة الانطلاق هنا، كانت الرفض الكامل لدولة إسرائيلية كدولة غرسها الإستعمار وغربية بكل ما للكلمة من معنى في الشرق الأوسط ينبغي استئصالها. في البداية كانت الرؤية السائدة هي أن إسرائيل يجب أن تُمْحَى من الخريطة كدولة، ثم أصبحت هناك نتائج أخرى ممكنة حسب التيار الأيديولوجي المتعامل مع القضية. فقد اعتاد أصحاب الرؤية القومية العربية التقليدية أن يميّزوا بين اليهود الأصليين ـ أي اليهود الفلسطينيين ـ وأولئك الذين أتوا من بلاد أخرى. في حين اعتاد أصحاب الرؤية الأكثر قومية القول إن المهاجرين ينبغي أن يعودوا إلى حيث أتوا، أو أن يتركوا فلسطين مثلما رحل المستوطنون الأوروبيون عن الجزائر عندما نالت الاستقلال، أما أصحاب الرؤية الديموقراطية الأكثر تقدمية فقد أعلنوا أن جميع السكان اليهود الراغبين في البقاء يمكنهم البقاء والعيش كأقلية، تتمتع بحقوق مدنية في إطار دولة عربية.

وبعد عام 1967 عندما بسط المسلحون الفلسطينيون سيطرتهم على منظمة التحرير الفلسطينية، استخدم البرنامج الرسمي للمنظمة صيغة «دولة فلسطينية علمانية ديموقراطية». وهي الصيغة التي لم يتم تبنّيها مطلقًا على الصعيد الشعبي، ولم يكن هناك البتة تثقيف حقيقي في شأنها. ويمكننا القول إن هذه الصيغة كانت إلى حد ما، في السنوات الأولى على الأقل، مصممة على الأغلب من أجل الاستهلاك الخارجي، بحيث يمكن منظمة التحرير الفلسطينية أن تقدّم نوعاً من الصيغة التقدمية الطنانة. ولكن الصيغة نفسها شابها عيب واضح. فقد تناولت مسألة الإسرائيليين كما لو كانوا مجرد مجتمع ديني ـ من هنا جاء مصطلح «علمانية» ـ وكما لو كان من الممكن حل المشكلة حالما يتمّ إرساء دولة فلسطينية علمانية. وهو ما تجاهل بعداً أساسياً للمشكلة ـ أي أن الإسرائيليين قد أصبحوا كياناً

قومياً، وليس مجتمعاً دينياً فحسب.
وقد تناول هذا الجانب بعض اليساريين الفلسطينيين الذين تحدّثوا في ضوء إطار اشتراكي ثنائي القومية، فهؤلاء أيضاً يحبّذون دولة علمانية بالطبع، ولكن بقصر مصطلح «العلمانية» هذه المرة على المسألة الدينية فقط، في حين أقر مصطلح «ثنائية القومية» بحقيقة وجود مجتمعيْن قوميْن. ولم يكن مشروع الدولة التي ستحل محل الدولة الإسرائيلية، كدولة فلسطينية كبرى ـ سواء في الخيار العلماني أو في خيار الدولة الثنائية القومية ـ إلا برنامجاً طوباوياً على أي حال. وسرعان ما اتضح أنه من الحتمي، في ضوء السياسة العملية، أن تكون هناك بعض الأهداف التي يمكن تحقيقها أو بلوغها. ومن ثم انتقلت المقاومة الفلسطينية من الحالة التي أُعرّفها بـ«القصوية» maximalism ـ تحرير فلسطين وتغيير الوضع كله باتجاه دولة من نوع مختلف كهدف وحيد ـ إلى حالة التفهّم لضرورة تحديد أهداف ذات طبيعة آنية أو انتقالية. وسرعان ما بدا للحركة الفلسطينية أنها ستكون في وضع تفاوضي أقوى بكثير إذا ركزت أولاً على قضية الأراضي التي أحتلت عام 1967 بدل تناول مسألة فلسطين ككل دفعة واحدة.
وبعد حرب 1973، خطت الحركة الفلسطينية نحو قبول فكرة تأسيس دولة فلسطينية في الأراضي التي أُحتلّت عام 1967، وبصيغة غامضة إلى حدّ ما مثلما فسّرها الجميع. وهو ما جرى تعريفه بالطبع في الوثائق الرسمية والخطاب الرسمي كخطوة نحو تحرير فلسطين كلها. وبمرور الوقت، اعتاد الرأي العام الفلسطيني والعربي فكرة التسوية التفاوضية مع دولة إسرائيل. وباستثناء بعض التيارات القومية أو الإسلامية الأصولية التي ما زالت موجودة كأقلية، تعدّ التسوية التفاوضية مقبولة لدى أغلبية واضحة من الرأي العام، بشرط أن تتناول هموم الفلسطينيين انسجاماً مع ما ناقشناه ـ أي التنازلات الإسرائيلية عن جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967 ما عدا بعض التغيّرات التي سيتم تعويضها بالتنازل عن الأراضي الإسرائيلية ما قبل 1967، وأن يتم تناول مصير جميع مكونات المجتمع الفلسطيني بطريقة تحترم حقهم الذي لا يُنْزع في تقرير المصير. وقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية، أو قيادتها متمثلة في عرفات، عندما قبلت اتفاق أوسلو، تراهن بسذاجة وغباوة، على أن تأييد الولايات المتحدة الذي يمكن كسبه نتيجة ضغط عربي ـ خصوصًا سعودي ـ على واشنطن، قد يؤدي إلى تسوية اعتقدت منظمة التحرير الفلسطينية أنها ستكون مقبولة لدى أغلبية المجتمع الفلسطيني. ولكننا نعرف بالطبع أن هذا الرهان كان وهمياً. وقد سمحوا،

بناءً على تلك الأوهام، بوجود كثير من القنابل الموقوتة في اتفاقية أوسلو. فالحقيقة أن عدم تطرق المعاهدات من الأساس إلى قضية المستوطنات فضلاً عن قضية اللاجئين، جعل الإطار العام لأوسلو مجرّد خدعة، ونحن نعرف ما حدث فعلياً. فاتفاقية أوسلو، ومن خلال ما خلقته من أوهام، وهو ما ذكره نعوم، وأيضاً من خلال الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية ـ كقوة بوليسية إسرائيلية بالوكالة في السيطرة على المجتمع الفلسطيني ـ أوجدت الإمكانية للدولة الإسرائيلية إبان السنوات الأولى ما بعد أوسلو للمضي قدماً في تنفيذ صيغة محدَّثة من خطة آلون.

كانت إسرائيل قادرة على تكثيف عملية الاستيطان وتأسيس بنية تحتية لسيطرة عسكرية استراتيجية ـ طرق وغيرها ـ على الضفة الغربية بسرعة كبيرة، وبكثافة أكبر، وبمقاومة أقل كثيراً مما كان متوقعاً في حالة عدم وجود الاتفاقية. كان هناك توسّع مستمر في المستوطنات، وتضَاعف عدد المستوطنين في سنوات قليلة. وكما لاحظنا، فإن المفاوضين الفلسطينيين من داخل الأراضي المحتلة أصروا على تعهد إسرائيل تجميد المستوطنات كشرط لأي اتفاق. إلا أن اتفاق أوسلو لم يتضمن شيئاً من هذا القبيل، وقد انتقده بقوة فلسطينيو الداخل، بل رفضه بعضهم. والحقيقة أن اتفاق أوسلو قد رفضته حتى أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فالطريق التي تصرف بها عرفات كانت مثالاً نموذجياً على الفرمان الأوتوقراطي.

الصهيونية والفلسطينيون

تشومسكي: أود أن أضيف أنه لو نظرنا إلى نمو المستوطنات في الضفة الغربية بعد أوسلو، لوجدنا أنه أخذ معدلاً ثابتاً، ولكن عام الذروة كان بالفعل هو العام الأخير لكلينتون ـ العام الأخير لكلينتون ـ باراك ـ 2000 [230] . وقد تمت التغطية على الأمر والتغاضي عنه، فموضوع الاستيطان على الأراضي الفلسطينية له تاريخ طويل في الأيديولوجيا الصهيونية. ومنذ البداية الأولى، أي منذ ما يرجع إلى الجزء الأول من القرن الماضي، اعترفت الحركة الصهيونية بأن الإسرائيليين كانوا يواجهون مجتمعاً عدوانياً. وكانت هناك بعض الأوهام في شأن فلسطين باعتبارها «أرضاً بلا شعب» ولكن هذه الأوهام سرعان ما تبددت. وكان المبدأ العام المتبع يعرف بـ«دونم بعد دونم [231] ، عنزة وراء أخرى». وهو ما كان يعني: «لا تدع غير اليهود يدرون بما تفعل»، ولكن خذ المزيد، ورسخ حقيقة، واحصل على دونم آخر من الأرض، وخطوة خطوة سنظفر بها. كان ذلك هو المبدأ الذي تجذر

بعمق على طول الخط. إنه مفهوم لكيفية المضي في العمل. دعهم هم يتحدثون، ونحن نأخذ. وقيل ذات مرة إن بن غوريون قد قال: «ليست العبرة في ما يفكر فيه غير اليهود، العبرة في ما يفعله اليهود». ويجب ألا نوهم أنفسنا في التفكير، فهناك كثير من الانقسام حول هذا. ففي حكومة بيريز 1995 ـ 96، على سبيل المثال، والتي كان من المفترض أنها من الحمائم، قال وزير الإسكان بنيامين فؤاد بن ـ آليعازر، الذي استمر في الحكومات اللاحقة، إن: «فؤاد يفعل كل شيء بهدوء». وقال أيضاً: «هدفي هو أن أبني لا أن أشجع على معارضة جهودي..» 232 ، ولقد بنى بهدوء حيث لم يسمعه غير اليهود، أو على الأقل تظاهروا بأنهم لا يسمعون، وذلك بالطبع لأنهم، أي الولايات المتحدة، كانوا يعرفون، حيث كانوا في الحقيقة هم من يموّلون البناء.

وعام 1992، كانت هناك سلسلة من المقترحات ـ خطة شارون، ومقترح حزب العمل، واثنان من مقترحات أخرى ـ لكنها جميعًا كانت في الأساس واحدة: مجرد تعديلات مختلفة من خطة آلون التي تتمثل في: أننا نظفر بها خطوة بعد خطوة. وقد اعترف موشي ديان ـ الذي ربما كان أحد أكثر القادة الإسرائيليين المتعاطفين مع الفلسطينيين ـ بأن الفلسطينيين كانوا محقين في اتهامهم إسرائيل بسرقة كل شيء منهم. كان ديان مسؤولاً في حكومة العمل، من عام 1967 إلى عام 1974. وكان رأيه هذا واضحاً جداً في وصف السياسة نفسها: «سنأخذ قطعاً قليلة كل مرة؛ كانت إسرائيل في طريقها لأن تكون: «الحكومة الدائمة» في الأراضي المحتلة 233 . سنأخذها قطعة قطعة، بهدوء؛ سنقول للفلسطينيين: «ليس لدينا حل، ينبغي أن تستمرّوا في العيش مثل الكلاب، قطعاً مَنْ يرغب يمكنه أن يرحل، وسوف نرى إلى أين ستقودنا هذه العملية» 234 . وكتب الحاكم العسكري للأراضي، الجنرال شلومو غازيت مذكراته منذ عامين، وقد صدرت حديثاً بالإنكليزية 235 . يقول غازيت إنه بعد 1967 بفترة قصيرة، بدأ من يدعونهم بالفلسطينيين البارزين، في تقديم مقترحات إلى الحكومة العسكرية من أجل الحصول على نوع من الحكم الذاتي: دعونا ننتخب عمداءنا، أعطونا بعضاً من الاستقلال الذاتي الثقافي، إلى غير ذلك. ويقول إن القيادة العسكرية والمخابرات الإسرائيلية نقلت هذه المقترحات إلى الجهات السياسية العليا في حزب العمل الحاكم وبصورة لا تخلو من التعاطف. وقد ظن أن هذه كانت فكرة جيدة. ولكن القادة السياسيين لم يصغوا إليها؛ فقد رفضوا السماح بأي نشاط سياسي فلسطيني، حتى لو كان غير ضار، أو التفكير في

أي شيء قد يؤدي إلى تغيير حدود. هاكُم الحمائم: رئيسة الوزراء غولدا مائير وحكومة العمل. ويقول غازيت ـ وهو للمناسبة كان من الصقور، وليس من الحمائم ـ إن فشل القيادة السياسية لحزب العمل في السماح بتطور نوع من الحكم الذاتي المحدود كان فشلاً كارثياً، إذ أدى ذلك إلى غوش إمونيم، أولئك المتعصبين دينياً، والذين نصفهم من بروكلن، وقد جعلوا من الأمر قضية أيديولوجية بدعم من الحكومة، وهو ما أدى أيضاً، في رأي غازيت، إلى كارثة الانتفاضة الأولى. ويقول غازيت إن هذا لم يكن ليحدث البتة لو سُمح للفلسطينيين بأخذ زمام السيطرة على شؤونهم الخاصة إلى مدى معين.

إن ما يوحيه هذا الكلام هو أن السادات عندما عرض عام 1971، ومن بعده الأردن إنهاء الصراع الدولي، ربما كان في استطاعة إسرائيل إنهاء الصراع الداخلي أيضاً بمنح الحكم الذاتي، وربما اتجهت وقتئذٍ نحو فيدرالية، أو نحو مقترح من هذاالنوع داخل الضفة الغربية وغزة ـ بل حتى نحو شكل من الثنائية القومية، والتي لها جذور في التقاليد الصهيونية. فقد كنت في الأربعينيات قائداً لحركة الشبيبة الصهيونية، لكنني كنت معارضاً لدولة يهودية، وكانت تلك الرؤية في ذلك الوقت جزءاً من الحركة الصهيونية التي دعت إلى مجتمع اشتراكي ثنائي القومية يتخطى فيه تعاون الطبقة العاملة الحدود العرقية. لم يكن ذلك يمثل التيار العام في الصهيونية، لكنه، كان جزءاً لا يتجزأ منها. ولم أتوقف عن أن أكون قائداً للشبيبة الصهيونية لأنني آمنت بها وناصرتها، وربما تم تنقيح الفكرة ما بين عامي 1967 و1973، لكنها رُفضت بتعصب في جميع المرات التي طرحت فيها، ورفضها حتى الحمائم الإسرائيليون المتطرفون ـ أشخاص مثل سمحا فلاپان Simha Flapan من جماعة النظرة الجديدة 236 New Outlook، الذي كان غاضباً جداً من الفكرة. لم يكن هناك تأييد لها في إسرائيل بعيداً عن ماتسبين Matzpen، وهي جماعة صغيرة من المثقفين اليساريين 237 .

الأشقر: والتصوير العارم الأخير لسياسة الحقائق الراسخة هو بالطبع جدار الفصل.

تشومسكي: بالضبط. «أوه، إنه جدار موقّت»، كما يدّعي المدافعون الإسرائيليون. لنأخذ مثلاً آلان ديرشوفيتس Alan Dershowitz الذي يقول: أوه حسناً، سنضع الجدار على عجلات، وبمقدار ما يحسن الفلسطينيون الأداء، نحركه شيئاً فشيئاً. قالها حرفياً 238 ! والادعاء هنا هو أن الجدار محض موقّت، كله من أجل غير اليهود، إنه موقّت، نحن لا نعمل شيئاً،

ولكن في الوقت نفسه استولينا عليها قطعة قطعة. حتى ضمّ القدس، إذا نظرت إلى الطريقة التي تمت بها الصياغة فقد تزعم قانوناً أنها لم تكن حرفياً عملية ضم. وهناك مقالة مهمة عن هذا في مجلة الدراسات الفلسطينية بقلم إيان لوستيك Lustick lan، وهو امرؤ جيد، ومعارض شرس للاستيلاء 239 . إنه يوضح أنهم يستطيعون فنياً القول إنه لم يكن ضماً حرفياً، بل مجرّد توسيع للحدود، وهي الآن أورشاليم الكبرى، ستصل إلى منتصف أريحا.

هذه المقاربة تعود على الأقل إلى عشرينيات القرن الماضي، إذ سرعان ما تغلب القادة الصهيونيون على الوهم القائل إن فلسطين أرض خاوية، وأن الشعب لن يعبأ؛ فقد قال بن غوريون وآخرون إنهم يمكنهم الذهاب إلى العراق، أو إلى مكان ما؛ إنها أرض عرب، لن يعبأوا. ولن يكون «نقلاً» فعلياً: بل سيكون مثل الانتقال من جزء إلى آخر في مدينة، لأنها كلها أرض عرب. ومن ثم ماذا يضيرهم لو بقوا هنا؟ وقد اعتبر ذلك موقفاً أخلاقياً.

اعتبره القادة الصهيونيون الأكثر يسارية، أمثال بيرل كاتسنيلسون Berl Katznelson، وماركسيين واشتراكيين، وما إلى ذلك، اعتبروه موقفاً أخلاقياً، وسمّوه «الترحيل الطوعي» transfer voluntary، مميزين بين هؤلاء الذين حبّذوا النقل الإجباري وأولئك الذين أرادوا نقلاً طوعياً. وقد قال المدافعون عن الفئة الأخيرة إننا سنفسر للفلسطينيين أنه قد يكون من الأفضل لهم الرحيل إلى أرض عربية، وأن لدى العراق كل هذه الأرض، وسوف ندفع إلى جميع ملاك الأرض الذين سيكونون سعداء بالبيع، لأنهم في الغالب محتالون وبعد ذلك يمكن أن نقول إننا لم نأخذ شيئاً، لقد اشتريناها، وإن الفلسطينيين جميعاً رحلوا طوعاً لأنهم لم يكن لهم أي ارتباط حقيقي بهذا المكان. وبعد ذلك يأتي المتطرفون الحقيقيون مثل جوان بيترز 240 الذي قال إن الفلسطينيين لم يكونوا البتة هناك على أية حال.

شالوم: إن الفلسطينيين الذين انتُزِعوا من الأرض، حل محلّهم المهاجرون اليهود الذين كان أكثرهم من الناجين من المحرقة. لماذا يذهب المهاجرون إلى إسرائيل؟

الأشقر: هؤلاء الناس أرادت أكثريتهم الذهاب إلى أميركا الشمالية أو الولايات المتحدة أو كندا.

تشومسكي: هناك فضيحة حقيقية موثقة في كتاب «يوسف غرودزنسكي» 241 Grodzinski Yosef وقد ساعدته على بدء العمل فيه. فمنذ عشرين سنة

كنت أتناول العشاء مع صديقة لي تعمل في معهد YIVO للبحوث اليهودية، في نيويورك، وهو المركز الأول في دراسة يهود أوروبا الشرقية واللغة اليديشية [242] * Yiddish and Jewry European East طرحت عليها سؤالاً كثيراً ما ضايقني: لماذا ينتهي الأمر بيهود معسكرات التجميع إلى فلسطين، إسرائيل لاحقًا؟ لقد كان من الممكن أن يأتي نصف أوروبا إلى الولايات المتحدة إذا تمكنوا من ذلك. وبالتأكيد أن اليهود في معسكرات النازحين رغبوا في القدوم إلى الولايات المتحدة. ردّت صديقتي قائلة إنها كانت تترجم رسائل من أشخاص كانوا داخل تلك المعسكرات، ومعظمهم في الحقيقة أرادوا المجيء إلى الولايات المتحدة. وكان يدير هذه المعسكرات صهاينة، كانوا بتحكمهم في الطعام وسبل العيش الأخرى، يجبرونهم على الذهاب إلى إسرائيل/فلسطين، ليكونوا طُعمة المدافع، وهو ما لم يكونوا يريدونه لأنفسهم. وحين سألتها: لماذا لم تكتب عن هذا؟ قالت: إن معهد YIVO، قد نقل جميع المواد إلى إسرائيل. وهو ما ذكرته في ما بعد لغرودزنسكي، صديقي وزميلي الإسرائيلي الذي يعرف اللغة اليديشية. وقد بحث الرجل ووجد الأرشيف مفتوحاً. إن جميع مؤرخي المحرقة المشهورين لم يكلفوا أنفسهم عناء النظر في هذه المواد الأرشيفية، ومن ثم فقد كان هو أول من استخدمها. وما وجده غرودزنسكي كان بالضبط مثلما وصفت صديقتي. لقد أرسل الصهاينة عملاءهم من أجل إدارة تلك المعسكرات.
وعنوان كتابه بالعبرية هو «مادة بشرية جيدة» Material Human Good ـ هناك عنوان مختلف بالإنكليزية ـ لأن الصهاينة أرادوا «مادة بشرية جيدة» كي يتم إجبارهم على الذهاب إلى فلسطين، وهو ما يعني اختيار الرجال والنساء أقوياء البنية تراوح أعمارهم ما بين السابعة عشرة والخامسة والثلاثين ـ لم يعبأوا في حقيقة الأمر بالباقين ـ ليكونوا طُعمة مدافع في الحرب التي كانوا يعرفون أنها قادمة. أما الباقون فقد استخدموهم رهائن للضغط على البريطانيين. وضعوهم مثلاً على سفن يعرفون جيدًا أن البريطانيين سيوقفونها إذ يمكنهم حينئذٍ الادعاء بأن البريطانيين كانوا يجبرون ضحايا المحرقة على العودة إلى أوروبا ـ قصة الخروج [243] Exodus ـ وما إلى ذلك من الأمور. لقد كان ابتزازاً لا يصدق.
وقد كتب غرودزنسكي كتابه بالعبرية وأثار مراجعات جيدة كثيرة في إسرائيل بواسطة أشخاص عاديين إلى حد ما. ومع ذلك فقد جُن جنون مؤرخي المحرقة ـ يهودا باور Bauer Yehuda والباقين ـ لأن الكتاب كشف أشياء كانوا يتكتمون عليها. ولكن النتائج التي توصل إليها غرودزنسكي كانت

صلبة، إذ عندما كان الناس في إسرائيل يقدمون نقدًا كان هو قادراً على الرد. وأخيراً تمت ترجمة الكتاب في الولايات المتحدة وهو غاية في الأهمية.
كانت الولايات المتحدة شديدة العداء للمهاجرين في ذلك الوقت، شديدة العداء للسامية، وشديدة العنصرية. وقد كان هناك مشروع قانون للهجرة عام 1947 سمح لعدد قليل من الناس بالدخول. ولم يكن في المجتمع اليهودي كله سوى جماعة واحدة مارست الضغط من أجل تمرير هذا القانون، وهي على حد ما تسعفني الذاكرة، المجلس الأميركي لليهودية American Council for Judaism (معاد ـ للصهيونية) لم يكونوا صهاينة. (الأشقر: لقد كانت القيادة الصهيونية في فلسطين تطلب منهم ألا يفعلوا). أراد لهم الصهاينة أن يذهبوا إلى فلسطين. وأيضاً ـ أتذكر تلك الفترة ـ لم يكن الصهاينة الأميركيون يريدون هؤلاء اليهود البولنديين القذرين حولهم، فهم يصدّرون صورة سيئة عن اليهود.
الأشقر: هناك قصة مجازية استخدمها «إسحق دويتشر» 244 Isaac Deutscher، عن منزل شبَّ فيه الحريق وشخص يقفز من النافذة ويسقط مصادفةً على أحد المارة، وهي تعني أن اللاجئين اليهود الفارين من النازية قد هبطوا بمأساة وبمحض المصادفة في الأراضي الفلسطينية. ولكن التشبيه هنا ليس دقيقاً تماماً. لأن المصادفة لم تكن مجرد مصادفة سيئة الحظ، فقد تم تسيير اليهود الأوروبيين نحو إسرائيل رغمًا عن إرادة أكثريتهم الساحقة. فلم تكن الأغلبية تريد الذهاب إلى أرض تخيّلوا أنها صحراء تكثر فيها الجمال، فالأرض الموعودة لأحلامهم لم تكن فلسطين، بل أميركا الشمالية. والأمر نفسه ينطبق على الموجة الحديثة من الهجرة الروسية إلى إسرائيل؛ فقد رتبت حكومة بيغن مع موسكو أن يتم منح المهاجرين اليهود خيارًا واحداً فقط لجهة الهجرة ـ أي إسرائيل عبر النمسا.
تشومسكي: كانت فيينا، أو برلين لبعض الوقت. فقد بدأت إسرائيل حملة على ألمانيا والنمسا مستخدمة سلاح المحرقة ـ قائلة: نفّذتم المحرقة في السابق، والآن لا تدعون اليهود ينطلقون أحراراً. وهو ما عنى أنكم تتركون البعض ينطلقون أحراراً إلى أماكن أخرى غير إسرائيل. أي ابتزاز هو هذا؟
الأشقر: نعوم، كيف يمكنك أن تقوّم قصة الفلاشا، اليهود الأثيوبيين السود؟ أهي تعبير عن رغبة إسرائيلية في أن تبدو مثل الولايات المتحدة؟
تشومسكي: لم تُرِدْ إسرائيل الفلاشا في أسوأ الحالات، ولوقت طويل رفضت السماح لهم بالدخول، لكن كانت هناك جماعات يهودية في الولايات المتحدة تجمع الصهيونية والتحرر المدني، وقد شنّت حملة كبيرة على هذه

القضية. وبدت إسرائيل في مظهر سيّئ. وحين كان الناس لا يعرفون شيئاً عن هذا، كانوا لا يعبأون، لكن عندما أصبح معروفاً أن إسرائيل تمنع اليهود السود ـ وهو ما حدث بعد حركة الحقوق المدنية ـ فقد بدا ذلك قبيحاً بالنسبة إليهم، ومن ثم لم يكن لدى إسرائيل خيار سوى قبولهم. ويعيش معظمهم الآن في بلدات نامية.

الأشقر: صحيح. وقد استُخدم ذلك بدوره كأداة دعائية: نحن نشبه الولايات المتحدة إلى مدى كبير ـ نحن مجتمعان توأمان.

تشومسكي: نعم، ولكن بعد أن لويت ذراعهم. لقد كان الروس في الحقيقة هم من أرادت إسرائيل استقدامهم.

السياسات الإسرائيلية

شالوم: ما الاختلافات التي تراها بين التشكيلين السياسيين الرئيسيين في إسرائيل: العمل والليكود؟

تشومسكي: إنه أمر يشبه الديموقراطيين والجمهوريين: هناك اختلافات إذا نظرت عن كثب، وأحياناً هي ذات أهمية. فاختلاف صغير في نظام كبير للقوة يمكن أن يحدث فرقاً. ولكن الإطار الأساسي للتفكير ليس مختلفاً كثيراً. والحقيقة أن انتصار الليكود عام 1977، الذي كسر احتكار حزب العمل للحكومة، لم يكن ذا صلة كبيرة بهذه الاختلافات، بل كان مرتبطاً بالمزراحيم، اليهود الشرقيين. فقد استطاع زعيم الليكود مناحيم بيغن ـ إلى حد ما ـ أن يقدِّم نفسه ممثلاً لليهود الشرقيين المساكين! والحقيقة أن كثيرين منهم اعتقدوا أنه كان مغربيًا ـ كان يهودياً بولندياً بالطبع، ولكن ثمة شعوراً بأنه بالفعل مغربي، وإلا لَمَا كان لطيفاً معهم. وقد أطاح الليكود العمل من الحكم بناءً على ذلك.

كانت النتيجة مختلطة نوعاً ما. فقد كان بيغن نفسه يمينياً جداً لكنه كان حريصاً على احترام القانون، لذلك كانت السنوات الأولى (سنتان أو ثلاث) من عهد بيغن بدءاً من 1977 هي الفترة الوحيدة التي توقف فيها التعذيب. بعد ذلك انضم شارون إلى الحكومة فبدأ التعذيب ثانية. عملياً تعرض كل سجين فلسطيني للتعذيب، وادعت المحكمة العليا أنها لم تكن تعرف، ولكن في ما بعد أقرّت بأن ذلك كان صحيحاً. (عندما سألت منظمة العفو الدولية أحد قضاة المحكمة العليا موشيه إتسيوني Moshe Etzioni، لماذا يظهر السجناء العرب دائماً وهم يعترفون، ردّ: «إنه جزء من طبيعتهم») 245 ، والحقيقة أن المجتمع الإسرائيلي كلّه قد انفتح إلى مدى كبير بعد عام 1977، مثل الصحافة حالياً التي أصبحت حيوية جداً، نحن

جميعاً نقرأها، فهي تحتوي على مواد كثيرة جيدة. ولكن ذلك كان ما بعد ـ بيغن على الأغلب. فقبل ذلك، كانت الدولة تتصف بنوع من البلشفة. وفي الحقيقة هم استخدموا الكلمة، كانت دولة على النمط البلشفي، شديدة الانضباط، ملتزمة، لم تكن روسيا، ولكنها بهذا النوع من العقلية. وبعد عام 1977، عندما أتى بيغن، تفتحت أشياء.

الأشقر: الفضل لا يعود إلى بيغن بالطبع، إنما إلى أن حزب العمل أصبح في المعارضة.

تشومسكي: نعم، لم يعد حزب العمل يدير المكان، لذلك كان هناك أثر لانفتاح الأمور.

الأشقر: أوافق نعوم على التوصيف العام الذي قدمه. ولكن لو تكلمنا على الذين هم دون القادة، أي أفراد الحزب العاديين والقاعدة الشعبية، لوجدنا أن حزب العمل، أو على الأقل قطاعاً منه، يتألف من أناس على استعداد للتحرك أو القيام بـ«التنازلات» الضرورية من أجل تحقيق سلام دائم. أما في الليكود، فمن الصعب أن تجد مثل هؤلاء. وبرغم أن هذا لا يتعدى كونه فرقاً كمياً، فمن الممكن أن يتحول إلى فرق كيفي، وذلك عندما تضع في الاعتبار حقيقة أن المفاوضين من دوائر حزب العمل ومن ميرتس Meretz، أي الحلفاء اليساريين لحزب العمل المندمجين مع مابام سابقاً، يقتربون من قبول صيغة تتنازل إسرائيل بمقتضاها عن 94% من الضفة الغربية وتقدم تعويضاً جزئياً عن النسبة الباقية 6%، إذ نعرف أن خطة شارون تتنازل عن 42% فقط من الضفة الغربية. هذا فرق لا يمكن تجاهله.

تشومسكي: ولكن تذكر أن «باراك» هو من أبطل مفاوضات طابا.

الأشقر: بالطبع، وهذا ما جعلني أميز بين القادة ـ هذا أو ذاك من قادة حزب العمل ـ وبين العضوية، والقاعدة الشعبية، وتوجهها الأيديولوجي. ومن ثم فإن هناك فرقاً فعلياً.

وكأمر واقع من الناحية السوسيولوجية، وحتى وقت قريب جداً، كان أكثر قطاعات حزب العمل انفتاحاً على التسوية السلمية ذات النوع الذي ناقشناه هو الأشكانيزيم/اليهود الغربيون المتمتعون بامتيازات. أما المزراحيم/اليهود الشرقيون، دون ذكر المهاجرين الأخيرين من روس وغيرهم، فقد كانوا مؤيدين لليكود أو لليمين المتدين. وتلك هي الأهمية الحقيقية في الانتخاب الأخير لعامير بيرتس رئيساً لحزب العمل. ففي تاريخ إسرائيل، كان ذلك نوعاً من الزلزال. فمن كان يتخيّل منذ بضع سنوات أن يهودياً مغربياً من أصول فقيرة ومن خلفية غير عسكرية...

تشومسكي: كانت المرة الأولى...
شالوم: سوى غولدا مائير.
تشومسكي: نعم، ولكنها كانت محاطة بالجنرالات، الجنرال الوحيد الذي يبدو قريباً لبيرتس هو عامي آيلون.
الأشقر: يهودي مغربي، ليس وثيق الصلة بالجيش، فضلاً عن كونه زعيماً نقابياً، يصبح رئيساً لحزب العمل. هذا أمر مذهل! لو كان أحد المزراحيم ببرنامج متصقّر hawkish، لكنت قلت إنه لا يعني الكثير. ولكن صُودف أيضاً أنه عبّر عن رؤية ديموقراطية نسبياً للعلاقة مع الفلسطينيين، مُصدراً بيانات لمصلحة تسوية تستدعي قيام دولة فلسطينية. لذلك أعتقد أن هناك أساساً لبعض التفاؤل المحسوب، مع وجود شرطين: الأول، أن يلتزم بيرتس بهذا التوجه بدلاً من أن يسلك بدوره طريق الاقتراب من الوسط التقليدية، معتقداً أن تلك هي الطريقة المثلى لضمان الأغلبية، والشرط الثاني، بالطبع، أن يحصل بيرتس على أغلبية في إسرائيل من دون تبديل المواقف. وأعتقد أن هذا أمر غاية في الصعوبة بسبب الطريقة التي تعمل بها المؤسسات. ولنأخذ مثلاً الاغتيال الأخلاقي الذي تعرض له هوارد دين Howard Dean في حملة الانتخابات الرئاسية عام 2004. كان من المذهل أن تغتال وسائل الإعلام في الولايات المتحدة هذا الرجل نتيجة بعض الصراخ التافه الذي لا معنى له. لقد تمت معاملته على هذا النحو لأنه اعتبر نوعاً من الأشخاص المستقلين الذين لا يمكن التنبؤ بما قد يقدمون عليه، ولذلك فقد أقلق المؤسسة. وقد تعامل قطاع من الإعلام الإسرائيلي مع عامير بيرتس على نحوٍ مشابه، فهناك بالفعل حملة لإساءة السمعة تُشنّ عليه. لكنه رئيس حزب العمل، ومن ثم إذا لم يتجه نحو اليمين، كما يريدون، فإنني متأكد جداً أنه سيواجه حملة أيديولوجية شديدة العدائية والعدوانية قد تسقطه.
شالوم: في كانون الثاني/يناير 2006، أصيب رئيس الوزراء آرييل شارون بسكتة دماغية كبيرة. كيف يغير غيابه الآن من الدينامية السياسية في إسرائيل؟
تشومسكي: قبل السكتة، أسس شارون حزب كاديما Kadima الجديد بشق صف الليكود. وبالعودة إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2005، قبل أن يؤلف شارون كاديما، كان لي لقاء مع هآرتس 246 ، أشرتُ فيه إلى أن شارون سوف يشكل حزباً وسطياً، يمضي في خطته للسيطرة على الأراضي المحتلة. فقد كانت كل هذه الجلبة حول اهتمام شارون بالسلام وغير ذلك، مجرد سخف شديد.

وينبغي أن أشدد هنا على أن أفضلية عامير بيرتس تعود في الأساس إلى أنه يريد وقف عملية تفكيك النظام الاجتماعي وإلغاءها. كانت هذه هي نقطة جاذبيته لدى المزراحيم، الذين يعانون هذا الوضع، وسوف يخسر بيرتس النُخب في هذا الصدد، بحسب ما ذكر جلبير، ومن ثم يوجد انشقاق مضحك. صحيح أن النخب الأشكانيزية تؤيد السلام رسمياً، وميرتس، والبقية، لكنهم يحبذون في الوقت نفسه النظام النيوليبرالي وعيلون إلى تأييد تفكيك النظام الاجتماعي الذي لا يلحق بهم ضرراً، وهذا بالطبع يضرّ جداً بأغلبية من السكان معظمهم من اليهود الشرقيين. اليهود الروس عنصر منفصل؛ أعتقد أن هناك نحو مليون منهم الآن، وباستثناءات قليلة جداً، فهم صقور متطرفون ومعارضون بشدة لأية سياسات ديموقراطية اشتراكية. معظمهم مهيئون جيداً للزجّ بأنفسهم في المهن، ومعظمهم ـ خصوصًا القادمون من روسيا نفسها وليس جورجيا ـ متعلمون تعليماً جيداً. وهم عسكريون متطرفون ومن الصقور. وفي الحقيقة إن كثيراً منهم ليسوا يهوداً. فهيئة الحاخامات التي تتصف بفساد شديد، على استعداد لقبولهم كيهود ـ وذلك في الغالب لأنهم شقر بعيون زرق، مجازًا. فهم لا يشبهون العرب، بل أقرب شبهاً إلى الأوروبيين الشماليين. ومن ثم، هذا يساعد على كبح تحول إسرائيل إلى مجتمع شرقي. النموذج المطابق لصابرا Sabra يهودي إسرائيلي وُلد في إسرائيل، يفترض أن يكون بشعر أحمر وقوي البنية، مثل بطل السينما في الغرب. والروس الذين يُدْعَوْنَ يهوداً يساعدون على ذلك. أعتقد أن بعض التقديرات قد ذكرت أنه ربما يكون النصف لا يستوفون المعايير الصارمة ليكونوا يهوداً. وعلى أية حال، فإنهم عنصر صقوري جداً، وهم ذوو أهمية كبيرة سياسياً.

أما النخبة الإشكانيزية فتميل إلى أن تكون من الحمائم، ولكنها أيضاً تميل إلى النيوليبرالية، ونأمل أن يتسق بيرتس مع حمائميتهم، ولكن ليس مع التزامهم بتفكيك ما تبقى من النظام الاشتراكي، نظام الرعاية الصحية وغير ذلك من امتيازات من هذا النوع. والسؤال الحقيقي الذي لا أعتقد أن أحداً يمكنه استنباط الإجابة عنه، هو هل يروق بيرتس للمزراحيم الفقراء؟ فلديهم شاس Shas، وهو حزب سياسي أصولي ديني يهودي. وكثيرون منهم شديدو التدين ultra-religious، يذهبون إلى الحاخام المحلي الذي يرشدهم إلى ما يفعلون، إنه سلوك منبثق بدرجة كبيرة من النظام الإقطاعي. فقد كان الحاخام على استعداد لعقد صفقات مع الحكومة تنال بمقتضاها تأييد أتباعه مقابل منافع لهم كبيرة تموّلها الحكومة. إنه نوع من إيفاء الأجر.

كثيرون منهم ليسوا جزءاً من المجتمع ـ عدد كبير من رجالهم يدرسون التلمود ولا يخدمون في القوات المسلحة؛ ولديهم أيضاً نظامهم التعليمي والاجتماعي الخاص. إنهم يشبهون إلى حد ما الأصوليين الإسلاميين. قد يكونون مجانين، لكنهم أمناء ويسدون خدمات، وينالون استحساناً على ذلك. إنهم حزب كبير على نحو يكفي لتكون أصواتهم مهمة. والسؤال هو هل يمكن بيرتس أن يحدث خروقات في هذا النسق، وهو ما سيعني فطامهم عن ارتباطهم الديني بالحاخامات الذين كثيراً ما يكونون مريعين، كما أن ذلك من شأنه أن يولي بعض الانتباه لحياتهم، وللظروف الاجتماعية التي يعيشونها. إنه شيء يشبه قليلاً ما يجري في الولايات المتحدة، وفقاً للقصة الشهيرة: «ماذا جرى لكانساس» 247 * 248 What's the matter with Kansas?، هل يمكن أن تبعد الناس عن التطرف الديني وتجعلهم يعيرون بعض الانتباه إلى حقيقة أن من يدعمونهم إنما يضحكون عليهم في وجوههم؟ وهي ليست مشكلة بسيطة، كما الأمر بادٍ للعيان في الولايات المتحدة.

الأشقر: أعتقد أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يحقق بيرتس بها ذلك هي التمسك ببرنامج تقدمي يشمل القضية الاجتماعية وقضية السلام. وكل حركة نحو اليمين من أجل ضمان الأصوات الوسطية ستجعله يبدد هذه الإمكانية.

السياسات الفلسطينية

شالوم: إذا تحدّثنا عن الجانب الفلسطيني، فما القوى السياسية المختلفة؟ وما موقف حماس داخل المجتمع الفلسطيني؟ وما الجماعات الأخرى؟

الأشقر: حماس هي عاقبة الطبيعة الفاسدة اجتماعياً وسياسياً للقيادة الفلسطينية التقليدية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. إنها تعبير عن سخط جماهيري على هذه الحقيقة، وفي الوقت نفسه التعبير عن تحول راديكالي لقطاع من المجتمع الفلسطيني. برغم كونه في اتجاه غير موفّق، وذلك منذ نشوب الانتفاضة الأولى التي شحذت المواجهة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وبين الدولة الإسرائيلية. لقد بنت حماس نفسها بالطبع تأسيساً على برنامج إسلامي أصولي يعدّ في ما يتعلق بقضية فلسطين ممثلاً لرؤية إسلامية للبرنامج الأقصى الذي اعتادت القومية العربية والوطنية الفلسطينية التشبّث به خلال الخمسينيات ـ أي دولة فلسطينية إسلامية على فلسطين كلها، ينبغي أن يخرج منها اليهود غير الأصليين.

تشومسكي: هل اتخذوا موقفًا رسميًا حيال ضرورة رحيل اليهود غير

الأصليين؟

الأشقر: إنه نوع من الخطاب اعتاد قادتهم المحافظة عليه. وقد أصبح هناك تطور في مواقف حماس في ما يتعلق بالمشاركة في العملية السياسية، فقد اتجهوا من موقف متطرف رافضاً المشاركة في أية عملية سياسية، مثل الانتخابات تحت الاحتلال، إلى موقف أكثر ذكاءً بكثير ـ مثلما يثبت الآن في ضوء النجاح الذي يحققونه ـ في الانخراط في العملية السياسية. أعتقد أنه تطوّر إيجابي جداً، لأنهم بمجرد انخراطهم في العملية السياسية، سيكون عليهم التفكير سياسياً، وليس في ضوء المواجهة العنيفة فقط.

وإن استمر قادة فاسدون في موقع السيطرة على الأراضي الفلسطينية، فستكون هناك مساحة للنمو المتزايد للتنظيمات الإسلامية الأصولية، مثل حماس والجهاد الإسلامي. (للمناسبة، ما زال الجهاد الإسلامي يرفض أية مشاركة في الانتخابات). والأصوليون الإسلاميون قادرون على إبراز الفرق بين حقيقة أنهم «أمناء» و«طاهرون»، وبين فساد السلطة الفلسطينية ودوائر منظمة التحرير؛ وكذلك إبراز الفرق بين تفانيهم في تأمين الخدمات الاجتماعية لقاعدتهم الشعبية بروح قوامها خدمة المجتمع، وبين تلك النوعية من التطورات التي تشبه كثيراً المافيا، التي تحدث على مستوى السلطات الفلسطينية ـ فقد بدأت أخيراً الفرق المنتمية إلى كل من فتح وجهاز السلطة الفلسطينية في تبادل إطلاق الرصاص بعضهم على بعض. ومن ثم فإنها قصة مأسوية، تمثل تصويراً محلياً للظاهرة الأعم التي ناقشناها، والتي تكمن في إفلاس القادة الذين نشأوا في الحركة القومية أو اليسار، تاركين مساحة واسعة للأصولية الإسلامية بأشكال متنوعة.

شالوم: وماذا مثلاً عن مروان البرغوثي 249 ، المسجون؟ هل يمثل قطباً علمانياً آخر أكثر إيجابية؟

الأشقر: صراحةً، من الصعب الوقوف على ذلك، وقد كان تحالفه مع محمد دحلان 250 ، أحد أكثر الشخصيات فسادًا وأشد العقول قمعاً في السلطة الفلسطينية، أحد التطورات المستجدة التي لا تسير في اتجاه واعد.

تشومسكي: هل تعتقد أن هناك أي صدًى لبيانه الذي تضمّن اعتذاره عن الفساد في الماضي، معلناً «أننا الآن سنكون أمناء»... وغير ذلك؟

الأشقر: كيف يمكن أن يكون لهذا مصداقية عندما يدخل في صفحة جديدة مع شخص مثل دحلان(75) الذي يعدّ تجسيداً للفساد، ويُعتبر عميلاً أو صنيعة أميركية/إسرائيلية؟ هناك، ويا للأسف، شيء فاسد متجذّر في هذه المملكة.

تشومسكي: وماذا عن المهنيين الموجودين حول مصطفى البرغوثي؟ 251
الأشقر: مصطفى البرغوثي يستند إلى حركة المنظمات غير الحكومية 252 ـ يسمّيها المستهزئون «صناعة المنظمات غير الحكومية» ـ ويمكن أن يروق القطاعات المتعلمة أو المتميزين نسبياً من الفلسطينيين، سواء الموجودين في معسكرات اللاجئين أو العامة من المقهورين. هؤلاء هم الأكثر عرضة للانجذاب إلى تنظيم يجمع أنشطة اجتماعية وخطاباً قومياً راديكالياً في حلّة إسلامية، مثل حماس. ومن دواعي الأسف أن الوضع هو هكذا. هناك افتقار للقيادة الشعبية التقدمية ذات الصدقية في المجتمع الفلسطيني.
تشومسكي: في رأيك، ماذا يمثل محمود عباس داخل المجتمع الفلسطيني؟
الأشقر: يمثل كتلة كبيرة من منظمة التحرير الفلسطينية تحولت إلى جهاز السلطة الفلسطينية، وتطمح تلك الكتلة إلى وضع شروط تمكنها من حكم الدولة الفلسطينية بطريقة مستقرة نسبياً. منذ وقت طويل عُرفت منظمة التحرير الفلسطينية كجهاز دولة لا أرض لها، تبحث عن تلك الأرض بأقل تكلفة 253 . وكان دافع جهاز منظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني هدف دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة يحدوه تطلع اجتماعي إلى التمتع بالامتيازات الكاملة التي ينعم بها جهاز دولة يسيطر على أرض. ومحمود عباس يعتبر إلى مدى كبير تعبيراً عن هذا الطموح وهو أيضاً رمز لفساد السلطة الفلسطينية البيروقراطي، إنه ممثل لفرع «القادة» الذين يملكون فيلات غاية في التبذير داخل غزة، تطل على بؤس قطاع غزة الذي يعادل بلدة كبيرة في جنوب إفريقيا. ولم يبدأ هذا الفساد مع تأسيس السلطة الفلسطينية عقب معاهدات أوسلو، بل له جذور قديمة في فساد الحركة المسلحة الفلسطينية التي شهدت صعوداً بعد هزيمة العرب في حزيران/يونيو 1967، كان الأردن مسرحها الأساسي. لقد كان فساداً، تمّت تغذيته ورعايته على نحو واعٍ ومقصود بواسطة المبالغ الهائلة من الدولارات النفطية التي انهالت على المسلحين من جميع الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط، فقد كانت كل حكومة تسعى إلى ضمان تبعية المسلحين بدفعهم إلى إدمان التمويل الخارجي.
ووصل الفساد إلى ذروته في لبنان، خصوصاً في بيروت، حيث عجلت به بضعة عوامل: إبادة كتلة رئيسية من المحاربين الفلسطينيين الأكثر إخلاصاً وراديكالية في مذابح 1970 ـ 71 في الأردن، والكمية الكبيرة من وسائل وإغراءات الرفاهية في بيروت، مقارنة بالعاصمة الأردنية عمّان، والإقطاعيات التي أسسها مسلحو منظمة التحرير الفلسطينية لأنفسهم في لبنان بعد

اندلاع الحرب الأهلية عام 1975. هذه الخلفية البيروقراطية حددت معالم الطريق الذي تطلعت إليه منظمة التحرير الفلسطينية لتسوية قائمة على التفاوض، من خلال نوع الاستدلال الذي عبر عنه ياسر عرفات ـ أعني فكرة أنه نظراً إلى أننا لا نستطيع هزيمة إسرائيل عسكرياً فيجب أن ننتهج طريقاً دبلوماسياً. والبيروقراطيون الفاسدون لن يفكروا بالطبع في محاربة إسرائيل بوسائل التعبئة الشعبية والكفاح. وكما تعرف، فإن الانتفاضة الأولى التي بلغت ذروتها عام 1988 وكانت ذات دينامية شعبية حقيقية قد بدأت بالفعل كانفجار عفوي في كانون الأول/ديسمبر عام 1987، ثم أدت إلى أشكال من التنظيم الذاتي على مستوى المجتمع الفلسطيني الشعبي. وقد تمكنت لاحقاً قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي في المنفى، عام 1988، من بسط سيطرتها على الحركة، وقد ساعدها في تحقيق ذلك أن القمع الإسرائيلي كان قد قضى على التنظيم الذاتي للفلسطينيين في الداخل.

وقد توصّل جهاز منظمة التحرير الفلسطينية البيروقراطية ـ منذ وقت طويل ـ إلى رؤية مفادها أن السبيل الوحيد الذي يقود إلى الدولة المنشودة هو الذهاب عبر الولايات المتحدة، وهذا ما يعني ضرورة التقرب إلى واشنطن، ويتناغم تماماً مع الصلات الوطيدة التي كانت تربطهم بالمملكة العربية السعودية ـ وقد فقدوها بعض الوقت، إبّان غزو العراق للكويت عام 1990، لكن أعيد إرساؤها لاحقاً. وكانت الرؤية المشتركة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية هي أننا ينبغي أن نحارب إسرائيل في الولايات المتحدة؛ ينبغي أن نكسب الطرف الأميركي. هذا جيد إذا كان المقصود به الشعب الأميركي، ولكنهم كانوا يقصدون في الحقيقة الحكومة الأميركية، ولذلك فهم يعتقدون أنهم ينبغي أن يزايدوا على إسرائيل في إثبات فائدتهم للولايات المتحدة ـ وأنت تعرف بالطبع إلى أين يقود هذا.

كيف يمكننا تعزيز العدالة في إسرائيل/فلسطين؟

شالوم: ما الذي يمكن أن يفعله الناس في الغرب، خارج المنطقة؛ لتعزيز العدالة في إسرائيل/فلسطين؟

تشومسكي: شعوري هو أن الهدف الرئيسي يجب أن يكون الولايات المتحدة. فما تقرره هي يكون حاسماً قاطعاً، فليست هناك قوة أخرى في العالم يمكن أن تجاريها. وقد منعت الحكومة الأميركية، مع الاستثناء القصير جداً على مدى أسبوع في طابا، أية خطوات نحو تسوية سياسية مقبولة، وفي الغالب من جانب واحد. إسرائيل أيضاً فعلت الأمر نفسه، لكن إسرائيل

مقيدة بما تستطيع أن تفعله؛ فلا يمكنها أن تتجاوز الشروط التي تضعها الولايات المتحدة. وما دامت واشنطن مستمرة في إغداق الدعم العسكري، والدبلوماسي، والأيديولوجي، والإعلامي وغيره للتوسع الإسرائيلي، فلا أعتقد أن شيئاً سيحدث.
إن تغيير السياسة الأميركية ليس مهمة مستحيلة خصوصاً أن الرأي العام الأميركي يعارضها بشدة. وبعض نتائج الاقتراعات ينمّ عن حقيقة مذهلة في هذا الصدد. فقد أظهرت الاستطلاعات أن أغلبية المجتمع يعتقد أنه من الضروري وجود تسوية بالتفاوض قائمة على الحدود الدولية (ما قبل 1967)؛ وقد لا يعرف الناس تحديداً ما يعنيه ذلك، لكن هذا هو ما يريدونه. وقد وجد برنامج الاتجاهات السياسي الدولية International on Program Attitudes Policy الذي يقوم بعمل مهم جداً، أن الثلثين تقريباً قالوا إن الولايات المتحدة ينبغي أن توقف المعونة لإسرائيل إذا هي بنت أو وسّعت مستوطناتها أو تقاعست عن سحب قواتها من الأراضي المحتلة. وكان هناك سؤال آخر يقول: لنفترض أن الجانبين كليهما اتفقا على الشروط، فما سيحدث بعد ذلك؟ تقريبًا نسبة الثلثين السابقة رأت في تلك الحالة أنه يجب على الولايات المتحدة أن تقدم معونة متساوية لإسرائيل والفلسطينيين . 254
شالوم: هل هذه هي المواقف التي ينبغي لحركة السلام تبنِّيها؟
تشومسكي: نعم، أعتقد أنها مواقف معقولة جداً، لكن يجب أن تزداد حدة بدرجة كبيرة. الحقيقة أن موقف أغلبية المجتمع الأميركي، حيال عدد كبير من القضايا، يعدّ موقفاً معقولاً. وهذا أحدها. ليس عليك قبول التفاصيل، لكن الفكرة العامة تبدو صحيحة بالنسبة إليّ. فالمعونة الأميركية إلى إسرائيل غير شرعية لأنها تنتهك تشريع الكونغرس الذي ينص على أن «المساعدة الأمنية» لا يمكن أن تُقدّم إلى بلدان تنتهك حقوق الإنسان بشكل منتظم ـ وهي فئة تشتمل على التعذيب 255 . وإسرائيل تدّعي بعد سنوات طويلة من ممارسته، أنها لم تعد تفعل، وما زال هناك قسم سري في تقرير تقدمه هيئة من الحكومة الإسرائيلية، هي «لجنة لانداو» Landau Commission، تجيز فيه إجراءات التحقيق التي تتفق منظمات حقوق الإنسان على أنها تُعدّ تعذيبًا 256 .
ومن ثم، أقول: نعم هناك شروط معقولة جدًا، وقد يوافق المجتمع الأميركي عليها بالفعل. وهي مرة أخرى تشبه تلك الاستطلاعات الأخرى. والناس يتخذون مثل هذه المواقف حتى إن لم يكونوا قد سمعوا عن القضية من

الصحافة، أو الإذاعة، أو سجلات الرأي. وبرغم ذلك فإن هذا هو بالتحديد ما يعتقده الناس من تلقاء أنفسهم؛ إنه الحس العام، وإذا تحولت يومًا قضية نقاش، فستنال تأييدًا هائلاً، وهو ما يمكن أن يرغم الولايات المتحدة على التراجع عن الرفضية المتطرفة. في تلك الحالة يمكن إسرائيل أن تنساق، وربما تقبل بها غالبية المجتمع في إسرائيل. لن يعجبهم ذلك لكنهم سيقبلونه لأنهم أيضاً يريدون السلام، كما هو حال معظم الناس. فهم لا يريدون العيش في ظل فقدان الأمان. وأظن أن الفلسطينيين سيقبلون هذا أيضاً، ووقتئذ يمكن المضي قُدماً إلى نمط التسوية الذي كنا نتحدث عنه من قبل. العقبة الرئيسية في وجه ذلك هي الحكومة الأميركية، لكن هذا هو ما يمكن أن نؤثر فيه، ومن ثم فإن هذه دلالة أمل. وهي تتطلب تنظيماً وعملاً حركياً، واتباع تكتيكات على نحو سليم وبعناية، ويبدو أن المسألة تتلخص أساساً في برنامج تثقيفي يمكن تنفيذه.

وينبغي القول إن أحد الإخفاقات الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية هو عدم الاستعداد التامّ للسعي إلى التوصل إلى بعض التأييد في المجتمع الأميركي ـ مراهنين بدلاً من ذلك على علاقتهم بالحكومة الأميركية، بحسب قول جلبير. وقد دأب صديقاي إدوارد سعيد 257 وإقبال أحمد 258 على محاولة إقناع القيادة الفلسطينية بأن الطريقة السليمة للمضي قدماً ليست بإتمام صفقة في غرفة كسينجر السرية وبدعوتهم إلى الإفطار في مكان ما، لكنها في الحصول على بعض التأييد الشعبي في المجتمع الأميركي. لقد كنت موجوداً في بعض اللقاءات الخاصة التي عقدها إدوارد سعيد عندما أتت شخصيات بارزة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. فقد كان الأمر غريباً. كان كل من إدوارد وإقبال في حالة قلق شديد؛ لخوفهما من أنهما قد لا ينجحان في إقناعهم بفعل ذلك أو حتى بفهم الأمر. غير أن المشكلة في قادة منظمة التحرير الفلسطينية ليست في أنهم لا يساعدون على حشد التأييد فحسب، بل في أنهم أيضاً كانوا يتسببون بوضع العراقيل على هذا الطريق. ففي كل مرة يظهر فيها عرفات حاملاً كلاشينكوف ورافعاً شعارات ثورية، لم يكن في الحقيقة يؤمن بها، كان يجعل الأمر أكثر صعوبة في الوصول إلى المجتمع الأميركي. فلو أتوا وقالوا الحقيقة ـ نحن قوميون محافظون، ونود أن ننتخب عمداءنا، وسوف نكون خدامكم المطيعين أو شيئاً من هذا القبيل، وهو ما كان حقيقياً في الواقع ـ لكانوا على الأقل قد جعلوا حشد التأييد أمراً ممكناً. ولكنهم لم يستطيعوا البتة فهم تلك النقطة. وقد كان ذلك خطأً خطيراً بالفعل، وقد تم تجاوزه الآن ذلك

أن الفلسطينيين الأصغر سناً مختلفون، وهم يساعدون، لكن الطريق طويل وفي رأيي أن تثقيف عامة الأميركيين هو الأمر الرئيسي الذي يجب إنجازه. أوروبا مهمة، ويمكن أن تساعد، ولكن المشكلة الر ئيسية هي الولايات المتحدة.

الأشقر: لقد فهمت القيادة الفلسطينية فهماً صحيحاً وعقلانياً جداً أن الولايات المتحدة، كأب روحي لإسرائيل، تمثل عاملاً حاسماً في تحقيق تسوية مُرضية. وكانوا في ما يتعلق بهذه النقطة أكثر وعياً من أصحاب الرؤية الخيالية التي تناولناها سابقاً، الرؤية التي تعتقد أن الذيل الإسرائيلي يحرّك الكلب الأميركي. لقد فهموا أن الولايات المتحدة ليست مُسيَّرة بواسطة الدولة الإسرائيلية لكنها راعيتها الرئيسة وأن الولايات المتحدة إذا غيّرت مسارها، فيمكن أن تمارس ضغطًا هائلاً على الدولة الإسرائيلية من أجل تغيير مسارها. وبطبيعة الحال فإن ما يعنيه نعوم، وما أقوله أنا، لا يعني على الإطلاق أن الفلسطينيين ينبغي أن يسعوا إلى المزايدة على إسرائيل في التقرب من واشنطن ومحاولة إقناع الحكومة الأميركية بأن بإمكانهم أن يكونوا خدماً أفضل منهم لأغراض الإمبريالية الأميركية، وهو بالتحديد ما تروّجه السعودية للدول العربية. فالضغط على الولايات المتحدة ـ في نظر التقدميين الفلسطينيين أو التقدميين الإسرائيليين أو التقدميين العرب ـ ينبغي أن يتم غبر مخاطبة الرأي العام في الولايات المتحدة، ولكن بطريقة نقدية جداً للحكومة الأميركية (تشومسكي: تماماً). وإيجاد روابط في الولايات المتحدة مع هؤلاء الذين يناضلون ضد السلوك الإمبريالي أو ضد حكومتهم، وهو ما يعني حركة مناهضة الحرب وغيرها من الحركات التقدمية. تلك هي الأولوية. (تشومسكي: وفي هذه الحالة، أعتقد أن بالإمكان أن يفعلوا ذلك مباشرة مع عامة الناس). صحيح! والأمر نفسه ينطبق بالفعل على الطريقة التي يمكن أن يتحرك بها الفلسطينيون نحو تسوية مقبولة مع الدولة الإسرائيلية، فهل يكون ذلك من طريق التودد إلى الحكام الإسرائيليين، أم مخاطبة عامة الإسرائيليين ومحاولة التواصل مع القوة الملتزمة التزاماً صادقاً بسلام دائم؟ المنطق نفسه ينطبق هنا.

وبالعودة إلى قضية الضغط على إسرائيل: ما مكمن قوة الولايات المتحدة على إسرائيل؟ إنها بالطبع تكمن في أن إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة لدعم اقتصادها العسكري. فإسرائيل لا يمكن أن توجد إلا كنوع من أسبرطه Sparta، مجتمع معسكر، بسبب التمويل الأميركي، ومن ثم، فإن المطالبة بوقف هذا التمويل، المعونة العسكرية وجميع الامتيازات لدولة

إسرائيل، هو أمر حيوي جداً. وهو ما يعني ممارسة الضغط على الدولة الإسرائيلية من أجل دفعها نحو التنازلات الضرورية لسلام دائم في المنطقة.

ويمكننا تكبير هذا المنظور ليشمل أوروبا: فبالنسبة إلى الحركة المعنية بمصير الفلسطينيين، وقضية الشرق الأوسط كاملة، فإن المقاربة الشرعية هي محاربة جميع الامتيازات التي تحصل عليها إسرائيل من البلدان الغنية. ومعروف أن إسرائيل تتلقى جميع أنوع الامتيازات الاقتصادية وغيرها من الدول الأوروبية، لكننا عندما ننظر إلى هذه الامتيازات في ضوء سلوك إسرائيل، لن نجد تبريراً لها. فهم يكافئون دولة سياسات إجرامية وانتهاكات مخزية للقانون الدولي. إنه لأمر مثير للغضب. ومن ثم فإن المطالبة بوقف منح الامتيازات إلى الدولة الإسرائيلية، ووضع شروط على أية معونة تُقدّم إلى تلك الدولة، يعدّ مطلباً شرعياً تماماً. لكن هذا لا ينبغي أن يتم ـ وهذا مهم جداً ـ بطريقة تجعل المجتمع الإسرائيلي يشعر بأنه قد تم عزله، كي لا يكون لذلك مردود عكسي تماماً. كل حملة على القضية ينبغي أن تبذل جهوداً عظيمة للاتصال بأولئك الإسرائيليين الذين يكافحون السياسات القمعية لحكومتهم، وهذا أمر حاسم. ومن ثم فإن العبرة ليست في مقاطعة المجتمع الإسرائيلي، بل في مقاطعة الرجعيين والمجرمين الإسرائيليين، هؤلاء الذين يدافعون عن سياسات إجرامية ينفذونها، وهذه السياسات ندينها جميعاً.

تشومسكي: أعتقد أن ذلك صحيح تماماً، وأنه بالفعل ما يجب تأكيده. إنها المقاربة الصحيحة، وأعتقد بأن نجاحها ممكن.

مقاطعات، واسترداد استثمارات، وتكتيكات أخرى

شالوم: هل يمكن أن تعلق تحديداً على عدد من التكتيكات التي اقتُرحت كطريقة قد تساعد سكان الضفة الغربية على تغيير السياسة الإسرائيلية؟ فقد اقترح بعضهم مقاطعة أكاديمية للأكاديميين الإسرائيليين، ثم كانت هناك دعوات متنوعة إلى استرداد الاستثمارات.

تشومسكي: أعتقد أن المقاطعة الأكاديمية فكرة سيئة جداً. أولاً لأن العامة لا يفهمونها فالتكتيك يجب أن يُقيّم ليس على أساس تقييمك له من حيث المبدأ، وإنما على أساس الأثر الذي سوف ينتج عنه. لنأخذ مثلاً جنوب إفريقيا التي كثيراً ما تكون حاضرة، فقد كانت المقاطعات ضد جنوب إفريقيا دالة في النهاية، لأنها في الحقيقة لم تنجح، فقد تجنبّتها إدارة ريغان، لكن هذا لا يقلل من أهميتها. فقد حدثت بعد عقود من العمل التربوي والتنظيمي، لذلك فهم الناس ما هم بصدده، فقد تمّت الدعوة إلى

المقاطعة في وقت كان العُمد mayors يقومون بعصيان مدني. كانت لديهم شركات توافق على الشروط السوليفانية 259 Sullivan conditions وغيرها. وبعد فترة طويلة من التعليم، عندما يعرف الناس ما تفعله، في تلك اللحظة فقط يمكن أن تبدأ بالتحدث عن المقاطعات. أما أن تقوم بها في وقت لا تبدو إلا شكلاً يشبه جهداً معادياً للسامية أو شيئاً من هذا القبيل، لعدم وجود من يفهمها، إذّاك سيكون تكتيكاً سيئاً جداً. بل إنك في الحقيقة ستكون كمن يقدم هدية للمتشددين، ممن سيقولون إنك فقط تريد أن تقذف بنا في غرف الغاز وحسب.

أما بالنسبة إلى استرداد الاستثمارات، فإنها تتوقف على ما تعنيه. فبعد الاقتحام العسكري الإسرائيلي لمدينة جنين في نيسان/إبريل 2002 260 ، كانت هناك مقترحات مختلفة تتعلق باسترداد الاستثمارات، استهلها في الغالب أشخاص جيدون تماماً كانوا محبطين مما يحدث. كما أن النسخة الأصلية من المقترحات ـ التي جرت على مستوى البلاد كلها ـ كانت تدعو الجامعات إلى «استرداد الاستثمارات من إسرائيل». ولكن استرداد الاستثمارات من إسرائيل لا يعني شيئاً. فالجامعات لا تستثمر في إسرائيل، ومن ثم فهي لا يمكن أن تسترد الاستثمارات من إسرائيل. إنها مجرد استحالة منطقية، لذلك فإن دعوة الجامعات إلى استرداد الاستثمارات من إسرائيل لم تكن لتفضي إلى شيء سوى إلى اتهامات بمعاداة السامية ليس غير. لذا فهي لا تعني شيئاً على أية حال. وكثيراً ما شعرت بأنه ينبغي لمثل هذه اللغة أن تتوقف. ثم تأتي مسألة استرداد الاستثمارات من الشركات التي تستثمر في إسرائيل. وأعتقد أن علينا أن نفرق بينها بدرجات: منتجو السلاح، كاتربيللر 261 ، وغيرهما. هنا نقول: نعم في هذه الحالة سيكون لها معنى، لأن تلك الشركات منخرطة بالفعل في أعمال إجرامية. ويجب على المرء ألا يدعم الشركات التي تتورط في أعمال إجرامية، سواء أفي إسرائيل كانت أم في أي مكان آخر. ولكن أي شيء يبدو، بحسب ما قال جلبير، مجرد هجوم على المجتمع الإسرائيلي، وسيكون له مردود عكسي.

شالوم: وماذا عن سندات الحكومة الإسرائيلية؟

تشومسكي: هناك فضيحة رئيسية يجب أن نلقي نظرة عليها. فهناك اتحادات عمالية تتكون فيها الطبقة العاملة غالبًا من السود والپورتوريكان Puerto Rican وما إلى ذلك، في حين تتكون القيادة من يهود ديموقراطيين اشتراكيين من الطراز القديم. وقد كانت هذه الاتحادات على مدى أعوام طويلة تستثمر أموال الرواتب في الروابط الإسرائيلية. وأعتقد أن هذا عمل غير

قانوني وفقاً للقانون الأميركي، لأنهم مطالبون وهذا جزء من مسؤوليتهم الائتمانية، بالحصول على العائد الأعلى والأكثر أماناً لعمّالهم. وشعوري أن القائمين على تلك الاتحادات كانوا قادرين على النجاة بفعلتهم فقط بسبب أنهم حافظوا على سريّتها. لم تكن سرية بالمعنى الحرفي؛ فقد روّجت لها ودعّمتها كتب ومنظمات موالية للصهيونية، ومن ثم كانت علنية ـ ولو أن القوى العاملة كانت قد علمت بالأمر، لكانوا ـ حسب اعتقادي ـ سيعلقونهم في أقرب شجرة، لأنهم يضحون بمصالح القوى العاملة لدعم إسرائيل، وربما بطريقة غير قانونية. ولكن لم تتم إثارة هذه القضية مطلقاً. وهي أحد الإخفاقات الكبرى التي كان ينبغي أن يتم تأكيدها مع الطبقة العاملة الأميركية بالقول: «انظروا ماذا تفعل القيادة بكم؟!» أشك في أن الجامعات الأميركية لديها سندات إسرائيلية، لكنها إذا كانت موجودة، فسيكون من الصواب حتماً الدعوة إلى استرداد الاستثمارات. والقضية الرئيسية في ما يتعلق بالسندات الإسرائيلية التي أعرفها تتعلق بالاتحادات.

أعتقد أن النوع الرئيسي من الضغط باستخدام استرداد الاستثمارات يجب أن يكون ضغطاً على الحكومة الأميركية لوقف إمداد إسرائيل بالمعونة العسكرية ما دامت لا تستوفي الشروط الدنيا، مثل مراعاة اتفاقات جنيف، أو مراعاة القانون الدولي من ضمن قضايا أخرى، أو وقف ممارستها التعذيب أو بناء المستوطنات. وما دامت تفعل أيّاً من هذه الأشياء في انتهاك ما أصبح معترفاً به عالمياً بأنه تطبيق للقانون الدولي الإنساني المباشر وغيره، فإن على الولايات المتحدة أن توقف إمداد إسرائيل بأي نوع من المعونة العسكرية، وكذلك المعونة الاقتصادية، برغم عدم وجود الكثير منها. وكذلك وقف إمدادها بالتأييد الدبلوماسي. أما في ما يتعلق بتكتيك استرداد الاستثمارات من الشركات، فلا بد له لكي يكون مؤثراً من أن يركز على فئة محددة من الشركات. وهذه المسألة رمزية على أية حال،فلنتعامل معها كقضية رمزية فعندما تكون هناك شركة ما متورطة مباشرة في أنشطة إجرامية، مثلما الحال مع كاتر بيللر، أو أي منتج للأسلحة، نعم يجب استرداد الاستثمارات منها. وفي الحقيقة هذا موقف محافظ جداً. وهو ما يعني: مراقبة القانون الأميركي الذي يقول إنك غير مسموح لك بفعل أي من هذه الأشياء، ومن ثم راقبها واسترد استثماراتك من الشركات التي لن تراعي القانون. سيكون ذلك موقفاً مفهوماً.

ومن دواعي الأسف أن مناشدات استرداد الاستثمارات لم تكن دائماً مفهومة فهماً تاماً. لنأخذ مثلاً معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT هارفارد، الذي

أعرفه جيداً بحكم وجودي فيه. فقد كانت مناشدة المعهد مبدئياً بهذه الصيغة «استرد استثماراتك من إسرائيل» ـ عبارة جافة، من دون معنى. وبعد مناقشات كثيرة، قاموا أخيراً بتحديدها. ويمكنك أن تلقي نظرة على المناشدة، فهي موجودة على شبكة الإنترنت 262 . وقد انتهى الأمر إلى صيغة مفهومة جداً، تقول: «ندعو الحكومة الأميركية إلى جعل المعونة العسكرية ومبيعات الأسلحة إلى إسرائيل أمراً مشروطاً بالبدء الفوري والتقدّم السريع في تنفيذ الشروط المدرجة في الأسفل»، ثم تأتي سلسلة من الشروط في عناصر مفردة: اتفاقات جنيف إلى آخره. و«ندعو معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا/هارفارد إلى استرداد الاستثمارات من... الشركات الأميركية التي تبيع أسلحة إلى أسرائيل، إلى أن يتم تنفيذ هذه الشروط». ولكن بعد ذلك، وبرغم اعتراضي الشديد، أصروا على إضافة: «واسترداد الاستثمارات من إسرائيل». حسناً، لقد وافقت على توقيعها، وهذا دائماً هو حال التوقيع على المناشدات، حتى لو كنت لا توافق عليها تماماً، لأن الروح سليمة. لكنني كنت أعرف أنها غلطة كبيرة. وقد تم إذاعة المناشدة كاملة في التلفاز. وسرعان ما جاءك لاري سامرز، رئيس هارفارد، وآلان ديرشوفيتس يقولان: «أوه، إنهم يريدون استرداد الاستثمار من إسرائيل»، إنها عبارة بلا معنى. لا يمكن الجامعات أن تسترد استثماراتها من إسرائيل، لكن منظّمي المناشدة أصروا على وضعها. وقد نلت النقد سريعاً، إذ على الفور حُسبت أنني الشخص الذي بادر بذلك: أنت تعلم، المجرم اللدود الذي يسعى إلى تدمير إسرائيل. وكان عليّ أن أتعامل مع جميع هذه التبعات، في حين أن الذين كانوا منخرطين في المناشدة وكان قصدهم سليماً برغم أن الخبرة السياسية كانت تنقصهم، فقد رجعوا في الغالب إلى معاملهم. هذا هو نوع الخطأ التكتيكي الذي يمكن أن يرتكب. وهي هدية للصقور المتطرفة. أنت تعتقد أنك تعمل بناءً على مبدأ، لكنك فعلياً تقدم هدية إلى ألد أعدائك.
ذلك نوع من المسائل التي كان يجب التفكير فيها عند تنفيذ تكتيك ما. فأنت لا تعطي ألدّ أعدائك مساحة يكون لديهم إلى حد ما مبرر لاستخدامها. عليك أن تمهد لأي شيء تفعله، ثم يجب أن يكون ماتفعله محسوباً بمعيار دقيق، بحيث لا تجافي من ترغب في انضمامهم إليك؛ وهي حال كثير من الناس في إسرائيل، على سبيل المثال. وبهذا لا تقدم سلاحاً لأسوأ أعدائك. تلك خيارات يجب اتخاذها في ما يتعلق بأي تحرك، الأمر نفسه ينطبق على التظاهرات والإرهاب السياسي وأيٍّ من تلك القضايا: عليك أن تفكر في العواقب.

الأشقر: فيما يتعلق بالمقاطعة الأكاديمية، يجب أن نكون حريصين على دقة ما تعنيه. إذا كانت تعني مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين، فإنها تدهشني لأنها تأتي بمردود عكسي تماماً. على نقيض ذلك، ينبغي أن يُمنح الأكاديميون الإسرائيليون الانفتاح على العالم الخارجي، بدلاً من الترويج لنوع العقلية الحصارية التي كثيراً ما استخدمتها الصهيونية، خصوصاً الجناح اليمين منها. لكن من ناحية أخرى، لدينا قضية التعاون المؤسسي بين الجامعات في الخارج والجامعات الإسرائيلية. وهدا ما ينبغي أن يلحق بشروط.

على سبيل المثال، عندما أغلقت الجامعات الفلسطينية 263 ، كان يجب أن يصبح التعاون المؤسسي مع الجامعات الإسرائيلية مشروطاً بإمكان تبادل التعاون نفسه مع الجامعات الفلسطينية التي كان يجب أن يسمح لها بالعمل. وبالطبع، فإن هناك أيضاً بعض المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أسهمت مساهمة مباشرة في الجهود العسكرية لدولة إسرائيل. وهنا تصبح المطالبة بوقف أي تعاون مع مثل تلك المؤسسات أمراً مشروعاً. وكقاعدة عامة، يمكن القول إن الضغط المشروع الذي قد يكون مقبولاً ومفهوماً ومثمراً ومفيداً في الوقت نفسه، هو ذلك النوع من الضغط الذي لا ينهض على إجراءات من شأنها أن تعطي انطباعاً بأنك تقاطع المجتمع الإسرائيلي، بل يعتمد على إجراءات تتعامل مع المعونة والامتيازات التي تحصل عليها إسرائيل من خلال علاقتها بالبلدان الغربية ـ مطالبين بأن تكون أيٌّ من تلك المعونات مرتبطة بشروط، على الأقل. والمشروطية الأكثر فاعلية هي، في رأيي، تلك التي تشير إلى استعمار أرض فلسطين: أوقفوا وارفعوا السياسات الاستعمارية!

بالنسبة إلى المواضيع الأخرى، فإنني أتفق تماماً مع نعوم، ولكن يجب أن أشير إلى إشكالية مطالبة الولايات المتحدة بممارسة الضغط على إسرائيل لوقف التعذيب، إذ إن الممارسة الإسرائيلية ليست أسوأ من الممارسة الأميركية في هذا الصدد. أين الأخلاق؟ (تشومسكي: هذا صحيح في ما يتعلق بالمقاطعة كلها ـ لماذا لا نقاطع الولايات المتحدة؟) نقطة الاختلاف بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الأميركية هي مسألة الاستعمار. إنني متيقن أن هذه واحدة من القضايا المفهومة جيداً لدى العامة. فالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ليست شرعية وفقاً لمعايير القانون الدولي؛ حتى الحكومة الأميركية اعتمدت طويلاً الرؤية القائلة بعدم شرعية المستوطنات، وطالبت مراراً وتكراراً بتجميدها. وكثيراً ما رفضت إسرائيل أي تجميد، لذلك فإن هناك قضية حجتها قوية يمكن فهمها بسهولة: ذلك أن

أي نوع من المعونة الاقتصادية إلى إسرائيل يجب أن يكون مشروطاً بوقف النشاط الاستيطاني. وهو ما يعني ممارسة الضغط على إسرائيل للتوجه نحو الشروط الأولية الأساسية لأي حلّ سلمي للصراع.

تشومسكي: وهناك أيضاً قضية ملموسة جداً يمكننا التركيز عليها، هي قضية جدار الفصل. لا معونة حتى يجري تفكيك الجدار.

الأشقر: أوقفوا الاستعمار وفكّوا المستوطنات، وأوقفوا بناء الجدار واهدموه.

تشومسكي: إذا كنتم تريدون جداراً، فابنوه على الأرض الإسرائيلية.

معاداة السامية

شالوم: لقد أشرت إلى معاداة السامية. إلى أي مدى تعدّ معاناة السامية مشكلة خطيرة في عالم اليوم؟

تشومسكي: في تراتبية المشكلات، أعتقد أنها تأتي في المرتبة الألف، أو ما شابه. وهي تختلف باختلاف الأماكن. فما يسمّونه مثلاً بمعاداة السامية في فرنسا، يطلق غالباً، في اعتقادي، على ما يجري في المجتمعات المسلمة، لكنها مجتمعات تمارس رد الفعل على أشياء حقيقية ـ ما يحدث للفلسطينيين مثلاً ـ وبرغم مما قد يكون فيها من بعض المعاداة للسامية. ومع ذلك دعونا من فرنسا، لنتحدث عن الولايات المتحدة التي أعرفها أفضل من أية دولة أخرى.

إذا رجعنا إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، فسنجد أن معاداة حقيقية للسامية كانت منتشرة في الولايات المتحدة. كانت لافتة جداً. فقد نشأتُ في حي إيرلندي وكاثوليكي ألماني في فيلادلفيا حيث تصادف أننا كنا العائلة اليهودية الوحيدة معظم الوقت. كان الأطفال في الشارع شديدي المعاداة للسامية. ليس كاليوم ـ فلم نُصب برصاص ولم نُطعَن بسكين، لكني تعرضت للضرب ولأشياء أخرى من هذا القبيل. وعندما كان الأطفال الإيرلنديون يخرجون من المدرسة اليسوعية كانوا معادين للسامية بجنون. ربما هدأوا فيما بعد وقد لعبت معهم. ومن الواضح أن العائلات كانت مناصرة للنازي: الإيرلنديون لأنهم كانوا معادين للبريطانيين، والألمان لأنهم ألمان. وكانت معاداة السامية في الشوارع وفي كل مكان، وكنا نتعايش معها. تغيّر الوضع بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى أثر المحرقة. ومع ذلك فعندما التحقت بجامعة هارفارد في أوائل الخمسينيات كانت معاداة السامية لا تزال حاضرة بوضوح، فلم يكن هناك تقريباً أعضاء يهود في هيئة التدريس. والحقيقة أن أحد الأسباب التي جعلت من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا جامعة كبيرة، هو أن الأساتذة اليهود لم يُعيّنوا في هارفارد.

شخصيات من أمثال «نوربرت فاينر» أو «پول صاميلسون». لذلك اتجهوا إلى مدرسة الهندسة أسفل الشارع. كانت المسألة في الغالب طبقية؛ ولأنه لم يكن هناك تمييز طبقي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، أصبح جامعة مهمة. كانت هارفارد جامعة نخبوية جدًا، ولم يكن أشخاص مثلي يعلمون بذلك؛ لم أكن من ذلك المجتمع، وبالطبع لا أبالي البتة. كان في هارفارد أساتذة يهود قليلون؛ مثل هاري ولفسون، وهو علامة متميّز تولّى منصب رئيس الدراسات اليهودية الرسمية، مثلما يتضمّن بعض الجامعات كرسياً رسمياً مخصصاً للمرأة، ولكن بعضهم كانوا على غرار ما يدعونه السود في الغالب «سود بيض»، كانوا أنغلو ـ ساكسون أكثر من الأنغلو ـ ساكسون في نمطهم وطريقتهم، وملبسهم، وفي كل شيء.
وعلى مدى الخمسينيات تغيّر ذلك تغيّراً جذرياً. انخفضت معاداة السامية في المجتمع انخفاضاً هائلاً، كان بإمكانك حينئذٍ أن ترى ذلك في هارفارد. وبحلول عام 1960 كان هناك كثير من الأساتذة اليهود. كثير من العمداء كانوا يهوداً. وعام 2001 عُيّن يهودي رئيساً للجامعة. وهذا إنما يعكس ما كان يدور في المجتمع برمته ـ لقد تدنّت معاداة السامية. ربما لا تزال في بعض الأماكن، لكنها وسط الاضطهادات ـ كما أشرتُ ـ تأخذ مرتبة منخفضة. واليهود يمثلن جماعة متميزة جداً. إذا قارنتهم بأقليات أخرى، وفق أي مقياس تريده: الدخل، المكانة، كل شيء، ستجد أنهم خارج القائمة. وفي الحقيقة أن الموقف من اليهود قد انقلب تماماً. أتذكر فيلماً سينمائياً عام 1951 بعنوان المنفذ The Enforcer تدور قصته على «شركة قتل» Murder, Incorporated ـ كانت في الغالب عملية يهودية تماماً. فقد كان اليهود يديرون عصابات إجرامية في العشرينيات، مثلما فعلت غالبية جماعات المهاجرين، وأصبحت لاحقاً عملية إيطالية. فهوليوود تعتبر يهودية على نحو كبير، ومن ثم فإنهم لم يريدوا مجرمين يهوداً يديرون شركة قتل، أما الإيطاليون فلا بأس. ومن ثم فقد رسم الفيلم جميع الشخصيات بحيث بَدَوْا صقليين يقومون بعمليات كان اليهود في الحقيقة هم من يقومون بها. هذا ما كان يحدث، ثم أصبح اليهود جماعة تتمتع بامتيازات. وما زالت هكذا: سينما، أدب، إعلام، كل شيء. والآن أصبحت معاداة السامية في الغالب غير موجودة. ولكن هناك من يسعون إلى اصطناعها، فبعد مقترح استرداد الاستثمارات الذي ذكرته، على سبيل المثال، كانت هناك حملة ضخمة هنا ـ في أميركا ـ ضمّت رئيس جامعة هارفارد الذي ذهب إلى القول إن هناك موجة من معاداة السامية، والدليل أن هناك أشخاصًا

يدعون إلى استرداد الاستثمارات من إسرائيل، من بين أشياء أخرى. وقد أصبحت هذه قضية رئيسية في كامبريدج، ماساتشوستس، والآن ستستمر على مستوى البلاد، يروج لها مشروع دايفيد [264] Project David، وآخرون، يسعون إلى إظهار أن الجامعات معادية للسامية. لا يمكنك أن تعرف حتى كيف تتحدث عنها، إنها غريبة ولا يمكن استيعابها.

سأعطيك مثالاً فحسب: فبعد هيسترية «لاري سامر ـ ديرشوفيتس» في شأن معاداة السامية في هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، طلب مني رئيس قسم الأنثروبولوجيا في هارفارد، وهو أميركي إفريقي تقدّمي، أن أُدلي بحديث عن معاداة السامية في حلقة نقاشية تتناول الأعراق في هارفارد. ضحكت، وسألته عماذا سنتحدث؟ الرئيس يهودي، وكثير من أعضاء الكلية والطلاب يهود، ما القضية؟ إنها دعابة. وقتذاك رد قائلاً: نعم، كانت دعابة، لكنها كانت موضع خلاف حاد في الجامعة. لذلك وافقت على الذهاب. وأدليت بحديث، يتسق تقريباً مع الملاحظات التي ذكرتها آنفاً، قلت: نعم، كانت هناك معاداة للسامية، ومضيت في شرح الخلفية، وكيف أنها تغيّرت. وفي نهاية الحديث، توصلت إلى شيء اعتقدت أنه سيكون آخر الدعابة وسيوصل مغزى كلامي، ولكنها جاءت ماسخة. فقد اختتمت بالقول إننا لا نقرأ بعد أشياء من قبيل ما كتبه أساتذة هارفارد المتميّزون والمحترمون؛ ثم قدمت مجموعة من الاستشهادات من أشخاص مثل مايكل والتسر، وروث فيسي، ومارتن بيرتس [265] ـ كانوا يتحدثون عن العرب، وفي هذه اللحظة من الحديث وضعت كلمة «يهود» في استشهاداتهم بدلاً من كلمة «عرب». وكانت الاستشهادات تبدو كما لو كانت مستخرجة من أرشيف نازي عن اليهود، وكان هناك همس بين الحضور: كيف لأساتذة في هارفارد أن يفعلوا هذا؟ ثم قلت، حسناً، لقد ضلّلتكم، تلك الاستشهادات لم تكن حقيقة عن اليهود، كانت عن العرب! والمثير أنه كانت هناك تأوهات تعبّر عن الارتياح بين الحضور. لم أكن أتوقع رد فعل كهذا؛ يبدو أنه ما دامت هنالك تعليقات عنصرية متطرفة من ذلك النوع الذي يبدو مثل النازية عن الفلسطينيين والعرب، فلا بأس بها. ولكن لو قلت شيئاً مشابهاً عن اليهود، لانفجر المكان.

أعتقد أن تلك في الأساس هي الإجابة عن مدى معاداة السامية. ثمة معاداة للسامية مصطنعة، تصطنعها المنظمات اليهودية على نحو مقصود.

لنأخذ مثلاً اتحاد معاداة تشويه السمعة. من الصعب أن تصدق أنه منذ سنوات عديدة اعتاد أن يكون منظمة حقوق مدنية حقيقية. والآن هو

نوع من منظمات المدافعين عن إسرائيل على النمط الستاليني. عام 1982 كانوا قلقين من نقص معاداة السامية في البلاد، لأن ذلك هو عملهم. لذلك أصدروا كتابًا بواسطة مديرهم القومي عنوانه: «معاداة السامية الحقيقية في أميركا» America in Anti-Semitism Real The ـ مع وضع كلمة «الحقيقية» بالحروف المائلة [266] . يقول الكتاب إن هنالك معاداة للسامية من طراز قديم ـ إنكار المحرقة، ودعوات قتل اليهود، وغيرها ـ لكن تلك كانت هامشية ومضجرة. ولكن هناك نوعاً جديداً من معاداة السامية أخطر بكثير من ذاك النوع القديم، وهو يتكوّن من صانعي السلام ممن كانوا مشهورين في أيام فييتنام، يريدون تقويض ومهاجمة موازنة البنتاغون أو من أشخاص ينضمون إلى حملة تجميد النووي. ويمضي الكتاب على هذه الوتيرة. لماذا يعدّ هذا نوعاً جديداً من معاداة للسامية؟ لأن فاعليه سيقوضون سلطة وبطش الحكومة الأميركية التي تعتمد عليها إسرائيل. ومن ثم، فهم على نحو غير مباشر سوف يقوّضون إسرائيل، وبالتالي فهم معادون للسامية حقيقيون. هذا أمر لا يصدق.

هناك أيضاً هجمات كبيرة على الجامعات يقودها اليمين المتطرف، من مشروع دايفيد، ومن جهاز دايفيد هوروفيتس [267] ، وما إلى ذلك، وهي ذات أهمية ليس لمحتواها الثقافي، بل لوفرة الأموال التي تدعمها. وهم يلاحقون الجامعات كمعاقل لمعاداة السامية وللعاطفة المعادية لإسرائيل. والدليل المقدم في ذلك يصنف ضمن النوادر الأدبية؛ وهو غير دقيق ومعظمه مثير للسخرية. والحقيقة أن هناك طريقة سهلة لاختبار مزاعمهم، لكنّهم حريصون كل الحرص على ألا يفعلوا ذلك: فبمجرد إجراء استطلاع على أساتذة وطلاب الجامعات، بسؤالهم كم عدد من يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تتمتع، بالحقوق التي تتمتع بها أية دولة في النظام الدولي؟ لن يجروا الاستطلاع لأنهم يعرفون أن نحو 100% سيردّون بالإيجاب ـ بالفعل، وتوخياً للدقة ربما ستكون 50%، لأن نسبة الـ50% الباقية سيقولون إن لإسرائيل حقوقاً أكثر من أية دولة في النظام الدولي. وهذا سينهي المسألة، ولكن بما أن هذا استطلاع لن يدعم مزاعمهم التي تدعي أن معاداة السامية تسيطر على الأكاديمية، فإنه لن يظهر أبداً للنور، وبدلاً منه ستأتي تلك النوادر الأدبية. سيذهب ديرشوفيتس ليلقي خطبة، وسيذرف «إيلي فيسل» بعض الدموع، وهلم جرّاً، وحينئذ سيكون هناك أكثر من دستة جمعيات تشريعية تابعة للدولة تنظر في وضع تشريع يطالب برصد الجامعات للتثبّت من أنها ليست معادية للأميركيين، أو معادية للسامية، أو

معادية لإسرائيل، وأنها لا تعاقب الطلاب المحافظين على فتح أفواههم 268 . متى كانت المرة الأخيرة التي رأيت هذا يحدث في جامعة أميركية؟ هناك فعلاً أشخاص يعاقَبون، لكنهم ليسوا ـ في أي حال ـ الطلاب المحافظين. ولكن هذا يمر من خلال هيئات تشريعية تابعة للدولة، وهي ظاهرة دالة. إنها تهدد الجامعات ـ خصوصاً جامعات الدولة التي تحصل على أموالها من الجهة التشريعية.

إن معاداة السامية المزعومة هي جزء جوهري من الهجوم اليميني، لأنها سلاح دعائي جيّد: إذا استطعت أن تلمح بطريقة ما أن أي أحد معادٍ للسامية، فإنك تستحضر ما سمّاه نورمان فينكلشتاين وبدقة، صناعة المحرقة 269 . لقد تعرض لحملة تشهير قاسية لقوله الحقيقة في هذا الأمر، لكنه محقّ. إنها صناعة مخططة بعناية، ومبرمجة، وموزعة الأدوار. ليست لها علاقة بالمحرقة؛ بل مجمل علاقتها بها هي أنها تستغلها بطريقة قبيحة متطرفة. استغلال ضحايا المحرقة من أجل تبرير القمع والفظائع، وهو الإهانة القصوى لذكرى الضحايا، ولكن هذا لا يزعج هؤلاء في شيء على الإطلاق. والصناعة برمتها، كما يوضح فينكلشتاين على نحو دقيق، ازدادت بعد عام 1967. قبل ذلك التاريخ لم تكن هناك متاحف للمحرقة. لم يكن هناك أحد من المعجبين المتشددين لإيلي فيسل. لم يكن هناك شيء من هذا القبيل. لقد بدأ كل هذا كوسيلة لتبرير الفظائع الإسرائيلية؛ وأصبحت بعد ذلك تجارة كبيرة. كل مدينة في الولايات المتحدة يجب أن تحتوي على متحف للمحرقة، ليس متحفاً للرقيق، ليس متحفاً للمواطنين الأميركيين الأصليين، بل متحفاً للمحرقة. لماذا؟ أهو بسبب الاهتمام بالمحرقة؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم يتم فعل شيء للضحايا في الأربعينيات؟ فالمرء يمكنه أن يبرهن أو يجادل حول ما كان ممكناً فعلياً أثناء الحرب، ولكن بعد الحرب لم تكن هناك قضية، إذاً لماذا لم يتم فعل شيء من أجل الضحايا؟ لماذا لم يحدث أي شيء في الخمسينيات؟ لم تكن هناك قضية. ولكن بعد 1967، أصبحت ظاهرة، بالغة القبح. وقد استخدمت بسهولة كسلاح لضرب الناس على رؤوسهم.

بعضها كان مسخاً مركباً. ولننظر إلى الطريقة التي اتبعوا بها دان بيريغان Berrigan Dan. لقد كان قسًا راديكالياً من دعاة السلام، واحداً من هؤلاء الذين يسكبون دماءً أمام مراكز الالتحاق بالجيش احتجاجاً على الحرب، ويسجنون دورياً وما إلى ذلك ولكنه عام 1973 ألقى خطبة معتدلة 270 قال فيها إن الفلسطينيين ينبغي أن يحصلوا على بعض الحقوق أيضاً، إنهم

ليسوا مجرد حثالة الأرض، إلى آخره. كانت خطبة معتدلة محرجة، لكن هل لاحقوه! لقد أدين من قبل إرفينغ هاو، وسيمور مارتن ليبست 271 ، وآخـرون. لقد ناقشـت الموضوع في فصل من كتاب السـلام في الشـرق الأوسـط 272 ، حيث تناولت كثيراً من هذه المادة. أكثر الأمور مدعاة للاشمئزاز هو إرفينغ هاو كان لديه عمود افتتاحي في النيويورك تايمز، اعتقد أنها كانت عظيمة جدًا حتى إنه جعلها المقالة الأخيرة في كتاب حرره في بداية السبعينيات عن الرؤى الاشتراكية الديموقراطية حيال إسرائيل 273 . لقد احتقر اليساريون الجدد تماماً، وهو ما يرجع في اعتقادي إلى أنهم لم يكونوا يعيرونه أدنى انتباه. فقد اعتقد أنه يجب أن يكون زعيمهم، إذ ظل رافعاً الراية كل هذه السنوات الصعبة ولم يعيروه انتباهاً حقيقياً. وكان يدعي في سياسته أن اليساريين الجدد كانوا معادين لإسرائيل، وواقع الأمر أن اليساريين الجدد كانوا صهاينة حمائم، حتى إنهم لم يهتموا بالمسألة على الإطلاق. وقد بدأ «هاو» عموده بسؤال: كيف يمكن لإسرائيل معاودة كسب اليسار الجديد؟ ويقول: هاكم الطريقة إلى ذلك: يمكن إسرائيل أن تؤسس ديكتاتورية فاشية، بإراقة الدماء في الشوارع. وقتئذٍ سيحتفي كل اليسار الجديد في «سكارسدالي Scarsdale، وإيفانستون، وپالو آلتو» بإسرائيل ـ عليك أن تتخيّل أن ذلك مختلف عن كتل الطبقة العاملة في مكتب الديسنت Dissent 274 ـ سيذهب سارتر إلى هناك ويؤلف كتابًا من ألف صفحة يضع فيه أسماء الشوارع على نحو خاطئ، ويمضي «هاو» على هذا المنوال. وقد كان يعرف لا محالة أن سارتر كان محباً لإسرائيل، ولكن هذا ليس مهماً. فمعاداة السامية سلاح رائع لتبرير الفظائع الإسرائيلية ومهاجمة أعدائك. إذا لم تكن موجودة، اصنعها أنت. تلك هي معاداة السامية في الولايات المتحدة. نعم، قد تجد بعض الجيوب لها هنا أو هناك لكنها بلا معنى، لا تستحق النقاش.

معاداة السامية في أوروبا الغربية

الأشقر: في ما يتعلق بأوروبا الغربية، يمكن القول إن معاداة السامية بالمعنى التقليدي للمصطلح، هي ظاهرة هامشية ومن المخلفات. فإذا نحينا جانباً بعض المجتمعات الإسلامية من الأصول المهاجرة في أوروبا، فإنها تمثل للبقية مسألة ثانوية نسبياً. الصعود الجديد لليمين المتطرف منذ أواخر السبعينيات والثمانينات، لم يُبنَ على معاداة السامية، برغم أنك تجد ترهات وخطباً بمعادات السامية من أقسام في اليمين المتطرف الأوروبي. لكنها ليست أساس الجاذبية الرئيسية لليمين المتطرف لدى قاعدته الشعبية، وليست على

الإطلاق حجّته الأيديولوجية الأساسية. وإنما حجتهم الرئيسية حقيقةً هي معاداة المهاجرين. والمهاجرون لم يعودوا مهاجرين يهوداً، فالموجات السابقة من معاداة السامية بلغت ذروتها أثناء الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية ـ هذه حقيقة تاريخية معروفة جيداً. وأغلب الهجرة حالياً من بلدان إسلامية إلى ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وغيرها من دول أوروبا الغربية. بهذا المعنى، فإن معاداة السامية القديمة انكفأت إاى الهامش على نحو متزايد منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كانت الحركة الطالبية الجماهيرية في فرنسا في أيار/مايو 1968 ـ كان أحد قادتها دانيال كوهين بينديكت، وهو يهودي ألماني ـ أحد مظاهر التغيّر في العقلية. وكان في عداد أكثر الشعارات شعبية للحركة الطالبية التي أطلقت في التظاهرة، «نحن جميعاً يهود ألمان». أن تهتف بهذا الشعار بالنسبة إلى طلاب فرنسيين صغار، يعني رفضاً لملمحين من ملامح شرعية تاريخية عمرها قرن: اتجاهات معاداة الألمان، واتجاهات معاداة السامية.

هذا أمر، أما الأمر الآخر المهم فهو الشعور العام في فرنسا حيال إسرائيل والدولة الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، يمكننا القول إنه على مدى السنوات كانت هناك نسبة متزايدة من الرأي العام الفرنسي تحولت إلى موقف نقدي من الدولة الإسرائيلية. وهو ما تم عبر مراحل. وكان من بين التحولات الرئيسية ما حدث عام 1967. عندما تغيّرت صورة إسرائيل من حالة أناس يفرّون من القمع، حيث الشعور المتعاطف معهم كضحايا لمعاداة السامية الأوروبية، إلى تلك الدولة العدوانية العسكرية التوسعية، الفخورة جداً بقدراتها في الحرب. وقد جسّد هذا التحول في الإدراك بيان شهير للرئيس الفرنسي شارل ديغول، أشار فيه آنذاك إلى اليهود كـ«شعب نخبوي، واثقين بأنفسهم ومتجبرين» 275 . كان التصريح على شفا الانزلاق في معاداة السامية، ولكنه عبَّر في الوقت نفسه عن إدراك مستجد للدولة الإسرائيلية كدولة متجبرة.

إلى حد ما، كانت الدعاية الإسرائيلية المتباهية في ذلك الوقت، ضارّة بالتعاطف الذي تمتعت به إسرائيل، لأن الناس يشعرون طبيعياً بالتعاطف مع الضحايا، خصوصاً الضحايا الذين يشعرون تجاههم بالذنب، أكثر من المنتصرين المتفاخرين. ثم جاءت مرحلة ثانية شديدة الأهمية، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 بجميع توابعه، بما في ذلك مجزرة صبرا وشاتيلا. إذ كانت هناك مشاهد لجيش إسرائيل يحاصر جزءاً من مدينة ـ حتى الأخبار الواردة عن البيانات الموجعة التي قدّمها بعض الإسرائيليين عبّرت عن

تقززهم من حقيقة ما تذكرهم به تلك المشاهد من انتفاضة غيتو وارسو Ghetto Warsaw. ثم جاءت الصرخة مدوية ضد تواطؤ إسرائيل ومسؤوليتها عن مذبحة صبرا وشاتيلا، مما أضر كثيراً بصورة إسرائيل لدى الرأي العام الأوروبي. وكانت الانتفاضة 1987 ـ 88 مهمة جداً بالطبع، وهي المرحلة الثالثة في ذلك التغيّر. فالجنود الإسرائيليون الآن يطلقون النار على أطفال غير مسلحين، ولا يمكن تخطئتهم كإرهابيين، كما أنهم كانوا يقطعون أوصال الفلسطينيين غير المسلحين، بعدما حثّهم «رابين» وزير ما يسمّى الدفاع على فعل ذلك بفظاعة 276 . أتذكر كيف تحركتُ عندما قرأت بياناً في الـ International Herald Tribune لامرأة إسرائيلية تقززت من مقالة نشرت في Jerusalem Post عن جدار ملطخّ بالدماء في الضفة الغربية، حيث أخذ الجنود الإسرائيليون الفلسطينيين لضربهم، وتشبيه ذلك بما حدث في معسكرات النازي 277 .

ومن ثم، وعندما تزداد الصورة الإسرائيلية سوءاً بسبب السلوك العدواني والقمعي الشديد للدولة الإسرائيلية، تجد الناس الذين يزعمون أنهم يتحدثون باسم اليهود، باسم الطائفية اليهودية يتماهون مع الجيش والحكومة الإسرائيلية بشكل غير نقدي. وهذا بالطبع لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تغذية السخط وزيادة التشوش. لقد أشرتُ إلى الشعار «نحن جميعاً يهود ألمان»، وأود أن أنوه أيضًا بأنه كانت هناك محاولة خرقاء لتقليد هذا النوع من الشعارات بعد ذلك بثلاثين سنة، عام 1999، وهو ما حدث بعد القبض على ثلاثة عشر يهودياً ألمانياً في إيران، واتهامهم بالعمالة لجهاز المخابرات الإسرائيلي الموساد، المعادل لوكالة المخابرات المركزية الأميركية. حينذاك اشترت منظمة شباب اليهود اليمين المتطرف الصهيونية، إعلانات في الصحف ولوحات إعلانية تحمل عبارة «نحن جميعاً عملاء للموساد».

بالطبع، يمكنك مع تلك الإعلانات، أن تتوقع على أقل تقدير ـ حيث الموساد لا يتمتع بسمعة منظمة إنسانية، وليس ثمة فرق في ذلك مع وكالة المخابرات المركزية ـ أنك ستثير درجة معينة من العدائية، تجاه من تزعم التحدث باسمهم، وسط جميع هؤلاء المتعاطفين مع ضحايا الموساد الذين لا حصر لهم. هكذا ستكون الحالة خصوصاً وسط تلك المجتمعات التي تتماهى بشدة مع الفلسطينيين لأسباب جغرافية، أو سياسية، أو دينية، أو بسبب شعورهم بأنهم أيضاً جزء من «البائسين في الأرض». وهذا ما يفسر لنا ما يسمّى استيقاظ المعاداة للسامية المرتبطة ارتباطاً واهناً بما يسمّى المعاداة للسامية في التاريخ الحديث، لكنها ترتبط ارتباطاً قوياً بنوع

من السخط الشائع جدًا في المجتمعات المقهورة، كما هي الحال مع «العنصرية ضد البيض» التي كانت سائدة وسط أغلبية السود في جنوب إفريقيا. حيث أصبحت إسرائيل ماثلة في الأذهان كتجسيد حاد للسيطرة الغربية على العالم الإسلامي، فمن البديهي أن يصبح المتماهون بتبجح مع إسرائيل، هدفًا للسخط نفسه الذي يتحول بشكل أو بآخر إلى تعبيرات عنصرية. وبالطبع ارتبط كل هذا بدرجة كبيرة بالقمع العنيف لما سُمي الانتفاضة الثانية منذ عام 2000 فصاعداً. كان ذلك هو الوقت الذي شهد الازدياد الحاد في الأعمال المعادية لليهودية في فرنسا، وفي المشاعر المعادية لليهود في المجتمعات الإسلامية من الأصول المهاجرة. وبعيداً عن علاقة هذا بالسياق، ينبغي التأكيد عموماً أن الجماعات الاجتماعية المرتبطة بتلك المشاعر ليست حتماً في موقف يمثّل أي تهديد لليهود مقارنة بالمعاداة للسامية الألمانية أو للسامية الفرنسية أثناء الحرب، لأن جماعات المعاداة للسامية اليوم هم أنفسهم الضحايا الرئيسيون للعنصرية من قِبل المجتمع الأكبر. فهذه العنصرية تعدّ أكثر خطورة وتهديداً من معاداة السامية. وبالطبع، فإن التقدميين عموماً، أو المنتمين إلى هذه المجتمعات المهاجرة، يجب أن يكافحوا ضد أي نوع من الكراهية الإثنية المعادية لليهود، فضلاً عن معاداة السامية، وضد أي افتراض بأن اليهود الفرنسيين مسؤولون عن أعمال إسرائيل.

في هذه المعركة، يلعب التقدميون الفرنسيون من بين المعارضين اليهود دوراً مهماً جداً بإعلانهم أن هذا ليس باسمْنا. فعندما شنّت إسرائيل قمعها العنيف للانتفاضة الثانية عام 2000 على سبيل المثال، نشرت صحيفة لوموند اليومية بياناً وقعّه كثير من التقدميين المعارضين اليهود، تحت عنوان « En tant que Juifs» « بصفتنا يهوداً» [278] بدأوا البيان بأنهم لم يعتادوا التعبير عن أنفسهم كيهود، لأنهم لا يريدون أن يقترنوا بنوع من الهوية الإثنية أو الدينية. ولكنهم في مواجهة حكام دولةٍ، هي إسرائيل، تدعي التحدث باسم جميع اليهود في العالم، وتنفذ تحت هذا الاسم أعمالاً يعتبرونها شنعاء، أرادوا أن يقولوا إنهم كـ«يهود» يرفضون ذلك كله، ويستنكرون أعمال الدولة الإسرائيلية ويكافحون جميع أشكال العنصرية ومعاداة السامية.

تشومسكي: يبدو لي أن المواقف من اليهود في أوروبا إيجابية جداً، وهي المقابل لمعاداة السامية عموماً: فهم متمايزون ومحترمون وسط الأقليات.

الأشقر: أو على أقل تقدير، سأقول إنه بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة، تصبح

معاداة السامية مرفوضة باكتساب الفرد للثقافة. فقد تشرب الناس ثقافة تعتبر اللاسامية وأي خطاب كراهية ضد اليهود كشيء يجب إدانته. إنها مرتبطة بالهتلرية والفاشية. وهذه أمور تعلمها الناس، وتم دمجها في المناهج المدرسية، وهو تطور موضع ترحيب كبير. وفي أوروبا، حيث مسرح أحداث المحرقة، وخصوصًا في ألمانيا، شعور طبيعي بالذنب، ومن ثم، هناك موقف إيجابي نحو اليهود، يكاد يصل أحياناً إلى حب للسامية philo-Semitism يتحول على نحو كاريكاتيري إلى مواقف غير مشروطة من الموالاة للصهيونية ولإسرائيل. فهناك مثلاً التيار الذي يدّعى معاداة الألمان Antideutsch في ألمانيا، وهو نما من رفض يساري متطرف لألمانيا كأمة؛ لكن أعضاءه هم في الوقت نفسه مؤيدون بلا شروط لإسرائيل، يقعون أحياناً في اتجاهات المعاداة للمسلمين، والمهاجرين، ولكنها ظواهر ثانوية، بالفعل.

إلا أن هذا كله لا يعني أنه ليس ثمة احتمال أو خطر في انتعاش معاداة السامية، خصوصاً في بلدان مثل ألمانيا، أو النمسا، أو بولندا. لذا، أعتقد أنه ينبغي على التقدميين أن يولوا عناية أكبر للجمع بين إدانتهم سياسات الدولة الإسرائيلية واستنكار معاداة السامية والعنصرية. أعتقد أن هذا مهم جداً. فالانتقادات التقدمية لإسرائيل و/أو الصهيونية، ينبغي أن تجتمع مع الرفض القاطع الواضح لجميع ظواهر العنصرية ومعاداة السامية.

تشومسكي: شعوري أن هذا أمر أخطر في أوروبا منه في الولايات المتحدة، فمعاداة السامية هنا هامشية إلى حد أن الناس العقلانيين لن يعرفوا حتى ما الذي تنتقده. أعتقد أنها تبدو مصطنعة جدًا هنا.

الأشقر: أنت تعرف أفضل مني ما يتعلق بالولايات المتحدة. ولكن في أوروبا، يعدّ هذا الأمر قَلقاً يجب أن يظل حاضراً. وعلى التقدميين أن يناصروا ويعملوا من أجل كفاح مشترك لليهود والمسلمين ضد العنصرية ومعاداة السامية. ويجب أن يوضحوا أن نمط التفكير العنصري هو المشكلة، سواء أموجهاً كان ضد يهود، أم ضد مسلمين، أو ضد سود، أم ضد أقليات أخرى، أم ضدهم كلهم مجتمعين، وجميع الأقليات لديها بالفعل اهتمام واضح بالانضمام معاً ضد أي نوع من الكراهية العرقية في تحالف مع الحركة المناهضة للعنصرية.

تشومسكي: لقد حدث ذلك ذات مرة في الولايات المتحدة. فقد كانت هناك تحالفات بين السود واليهود ضد العنصرية. ولكن، ويا للأسف، تحول هذا إلى النقيض.

شالوم: لقد أشرت سابقاً عند حديثنا عن الأصولية، إلى معاداة السامية

وسط الأصوليين المسيحيين الموالين لإسرائيل.
تشومسكي: إنهم لا يسمونها معاداة للسامية، ويتلخص موقفهم في أن هؤلاء الذين يقبلون المسيح سينجون لدى عودته، وأن جميع الآخرين ملعونون. أي جميع اليهود. كيف يمكن أن تكون معادياً للسامية أكثر من ذلك؟
شالوم: ماذا يقول اتحاد مناهضة تشويه السمعة عن ذلك؟
تشومسكي: إنهم يلتزمون الصمت، لأن الأصوليين المسيحيين يمثّلون جماعة كبيرة موالية لإسرائيل. لذلك فإن هذا ما يعتبرونه معاداة السامية القديمة، الأنتيكا المنقرضة ـ وليست النوع الحقيقي، مثل معارضة موازنة البنتاغون. ذلك هو توجههم حرفياً.
الأشقر: ولكن الواعظ التلفزيوني پات روبرتسون ذهب خطوة أبعد من هذا بكثير، في بيانه عن شارون 279 ، فقد صب جام غضبه عليه لأنه يريد تقسيم أرض إسرائيل!
تشومسكي: لذلك أنزل الله عقابه عليه!
الأشقر: أريد أن أبدأ من حيث توقّفت، عندما كنت أتحدّث عن ضرورة الجمع بين نقد الصهيونية وإسرائيل، وبين الرفض القاطع لمعاداة السامية، وأضيف أن هذا الأمر لهو على قدر أكبر من الأهمية في العالم العربي، حيث ولأسباب واضحة، تكون الكراهية للدولة الإسرائيلية أعظم مما هي عليه في أي مكان آخر، ويمكن أن تتحول بسهولة إلى كراهية لليهود. وقد أصبحت تلك هي الحالة السائدة وعلى نحو متزايد على مستوى أكثر الأشكال نضالية في التعبير عن المعاداة لإسرائيل، وذلك بسبب النكوص الإيديولوجي المستفحل في ذلك الجزء من العالم: من البدايات الأولى عندما تصدَّر الحركة الجماهيرية تيار القومية العربية التقدمية وتيارات يسارية أخرى أكثر تقدمية بعد، وصولاً إلى يومنا الحاضر حيث القوى المناضلة الأكثر نشاطاً في معارضة النظام برمّته هي، ويا للأسف، من الأصوليين الإسلاميين. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك تعليم شامل في العالم العربي وفي صفوف الفلسطينيين ضد أي تشوش وخلط بين الصهيونية واليهود أو ضد الإسرائيليين عامة.
هذا مهم جداً لا لأسباب مبدئية فحسب، إنما لأن أي نوع من العنصرية أو الكراهية الإثنية هو في الأساس دلالة رجعية، حتى عندما تكون عنصرية الضعفاء ضد الأقوياء. وبطبيعة الحال ينبغي أن نميز بين عنصرية الضعفاء وعنصرية الأقوياء ـ فعنصرية معاداة البيض في جنوب إفريقيا السوداء في ظل سياسة الفصل العنصري، لا يمكن أن تعادل عنصرية البيض المعادية

للسود. إلا أننا نقول: إن جميع أنواع العنصرية هي في الأساس رجعية. فضلاً عن ذلك، كما سبق أن ذكرت، فإن أحد الشروط الأساسية للتوجه نحو تطبيق حقوق الشعب الفلسطيني هو أن يتوافر لدينا قطاع كبير من المجتمع الإسرائيلي يشذّ عن السياسات الحالية للدولة الإسرائيلية، وإلا فسيصبح الأمر مستحيلاً. وبمقدار ما يسود خطاب معاد للسامية على الجانب العربي، يقلّ وجود أي ميل أو نزوع وسط الإسرائيليين للتسوية. ومن ثم، فإن معاداة السامية تؤدي في الحقيقة إلى عكس المراد من الكفاح الفلسطيني. وهناك، ويا للأسف، مثل هذا المستوى من النكوص الأيديولوجي والحماقة هذه الأيام، وقد بلغ درجة إغفال تلك الحقيقة الأساسية.

تشومسكي: هل أنت على علم بأية مبادرات في العالم العربي لمواجهة معاداة السامية؟

الأشقر: هناك بعض المثقفين العرب وجماعات صغيرة قاموا بهذا.

تشومسكي: هل كانت علنية؟

الأشقر: ظهر بعض الانتقادات في العالم العربي لبيانات أحمدي نجاد التي تنكر المحرقة. والمشكلة تكمن في أن النقد يأتي من الدوائر الليبرالية الموالية للغرب أكثر مما يأتي من دوائر يسارية. وهذا ما يدعو للرثاء.

تشومسكي: هل لزم اليسار الصمت حيال هذا الأمر؟

الأشقر: الفلول الباقية من اليسار العربي منغمسة في قومية نكوصية ضيقة العقل. وهو ما يصح أيضاً على مصر. لقد أصبح هناك ارتكاسة، خصوصاً عند مقارنة الوضع الحالي بما كان عليه في السبعينيات أو أواخر الستينيات ـ ارتكاسة أيديولوجية جماهيرية. وبالطبع لديك مثقفون مثيرون بارزون داخل العالم العربي وخارجه، إدوارد سعيد كان واحداً ممن حذروا من هذا ودانوه بقوة، لكن، يا للأسف، إن التيار المقابل هو الذي يزداد انتشاراً حاليًا. وهذا على الرغم مما أشرت إليه سابقاً من أن مردوده عكسي تماماً، فضلاً عن كافة الاعتبارات المبدئية. ولنأخذ فقط خطب أحمدي نجاد مثالاً، فإذا كان هذا الرجل قد قال فحسب: لماذا يبغي للفلسطينيين أن يدفعوا ثمن معاداة السامية الأوروبية؟ فهذا هذا أمر جيد، لا بأس به، لكنه أضاف إلى ذلك بيانات تنكر المحرقة. وفضلاً عن كون هذا خطأ، فهو متناقض بكل ما للكلمة من معنى: فلا يمكنك أن تقول، من جهة، أن أولئك المسؤولين عن المحرقة هم من ينبغي أن يدفعوا الثمن وليس الشعب الفلسطيني، ومن ثم تضع حقيقة المحرقة محل شك، من جهة

أخرى، بأكثر الطرق غباوة. هذه محاجّة متناقضة تصب على نحو مطلق في مصلحة القوى الموالية لإسرائيل.
تشومسكي: كيف يتلقاها الناس في إيران؟
الأشقر: لقد انتقدها تقريباً معظم المستغربين أو الدوائر الليبرالية. ولكن على مستوى الحركة الشعبية، لا في إيران وحدها بل في العالم العربي وربما في العالم الإسلامي عموماً، مسّت بيانات أحمدي نجاد تلك وتراً حساساً، لأنها أرضت بعض المشاعر الشعبية المنبثقة عن تركيبة من الجهل والسخط من السياسات الإسرائيلية والإقرار الغربي بها. وبطبيعة الحال، فإن هذا النوع من رد الفعل على سياسات إسرائيل القمعية يعدّ حماقة شديدة، لأنه يصب في مصلحة الدعاية الصهيونية.

العنصرية ضد العرب ورُهاب الإسلام

شالوم: ما مدى العنصرية ضد العرب ودلالتها؟
تشومسكي: في الولايات المتحدة، أنها الشكل الأخير المشروع من العنصرية. لستَ مطالبًا بمحاولة إخفائها، فقد تكون عنصرياً حيال جماعات أخرى، لكن يجب أن تدّعي بأنك لست كذلك، ولكن في حالة العنصرية ضد العرب، ليس مطلوباً منك أي تظاهر. والأشياء التي ذكرتها من قبل هي مثال نموذجي: فأساتذة هارفرد المتميزون يصدرون بيانات قد يُنظر إليها بوصفها عنصرية بشعة إذا استهدفت هدفًا آخر ـ اليهود: مستحيل، السود، الإيطاليين، أيّاً منهم: غير مقبول ـ ولكن إذا قلت ذلك عن العرب، فلا بأس. لقد أنجز الأستاذ الجامعي جاك شاهين بحوثاً عن صور العرب في السينما [280] . هذه الصور هي كاريكاتير بشع، وهي مستمرة حتى يومنا هذا. ليس هناك حتى ما يقال عنها، إنها صريحة، فمن الطبيعي والسَّوي أن تكون عنصرياً معادياً للعرب. لن يستخدم أحد هذا المصطلح في وصفها، لكنه نفسه نوع الاتجاه والخطاب الذي سنعتبره عنصريّاً وبشاعة إذا كان موجهاً نحو أي هدف آخر. وهي مسألة منتشرة في كل مكان.
الأشقر: العنصرية ضد العرب ربما هي الصيغة الأكثر حدة لشيء أشمل، هو رُهاب الإسلام Islamophobia.
تشومسكي: حسناً، أظن أنه لا يوجد من يقوم بهذا التمييز ـ العرب، والإيرانيون، والمسلمون، كلهم سواء.
الأشقر: هذا صحيح. حاول أن تضع نفسك مكان أحد المسلمين وترصد وسائل الإعلام. الأمر مروِّع. سينتابك شعور بأنك مهاجَم طوال الوقت. لا أتحدث عن أعمال فعلية من التعدي العنصري، والتمييز، وسوى ذلك، بل

أتحدث عن الإعلام فحسب. وقد تناول إدوارد سعيد ذلك في كتابه تغطية الإسلام [281] Covering Islam. وقد ساء الوضع كثيراً عما كان عليه منذ صدور الكتاب عام 1981، ووصل إلى ذروته بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والكم الكبير من جنون معاداة الإسلام والتصنيفات العنصرية التي ألقاها جزافاً أشخاص هم في غالب الحالات جاهلون، تعدّ شيئاً فظيعاً. لا أستطيع أن أقيس الفرق بين أوروبا والولايات المتحدة، لكن في أوروبا على أية حال، تعدّ ظاهرة رُهاب الإسلام ضخمة ومقلقة يُعبر عنها أحياناً بلا فطنة من خلال تلك النيّات الحسنة التي تعبِّد الطريق إلى الجحيم، باسم العلمانية أو معارضة قمع المرأة، أو بأي شعار كان، ولكن مع افتقاد حاد للإحساس بمشاعر أكثر القطاعات قهراً في المجتمعات المقيمة، من المعارضين المسلمين. على أقل تقدير، إذا كان هناك من يعبر بصدق عن رؤية باسم قيم تقدمية مثل العلمانية أو تحرير المرأة، فينبغي له في الوقت نفسه أن يأخذ في اعتباره الحقيقة الواضحة وهي أن الخطاب العدائي ضد الإسلام هو عنصري بـدرجة كـاسحة ـ وليس لمجرد أسباب تقدمية، فإن ذلك سينطبق حينئذ على كل الديانات الرئيسية. ومن ثم نقولها ثانية إن ما يمكن أن نسمّيه «اختباراً لمعاداة السامية» هو أمر مفيد جداً: لنضع كلمة «اليهودية» محل «الإسلام» في البيانات وستجد مقياساً لدى الغربيين عمّا يشعر به المسلمون. بل إنك تجد مؤلفين من ذوي المبيعات الضخمة يهاجمون الإسلام ككل، ليس هذا أو ذاك من التفسيرات المحددة للإسلام. بالطبع، بالقياس على معايير اليوم، فإن كثيراً مما تجده في النصوص الإسلامية ـ خصوصاً المتصلة بالمرأة ـ تبدو متخلفة جداً، ولكن الحقيقة هي أن كثيراً من المؤمنين المسلمين يرفضون تفسيراً أصولياً حرفياً للنصوص، ويعتقدون في المقابل، بضرورة الانتباه إلى روح تلك النصوص، وما تتضمّنه من صفة تقدمية في الوقت الذي ظهرت أول مرة، وفي تكيّف الدين في العصور الحديثة. والشيء نفسه يصح كثيراً على اليهودية: نصوص الدين الأصلية تعتبر متخلفة جداً في ما يتعلق بقضية المرأة، وباعتبار ذلك المحك دون سواه، فهي بالتأكيد ليست أفضل مما تجده في النصوص الإسلامية، إذا لم يكن أسوأ في الحقيقة. وهناك محيط من الاختلافات بصدد تلك القضايا بين الأصولية اليهودية واليهودية الإصلاحية. ومن ثم فإن معظم الناس في البلدان الغربية لن يستوعبوا مطوية تهاجم الديانة اليهودية، بالاستفراد بها من دون وضعها في إطار نسبي. لكن، ويا للأسف، حتى كثير من الناس ذوي النيّات الحسنة لا يولّون انتباهاً كافياً

إلى ذلك، عندما يتطرق الموضوع إلى الإسلام وينتهي إلى تدعيم التيار العام والمقلق جداً من رُهاب الإسلام. ومن ثم، فإذا قارنت مستويات معاداة السامية ورهاب الإسلام في أوروبا اليوم، فضلاً عن الولايات المتحدة، فستجد أن رُهاب الإسلام أسرع تفشيًا وكثافة من أي شيء يمكن أن يطلق عليه معاداة للسامية.

تشومسكي: إحدى أكثر الصور مأسوية لتلك العنصرية هي الفرق بين رد الفعل حيال السكتة المهدّدة لحياة شارون وموت عرفات. فقد تم التعامل مع شارون وكأن أحد أعظم شخصيات التاريخ الحديث في حال الخطر، الرجل الذي كان أمل السلام، وغير ذلك، في حين تم التعامل مع موت عرفات بخليط من الارتياح والازدراء. ارتياح يكمن في أن الوحش قد رحل أخيراً، وازدراء كامل. كانت تلك هي الطريقة التي تم التعامل بها مع الأمر. الفرق مأسوي. فأيّاً يكن ما نعتقده بشأن عرفات، فإن سجله لا يضارع سجل شارون من الجرائم والفظائع. إنه تصوير مأسوي حقاً لهذا الفرق.

الأشقر: بالفعل. ويمكننا أن نعطي أمثلة لا حصر لها تشير بالمثل إلى حقيقة أن الإسلام والمسلمين أصبحا الأهداف «الطبيعية» للعنصرية المتفشية الموجودة حقيقة في البلدان الغربية. فما يسمى الرؤية الثقافية لصعود الأصولية الإسلامية التي تعزو تلك الأصولية إلى بعض الملامح المتأصلة التي تمتُّ بصلة إلى الجوهر الحقيقي للدين الإسلامي، هي رؤية متفشية ـ تفاقمت بسبب أن بعض المعلقين أعاد تسمية الأصولية الإسلامية «إسلاموية» وهو ما يسبب خلطاً لدى عامة الناس بين الأصولية الإسلامية والإسلام كما هو. و«الاستشراق» المعاصر بالمعنى الانتقاصي لهذا التعبير الذي أشاعه الراحل إدوارد سعيد 282 ، أي ممارسة تفسير حالة البلدان الإسلامية أو مصير المسلمين ليس بواسطة التاريخ بل بواسطة جوهر مزعوم غير تاريخي لا يتغيّر ـ أصبح واحداً من المداخل الشائعة والمنتشرة في الرؤية المعاصرة لقاموس غوستاف فلوبير لـ«الأفكار المقبولة». فكثير من الناس في الغرب لا يفهمون أن ليس ثمة شيء «طبيعي»، أو غير تاريخي، في كون الأصولية الإسلامية هي الآن التيار السياسي الأكثر بروزاً بين المسلمين. وهم يتجاهلون أو يتناسون أن الصورة كانت مختلفة تماماً في فترات تاريخية أخرى من تاريخنا المعاصر ـ أي، على سبيل المثال، منذ عدة عقود مضت، فإن أكبر حزب شيوعي خارج الحكم في العالم، هو حزب يشير رسمياً إلى عقيدة إلحادية، كان في البلد الذي يحتوي على أكبر مجتمع إسلامي في

العالم، وهو أندونيسيا ـ بالطبع، حتى جرت هزيمة الحزب في حمام دم على يد الجيش الأندونيسي المدعوم أميركيًا مطلع عام 1965. إنهم يتجاهلون أو يتناسون، من باب التذكير بمثال آخر من النوع نفسه، أنه في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، لم يكن التنظيم السياسي الأكثر جماهيرية في العراق، خصوصًا وسط الشيعة في جنوب العراق، بقيادة إمام أو رجل دين بل بقيادة الحزب الشيوعي.

ولا حاجة إلى القول إنهم يغضون البصر عن أن الأغلبية الساحقة من المؤمنين المسلمين، حتى في هذه الأيام، ليست لها علاقة بالأصولية الدينية التي تشهد صعوداً في معظم الديانات الرئيسية في العقود الأخيرة. ولكنهم مع ذلك ما زالوا يعتبرون أن المسلم الصالح الوحيد هو غير المسلم ـ أي غير المؤمن ـ من يأكل لحم الخنزير ويشرب الكحول، وهذا ليس لأنهم يطبقون هذه النظرة على كل الديانات الأخرى انطلاقاً من موقف إلحادي متشدد، بل يخصّون بها الإسلام كما لو كانت المشكلة موروثة في هذا الدين بالتحديد.

إن رهاب الإسلام يقوم على الخوف، بحسب ما يشير التشكيل اللغوي للمصطلح 283 . وينمو في سياق خاص ومعقد: القلق الكثير الذي خلقه الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي النيوليبرالي، والباحث عن كبش فداء من خلال الظاهرة السيكولوجية المعروفة الممتزجة بالخوف الذي تبثه الحكومات في الرأي العام الغربي، وهي حكومات ليست على استعداد لتقديم الإجابة الحقيقة عن السؤال الذي يطرح كثيراً: «لماذا يكرهوننا؟».

لقد عالجنا هذا السؤال طويلاً وأجبنا عنه على مدى الأيام الثلاثة لهذا النقاش. وآملُ أن نكون قد أسهمنا في تنبيه الرأي العام إلى القضايا الحقيقية والمصيرية، وهي مهمة تولاها نعوم أكثر من غيره على مدى عقود عدة. وإذا لم يفهم الناس في الولايات المتحدة هذه الأمور، فلن يكون هناك تغيير في المسار الحالي للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ـ المسار الذي يقودنا جميعاً لا محالة إلى الهاوية.

167 . Maxime Rodinson, Israel: A Settler-Colonial State? (New York: Pathfinder Press, 1973).

168 . * الاعتراف القانوني de jure هو الاعتراف الصريح أو الحاسم الذي لا رجعة فيه، ويترتّب عليه بدء العلاقات الدبلوماسية بين أطرافه فور إتمامه. أما الاعتراف الفعلي de facto فهو الاعتراف بحكم الواقع أو الضمني أو الموقّت الذي يجوز العدول عنه، ويعد عادةً خطوة تمهيدية نحو

الاعتراف القانوني. أنظر: حسن عبد الله، «قاموس مصطلحات العلاقات والمؤتمرات الدولية»، مكتبة لبنان 1999. (المترجم).

169 . قرار مجلس الأمن الرقم 242، 22 تشرين الثاني/نوفمبر، 1967؛ النص متوافر على شبكة المعلومات بالإنكليزية على:
/http://daccessdds.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/240/94/IMG
Element Open ?pdf .NR024094
قرار مجلس الأمن الرقم S/11940, كانون الثاني/يناير 1967؛ النص والتصويت على موقع:
.http://domino.un
/org/UNISPAL.NSF/bdd57d15a29f428d85256c3800701fc4
Document 696d540fd7821bce0525651c00736250!Open
حول دعم القرار من جانب سوريا، ومصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستنكار «طغيان حق استخدام الفيتو» من جانب واشنطن، انظر: تسجيل طبق الأصل لاجتماع مجلس الأمن في 26 كانون الثاني/يناير 1967، S/PV.1879 متوافر على الموقع:
/http://domino.un.org/unispal.nsf
/9a798adbf322aff38525617b006d88d7
Document d0242e9e210d937585256c6e0054df8a!Open
كتب الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ Herzog Chaim الذي كان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في ذاك الوقت؛ أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تدعم هذا القرار فحسب بل، في الحقيقة، «أعدته» .(Jerusalem Post, November 13, 1981).

170 . * راشتريا رايفلز: هي قوات قمع التمرد في الهند، ظهرت بقيادة الجنرال جوشي Joshi C B عام 1900، لمكافحة التمرد في كشمير تحديداً، وذلك لتعزيز قوات الأمن المحلية الضعيفة، وقد ارتبط اسم راشتريا رايفلز أخيراً بعدد من انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً عمليات اغتصاب النساء وغيرها من ممارسات لا أخلاقية في حق الكشميريين، أنظر موقع هيومان رايتس ووتش، على الموقع الآتي:
http://www/hrw.org/reports/1999/kashmir/back.htm .
(المترجم).

171 . أنظر الهامش السابق.

172 . Palestine National Council,“Political Communiquإ’’, Algiers,

18 ,Studies Palestine of Journal in printed ,1988 ,15 November
.223 - 216 .pp ,(1989 Winter) 2 .no

يدعو البيان إلى عقد مؤتمر سلام دولي تأسيساً على قرارَي مجلس الأمن 242 و338 والحصول على الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني و«من أجل» ترتيبات للأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها دولة فلسطين، وقد كرر «المجلس الوطني» رفضه الإرهاب بجميع أشكاله. لمزيد من النقاش في شأن هذه النقطة، أنظر:

National Palestine 19th the of Resolutions The“ ,Khalidi Rashid
,(1990 Winter) 2 .no ,19 ,Studies Palestine of Journal ,’Council
.42 - 29 .pp

173 . التقت وفود من إسرائيل والسلطة الفلسطينية في طابا، مصر، من 21 كانون الثاني/يناير 2001، وقد حققت تقدماً معقولاً، إلا أن المناقشات قد عطّلها الجانب الإسرائيلي بسبب اقتراب الانتخابات الإسرائيلية، وللحصول على تقرير عن هذه الاجتماعات أنظر:

,27 January ,’Negotiations Taba on Non-Paper“ ,Moratinos Miguel
Spring) 3 .no ,31 ,Studies Palestine of Journal in printed ,2001
at online available also - 89 -81 .pp ,(2002
/http://domino.un.org/UNISPAI.NSF/3d14c9e5cdaa296d85256cbf005aa3eb
!cea3efd8c0ab482f85256e3700670af8

174 . Israel-Palestinian Joint Statement at Taba, January 27, 2001,
,(2002 Spring) 3 .no ,31 ,Studies Palestine of Journal in printed
/http://domino.un.org at online available also ;81 7 80 .pp
. document UNISPAL.nsf/O/badaa58661cc084f85256e37006fc44d?open

175 . أنظر: See Ron Pundak, “From Oslo to Taba: What Went
available ;44 .p (2001 ,Autumn) 3 .no 43 ,Survival ?”Wrong
. www.peres-center.org/media/Upload/61.pdf //:http at online

176 . أحد المسؤولين القياديين في منظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس (1953) يعرف أيضاً بـ«أبو مازن»، انتخب رئيساً للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2005.

177 . هذه إشارة إلى معاهدات أوسلو التي تعرف رسمياً بـ«إعلان مبادىء ترتيبات الحكم الذاتي الموقّت». تم التفاوض عليها بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو، وووقعت رسميًا في واشنطن، دي

سي، في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993. ووفقًا للمعاهدات، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل مقابل حكم ذاتي محدود لمدة خمس سنوات ومحادثات الوضع الدائم، التي تؤدي إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولم تحرّم تلك المعاهدات الاستيطان الإسرائيلي المتزايد في الأراضي المحتلة. نص المعاهدات متوافر على موقع:

at palestine-un.org/peace/p-a.html .http://www

178 . Palestinian Proposal on Palestinian Refugees, January 22, 2001, Taba, ARTICLE XX: REFUGEES, and Israeli private response to the Palestinian refugee proposal of January 22, 2001, "Non-Paper-Draft 2" January 23, 2001, Taba; both are Available online at /http://domino.un.org ?UNISPAL.nsf/3d14c9e5cdaa296d85256cbf005aa3eb 6324a311049ad4b585256e370066c8de!OpenDocument .

179 . للمثال أنظر:

Gilbert Achcar,"The Washington Accords: A Retreat Under Pressure," December 1993, reprinted in Eastern Cauldron (New York: Monthly Review Press, 2004), pp. 189 - 204 - and Noam Chomsky, "The Arafat-Israel Agreement, "Z Magazine, October 1993, reprinted in The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinian updated ed." (Cambridge, MA: South End Press, 1983, 1999) pp. 533 - 568.

180 . أظهرت خريطة الطريق التي قدمتها إسرائيل النتوءات في الأراضي الإسرائيلية في عمق ما يفترض أن يكون الدولة الفلسطينية. أحد هذه النتوءات يمتد من القدس الشرقية إلى معاليه أدوميم، وآخر يمتد من شرق مستوطنات شمرون إلى آرييل.

181 . وافق الجانب الإسرائيلي على أن تحتفظ إسرائيل بـ3% من أراضي الضفة الغربية حيث هناك كثافة مستوطنات، بشرط أن تتنازل إسرائيل عن قدر مساوٍ من أراضي ما قبل 1967 للدولة الفلسطينية؛ وقد أرادت إسرائيل الاحتفاظ بـ6% من الضفة الغربية مقابل التنازل عن مقدار أقل بكثير من الأراضي للدولة الفلسطينية.

182 . عين الحلوة هي أكبر معسكر للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في ما يتعلق بمساحة الأرض وعدد السكان نحو 4500 نسمة). وهي تقع بالقرب

من مدينة صيدا، على بعد 45 كيلومترًا جنوبي بيروت. لمزيد من التفاصيل، أنظر: موقع وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA) /http://www.un.org
unrwa/refugees/lebanon/einelhilweh.html
صبرا وشاتيلا، معسكران للاجئين في منطقة بيروت شهدا مذابح فظيعة ضد المدنيين الفلسطينيين نفذتها ميليشيا الكتائب اللبنانية بدعم إسرائيلي.

183 . معاهدة جنيف (تدعى أيضاً مبادرة جنيف واتفاق جنيف) هي اتفاق سلام مفصل تمّ بواسطة متفاوضين إسرائيليين وفلسطينيين، غير رسميين، لكنهم بارزون، أرادوا أن يبرهنوا على إمكان عقد تسوية وفق معايير محادثات طابا. وقد أُعلنت المعاهدة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2003.

أنظر الموقع الرسمي لمعاهدة جنيف، على: http://www.
geneva-acrd.org/HomePage.aspx?FoldcerID=11&lang=en

184 . * أم الفحم أو كما يدعوها أهلها أيضًا «أم النور» أسست ما قبل عام 1265، واعتُرف بها كمدينة عام 1984. معظم سكانها عرب مسلمون، وتُعرف مدينة أم الفحم لدى الوسط اليهودي بكونها مدينة محافظة ومتدينة. ومنذ عام 1988 تترأس بلدية أم الفحم الحركة الإسلامية العامة التي أحدثت تغييراً مهماً في المدينة بقيادة الشيخ رائد صلاح. تشهد أم الفحم حالياً تطورات مهمة في المجالات الاقتصادية، والتربوية والتعليمية والرياضية. بلغ عدد سكانها عام 2005، 42 ألف نسمة وبذلك تكون أكبر البلدات في المنطقة (المثلث). الزيادة الطبيعية للسكان2 ,3 % سنويًا، معدل أفراد الأسر في أم الفحم6 ,4 نسمة، عدد الأسر في المدينة عام 2005 هو 130،9 أسرة، عدد وحدات السكن لعام 2005 نحو 9600 وحدة، من المتوقع أن يصل عدد سكان المدينة عام 2020 ـ 69800 نسمة، من المتوقع أن يكون عدد أفراد الأسرة سنة 2020 ـ2 ,4 نسمة، عدد وحدات السكن التي من المتوقع، طلبها حتى سنة 2020 يراوح بين 8000 ـ 8500 وحدة سكنية، 47% من مجموع السكان دون عمر 17 عاماً، 4% من مجموع السكان فوق عمر 60 عاماً، أنظر:
:htp
/ar/wikipedia.org/wiki//
.3D83A33D93853DAQ73D93843D93813D83AD3D9385

185 . أنظر: Noam Chomsky, Towards a New Cold War: Essays

:York New) There Got We How and Crisis Current the on
.1976-1975 in written originally ;254-247 .pp ,(1982 ,Pantheon

186 . * المجتمع المنغلق gated community صيغة جديدة نسبياً تشير إلى أحد أشكال المجتمعات السكنية التي تكون محاطة بجدران وأسوار، وذات منافذ مرور بنقاط مراقبة. وقد تطورت فكرة المجتمع المنغلق في الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي وكان الهدف المعلن منها ضمان الأمن الشخصي إزاء ارتفاع معدل الجريمة في المدينة. وتراوح الوسائل بين تحصين البيوت المنعزلة وإحاطة حي كامل بالأسوار. إحدى المدن الرائدة في هذا المجال هي لوس أنجليس، التي أقيمت على أطرافها، في العقود الأخيرة، مشاريع فخمة محاطة بسور ذي مداخل محمية، وشرطة خاصة، وطرق خاصة. أنظر: يعيل فدن، وشولي هرتمان «جدران، وأسوار، وعدل بيئي» ـ نسخة إلكترونية على موقع:
htp://www.arabhra.org/data/arb/category/files/cat2/735bimkomreportarabic doc.
وطارق إبراهيم «جدران الفصل بين العرب واليهود في المدن والأحياء المختلطة في إسرائيل»، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، كانون الأول/ديسمبر 2005. (المترجم).

187 . * تشتهر في الوسط الحقوقي والإعلامي بقضية قعدان، نسبة إلى الزوجين عادل وإيمان قعدان اللذين حاولا الحصول على ترخيص لبناء منزل في حي كاتسير القائم على أرض تابعة للدولة ومخصصة للوكالة اليهودية التي تنتهج سياسة حصر توطين السكان على المواطنين اليهود من دون العرب. وقد ألغت المحكمة العليا في إسرائيل بهذا الحكم سياسة مُتبعة منذ اثنين وخمسين عامًا ويحظر بموجبها بيع الأراضي العامة إلى غير اليهود، وقالت المحكمة: إن هذه السياسة عنصرية وغير شرعية. لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالجوانب القانونية للقضية، أنظر: تقرير إلكتروني منشور على موقع هيئة الإذاعة البريطانية وكذلك المراجع التي أشار إليها المؤلف في نهاية هذا الفصل. (المترجم).

188 . H.C. 6698/95, adan v Israel Lands Administration 54 (1), .P.D 258. The Summary of this case is posted on the website of
on Decision :Court High“) Affairs Foreign of Ministry Israeli the
/http://www.mfa.gov.il/MFA at (2000 ,8 March ,’Katzir
-Government/Communiques/2000/Hight+Decision+on+katzir+8+Mars

. htm .2000

189 . أشار ألسكندر كيدار Kedar Alexaandre من جامعة حيفا، كلية الحقوق، إلى الازدواجية في مرسوم المحكمة العليا، واصفًا إياه بأنه في الوقت نفسه «ينادي بعدم قانونية الإجراء التمييزي، في حين أنه يترك للمدعى عليهم، مواربة، الاستمرار في الممارسة غير القانونية». أنظر:
Preliminary“ :”Road Sensitive and Difficult a in Step First A“ .no 16 ,Bulletin Studies Israel ,’Katzir .v Qaadan on Observations .11 - 3 .pp ,(2000 Fall) 1

190 . * استكمالاً لسياسة الإغلاق والحصار لمنطقة الأغوار، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2003 أمراً عسكرياً لتنظيم دخول الفلسطينيين داخل المنطقة (المعزولة) التي أصبحت تسمّى إسرائيلياً «منطقة السيم» Zone Seam, أو المنطقة المعزولة، وينص الأمر العسكري: «أمر في شأن الأوامر الأمنية لمناطق يهودا والسامرة (الرقم 378) ـ 1970: إعلان في شأن إغلاق المنطقة الرقم س/2/03/ (منطقة السيم) (المنطقة المعزولة خلف الجدار): ـ أعلن بهذا أن «منطقة السيم» (المنطقة المعزولة خلف الجدار) هي منطقة مغلقة... أنظر: «الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، على الموقع الآتي:
. http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies-06.html
(المترجم).

191 . جدار الفصل هو حاجز بنته إسرائيل يقطع الضفة الغربية، لتحدد الأراضي الفلسطينية التي تنوي ضمّها من جانب واحد. وفي بعض الأماكن، يتألف الحائط/الجدار من أسلاك شائكة، وخنادق ومناطق عزل، تمتد في العمق إلى 200 قدم، وفي أماكن أخرى يتألف من بناء خرساني ارتفاعه 25 قدمًا.

192 . يشير الخط الأخضر إلى حدود إسرائيل قبل انتصاراتها عام 1967، أي على مدى خطوط الهدنة لعام 1949.

193 . Gil Hoffman and jpost.com staff, “Peres’s Brother Says: Peretz Took Over Labor Like Franco Took Over Spain,’ Jerusalem Post, November 27, 2005. For background on the Mizrahim, see Chomsky, Fateful Triangle, pp. 118 - 123.

194 . كان مارتن بوبر Martin Buber, (1878-1965)) فيلسوفاً يهودياً

وعالم لاهوت و«صهيونياً ثقافياً» ملتزماً بالتعاون العربي ـ اليهودي، وعضواً في إيهود Ihud وهي منظمة تدافع عن دولة ثنائية القومية في إسرائيل. ومن بين كتبه: أنا وأنت I and You (1923) وسبل في اليوطوبيا Paths in Utopia (1946).

195 . كانت هيروت الحزب السياسي للحركة الصهيونية التصحيحية اليمينية، قاده مناحيم بيغن ما بين عامَي 1948 و1983. ثم أصبح جزءاً من ائتلاف الليكود اليميني.

196 . أسسها ياسر عرفات وآخرون في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، كانت فتح العنصر الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1969.

197 . قرار مجلس الأمن 242، 22 تشرين الثاني 1967. (راجع هامش رقم2 في هذا الفصل) تفيد الاجزاء ذات الصلة: إن مجلس الأمن،... إذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي من طريق الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،... 1 ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق المبدأين الآتيين: أ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير. ب ـ إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف باستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها. ب ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:... ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

198 . Henry Kissinger, The White House Years (Boston: Little, Brown, 1976), p. 1279.

199 . في أيلول/سبتمبر 1970، نشب صراع بين حسين ملك الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية انفجر معركة دموية. وقد ذبح الجيش الأردني آلاف الفلسطينيين ومن ثم طُردت منظمة التحرير الفلسطينية من البلاد.

200 . محدال Mechdal مصطلح عبري يعني «الإغفال» أو «عدم الأداء» أو «الإهمال». وهي تشير هنا إلى إخفاق مجتمع المخابرات الإسرائيلي في التنبؤ بالهجوم العربي عام 1973.

201 . تتكون معاهدات كامب دايفيد من اتفاقين وقعهما في السابع عشر من أيلول/سبتمبر عام 1978، الرئيس أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر. للحصول على نص هذه المعاهدات، أنظر: إطار السلام في الشرق الأوسط: "The Framework for

”East Middle the in Peace
. phtmlhttp://www.jimmycarterlibrary.org/documents/campdavid/accords
و«إطار التوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل». “Framework for
”Israel and Egypt Between Treaty and Peace a of Conclusion the
. phtml/http://www.jimmycarterlibrary.org/documents/campdavid/frame
وقد زودت هذه الاتفاقات برسائل متبادلة ما بين السادات وبيغن وكارتر:
. http://www.jimmycarterlibrary.org/documents/campdavid/letters.phtml

202 . النص الإنكليزي للاتفاق متوافر على الموقع الآتي:
.http://www
%mfa.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to%20the%20Peace
.20Process/Israel-Egypt%20Peace%20Treaty

203 . الإشارة هنا إلى «إطار السلام في الشرق الأوسط (أنظر: الهامش 29) الذي يذكر: «أن مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني ينبغي أن يشاركوا في مفاوضات للتوصل إلى قرار لحلّ المشكلة الفلسطينية في جميع جوانبها».

204 . أنظر المرجع السابق: «من أجل منح حكم ذاتي كامل لسكان] الضفة الغربية وغزة [، في إطار هذه الترتيبات، فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ستنسحبان في أقرب وقت مع إحلال سلطة حكم ذاتي ينتخبها بحرية سكان هذه المناطق، محل الحكومة العسكرية الموجودة».

205 . Ha’aretz, April 27, 1982.

206 . أنظر: الهامش الرقم 2 في هذا الفصل.

207 . UN Security Council S/13911, April 28, 1980, available online at http://domino.
/un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7
.veto, e819629c2575bc3e0525652900793664!OpenDocument&Highlight=2
On April 30, 1980, the draft resolution failed by a vote of 10-1(U.S.) - 4.

208 . أنظر: Palestine National Council, “Political Communiqu‌إ” (initially cited in note 4 above).

209 . كتب وزير الخارجية جورج شولتز George P. Shultz إلى الرئيس ريغان: «في أحد الأماكن كان عرفات يقول آنك آنك آنك unc unc unc, وفي مكان آخر كان يقول كل كل كل cle cle cle ولم ينطق بعد بآنكل

« Uncle كاملة». وفي مؤتمر صحافي في 14 كانون الأول/ديسمبر 1988، أفاد شولتز أن عرفات قال أخيراً «بآنكل» « Uncle العم الأميركي كاملة، أنظر:
Secretary as Years My :Triumph and Turmoil ,Shultz .P George .1043 .p ,(1993 ,Sons Scribner's Charles :York New) State of

210 . أنظر وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية «مبادرة السلام الإسرائيلية، 14 أذار/مايو 1989»، وهو متوافر على الموقع الإلكتروني:
%http://www.ma.gov.il/MFA/Peace%20Process/Guide%20to
%20the%20Peace%20Process/Israel-s%20Peace%20Initiative%20-%20May
201989%-2014

211 . * الإشارة هنا إلى الرواية السياسية للكاتب الإنكليزي جورج أرويل بعنوان «1984» بالأخص نقده لخبث التعابير السياسية التي غالباً ما تكون اسماً على غير مسمى كالانتخابات «الحرة» المذكورة هنا. (المترجم).

212 . إطار النقاط الخمس الذي طرحه بيكر للحوار الإسرائيلي الفلسطيني يعود إلى 10 تشرين الأول/أكتوبر 1989، لكن وزارة الخارجية أصدرته بعد شهرين تقريباً من هذا التاريخ، في 6 كانون الأول/ديسمبر 1989. للاطلاع على النص، أنظر:
- 169 .pp ,(1990 Winter) 2 .no ,19 Studies Palestine of Journal on Reported Advance“ ,Friedman .L Thomas in Printed also ;170 .A11 .p ,1989 ,7 December ,Times York New ,”Talks Mideast

213 . Decide Won't Iraq :Bush“ ,Devroy Ann and Atkinson Rick ,1991 ,2 February ,Post Washington ,”War Ground of Timing .P-A1

214 . في إطار هذه الاتفاقات «اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني موقّت على الضفة الغربية وقطاع غزة» في 28 أيلول/سبتمبر 1995 (عرف بأوسلو 2) وهو متوافر إلكترونياً على: .http://www
Peace+israel-mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the
Process/THE+ISRAEL+PALESTINIAN+INTERIM+AGREEMENT.htm+
.
online available ,1988 ,23 October Memorandum River Wye The“ :at
.http://www
-israel-mfa.gov.il/NR/exeres/EE54A289-8FOA-ACDC-93C9

وبضعة اتفاقات أخرى وتفاهمات. وقد قسمت أوسلو 2 الضفة الغربية ثلاث مناطق: المنطقة (أ) تحت السيطرة الفلسطينية (مبدئياً 13% من الضفة الغربية) والمنطقة (ب) تحت الإدارة الفلسطينية لأن الأمن الإسرائيلي بسيطر عليها نحو (30%) والمنطقة (ج) واقعة كلها تحت السيطرة الأسرائيلية (70%).

215 . Noam Chomsky, World Orders Old and New (New York: Columbia University Press, 1996), pp. 277~297; Noam Chomsky, "A Painful Peace', Z Magazine, January 1996; reprinted in Chomsky, The Fateful Triangle, pp. 540 - 558.

216 . سُجّل هذا الرد لدايفيد بار إيلان مدير الاتصالات وتخطيط السياسات في مكتب رئيس الوزراء، أثناء مقابلة له مع فيكتور سيغلمان Victor Cygielman أنظر:

"Palestinian Self - Rule, Israeli Security: A Conversation with David Bar Illan,"Palestine - Israel Journal of Politics, Economics, and Culture, 3 no. 3/4 (Summer/Autumn 1996): 14.

217 . حزب العمل، البرنامج السياسي الذي أقرّ في المؤتمر الحزبي السادس، أيار/مايو 1997، متوافر على الإنتر نت في الموقع الآتي:

http:// www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/labor.html

وقد ذكر البرنامج أن «القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية»، وأن «نهر الأردن سيكون الحد الشرقي الأمني لإسرائيل ولن يكون هناك أي جيش آخر في غرب النهر»، وأن «إسرائيل تبسط سيادتها على المناطق التي تعتبر كتلاً استيطانية يهودية كبيرة».

218 . أنظر: Pundak, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" and other articles in English and Hebrew available on the website of the Peres Center for Peace, http://www.peres-center.org/ .

219 . «مقترحات» كلينتون (التي يُشار إليها أيضاً «بالمقترحات التوفيقية» بل قدمت شفهياً لم تنشر رسمياً. في 23 كانون الأول 2000 للمفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين أخذوا علماً بها. يمكن مراجعة نسخات عديدة من المقترحات، وهي متشابهة في الأساسيات في:

Journal of Palestine Studies 30, no. 3 (Spring 2001), pp. 171 - 173;

and . http://www.fmep.org/documents/clinton_parameters12-23-00.html
. http://www.mideastweb.org/clintonproposal.htm

Fight the of Story Inside The :Peace Missing The ,Ross Dennis
,Giroux and Straus ,Farrar :York New) Peace East Middle for
.(2004).

220 . وللمزيد أنظر:Jerome ,Slater “The Missing Pieces in The
Missing ,Peace Tikkun ,20 No (May - June 2005) pp. 22-29.

221 . لقد قبل كلٌّ من رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات الآن هذه المعايير كأساس لمزيد من الجهود. وقد عبر كلاهما عن بعض التحفّظات أنظر:

White ,House Office of the Press ,Secretary January ,7 ,2001
Remarks by the President at Israel Policy Forum ,Gala The
Waldorf Astoria ,Hotel New ,York New ,York January ,7 .2001

متوافر على:

http://www.clinton
.foundation.org/legacy/010701-speech-by-president-at-israel-policy-dinner
htm

222 . (أنظر الهامش رقم 5 في هذا الفصل) ,Moratinos “Non-Paper”
on Taba ”Negotiations

223 . (انظر الهامش رقم 6 في هذا الفصل) Israeli-Palestinian joint
Statement at Taba

224 . David ,Matz “Trying to Understand the Taba Talks (Part
Palestine-Israel”,(l Journal of ,Politics ,Economics and Culture ,10
no. 3 (2003), pp. 96 - 105, available online at http://www.pij.org/
details.phg?id=32 ; David ,matz “Why Did Taba End? (Part
Palestine-Israel”,(II Journal of ,Politics ,Economics and Culture ,10
no. 4 (2003), pp. 92 - 98.

225 . أنظر: اتفاقية جنيف ذات الصلة بحماية الأفراد المدنيين في أوقات الحرب، 1949، متوافرة في الموقع الآتي:
. civilianpersons.htm/http://www.ohchr.org/english/law

226 . أنظر: International Court of ,Justice Advisory ,Opinion “Legal
Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied

//:http at online available ,2004 ,9 July .”Territory Palestinian
. www.icj-cij.org/icj
of Declaration the and;/wwww/idocket/imwp/imwp_advisory_opinion
:at online available ,Buergenthal Judge
_http://www.icj-cij.org/icjwww/idocket/imwp/imwp_advisory
The .opinion/imwp_advisory_opinion_declaration_buergenthal.htm
.declaration Buergenthal’s of 9 paragraph from is quote

227 . كان دايفيد بن غوريون زعيم المجتمع اليهودي ما قبل الاستقلال في فلسطين، ورئيس الوزراء الأول في الدولة الإستيطانية.

228 . أنظر: جلبير الأشقر، الصهيونية والسلام: من خطة آلون إلى معاهدات واشنطن، أعيد طبعه باسم الشرق الملتهب.
the to Plan Allon the From :Peace and Zionism ,Achcar Gilbert
- 205 .pp ,Cauldron Eastern in reprinted ,Accords Washington
.222

229 . أنظر: Ronald Reagan, "Middle East Peace Initiative",
American ,State of Department .U.S in ,1982 ,1 September
:DC ,Washington) 1982 ,Documents Current :Policy Foreign
at online available ;757 - 753 .pp ,(1985 ,State of Department
. reagan.utexas.edu/archives/speeches/1982/90182d.htm .http://www

230 . أنظر: Menahem Klein, The Jerusalem Problem: The Struggle
:Gainesville) Status Permanent for
.17 - 16 .pp ,(2003 ,Florida of Press University
ويبين أن البناء قد ازداد بنسبة 44% في النصف الأول من العام 2000 (وصولاً إلى لقاءات كامب ديفيد) بالمقارنة مع الفترة المماثلة في 1999، أثناء حكم اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو

231 . الدونم وحدة عثمانية لقياس الأرض، وقد عُمّمت رسمياً في ظل الحكم البريطاني في فلسطين وما زالت إسرائيل تستخدمها وكذلك السلطة الفلسطينية، وغيرهما، وهي تعادل 1000 متر مربع.

232 . “Building Settlements Quietly” , Settlement Report 6, no. 1
at online available ,(1996 January)
/http://www..fmep.org/reports/vol06
.no1/07_building_settlements_quietly.html

233. Jay Bushinsky, Christian Science Monitor, August 21, 1971.

234. مأخوذة من نقاشات داخلية في: Yossi Beilin, Mehiro shel ihud (Revivim, 1985), p. 42.

235. Shlomo Gazit, Trapped Fools: Thirty Years of Israel Policy in the Territories (London: Frank Cass, 2003).

236. النظرة الجديدة كانت شهرية إسرائيلية بمجلس إدارة إسرائيلي عربي مشترك، ترمي إلى «العمل كوسيط لتوضيح المشكلات المتعلقة بالسلام والتعاون بين جميع شعوب الشرق الأوسط». وقد صدرت من 1957 إلى 1993.

237. المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية، تعرف عادة باسم جريدتها الشهرية التي تصدر باللغة العبرية «ماتسبين»، كانت منظمة صغيرة معادية للصهيونية والإمبريالية مكوّنة من اليهود الإسرائيليين والعرب، تأسست عام 1962، وهي محتجبة الآن. أنظر:

Arie Bober, ed., The Other Israel: The Radical Case Against Zionism (New York: Doubleday Anchor, 1972).

238. في مناظرة مع تشومسكي، قال ديرشوفيتس: فعلاً اقترحت وضع السور الأمني على عجلات كي يمكن دائماً تحريكه على نحو يلبّي حاجات الأمن الإسرائيلي، أنظر:

"Israel and Palestine After Disengagement: Noam Chomsky Debates with Alan Dershowitz," Kennedy School of Government, November 29, 2005, available online at (http://www.chomsky.info/debates/20051129.htm).

وكان ديرشوفيتس قد ذكر سابقًا: «الحقيقة، عندما كنت في المرة الأخيرة في إسرائيل عند السور، أوصيت أن يوضع السور على عجلات، حرفياً يوضع على عجلات كي يصبح واضحاً. والسور على عجلات يمثّل بوضوح الهدف منه، ووظيفته كبناء دفاعي». أنظر:

Alan Dershowitz, "The Case for Israel and Palestine," Institute of Politics, Kennedy School of Government, May 3, 2004, available online at http://www.harvard.edu/pdfs/transcripts/dershowitz_05.03.04.pdf.

239. Ian S. Lustick, "Yerushalayim and Al-Quds: Political Catechism and Political Realities," Journal of Palestine Studies 30,

no. 1 (Autumn 2000), pp. 5 - 21.

240. Joan Peters, From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict over Palestine (New York: Harper & Row, 1984), For a decisive refutation, see Norman G. Finkelstein, "A Land Without a People: Joan Peters Wilderness Myth', in Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (New York: Verso, 1995).

241. Yosef Grodzinski, In the Shadow of the Holocaust: The Struggle Between Jews and Zionists in the Aftermath of World War II (Monroe, ME: Common Courage, 2004).

242. * اللغة اليديشية (يديش) لغة جرمانية يتحدث بها نحو 3 ملايين في العالم، أغلبيتهم يهود أشكنازية. والاسم «يديش» هو يديشية لكلمة «يهودية»، وقد تكون اختصاراً لـ«يديش ـ تايتش» أو ألمانية ـ يهودية. أصل اللغة اليديشية ليس معروفاً، لكن اللغة بدأت قرابة القرن العاشر الميلادي بين اليهود في ألمانيا كلغة تجارية، وعندما هرب اليهود إلى شرق أوروبا وخصوصاً بولندا بعد الحروب الصليبية أخذت اللغة كمّاً من الكلمات والقواعد من اللغات السلافية. للمزيد من المعلومات، أنظر: Wikipedia.org (المترجم).

243. نظمت الحركة السرية الصهيونية رحلة الخروج عام 1947، سفينة ملأى باللاجئين اليهود من أوروبا حاولوا دخول فلسطين على نحو غير قانوني. وبرغم تعرّضها لكثير من النقد الدولي، أرسلت بريطانيا اللاجئين إلى فرنسا، وعندما لم يرغب الركاب في النزول من السفينة، أرسلوا إلى هامبورغ ثم رُحلّوا منها بالقوة. وقد نالت القصة مديحاً كبيراً وشوّهت في رواية لـ«ليون أوريس» ـ الخروج.

Leon Uris - Exodus (Garden City, NY: Doubleday, 1958, and many later editions) - and in a 1960 motion picture directed by Otto Preminger.

244. Isaac Deutscher, The Non-Jewish Jew and Other Essays, ed. Tamara Deutscher (New York: Oxford University Press, 1968), pp. 136 - 137.

245. Amnesty International, Newsletter, September 1977.

246. Noam Chomsky Interviewed by Shira Hadad, "Master

at online available ,2005 ,10 November ,Ha'aretz ,'Mind
. htm/http://www.chomsky.info/interviews/20051110

247 . * تقع ولاية كانساس في وسط الولايات المتحدة. يبلغ عدد سكانها9 ,2 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج القومي لهذه الولاية2 ,87 مليار دولار. صوّت 62% من مواطنين كانساس عام 2004 لمصلحة الرئيس جورج بوش، وفي انتخابات عام 2000 صوت غالبية مواطني كانساس (48%) لمصلحته كذلك. والكتاب صدر عام 2004 وعنوانه: «ماذا جرى لكانساس؟ كيف استطاع المحافظون كسب قلب أميركا؟ وولاية كانساس هي مسقط رأس الكاتب توماس فرانك مؤلف الكتاب وقد اشتهرت تاريخياً بكونها راديكالية الأفكار (بمعنى التجديد)، إلا أنها تحوّلت بمرور الوقت لتصبح ولاية محافظة جداً. يتساءل الكاتب متعجباً «لماذا يصوت معظم الأميركيين بصورة متزايدة ضد مصالحهم الذاتية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية الواضحة؟» وتعجب الكاتب لماذا يغض الأميركيون النظر عن السرقات الكبرى والفساد الضخم المستشري في قطاع الأعمال الأميركي والذي نتجت منه فضائح كبيرة مثل فضيحة شركة إنرون، وهاليبرتون التي خسر بسببها ملايين الأميركيين مدخرات حياتهم؟ ويتعجب الكاتب لماذا ينشغل الناس بقضايا غير مهمة في حياتهم اليومية كمكان وضع نصب الوصايا العشر، ويعطونها أهمية أكبر من قضايا شديدة الحساسية لحياتهم اليومية مثل قضايا زيادة الرواتب أو نقصها وتوفير برامج العناية الصحية (المترجم). [وكتاب «ماذا جرى لكانساس؟» يتطرق تطرقاً دقيقاً للولايات المتحدة كلها من خلال نظرة تفصيلية إلى ولاية كانساس. (المترجم)].

248 . أنظر: Thomas Frank, What's the Matter with Kansas? How Conservatives Won the Heart of America (New York: Metropolitan Books, 2004).

249 . مروان البرغوثي، أحد قادة فتح في الضفة الغربية، اتهمته إسرائيل بالتورط في الإرهاب وحكم عليه عام 2004 بالسجن مدى الحياة.

250 . محمد دحلان رئيس خدمة الأمن الوقائي وحركة فتح في منطقة غزة.

251 . مصطفى البرغوثي طبيب وسكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية ومؤسس ورئيس اتحاد الإغاثة الطبية الفلسطينية، ومؤسس ومدير معهد الصحة والتنمية والمعلومات والسياسة.

252 . NGO مختصر منظمة غير حكومية.

253 . أنظر الأشقر: Eastern Cauldron, p.135

254 . Mark Sappenfield, “Americans, Europeans Differ on Mideast Sympathies,” Christian Science Monitor, April 15, 2002, citing TIPP polls, available online at http://www.tipponline.com/articles/02/csm/c041502.htm; PIPA, “Questionnaire: Americans on the Middle East Road Map, May 14 - 18, 2003,” available online at http://www.pipa.org/OnileReports/IsPal_Conflict/IsPal_May03/IsPal_May03_quaire/pdf .

255 . باستثناء الظروف المحددة في هذه الجزُيئة، لا تقدّم مساعدة أمنية لأية دولة تتورّط حكومتها في نمط متواصل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

أنظر: U.S. Code, Title 22, Chapter 32, Subchapter II, Part I. & 2304 (a) (2); available online at http://www.law.cornell.edu/uscode/html/uscode22/usc-sec-22-00002304-000.htm .

See also Amnesty International, “Imported Arms Used in Israel and the Occupied Territories with Excessive Force Resulting in Unlawful Killings and Unwarranted Injuries,” AI Index: MDE/15/65/00, November 17, 2000. http://web.amnesty.org/library/library/index/ENGMDE15652000 .

256 . للمثال، أنظر:

B’Tselem, Routine Torture: Interrogation Methods of the General Security Service (Jerusalem, February 1998), available online at http://www.btselem.org/Download/199802_Routine_Torture_Eng.doc ; and Human Rights Watch, Israel’s Record of Occupation: Violations of Civil and Political Rights (New York: Human Rights Watch, August 1, 1998), available online at http://www.hrw.org/reports98/israel/ .

257 . إدوارد سعيد (1935 ـ 2003) كان أكاديميًا فلسطينيًا أميركيًا بارزًا وناشطًا سياسيًا. وكان ما بين عامَي 1977 و1991 عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني. ومن بين كتبه:

Orientalism (1978), The Question of Palestine (1979), and The End of the Peace Process (2000).

258 . إقبال أحمد (1932 ـ 1999) كاتب باكستاني وناشط معادٍ للحرب. عاش سنوات طويلة في الولايات المتحدة مدرّسًا في كلية هامبشاير ما بين عامَي 1982 و1997. هناك كتابان لمقابلاته هما:
Ours and Theirs :Terrorism and (2000) Empire Confronting Selected The collection the is forthcoming newly and ,(2001) Margaret ,Bengelsdorf Carollee .ed ,Ahmad Eqbal of Writings University Columbia :York New) Chandrani Yogesh and ,Cerullo .(2006 ,Press

259 . صاحب الفضيلة ليون سوليفان ((Leon Sulivan1923 ـ 2001، وزير وناشط أسود، أصبح عضواً في مجلس إدارة شركة جنرال موتورز عام 1971، كأول أميركي إفريقي في مجلس إدارة شركة أميركية كبيرة. وعام 1977 طوّر مجموعة من المبادىء ـ مثل الأجر المتساوي للعمل المتساوي وعدم الفصل بين الذكور والإناث في المنشآت ـ وأن أية مؤسسة أجنبية تقوم بأعمال في جنوب إفريقيا العنصرية يجب أن توافق على هذه الشروط أو تواجه ضغطاً جماهيرياً حقيقياً.

260 . مدينة رئيسية ومعسكر لاجئين في الضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية اسمية، وقد هاجمت قوات الجيش الإسرائيلي جنين في نيسان/إبريل 2002، ووقعت إصابات كثيرة (بما في ذلك القتل الممنوع) من جراء إطلاق النار على مدنيين مسالمين، وعلى أطقم الإسعاف المرتدين زيّاً موحداً واضحاً كانوا ينقلون الجرحى، وعلى الخارقين حظر التجوال وأبرياء آخرين دهسهم البلدوزر حتى قضوا نحبهم، وغير ذلك. أنظر:
General to Pursuant Prepared Secretary-General the of Report“ ,A/ES-10/186 ”,(Jenin on Report) ES-10/10 Resolution Assembly at online available ,2002 ,30 July /http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/499/57/IMG from Shielded ,International Amnesty ; OpenElemen ?N0249957pdf MDE :Index Al ,Nablus and Jenin in Violations IDF :Scrutiny at online availale ,2002 ,4 November ,15/143/2002 Human and ; http://web.amnesty.org/library/index/ENGMDE151432002 May) (E) 3 .no ,14 Operations Military IDF :Jenin ,Watch Rights /http://hrw.org/repoprts at online available ,(2002 . israel3/israel0502.pdf/2002

261 . تنتج شركة كاتربيللر بلدوزر مسلحاً استخدمته إسرائيل سلاحاً رئيسياً لإزالة المنازل الفلسطينية وإتلاف المزروعات وقطع الطرق منتهكة بذلك قوانين الحرب أنظر:

Bulldozer Suspend Should Caterpillar :watch,"Israel Rights Human Property Civilian Destroy to Used Bulldozers Weaponized :Sales at online available ,2004 ,23 November ,'Infrastructure and .isrlpa9711.htm/11/22/ http://hrw.org/english/docs/2004

262 . Joint Harvard-MIT Petition for Divestment from ,Israel available online at . http://physics.harvard.edu/~wilson/2002-divestment.html

263 . أغلقت السلطات الإسرائيلية عدة مرات الجامعات الفلسطينية. أنظر، مثلاً:

Colleges Close Israelis" ,Anderson Ward John and Moore Molly .A15 .p ,2003 ,16 January ,Post Hebron,"Washington in

264 . مشروع دايفيد The David Project منظمة تأسست عام 2002، وهدفها بحسب قولها: «هزيمة الهجوم الأيديولوجي على إسرائيل الذي يجري في الحرم الجامعي وفي المدارس الثانوية وفي الكنائس وفي المجتمع عامة» للاطلاع على نقد لأنشطتها أنظر: (http://davidproject.org) .

New the and University Columbia" ,Alam Junaid .M at online available ,2005 ,2 March ,Counterpunch ",Anti-Semitism Scott and ; http://www.counterpunch/org/junaid03022005.html April ,Nation The ,'Columbia to Comes Mideast The" ,Sherman /http://www.thenation.com/doc/20050404 at online available ,2005 ,4 . sherman

265 . بعض هؤلاء بالإضافة إلى أمثلة أخرى عن العنصرية المعادية للعرب، واردة في:

in Control Thought :Illusions Necessary ;Chomsky Naom ,214 .pp ,(1999 ,Press End South :Boston) Societies Democratic .316-315

266 . Anti-Semitism Real The ,Perlmutter Ann Ruth and Nathan Nathan وناتان برلمووتر (1982 ,House Arbor :York New) America in Perlmotter كان المدير الوطني لاتحاد مناهضة التشهير.

267 . دايفيد هوروفيتس David Horowitz أيديولوجي يميني مؤلف كتاب: America in Academics Dangerous Most 101 The :Professors The)Frontpagemag.com ,(2006 ,Regnery :DC ,Washington) ,(http://www.frontpagemag.com/index.asp)

وهو مؤسس موقع: وأحد مؤسسي (مع ناتان شارانسكي Sharansky Natan وبنيامين ناتانياهو Netanyahu Benjamin وآخرين قدس واحدة One jerusalem منظمة ملتزمة «بالمحافظة على القدس كعاصمة موحدة لا تتجزأ لإسرائيل» وهوروفيتس قد بادر أيضاً بشن حملة لحث الهيئة التشريعية على إقرار «ميثاق الحقوق الأكاديمي»، الذي وضعه هو نفسه، والذي ترى الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات أنه ينتهك الحرية الأكاديمية في ما هو يدعي حمايتها. أنظر:

.http://www) (http://www.onejeusalem.org/faq.asp#answer0_1) ,(studentsforacademicfreedom.org)

(AAUP) Professors University of Association American

268 . للمثال انظر: "Academic Bill of Rights," Washington, DC, December 2003, available online at .(htmhttp://www.aaup.org/statements/SpchState/Statements/BillofRights)

the into Lawmakers Draw Politics 'Professors" ,Janofsky Michael .I:22 .p ,2005 ,25 December ,Times York New ,'Fray

269 . Norman Finkelstein, The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, 2nd ed. (London: Verso, .(2003

270 . ألقيت الخطبة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 1973، أمام جمعية متخرجي الجامعة العربية ونشرت في:

.1973 ,29 October ,Report American

271 . سيمور ليبسيت Seymour Martin Lipset (1922) عالم اجتماع سياسي بارز، ينتمي الآن إلى مؤسسة هوفر Hoover Institution. عمل رئيسًا للأساتذة الأميركيين المتطرفين في دعم إسرائيل في الشرق الأوسط، ومن مؤلفاته الكثيرة:

"The Socialism of Fools": The Left, the Jews & Israel, in Mordecai S. Chertoff, ed., The New Left and the Jews (New York: Pitman, 1971). For a critique, see Noam Chomsky, "The

the in Peace his in ,'East Middle the and Movement Peace Middle East? (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2003), pp 123 - 155.

272 . Chomsky, “The Peace Movement and the Middle East’.

273 . Irving Howe, “The Campus Left and Israel’, New York Times March 13, 1971, p. 29; reprinted in irving Howe and Carl Gershman, eds., Israel, the Arabs, and the Middle East (New York: Bantam Books, 1972), pp. 428 - 430.

274 . Dissent (المعارضة) هي مجلة ديموقراطية اشتراكية فصلية تصدر في مدينة نيويورك، وكان Howe أحد المحررين منذ تأسيسها في عام 1954 حتى وفاته في عام 1993.

275 . De Gaulle, November 27, 1967, quoted in Gilbert Achcar, ed., The Israel Dilemma: A Debate Between Two Left-Wing Jews. Letters Between Marcel Liebman and Ralph Miliband (London: Merlin Press, 2006), pp 10 - 11, n. 18.

276 . أنكر إسحاق رابين في الكنيست «أنه أصدر قرارات لتهشيم العظام»، عقب محاكمة بعض الجنود محاكمة عسكرية على استخدامهم العنف المبالغ فيه. ومع ذلك كان رد أحد أعضاء الكنيست وهو يوسي ساريد Yossie Sarid « حتى لو لم يكن رابين قد أعلن بنفسه الأمر هشّموا عظامهم، فيجب أن يتحمل مسؤولية ما فهم الجنود ما كان يعنيه، ومن ثم فإنه قد فعل»... وقال «ساريد»، نظراً إلى أن رابين كان على الأرض وأعطى هو شخصياً أوامر لاستخدام الضرب كعقاب، فليس ممكنًا الآن أن يتجنب مسؤوليته الوزارية أنظر:

Asher Wallfish, “Rabin Denies He Gave Orders to Break Bones’, Jerusalem Post, July 12, 1990.

277 . International Herald Tribune, January 26, 1988. Quoted in Achcar, Eastern Cauldron, p. 125.

278 . Le Monde, October 19, 2000.

279 . David Goldiner, “PAT: GOD SMOTE HIM. Gaza upset Lord, says Robertson’, Daily News (New York), January 6, 2006, p. 4; Larry B. Stammer, “Evangelical Leaders Criticize Pat Robertson’, Los Angeles Times, January 7, 2006, p. A8

280. Jack G. Shaheen, Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People (New York: Olive Branch Press, 2001).

281. Edward W. Said, Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World, rev. ed. (New York: Vintage Books, 1997).

282. See his Orientalism (New York: Vintage, 1978).

283. كلمة «فوبيا» اليونانية: تعني الخوف: «الرهبة».

خاتمة

يعكس النص السابق محادثة جرت ما بين الرابع والسادس من كانون الثاني/يناير 2006. لكن بعد ستة أشهر من هذا التاريخ وُجِّهت عدة أسئلة إلى كل من جلبير الأشقر ونعوم تشومسكي لإتاحة المجال لهما كي يعلّقا على ما طرأ من تطورات، وتحديث تحليلاتهما عند الاقتضاء. وقد حددنا العشرين من تموز/يوليو 2006، يوماً ختامياً للردود الآتية.

جلبير الأشقر

الوضع في العراق

شالوم: شهدت الأشهر الأخيرة في العراق هجمات طائفية واسعة، كيف تقوّم تطوّر الوضع هناك؟ وبخاصة، هل تعتقد أن هناك حرباً أهلية دائرة؟ وهل يعد الاضطراب الطائفي سببًا لإطالة أمد بقاء القوات الأميركية؟

الأشقر: طوال الأشهر الستة الماضية ومنذ أن أنهينا تبادل الحوار على مدى ثلاثة أيام، تدهور الوضع في العراق على نحو مخيف حقاً، إذ مضى بجموح نحو تحقيق أسوأ سيناريو بالنسبة إلى العراق، وليس بالضرورة بالنسبة إلى واشنطن، كما سأوضح.

لنتذكر أين توقّفت الأمور في كانون الثاني/يناير 2006. فقد أصبحنا على علم الآن بأن نتيجة الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2005 جاءت سيئة تماماً بالنسبة إلى الخطط الأميركية في العراق، برغم أننا لم نكن حينذاك قد حصلنا بعد على النتائج الرسمية. وقد أظهرت تلك النتائج لاحقاً أن الائتلاف العراقي الموحد قد ضمن مرة أخرى كتلة انتخابية كبيرة في البرلمان (128 مقعدًا من 275) مع أنه لم يحصل على الأغلبية التي كان يتمتع بها في المجلس السابق. وقد كان هذا، على العموم متوقعاً، إذ إن انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 قد قاطعها معظم العرب السُنَّة ومن ثم كانت نتيجتها استثنائية تماماً. ومع ذلك فإن خسارة الائتلاف العراقي الموحد 12 مقعداً كانت أقل وطأة بكثير من فقدان التحالف الكردي 22 مقعداً، في حين عانت القائمة التي ترأسها وكيل واشنطن إياد علاوي تراجعاً خطيراً، إذ لم يحصل إلا على 25 مقعداً من 40، وهذا فعلاً كان أداءً هزيلاً.

وقد أفادت هذه النتائج أنه لو وافق أي من الائتلافين «السُنِّيين» ـ سواء أكانت جبهة الوفاق العراقية (44 مقعداً)، وهي ائتلاف بين الحزب الإسلامي (أي الجناح العراقي «المعتدل» من الإخوان المسلمين، [تقابله هيئة علماء المسلمين الشق «المتشدد» في التيّار نفسه]) وبين القوى القبلية العربية

السُنِّية التقليدية؛ أو حتى أكانت جبهة الحوار الوطني العراقي (11 مقعداً) منفردة، وهي لفيف من ائتلاف قومي عربي يضم بعثيين حاليين أو سابقين يرفضون قيادة صدام حسين ـ لو وافق أي منهما على الانضمام إلى تحالف مع الائتلاف العراقي الموحد، لضمنا معاً أغلبية مطلقة في البرلمان. فكل ما كان يحتاج إليه الائتلاف العراقي الموحد للحصول على تلك الأغلبية هو 10 أصوات وربما أقل، إذا أخذنا في الاعتبار المقعدين اللذين فاز بهما تجمّع شيعي صغير مقرّب من الصدريين، انضمّ إلى الائتلاف العراقي الموحد. ومن ثم فقد كان من الممكن لكتلة موسّعة كهذه تضم طوائف مختلفة أن تواجه الضغط السياسي الذي تمارسه واشنطن من خلال حلفائها الأكراد ومجموعة علاوي وأيّ طرف آخر ينضم إليهم.

لكن تبيّن أن الائتلافين «السُنِّيين» كانا أكثر اهتماماً بالتواصل مع واشنطن، ظناً منهما أن الحصول على الدعم الأميركي في مواجهة الائتلاف العراقي الموحد الشيعي سيضعهما في موقع أفضل مما قد يحققانه إن تحالفا مع الائتلاف. فقد كانا أكثر حرصاً على أداء لعبة سياسية طائفية دنيئة بدلاً من العمل على تسريع وتيرة التحرر الوطني من الاحتلال. ومن ناحية أخرى، يعتبر كثير من العرب السُنَّة أن هيمنة إيران على العراق ـ يعتبرون أن الائتلاف العراقي الموحد مجرد أداة لها ـ هي أكثر تهديداً من الهيمنة الأميركية، وهو ما يعد مجرد تبرير سياسي لهذا النوع من السلوك.

وقد تحالف الائتلافان البرلمانيان العربيان السُنِّيان مع علاوي للطعن في النتائج الانتخابية. وأثناء مناقشتي هذا الأمر في كانون الثاني/يناير 2006 علقت بأن اعتراضاتهم على النتائج الانتخابية لم تكن صادقة، لكنها فقط كانت ترمي إلى ابتزاز «الائتلاف العراقي الموحد» 284 سياسياً. وقد ثبت مما حدث بعد ذلك أن هذا التقدير كان صحيحاً: فعندما حصلوا ـ مع الحاكم الأميركي زلماي خليلزاده ـ على ما كانوا يريدونه في ما يتعلق بالحكومة، أقلعوا على الفور عن التذمر مما كانوا يصفونه بـ«التلاعب بنتائج الانتخابات».

في تلك الأثناء، شهد العراق صراعات حادة في العراق بين قوى عدة. وكان الصراع الرئيسي دائراً بين الائتلاف العراقي الموحد تدعمه إيران في جانب، وفي الجانب الآخر ائتلاف واسع من التحالف الكردي والأحزاب «السُنِّية» التي خاضت الانتخابات، ومعها علاوي وهذه القوى كلها تتلقى الدعم من خليلزاده، وتصريحات منتظمة وزيارات رفيعة المستوى من واشنطن تصرّ بنفاق على ضرورة منح السُنَّة حصّة مهمّة في السلطة. ومعروف أن إدارة

بوش، بعد انتخابات كانون الثاني/يناير 2005، حاولت إملاء شروطها الخاصة على الائتلاف العراقي الموحد، ليس هذا فحسب بل أيضاً إشراك علاوي في الحكومة، برغم الخط الأحمر الذي وضعته كل من إيران والائتلاف العراقي الموحد. وقد تنازلت واشنطن في النهاية عن هذه النقطة الأخيرة لكن فقط بعد أن استطاعت التخلص من المرشح الذي سمّاه الائتلاف العراقي الموحد لرئاسة أول حكومة عراقية «عادية» في ظل الدستور الجديد ـ الرجل نفسه الذي ترأس الحكومة الموقّتة في ظل الجمعية التأسيسية: إبراهيم الجعفري.

أما الصراع الكبير الآخر فقد دار داخل الائتلاف العراقي الموحد نفسه، حيث وقع تضاد بين الكتلتين الرئيسيتين في الائتلاف: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وأتباع مقتدى الصدر. فقد أراد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الحصول على رئاسة الوزراء وإسنادها إلى حليفه عادل عبد المهدي، وهو ماوي سابق تحول إلى أصولي في كل من الديانتين الإسلامية والنيوليبرالية. وبرغم أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو أقرب الجماعات العراقية إلى إيران، وبرغم دعوته إلى قيام دول فيدرالية خارقة في جنوب العراق، وهي الفكرة التي نالت سخط الولايات المتحدة (ورفضتها جميع القوى العراقية العربية الأخرى، ومن بينها أتباع مقتدى الصدر)، فإن واشنطن قد دعمت عبد المهدي آملة أن يساعدها على بسط يدها على نفط العراق باسم التسويق الحر. وكان خليلزاده، المهووس بتقليص سلطة الصدر، يحاول بطريقته الخاصة أن يؤجج حدة الخلاف داخل الائتلاف العراقي الموحد. وقد دعم الصدر بقوة صديقه زعيم حزب الدعوة الجعفري الذي ظن أنه الأقرب إلى موقفه السياسي والأكثر تجاوباً لضغوطه (فقد وقّع الجعفري بلا تحفظ «ميثاق الشرف» الذي حاول الصدر دفع جميع القوى العراقية الرئيسية المستقلة عن واشنطن إلى التوقيع عليه) 285 .

وكان من الممكن أن تنشأ أجواء متوترة بين الفريقين، لكن طهران ـ التي دعت مقتدى الصدر إلى زيارتها بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر ـ كانت عاملاً رئيسياً في الحيلولة دون تفكك الائتلاف العراقي الموحد، وذلك بدفعها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الائتلاف إلى اعتبار وحدة الائتلاف العراقي الموحد أولوية. ومن ثم فقد بُتّت قضية مرشّح الائتلاف العراقي الموحد لرئاسة الوزراء بطريقة ديموقراطية من طريق التصويت داخل الائتلاف، وهو ما أعطى الجعفري غالبية ضئيلة. أما «مروجو الديموقراطية» التابعون لواشنطن، فقد بذلوا قصارى جهدهم لعرقلة الآلية الدستورية: ففي الحالة

الطبيعية، كان للجمعية أن تلتئم وتنتخب رئيساً يكون مكلفاً تسمية مرشّح الكتلة الأكبر في البرلمان ـ الجعفري في هذه الحالة ـ كي يحاول تأليف الحكومة. وكان مفترضاً أن يمكّن هذا الموقف الجعفري من المناورة بين الكتل الأخرى، ومحاولة كسب ما يكفي من النواب السُنَّة ليضمن غالبية برلمانية، مُجبراً بذلك التحالف الكردي على الانضمام إلى القائمة وإلا استُبعد من الحكومة.

ومن الواضح أن سيناريو من هذا النوع لم يكن مقبولاً لدى واشنطن، وقد كانت النتيجة نشوء وضع شديد التوتر والخطورة عصي على الاتفاق، إلى أن تم التوصّل إلى تسوية وافق بموجبها الجعفري على استبداله بنوري المالكي الرجل الثاني في قيادة حزب الدعوة، وقد قُدّم المالكي على أنه أقل تعاطفاً مع إيران وأكثر مرونة وإذعاناً من الجعفري. والحقيقة أن المالكي يبدو أكثر انصياعاً من الجعفري في علاقته مع الولايات المتحدة. والاختلاف بين الرجلين، زعيمي الحزب نفسه، لم يكن برغم ذلك كبيراً إلى درجة تكفل تهنئة واشنطن ولندن نفسيهما بعد تسمية المالكي، كما لو كان علاوي نفسه هو من عُيّن ثانية رئيساً لوزراء العراق.

ومع ذلك، كان الوضع برمته انتكاسة واضحة للصدر. فكما ذكرت سابقاً، حاول الصدر جاهداً أن يقنع الجماعات البرلمانية السُنَّة العربية وغير البرلمانية بالانضمام إلى تحالف مناهض للاحتلال، لكنه مُني بفشل ذريع. فقد رفضت المجموعات السُنِّية العربية البرلمانية عروضه وتشبثت بتحالفها مع الأحزاب الكردية والحاكم الأميركي. بالإضافة إلى أن هيئة علماء المسلمين، القريبة جداً من التمرد السُنِّي العربي، قد أحبطت الصدر إحباطاً شديداً: فلم يستطع إقناعهم بإدانة الزرقاوي وتنظيم القاعدة في العراق على نحو حاسم (حتى إن الصدر طلب منهم تكفير جماعة الزرقاوي)، وكان اتجاهه الراديكالي المعادي للبعثيين عائقاً آخر في علاقاته مع القوميين من العرب السُنَّة. فقد أبدى تبرماً من أن الجماعات السُنِّية التي اقترب منها قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر لم تُوقّع «ميثاق الشرف» الذي وضعه.

وكانت الضربة الكبرى التالية لاستراتيجية الصدر الساعي إلى محاولة بناء تحالف مناهض لأميركا مع القوى السُنِّية العربية المعادية للاحتلال، هي الحدث الأكثر إسهاماً في تأجيج التوتّر الطائفي بين العرب الشيعة والسُنَّة في العراق ـ أعني بالطبع، الهجوم على ضريح العسكري في سامراء في 22 شباط/فبراير 2006. وقد فجّر هذا الهجوم الطائفي انتقامات واسعة النطاق نفّذها المسلحون الشيعة الذين استشاطوا غضباً من السلسلة التي لا تنتهي

من الهجمات الطائفية الدامية، والتي استهدفت المجتمع الشيعي منذ بدء الاحتلال. ويبدو أن «جيش المهدي» غير المنظّم، التابع للصدر تتورّط تورّطاً كبيراً في هذه العمليات. ولا يعني هذا أن الصدر قد أعطى الضوء الأخضر لذلك ـ على العكس، فمثله مثل معظم القادة الشيعة، حاول الصدر جاهداً أن يهدىء الوضع ـ لكن نظراً إلى أن الميليشيا التابعة له أقل مركزية بكثير من ميليشيا بدر شبه العسكرية التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فقد استجاب الصدريون المسلحون لغرائزهم قبل أن يأخذوا في الاعتبار أي خيار آخر، وقبل أن ينصتوا إلى صوت العقلانية السياسية.

على أية حال، فقد استغلّ هذه الحوادث المؤسفة استغلالاً كبيراً اصطفاف عجيب من القوى ضمّ أصدقاء أميركا، والأصوليين السُنَّة الموالين للزرقاوي والبعثيين الموالين لصدام من أجل تشويه صورة مقتدى الصدر وسط العرب السُنَّة والقضاء على أية جاذبية كان يتحلى بها لمواقفه غير المهادنة ضد الاحتلال وسمعته المرتبطة باستقلاله الشديد عن إيران. فكل ما حققه الصدر سياسياً في الفترة السابقة، في ما يتعلق ببناء نفوذه على قاعدة عربية عراقية (سُنِّية وشيعية على السواء) كل هذا نُسِفَ مع قبة مسجد العسكري. صحيح أنه استعاد نفوذاً مهيباً وسط الشيعة ـ خاصة وسط الطبقات المحرومة من المجتمع الشيعي، نفوذاً عززه الدور الذي يلعبه «جيشه» في تجسيد الجناح المسلّح للمجتمع أكثر من أية مجموعة مسلّحة أخرى، لكن الحقيقة هي أنه ما زال بعيداً عن أن يفرض نفسه زعيماً للقوميين العرب الشيعة والسُنَّة أكثر مما كان عليه منذ بدء الصدام مع قوات الاحتلال عام 2004.

وبرغم جميع هذه التطورات، فإن العراق لم يسقط بعد في أتون حرب أهلية كاملة. والحقيقة أن ما وصفته منذ سنة كـ«حرب أهلية منخفضة الحدة» 286 لم تتوقف حدّتها طوال عام 2005 وأوائل عام 2006، حتى قبل الانفجار الطائفي المفاجئ والأكثر خطورة الذي أثاره هجوم سامراء. لكن بالرجوع إلى تجربتي اللبنانية الخاصة، يمكنني القول إن هناك عنصرين ما زالا في هذه اللحظة يقفان بين الوضع الحالي في العراق ونشوب حرب أهلية. العنصر الأول هو بقاء الحكومة العراقية الموحدة ووجود قوات مسلحة عراقية ما زالت موحدة. ففي لبنان، كان شقّ الحكومة مطلع عام 1976 وتفكيك الجيش اللبناني هما اللذان ميّزا التحوّل إلى حرب أهلية. العنصر الثاني هو وجود قوات مسلحة أجنبية تلعب دور الرادع والحكم،

تماماً مثل الدور الذي اعتاد الجيش السوري أن يلعبه ـ لكن فقط على نحو متقطع ـ في لبنان منذ عام 1976 فصاعدًا.

أقول هذا لأشير إلى ما ألمحت إليه قبل قليل، أي أن انزلاق العراق نحو السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى شعبه لا يمثل بالضرورة السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن. والحقيقة أن معظم ما حدث في الشهور الأخيرة في العراق، باستثناء تسليط الأضواء على السلوك الإجرامي للقوات الأميركية جاء موافقاً للمخططات الأميركية. فالزيادة الحادّة في التوتّرات الطائفية، علاوة على فشل مشروع مقتدى الصدر، قد صبّا بوضوح في مصلحة واشنطن. ولطالما حذرتُ، أنا وكثيرون من أن الورقة الرابحة الوحيدة في يد واشنطن، ستكون الانقسامات الطائفية والعرقية، والتي تستغلها إدارة بوش بأكثر الأشكال وقاحة وفقاً لأكثر الوصفات الإمبريالية تقليدية: «فرّق تَسُد». وهذا ما قد بذل فيه الحاكم الأميركي بدءاً من پول پريمر، وصولاً إلى خليلزاده، قصارى جهده لإحلاله والإفادة منه.

وفي ضوء ذلك، فإن التأجج الطائفي الجاري لهو نعمة إلهية بالنسبة إلى واشنطن، حتى إن الكثير من العراقيين يشتبهون في أن تكون وكالتا الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية وراء أسوأ الاعتداءات الطائفية التي يشهدها العراق. لاحظ إلى أي مدى يبدو الاحتلال «مشروعاً» الآن، لأن كثيرين من العرب السُنَّة في مناطق مختلطة، ممن يشعرون بالتهديد، يطالبون بوجود قوات أجنبية لضمان أمنهم، إذ إنهم لا يثقون بالقوات المسلحة العراقية[287]. ويا لها من مفارقة، عندما تفكر في حقيقة أن العرب السُنَّة كانوا وما زالوا القاعدة الشعبية الرئيسية للتمرّد المسلّح المناهض للاحتلال ـ برغم أنهم ليسوا الوحيدين بالتأكيد ـ فهناك نموذج متنامٍ من الأعمال المسلحة ضد الاحتلال في جنوب العراق، لكنه قلما يذكر في وسائل الإعلام الغربية، أو حتى العربية.

إلا أن واشنطن تلعب بالنار: النزاعات الطائفية لا تناسب مخططاتها، إلا إذا بقيت ضمن حدود معينة، إذ ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن ينقسم العراق ثلاثة أجزاء منفصلة مثلما يدعو وقاحة بعض «الخبراء» المزعومين في الإعلام الأميركي، وهو ما يعتقد المحافظون الجدد وأصدقاؤهم أنه ثاني أفضل نتيجة، في حالة إخفاق السيطرة الأميركية على عراق موحد. ولن يكون هذا وصفة لحرب أهلية طويلة الأمد فحسب، بل سيجعل السيطرة الأميركية على كتلة النفط العراقي في الجنوب ذي الغالبية الشيعية أمراً أصعب. ومن ثم فإن المصلحة الفضلى لواشنطن هي تأجيج النزاعات الطائفية إلى مستوى

قابل للسيطرة بما يناسب سياسة «فرق تسد» التي تتبعها، من دون أن تدعها تفلت من السيطرة وتتحول إلى حرب أهلية خطيرة. فإن قيام عراق فيدرالي بحكومة مركزية ضعيفة، يمكن أن يلائم هذا المخطط تماماً، ولكن بشرط أن يكون مقبولاً لدى جميع القوى العراقية الكبرى (وهو أمر صعب جداً). أما تمزّق العراق وتشظّيه فقد يصبح كارثة ـ خصوصًا إذا ما أدى إلى إطلاق دينامية إقليمية خطيرة. (لنفكر في ما يمكن أن يحدث في الإقليم الشرقي من المملكة العربية السعودية المأهول بالشيعة حيث تتركز معظم منابع النفط).

ومن هنا، فإذا كان من الممكن تشبيه القوات الأميركية بقوات مكافحة الحريق، فإن حقيقة الأمر أن من يقودونها هم مجموعة خطرة من مشعلي الحرائق! فمنذ بدء الاحتلال، تدهور الوضع في العراق على نحو مُطرد: وهذه هي الحقيقة الأكيدة التي لا ينفيها سوى الكَذَبة الوقحين في واشنطن ممن يصرّون على أن الوضع يتحسن برغم الأدلة الفاضحة التي تثبت عكس ذلك.

إن العراق عالق في حلقة مفرغة، فالاحتلال يغذّي التمرّد الذي يؤجّج بدوره التوتّر الطائفي الذي يكافح حاكم واشنطن في العراق إلى إذكائه بوسائل سياسية، وهذا التوتر يُستخدم بدوره لتبرير استمرار الاحتلال. وقد كانت أحدث طريقة استخدمتها سلطات الاحتلال الأميركي في صبّ الزيت على النار العراقية، وفق المصادر الشيعية، هي مساعدة الحزب الإسلامي ـ المجموعة العراقية العربية السُنِّية المقربة من واشنطن والسعوديين ـ في تأسيس جناح مسلّح بدأ بالفعل المشاركة في النزاعات الطائفية.

ولا سبيل للخروج من هذه الحلقة الملتهبة إلا بالإعلان فوراً عن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأميركية، وهو ما يمكن أن يكون خطوة حاسمة نحو إخماد الحريق. فهذا هو ما يمكن أن يخمد التمرّد السُنِّي الذي تعهدت هيئة علماء المسلمين مراراً وتكراراً وقفه لدى إعلان جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال. وهذا ما سيساهم أيضاً في تقليص التوتر الطائفي، إذ سينظر العراقيون وقتئذٍ بإمعان ومباشرة نحو مستقبلهم ويشعرون بالاضطرار إلى إيجاد صيغة تضمن التعايش السلمي. وحتى إذا توصلوا إلى استنتاج الحاجة إلى وجود أجنبي مدة قصيرة من أجل مساعدتهم على استعادة النظام والشروع في عملية إعادة إعمار حقيقية، فإن هذا الوجود الأجنبي لا ينبغي بطبيعة الحال أن يتكوّن من قوات تابعة لبلدان لديها طموحات هيمنة على العراق، بل ينبغي أن تكون قوة

مرحب بها من جميع فئات الشعب العراقي كمساعدة ودّية خالية من المصالح.

«حماس» في السلطة

شالوم: الخلفية التي قدّمتها في كانون الثاني/يناير 2006 جعلت فوز حماس في الانتخابات أمراً غير مفاجئ. لكن ماذا ترى من أثر لهذا الفوز على المجتمع الفلسطيني عمومًا وعلى احتمالات السلام خصوصاً، في ضوء العدوان الإسرائيلي الأخير؟

الأشقر: لم يكن فوز حماس في الانتخابات مفاجئاً في واقع الأمر إذا نظرنا إليه في الإطار العام لتعليقاتنا في كانون الثاني/يناير قبل الانتخابات. الأمر الذي يجب التشديد عليه هو أن الاتجاه العام، الذي بموجبه يُفضي فشل وفساد قادة ينحدرون من الحركة القومية أو اليسارية ـ يمثلهم في الحالة الفلسطينية قادة فتح المتربعون على رأس منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، من أمثال محمود عباس ومحمد دحلان ـ إلى تبوّؤ الأصولية الإسلامية القيادة سداً للفراغ الناشئ في القيادة الجماهيرية، هو اتجاه ينجلي بطرق شديدة التنوع.

فـ«الأسلمة» بمعنى ارتداد العلمنة الاجتماعية وتزايد الالتزام الصارم بالدين الإسلامي، ليست عملية ذات مظهر واحد. وأود أن أشير هنا أولاً إلى أن الذين صوّتوا لحماس كانوا فقط45 ,44 % من مجموع الأصوات الفلسطينية إذ كانت هناك غالبية صوتت للمرشحين اليساريين العلمانيين أو الليبراليين. (وقد حصلت حماس على غالبية المقاعد في البرلمان بسبب نظام انتخابي يقوم في جزء منه على الدوائر الانتخابية وفي جزء آخر على التمثيل النسبي). ثانياً: إن كثيراً من الذين صوّتوا لحماس فعلوا ذلك نتيجة سخطهم على إسرائيل وقيادة السلطة الفلسطينية فتح، أكثر من وازع التزامهم بالأصولية الإسلامية. وحماس التي يقوم اسمها على الأحرف الأولى للإسم الكامل «حركة المقاومة الإسلامية» بنت نفسها تاريخياً كعدو رئيسي لكلا خصميها كبديل «إسلامي» من «فتح» في مقاومة إسرائيل. وقد صوَّغت نفسها دائماً بصفتها الخصم اللدود والأكثر راديكالية لـ«الدولة اليهودية» مقدمة بذلك النقيض الحاد والصامد في مواجهة إسرائيل والأب الروحي الأميركي لمساومات فتح وانهزاميتها التي لا تنتهي. وقد فعلت ذلك استناداً إلى رؤية أصولية دينية للعالم، بميثاق يمثل نكوصاً نحو رؤى معادية للسامية كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد حرصت على إ بعادها من خطبها الرسمية. وهذا ما مهّد للعودة إلى الهجمات الانتحارية العشوائية

على الإسرائيليين من دون تمييز، والتي أصبحت سمة مميزة لحماس منذ التسعينيات فصاعداً، إذ أضفى القمع الإسرائيلي المتزايد الشرعية على هذه الهجمات في نظر كثير من الفلسطينيين. وقد روّجت حماس نفسها أيضاً بصفتها الناقد الأكثر راديكالية لحكم فتح الفاسد الشبيه بالمافيا، واضعة إياه في وضع المقارنة مع روح الإيثار الذي تجسّده قيادتها من خلال نظام الزكاة والخدمات الاجتماعية ونمط العيش المتواضع.

صحيح أنه في موازاة سطوة حماس الصاعدة، تطوّرت عبر السنوات «حركة أسلمة» Islamization واضحة على نحو رئيسي في فلسطين وفي أماكن أخرى، وذلك من خلال الأعراض التي لا تخطئ لطريقة لبس المرأة، ولكن على نقيض ما شاهدناه في وقائع أخرى، مثل الثورة الإيرانية، فإن وصول حماس إلى السلطة لم تتبعه حملة كاسحة من الخضوع الإجباري أو الطوعي للفروض الدينية. فلم تكن هذه تحديداً أولوية الحركة. والحقيقة أن حماس بدت مرتبكة بفوزها الانتخابي، فلم تكن تتوقع أن تحصل منفردة على غالبية المقاعد (لقد فازت بأكثرية مدهشة تمثّلت في 45 مقعداً من 66 مخصصة على أساس الدوائر، وهو ما أعطاها 74 مقعداً من 132). ومثلما ذكرت خلال النقاش فإنني أعتبر انخراط حماس في العملية السياسية محل ترحيب كبير، إذ إن هذا سيجعلها تفكر بطرق أكثر سياسية 288 . فإن وصولها إلى السلطة سيرغمها على ذلك.

ومثلهم مثل أي مبتدئين في سلطة عقبت تغيير جذري في الحكم، عانى قادة حماس التزعزع والافتقار إلى البراعة في التعامل مع الأمور، خصوصاً أنهم واجهوا على الفور مناورات خادعة من فتح ومحمود عباس ـ استخدم الأخير ضدهم السلطات الرئاسية الأوتوقراطية نفسها التي أتاحها ياسر عرفات لنفسه ضد عباس عندما فرضته واشنطن رئيساً للحكومة الفلسطينية عام 2003، وازداد تزعزع قيادة حماس عندما بدأت إسرائيل والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة، بخنق الحكومة والمجتمع الفلسطيني بأسره، مثبتين مرة أخرى أنهم لا يمكنهم أن يتحملوا نتائج انتخابات ديموقراطية حقيقية، وأنهم يدعمون الديموقراطية فقط عندما تجلب أصدقاءهم وخادميهم إلى السلطة ـ مثلما شدد نعوم وأنا على ذلك في الحوارات السابقة في هذا الكتاب. غير أن قادة حماس استطاعوا أن يتعلموا سريعًا من هذا الدرس المكثف في السياسة الواقعية. فقد فهموا أنهم وقعوا بين مطرقة فتح وسندان الضغط الإسرائيلي والأوروبي. وأدركوا أن مناوئيهم أرادوا لهم أن يتصفوا بهذه الطريقة لكي تنهار صدقيتهم ويسهلوا سقطتهم سواء بالوسائل

السياسية، أو بنوع من إطاحتهم بالقوة 289 .
وبرغم التمزّق الذي عانوه بين المتشددين والواقعيين من بينهم فقد قام قادة حماس بخطوة مهمة جداً عندما تبنّوا موقفاً سياسياً أكثر تناغماً مع طموحات الغالبية الواسعة من الشعب الفلسطيني. كان هذا ما تحقق على نحو رئيسي من خلال ما أصبح معروفاً بـ«وثيقة الأسرى» أي البرنامج الذي ناقشه وتبنّاه الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية المنتمين إلى جميع المنظمات الفلسطينية من فتح إلى حماس، باستثناء أسرى الجهاد الإسلامي. وقد كان هناك في بادئ الأمر محاولة من محمود عباس لاستخدام الوثيقة وسيلة لنزع الشرعية عن حكومة حماس التي كانت مترددة ـ الفئة المتشددة فيها ـ في إقرار الوثيقة. هذا برغم أن توجُّه الوثيقة يكرس الثوابت الوطنية الفلسطينية، وهي بذلك أقرب فعلياً إلى موقف حماس منها إلى موقف عباس. ومع ذلك فقد حاول عباس أن يستخدمها بطريقة غوغائية، ولكن حماس نجحت في تحويل الوضع لمصلحتها بالحصول على اتفاق على رؤية جديدة من الوثيقة، حيث تم تعديلها كي تكون أكثر استساغة.
وقد شكّل هذا تحوّلاً رئيسياً، أسفر عن تبنّي برنامج سياسي فلسطيني يرضي الغالبية الساحقة يقوم على دولة مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967. وأوضحت المادة الأولى من الوثيقة المعدلة أن:
الشعب الفلسطيني في أرض الوطن وفي الشتات يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وتفكيك المستوطنات وإجلاء المستوطنين؛ وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وممارسة حقه في الحرية، والعودة، والاستقلال، وكذلك حقه في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس؛ وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها والتعويض عليهم؛ وتحرير الأسرى والمعتقلين من دون استثناء أو تمييز ـ مستندين في ذلك كله إلى الحق التاريخي لشعبنا في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية، من غير انتقاص من حقوق شعبنا 290 .
أما المادة الثانية، فقد خُصصت لإعادة بناء جذري لمنظمة التحرير الفلسطينية على أساس ديموقراطي، من خلال تأليف مجلس وطني جديد (المعادل في منظمة التحرير الفلسطينية لهيئة تشريعية) على قاعدة التوزيع النسبي. من خلال مشاركة جميع قطاعات الشعب الفلسطيني في الانتخابات

أينما كان ذلك ممكناً، واتفاق بين المنظمات الرئيسية على تمثيل البقية.
وذكرت المادة السابعة أن:
إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على أساس التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، بشرط أن يُقدّم عرض أي اتفاق في هذا الصدد على المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره والتصديق عليه، أو إجراء استفتاء عام في أرض الوطن والشتات بموجب قانون ينظمه.
وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في 27 حزيران/يونيو 2006، لكنه مضى على الأغلب من دون أن يلتفت إليه أحد. وفي اليوم التالي تحديداً ـ ما إن خلص الفلسطينيون إلى وفاق برنامجي تاريخي في ما بينهم، هو الأكثر شمولاً، استعداداً لمفاوضات مع إسرائيل ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية ـ شنّت إسرائيل هجومها العسكري الوحشي على غزة. وكانت في ذلك تردّ على اختطاف أحد جنودها في 25 حزيران/يونيو بأكثر الطرق عنفاً، وهو الاختطاف الذي تم أصلاً انتقاماً من اختطاف المدنيين الفلسطينيين، وبهدف تبادل الجندي المخطوف بالمدنيين الفلسطينيين المحجوزين في السجون الإسرائيلية. وكان يمكن إسرائيل أن تسعى إلى إطلاق سراح الجندي بإعطاء المسؤولين الفلسطينيين مهلة لدرس الأمر، لكنها بدلاً من ذلك، قررت تصعيد سياساتها تصعيداً حادّاً بحجز جميع السكان الفلسطينيين رهائن من أجل فرض إرادتها الفردية على حكومتهم، بطريقة تماثل تماماً المعايير المطابقة لإرهاب الدولة، بما في ذلك اللجوء إلى العقاب الجماعي المستوحى من مفهوم الذنب الجماعي.
وفي إدارته للحكومة الإسرائيلية، أثبت إيهود أولمرت أنه الوارث الشرعي لآرييل شارون، وفي خيبة أمل كبيرة، حاول عامير بيرتس محاكاة أسلافه العسكريين من قادة حزب العمل في بطشهم، لكنه لم ينجح إلا في الظهور كمسخ مثير للشفقة. فهو لم يخن البرنامج السياسي الذي شن على أساسه حملته الانتخابية فحسب، بل أيضاً دخل حكومة ائتلافية يترأسها أولمرت، الرجل الذي كرّس نفسه لـ«تسوية» أحادية الجانب، وهذا ما يعني في الحقيقة ضماً وعنفاً دائمَيْن، وتولّى بيرتس حقيبة «الدفاع» التي لم تكن الأبعد عن كفاءته فحسب، بل أيضاً الأقل ارتباطاً بالبرنامج الاجتماعي الذي يدعو ويروّج له ـ فضلاً عن برنامج السلام. ونتيجة هذا كلّه، أصبحت آمال السلام في المنطقة بأسوأ صورة ماضية نحو مزيد من الانزلاق إلى بربرية تلوح في الأفق.

صراع إسرائيل ـ حزب الله ـ لبنان

شالوم: ماذا عن الاحتدام المفاجئ والمتواصل على الجبهة اللبنانية؟ كيف تقيّم أعمال حزب الله وإسرائيل؟

الأشقر: لقد كان اختطاف جماعة فلسطينية جندياً إسرائيلياً في غزة رد فعل مشروعاً للاختطاف المنظّم الذي تقوم به إسرائيل لعدد كبير من المدنيين الفلسطينيين ـ علماً بأن الجندي قد تم التحفظ عليه من أجل عملية تبادل للمعتقلين، ولم يُعدم ككبش فداء. وحتماً لم يكن هذا الرد المناسب على العدوان الإسرائيلي: فكل تاريخ النضال الفلسطيني يبيّن بوضوح أنه ليس باللجوء إلى الوسائل العنيفة يمكن الفلسطينيين تحقيق أهدافهم، خصوصاً أن إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري ساحق. ولكن مع ذلك، كان رداً مشروعاً على عدوان واسع النطاق مستهدفاً عن حق الجيش الإسرائيلي بدلاً من المدنيين الإسرائيليين.

أما حزب الله، وبرغم أنه أيضاً شنّ هجوماً على الجنود الإسرائيليين دون المدنيين، قاتلاً سبعة منهم وخاطفاً اثنين، فإن هذا العمل هو أكثر إثارة للتساؤل. الأكيد أن إسرائيل دأبت على التحرّش بحزب الله، منتهكة السيادة اللبنانية بطريقة عدوانية منذ أن تم إجبار الجيش الإسرائيلي على الانسحاب عام 2000 من جزء من الأراضي اللبنانية التي احتلتها عام 1982 ـ الانسحاب الذي لعب حزب الله دوراً رئيسياً فيه. في هذا الإطار يمكن أن يُعدّ العمل الذي قام به حزب الله في 12 حزيران/يونيو 2006 ضد الجيش الإسرائيلي، عملاً مشروعاً. ولكن من جهة أخرى، من الواضح تماماً أن الهجوم، وخصوصاً أنه لم يأتِ انتقاماً مباشراً ضد عدوان إسرائيلي مستمر أو مستجد على الأراضي اللبنانية، كان سيُعدّ «عدواناً» على المستوى الدولي، وأن إسرائيل ستستخدمه ذريعة بغرض شن حملة عسكرية كبيرة تستهدف القضاء على حزب الله ـ حملة كان من المؤكد أنها ستلحق ضرراً خطيراً بالشعب اللبناني بحكم التقليد المعروف جيداً باسم «الأضرار الجانبية» collateral damage. بهذا المعنى، كان عمل حزب الله عملاً مغامراً وغير مسؤول.

طبعاً، يمكننا استيعاب حالة الرضا، التي شعر بها كثير من الناس في المنطقة عندما سمعوا بعملية حزب الله، وقد اعتبروها عملاً للتضامن مع الفلسطينيين المعرّضين في غزة لأكثر أشكال القمع عنفاً ووحشية. ولكن الأعمال لا ينبغي أن تقيّم فقط من خلال منظور أخلاقي: بل يجب أن تُقيّم أيضاً بعواقبها المحتملة وملاءمتها الأهداف المنشودة. ومن ثم جاء هجوم حزب الله من دون إحكام. إذ بدلاً من الإفراج عن الفلسطينيين في

غزة ـ إذا كان هذا هدفه (ذكر حسن نصر الله أن هجوم جماعته قد خُطط له على مدى أشهر عديدة، قبل مذبحة غزّة بوقت طويل) ـ فقد عرّضت حياة مجتمع آخر وأكبر للخطر.
ولكن روح المغامرة وعدم المسؤولية لهجوم حزب الله، أيّاً يكن تقييمه، يُعدّان بلا أهمية تقريباً تماماً قياساً على مغامرة إسرائيل وعدم مسؤوليتها. فإسرائيل بغطرستها ووحشيتها، تتحمل إلى حد بعيد اللوم الرئيسي على العنف، وهي تستمر في إشعال النار في المنطقة بأسرها بفعل عدوانها الدائم وعدم اكتراثها بحياة الفلسطينيين وحقوقهم ـ ومجدداً الآن باللبنانيين.
اختصاراً، لقد انتقمت إسرائيل بأكثر الطرق رعونة وجبناً من بلد أضعف منها بكثير، ممارسة بذلك عقاباً جماعياً على الشعب اللبناني واحتجازه كرهينة، مثلما فعلت وما زالت تفعل مع الشعب الفلسطيني الأكثر ضعفاً. لقد شنّت عملاً عسكرياً، قتل وجرح في الأيام التسعة الأولى فقط، أكثر من 300 لبناني كما ذكرت الأخبار (إذ إن هذا الرقم لا يضع في الحسبان من دُفنوا تحت أنقاض العدد الكبير من المباني التي سويت بالأرض)، وجُرِح عدد لا يحصى، ودُمّرت أجزاء حيوية من البنية التحتية اللبنانية، وفرض الحصار على البلد كله.
وقد كانت هذه فرصة جيدة لمن آمن من اللبنانيين بحرص واشنطن المزعوم وقلقها على الشعب اللبناني وديموقراطيتهم أن رأى الحقيقة الكاملة لنفاق واشنطن، حيث منعت الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من إصدار دعوة إلى وقف إطلاق النار. والحقيقة أن واشنطن شريكة في تحمّل مسؤولية ـ أو الأخرى عدم مسؤولية ـ العدوان الإسرائيلي على الشعب اللبناني، كما يعرف الجميع أن الولايات المتحدة، هي وحدها التي كانت لديها سلطة فرض أمر فوري لوقف إطلاق النار.
وقد أثبتت جسامة العدوان نفسه أن هجوم حزب الله قد استغلته واشنطن وإسرائيل ذريعة لمحاولة تحقيق هدف أرادا تحقيقه على مدى سنوات عديدة وبوتيرة متواصلة خصوصًا منذ عام 2004، ذلك العام الذي دفعت فيه الولايات المتحدة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبتأييد حماسي من فرنسا، إلى تبنّى القرار الرقم 1559 الذي دعا ليس إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، فحسب، بل كذلك إلى نزع السلاح من الجماعات المسلحة في لبنان، وهو ما يعني بشكل رئيسي حزب الله وبشكل ثانوي الفلسطينيين الذين يمتلكون أسلحة في معسكرات اللاجئين. وقد اتبع السلوك المتغطرسُ والوحشيُ والمفترسُ ـ دون قيود للدولة الإسرائيلية التي

تدعمها واشنطن ـ نموذجاً مألوفاً يستهدف هذه المرة إجبار الأغلبية الحاكمة اللبنانية على مواجهة حزب الله على حساب حرب أهلية جديدة في لبنان. وفي الوقت الذي أكتب هذه الكلمات فإن ذلك العدوان الذي كان عن سابق تصميم وترصد كما هو واضح، يبدو فعلياً أنه قد أتى بمردود عكسي، في ضوء توحّد معظم اللبنانيين على حالة عميقة من السخط على الوحشية الإسرائيلية؛ مما أحيا حزب الله كتجسيد رئيسي للمقاومة الوطنية للبنان، متجاوزين بذلك المجتمع الشيعي الذي كثيرًا ما تُحسب المقاومة عليه.

وكانت الحكومة اللبنانية الحالية التي جاءت بعد انتخابات جرت في ربيع 2005، قد بدأت في مواجهة قضية سلاح حزب الله، وهو الغرض الذي من أجله طالبت الحكومة إسرائيل أن تعيد إلى لبنان الجزء الأخير من الأرض اللبنانية الذي تحتله في جنوب لبنان، وهو مزارع شبعا 291 ، وإطلاق الأسرى المحتجزين رسمياً في السجون الإسرائيلية، وأحدهم معتقل منذ 1978. وطالبت أيضاً أن توقف إسرائيل تدخلها وتحرّشها بحزب الله الذي اتضح أنه فاعل شرعي في المشهد السياسي اللبناني، حيث إنه يشارك في البرلمان والحكومة.

فما دام حزب الله مهدداً، فسوف يكون من المشروع تماماً أن يواصل تسلّحه من أجل الدفاع عن نفسه، خصوصاً إذا كانت الدولة اللبنانية غير قادرة على حمايته من إسرائيل. صحيح أن سبل لبنان في الدفاع عن سيادته مسألة أخرى، إلا أن كل هذا ينبغي أن يُقرر ديموقراطياً بواسطة القوى السياسية في لبنان. ومن ثم فإن قضية سلاح حزب الله ينبغي أن تحل بواسطة اللبنانيين أنفسهم، من خلال وسائل سياسية. وما تسعى إليه إسرائيل، بدعم واشنطن، وباريس، وحلفائهما، هو فرض مواجهة داخلية عنيفة على لبنان، حرب أهلية جديدة في بلد نزف على مدى خمسة عشر عاماً من الحرب. فها هي إسرائيل تقول للبنانيين ما دأبت على قوله للفلسطينيين: فليدمّر بعضكم بعضاً.

أما دافع الولايات المتحدة إلى دعم ـ بل حث ـ إسرائيل على هذا العدوان الجديد فهو بالطبع يتجاوز لبنان إلى استهداف إيران مباشرة، وهو جزء من هوس واشنطن بما يسمّى الهلال الشيعي الذي يمتد من إيران إلى حزب الله في لبنان، مروراً بحلفاء إيران في العراق والنظام السوري. فالنظر إلى إيران بعقلية الحرب الباردة السائدة في واشنطن، يجعل إيران العدو الإقليمي الرئيسي، مثلما كان الاتحاد السوفياتي ذات مرة على المستوى العالمي، وكل صدام مع قوة يدعمها العدو الرئيسي، إنما يعدّ جزءاً من

المواجهة مع العدو الرئيسي نفسه. والآن، لم تعد علاقة إيران الوطيدة بحزب الله سراً على أحد. فقد دعمت إيران هذه المنظمة التي تشاركها في أيديولوجيتها الأصولية الإسلامية منذ تأسيسها، بالمال والتدريب والسلاح. وسيكون من الحماقة أن يشنّ حزب الله مثل هذا الهجوم الجريء الذي شنّه في 12 حزيران/يونيو، خاطفاً الجنديين الإسرائيليين من دون تنسيق مسبق مع داعميه في دمشق وطهران. ومن ثم يصبح السؤال: ماذا بعد؟
فزعم واشنطن بأن الدول ليس من حقّها دعم القوى التي تحارب أعداءها في دول أخرى، هو زعم ينضح بالنفاق والوقاحة، لأن السجل الأميركي زاخر بمثل هذا السلوك: لنأخذ على سبيل المثال، دعم واشنطن للكونترا النيكاراغويين ضد حكومة ساندنيستا ـ أو المجاهدين الأفغان ضد الاحتلال السوفياتي لبلادهم. الأهم من ذلك، ألم تكن الولايات المتحدة هي الداعم والممول والراعي والمسلِّح للدولة الإسرائيلية في أعمالها العدوانية الكثيرة؟
أضف أن كون حزب الله، مدعوماً من إيران، أو سوريا، أو دولة أخرى، لا يعني أن ليس بإمكانه شنّ حرب مشروعة لتحرير أرضه، لا فرق في ذلك عن دعم الروس أو الصين للشيوعيين الفييتناميين عندما شنّوا حرب التحرير الوطني على محتلّي أرضهم. وهو ما رأته الأغلبية الساحقة من الشعب الفييتنامي على هذا النحو. ولكن الوقاحة الأميركية لا حدود لها: إن أميركا تدين «التدخل الأجنبي» في بلدان تحتلها هي نفسها ـ فييتنام بالأمس، العراق اليوم ـ أو تلك التي يغزوها حلفاؤها!
إن عدوان إسرائيل الجديد على لبنان بالتزامن مع الهجوم الوحشي على غزة هو نذير شؤم على مستقبل المنطقة، فاستخدام إسرائيل غير المقيَّد للوحشية الكاسحة، مع سلوك مشابه للولايات المتحدة وحلفائها، إنما يغذي أنواعاً مختلفة من التعصب التي تأتي لا محالة بمردود عكسي على المعتدين وبلدانهم ـ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك، والحادي عشر من آذار/مارس 2004 في مدريد، والسابع من تموز/يوليو 2005 في لندن، هذه شهادات مرعبة على ذلك. ومن الأهمية بمكان أن نشدد مرّة أخرى على أن هناك مسؤولية هائلة تقع على عاتق الشعب في الولايات المتحدة في هذا الصدد، إذ إنه بتغيير مسار سياسة واشنطن حيال الشرق الأوسط فحسب، يصبح ممكناً وقف الانزلاق إلى الأعمال الوحشية ودوامة العنف والموت الذي يؤثر في المنطقة، ويفيض إلى بقية العالم.
نعوم تشومسكي اللوبي الإسرائيلي
شالوم: في الأشهر الأخيرة أصبح هناك مقدار كبير من الاهتمام الموجّه إلى

قضية اللوبي الإسرائيلي، عجّلت في بلورته دراسة أنجزها كل من «ميرشايمر» و«والت» Walt and Mearsheimer 292 ، فما ردّك على هذه الدراسة والجدل الناجم عنها؟

تشومسكي: إنها دراسة رصينة، تستحق الاطلاع عليها. لم يتأكّد لي إن كانت كلمة «جدل» ملائمة لوصف ما نجم عن تلك الدراسة. كانت هناك ردود فعل رصينة، بما فيها ردود نورمان فينكلشتاين، وجوزف ماساد، وستيفن زونس الذين قدّموا مراجعة مفصلة للمسألة موضوع النزاع 293 . ولكن قدراً كبيراً من رد الفعل كان جعجعة وسخفًا ليس غير، بل حتى اتهامات ـ مضحكة ـ بمعاداة السامية.

هنالك حتماً لوبي إسرائيلي مهم، يؤثر في السياسات ـ برغم أنني مثلما سبق أن ذكرت في هذا الكتاب، أعتقد أن «ميرشايمر» و«ولت» (مثل كثيرين غيرهما) يتجاهلان ما قد يعد العنصر الأهم في هذا اللوبي. علماً أن عملهما يبدو لي أيضاً أنه يعاني عدم ملائمة للمقاربة «الواقعية» للعلاقات الدولية: فهو يستند إلى مفهوم غامض لـ«المصلحة القومية» التي تنفصل بشكل كبير عن التوزيع الداخلي للسلطة الحقيقية، ومن ثم عن العوامل التي تحدد بشكل حقيقي «المصلحة القومية» العملية؛ وتمثّلها في مجتمعنا القوة الاقتصادية المركزة وهذا أمر لا خلاف عليه.

ويبدو كحقيقة منطقية بسيطة، أنه لا يمكننا أن نخلص إلى أن السياسة تتصارع مع «المصلحة القومية» العملية إذا كانت السياسة فاشلة. ذلك أنه إذا انتهى غزو رامسفيلد ـ تشيني ـ إلخ... العراق، إلى كارثة على مصالح الدولة ـ الشركة التي يخدمانها، فلا يمكن أن نخلص إلى أن السياسة تصارعت مع تلك المصالح من حيث القصد أو الدافع. فكما بيّنا من قبل، إن السياسات ـ بالرغم من كونها إجرامية ـ لم تكن غير عقلانية وفق مفهومهما.

أيضاً كمسألة منطقية، لا يمكننا أن نقيّم قوة اللوبي إلا عن طريق البحث في الحالات التي تتنافى فيها أهدافه مع المصالح التي تدرك على أنها مصالح الدولة ـ الشركة. ومراجعة التاريخ تكشف أن هذين العاملين اللذين يلتقيان بشكل كبير في مناطق تهم كثيراً ركائز السلطة المحلية، هما الدولة والقطاع الخاص. ثم نواجه المسألة الأكاديمية من تصنيف الوزن النسبي لهذين العاملين.

إن المسألة ستتعدى الأكاديمية إذا كانت ذات تطبيقات عملية. وهي بالفعل كذلك. إذا كانت قوة اللوبي بهذه الأهمية التي يعتقدها الكثيرون، فإن

التكتيكات السليمة لمنتقدي الدعم الأميركي للسياسات الإسرائيلية واضحة: يجب أن يتوجهوا إلى المقار الرئيسية لشركات «لوكهيد ـ مارتن» Lockheed-Martin، و«إنتل» Intel، و«غولدمان ـ ساشس» Goldman-Sachs و«وارين بافت» Buffett Warren، و«إيكسون موبيل» Exxon-Mobil إلخ...، ويوضحوا عملياً لهم أن مصالحهم قد تعرضت للضرر بسبب اللوبي الذي يعلّون من شأنه في النفوذ السياسي والقوة الاقتصادية. ولدي رغبة في تصديق ذلك. إنها ستسهّل حياتي بشكل كبير: بعد ذلك ليست هناك حاجة إلى تكريس وقت هائل وطاقة لجهود حشد معارضة جماهيرية ضد سياسة دولة طويلة العهد. ولكن أحداً لا يتبع هذه النصيحة.

ويبدو أنه من الصعب تحاشي ملاحظة جلبير السابقة ومفادها أن «عزو التأثير الحاسم إلى اللوبي الموالي لإسرائيل هو رؤية وهمية للسياسة، ومنتشر جداً» 294 . ولا يمكنني أن أكف عن إضافة أن تركيز الطاقة والاهتمام على مشكلة أكاديمية مجردة في محاولة لفصل تأثيرات عوامل متقاربة جداً، يبدو لي أمراً غير مستساغ، على الأقل في الوقت الذي تدمر فلسطين أمام عيوننا بواسطة السياسات الإسرائيلية المدعومة أميركياً.

الولايات المتحدة وإيران

شالوم: عودة إلى نقاشنا السابق، لقد قدرتَ أن هجوماً أميركياً (أو إسرائيلياً بالوكالة) على إيران احتمال ضعيف. وبناءً على الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة، ما هو تقديرك الآن؟

تشومسكي: الواضح أن ذلك كان تخميناً ـ مثلما فنّدنا ـ قائماً على افتراض أن التخطيط العقلاني، لا يأخذ في الاعتبار ما سمّاه جلبير «ظاهرة الوحش الجريح» 295 ، فقد خلق مخططو بوش كوارث هائلة لأنفسهم في الشرق الأوسط، وفي كثير من بلدان العالم. ومعروف أنهم قد يضربون بفعل اليأس، يضربون النظام بمطرقة مجنونة؛ ليروا هل تأتي النتيجة ـ بطريقة أو بأخرى ـ لمصلحتهم.

وقد حدثت تطورات ذات صلة، منذ أن أنهينا مناقشتنا في كانون الثاني/يناير السابق. فضلاً عن تراكم المزيد من الأدلة على المعارضة الواسعة للأعمال العسكرية الأميركية في إيران. وهو ما يشمل حتى «المجتمع الدولي»، هذا المصطلح الفني الذي يشير إلى مجموعة صغيرة في واشنطن تملك قوة هائلة، وكل من ينضمون إليها: بلير بصورة تكاد تكون تلقائية، والحكومة الفرنسية اتساقاً مع دوافع المصلحة البحتة أياً تكن في لحظتها، وغيرهما ممن قد ينضمون إليهما أحيانًا. وفي ما يتعلق بالتحرك العسكري ضد إيران،

نجد أن شركاء الجريمة المعتادين معارضون لهذا. فـ«المجتمع الدولي» قد انساق مع الولايات المتحدة في المطالبة بوقف إيران تخصيب اليورانيوم كشرط للمفاوضات، لكن كلاً من الصين روسيا رفضتا بغموض هذا المطلب 296 . وإذا تجاوزنا «المجتمع الدولي» وجدنا أن حركة عدم الانحياز تدعم «حق» إيران «الذي لا يُنتزع» في تطوير طاقة نووية ومن ثم تدعو إلى مفاوضات من دون شروط مسبقة. وهي أيضاً تعارض أي تهديد بالهجوم على الشرق الأوسط، مطالبة بأن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وقد دعت إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو هدف للمجتمع الدولي الحقيقي قائم منذ وقت طويل، لكن واشنطن تعرقل تحقيقه. لقد وجد استطلاع منظمة «غدٌ خالٍ من الإرهاب» Terror Free Tomorrow، وهي منظمة مكرسة لإنهاء الدعم الشعبي للإرهاب، أنه برغم العدائية التاريخية العميقة بين المجتمع الشعبي الفارسي في إيران، والمجتمع الذي يغلب عليه السُنَّة، بتنوّعهم العرقي من عرب وأتراك، وجيران باكستانيين، فإن أكبر نسبة من الناس في هذه البلدان تفضل قبول إيران مسلحة نووياً على قبول أي عمل عسكري أميركي ضدها» 297 . وقد أصدرت لجنة أسلحة الدمار الشامل التي أسستها الحكومة السويدية باقتراح من الأمم المتحدة، ويترأسها «هانز بليكس» Hans Blix، تقريراً عاماً عن الحاجة الملحة للحدّ من أخطار أسلحة الدمار الشامل ودعت أيضاً إلى «ضمانات ضد الهجمات والتخريب الذي يستهدف تغيير النظام» في إيران 298 . كذلك عارض محمد البرادعي ـ الرئيس المحترم للوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ التحرك العسكري معارضةً شديدة. وتشير المعلومات المحدودة المتوافرة إلى أن الجيش الأميركي والمخابرات الأميركية يتخذان أيضاً موقفاً معارضاً للتحرك العسكري.

غير أن صانعي السياسة على جاري عادتهم، قد يتجاهلون مرة أخرى الرأي العالمي الكاسح، في حين أن رجعيي الدولة في إدارة واشنطن قد حققوا أرقاماً قياسية جديدة في التباهي بصدقيتهم كخارجين دوليين على القانون.

وقد تم معرفة مقدار كبير من المعلومات أيضاً عن جهود إدارة بوش لعرقلة الحل الدبلوماسي. فقد ذكر «فلنت ليفرت» Leverett ـ مستشار إدارة بوش السابق في مجلس الأمن القومي في قضايا الشرق الأوسط ـ أنه في أيار/مايو 2003 أرسلت حكومة خاتمي الإصلاحية، بتأييد من «القائد الأعلى» المتشدد آية الله خامنئي، «مقترحاً مفصلاً إلى واشنطن من أجل مفاوضات شاملة لحل الخلافات الثنائية»، وقد تضمن هذا المقترح أسلحة

الدمار الشامل، وإنهاء الدعم للمنظمات المعادية لإسرائيل، وحلّ الدولتين بالنسبة إلى الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وكان ردّ واشنطن انتقاداً شديداً للدبلوماسي السويسري الذي نقل المقترح. وأضاف ليفرت أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2003، «استطاع الأوروبيون أن يجعلوا إيران توافق على تعليق التخصيب بغية استئناف المحادثات التي قد تقود إلى اتفاق استراتيجي اقتصادي نووي»، [لكن] إدارة بوش رفضت الانضمام إلى المبادرة الأوروبية، مؤكدة أن المحادثات قد أخفقت». وهذه «الإعاقة بالمراوغة» stonewalling التي أوجدتها الولايات المتحدة خلّفت انطباعاً لدى الكثيرين في طهران بأنه لن يكون هناك تنازل إيراني كاف لإرضاء واشنطن، حتى لو غيّرت إيران موقفها من إسرائيل، كما أنها عضدت يد الرئيس محمود أحمدي نجاد، وفقاً لـ«تريتا پارسي» Parsi Trita، المتخصصة في الشرق الأوسط في جامعة جون هوبكنز. وفي أيار/مايو 2006، أخبر مسؤول إيراني كبير، كان مشاركاً في العرض الذي قدم عام 2003، صحيفة الفينانشال تايمز اللندنية أن «إيران كانت لا تزال مستعدة لمحادثات واسعة المدى بشرط أن تكون الولايات المتحدة جادة في استعدادها لدرس الهموم الإيرانية ولا ترى أن مائدة التفاوض مجرد عنصر آخر من «تغيير النظام» الذي تسعى إليه» 299 .

وفي حزيران/يونيو 2006، صرح آية الله خامنئي «أن إيران لا تشكل تهديدًا للبلدان الأخرى، بما في ذلك الدول المجاورة، وأنها تشارك البلدان العربية في رؤيتها إلى القضية العربية الإسلامية الأكثر أهمية، ألا وهي قضية فلسطين». وهو ما يعني أن خامنئي يصرح بقبول إيران بموقف جامعة الدول العربية، الذي دعت فيه عام 2002 إلى تطبيع كامل للعلاقات مع إسرائيل إذا انسحبت إلى الحدود الدولية، وسمحت بتسوية تقوم على دولتين، بما يراعي الإجماع الدولي الذي سبق للولايات المتحدة أن أعاقته (ورفضته إسرائيل) على مدى ثلاثين عاماً. وربما كان بيان خامنئي رداً على تصريحات أحمدي نجاد، التي أُدينت إدانة واسعة حول «محو إسرائيل من على الخريطة»، التصريحات التي ربما تمت ترجمتها خطأ، وربما تشير إلى هدف طويل المدى لـ«تغيير النظام» 300 .

وقد نالت تصريحات أحمدي نجاد التي بلا شك تعدُّ مثيرة للغضب، تغطية واسعة وإدانة من الغرب، في حين أنني لم أقرأ أي خبر عن البيان الأكثر أهمية لرئيسه، آية الله خامنئي. كذلك حال بعض التلميحات الأخرى من قبل الحكومة الإيرانية التي تم التكتم عليها ـ فنحن لا نعرف إلى أي مدى كانت مهمة، فقد تم تجاهلها. ولذكر بعضها، وفقاً لـ«تريتا پارسي»

فإن «إيران عرضت على الأوروبيين في الثلاثين من كانون الثاني/يناير 2006 أن تعلق برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وقد رفض الأوروبيون هذا الاقتراح»، في محاولة لمجاراة مطالب واشنطن، وبعد أسبوعين من هذا التاريخ، قبلت إيران المقترح المهم جداً والشامل الذي طرحه محمد البرادعي وقد ناقشناه من قبل، وهو وضع المواد القابلة للانشطار التي يمكن استخدامها في الأسلحة، تحت المراقبة الدولية. وذكر كبير مفاوضي إيران الدكتور علي لاريجاني أنه «لو كان هناك نظام دولي ذو صدقية لتوفير الوقود النووي، فإن جمهورية إيران الإسلامية ستكون مستعدة للحصول على وقودها النووي من هذا النظام». بحسب علمي، كانت إيران هي الوحيدة التي قبلت مقترح البرادعي، وهي مسألة غاية في الأهمية، تمتد إلى ما وراء الأنشطة النووية لإيران 301 .

وكانت المفاوضات التي أشار إليها لافيريت Leverett، قائمة على مساومة، يجري بمقتضاها قبول إيران تعليق تخصيب اليورانيوم، في حين تقدم أوروبا التزامات صارمة بالقضايا الأمنية. وقد جارت إيران الجانب الذي يخصها من المساومة. ولكن الاتحاد الأوروبي لم يفعل شيئاً من التزامه ـ تحت الضغط الأميركي، وفقاً للخبير الرصين «سليغ هاريسون» Harrison Selig 302 . وفي النهاية استأنفت إيران تخصيب اليورانيوم. والرواية المتعارف عليها ومفادها أن إيران انتهكت التزاماتها، ليست على الإطلاق هي الرواية الكاملة.

وقد نسترجع أيضًا أنه أثناء حكم الشاه لإيران، الطاغية الذي نصَّبته الولايات المتحدة وبريطانيا، دعمت واشنطن بقوة برامج نووية إيرانية شبيهة بهذه التي تقف ضدها الآن. فأثناء إدارة فورد، وافق كل من رامسفيلد، وولفوفيتس على «خطط إيرانية لبناء صناعة ضخمة للطاقة النووية»، بحسب ما نشرت واشنطن پوست، «ليس هذا فحسب، بل أيضاً سعت جاهدة إلى إكمال صفقة بعدة بلايين من الدولارات كان من شأنها أن تمكن إيران من السيطرة على كميات كبيرة من البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، وهما الطريقان إلى قنبلة نووية. فكلاهما يمكن أن يتشكل منه رأس صاروخ نووي، والحصول على أيٍّ منهما يعتبر أهم عقبة لمن يسعى وراء صنع مثل هذه الأسلحة». وفي تبريره هذه السياسات في مذكرة المجلس القومي، أوضح كيسنجر وزير الخارجية آنذاك أن «إدخال قوة نووية سوف يفي بالحاجات المتنامية لاقتصاد إيران وترك منابع النفط الباقية للتصدير من أجل البتروكيماويات». واليوم يكتب كيسنجر أنه «بالنسبة إلى منتج كبير للنفط مثل إيران، تعتبر الطاقة النووية إهداراً للموارد»، الموقف الذي ردد صداه

«تشيني» وآخرون 303 . وربما من الممكن التماس العذر للإيرانيين إذا كانوا يرون وقاحة ما في الموقف الغربي، أكدها تعذيب الولايات المتحدة الذي لا ينقطع لشعب إيران على مدى خمسين سنة، وهذا ما يتذكره الإيرانيون جيداً ويفضّل الغرب نسيانه.

ويبدو أن واشنطن تنفرد فعلياً بالإصرار على التهديد بتحرّك عسكري، وهو ما أعاق على نحو منتظم المسار الدبلوماسي الذي كان من الممكن أن يحالفه النجاح، ليس في ما يتعلق بقضية الأسلحة النووية الإيرانية فحسب، بل أيضاً التهديد المزعوم لإسرائيل. وبرغم الإيماءات الخطابية، ما زالت واشنطن تقوّض هذه الآمال. فاقتراح المفاوضات على فوهة المدفع، وبشرط مسبق بالحصول على النتيجة المرغوبة، يعني بوضوح أقل القليل، فضلاً عن أن التهديد نفسه يُعدّ انتهاكاً للقانون الدولي. وترفض واشنطن سحب التهديد وتصرّ على الشرط المسبق إذ تضمن في النهاية أنه لا يمكن المضي في مفاوضات ذات معنى.

وقد أثار خطف حزب الله الجنديين الإسرائيليين في تموز/يوليو إدانات جديدة أطلقتها واشنطن ضد إيران. وأصبحت «الحكمة المقبلة لدى الجميع في الولايات المتحدة أن إيران كانت توجّه حزب الله من أجل إقصاء الضغط الدولي عن برنامج طهران النووي»، بحسب ما ذكرت الفايننشال تايمز، وأضافت أن الخبراء لا يتفقون، مستشهدة بمعارضين وعلماء إيرانيين بارزين قالوا إن: «إيران قد انتهجت مقاربة برغماتية في سياساتها الخارجية ولا تريد الدخول في مواجهة جادة مع إسرائيل» (الأكاديمية المعارضة فاطمة حقيقتجو Fatemeh Haghighatjoo) وأن «قادة حزب الله ليسوا من النمط الذي يأتمرون بأحد» (إرفاند أبراهميان Ervand Abrahamian) في الوقت نفسه، خلص أحد الخبراء الإيرانيين، وهو «مقرب إلى فكر طهران»، إلى أنه «لم يكن متوقعاً أن إيران قد أمرت حزب الله بأسر الجنديين الإسرائيليين»، في حين كتبت أمل سعد غُريّب، وهي أكاديمية لبنانية متخصصة في حزب الله، أن «الإشارة إلى أن حزب الله قد هاجم بناءً على أوامر من طهران ودمشق هو تبسيط مبالغ فيه لعلاقة استراتيجية وأيديولوجية قوية»، فرغم أنهم «يشكلون محوراً استراتيجياً، يواجه المخططات الأميركية ـ الإسرائيلية الرامية إلى إعادة رسم خريطة المنطقة، فإن [حزب الله] لم يسمح مطلقاً لأية قوة في المنطقة أن تملي عليه استراتيجيتها العسكرية». وقد نال تحليلها العام تأييد «ديليب هيرو» Dilip Hiro، وهو متخصص أيضاً في المنطقة. والواضح أنه لا يمكن معرفة شيء محدد. لكن

المزاعم الموثوق بها تعد غامضة في أفضل الحالات 304 .
فهل يمضي متطرفو واشنطن قدماً نحو مهاجمة إيران مباشرة؟ ما زلتُ أشك في ذلك، وأشكُ أيضاً في أنهم سيفضلون الخنق والتخريب الاقتصاديين، ومن المحتمل أن يدعموا الحركات الاستقلالية، إذ يمكن وقتئذٍ أن «يدافعوا عنها» بقصف إيران.
حزب الله
شالوم: لقد زرت لبنان للمرة الألى في أيار/مايو 2006، وقد تسبب لقاؤك وزعيم حزب الله حسن نصر الله وقتذاك بكثير من الفتور مع أنصار إسرائيل الذين يهاجمونك هجوماً شديداً، فلماذا قابلته برغم الاختلافات الكبيرة الواضحة بينك وبين حزب الله؟
تشومسكي: سؤال مهم، وغير مفهوم، في ضوء التغطية التي تمّت. ثمة سؤال آخر: لماذا قضيتُ وقتاً أطول في زيارة شخصية سياسية لبنانية بارزة في بيته، وهو الذي ربما يكون أكثر المعارضين البارزين لحزب الله، الزعيم الدرزي وليد جنبلاط؟ ولماذا قابلت آخرين كثرًا يمثلون طيفاً واسعاً، فيما كنت أحاول الحصول على صورة شاملة بقدر الإمكان عن الواقع المعقد والمتقلقل لهذا البلد المتصارع عليه، والحزين، والجذّاب بشكل ملحوظ؟ والسؤال الحقيقي هو لماذا أثار واحد فقط من هؤلاء «تشويشاً» و«تهجّمات؟» لست في حاجة إلى التوقف على هذا. إن حزب الله منظمة سياسية مهمة في لبنان. لديه تأييد شعبي حقيقي لأنه لعب دوراً رئيسياً في إخراج الغزاة الإسرائيلين بعد احتلال طويل ووحشي في تحدٍ لأوامر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولأنه مثل حركات إسلامية أخرى، يسدي خدمات اجتماعية للفقراء. فقد فاز حزب الله في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بنصف الأصوات المسمّاة تقريباً للكتلة الشيعية في النظام الطائفي، والنصف الآخر كان من نصيب حركة «أمل»، أقرب حليف لحزب الله.
لن أسترجع الأيام التي قضيتها في لبنان، لأن هذا قد قام به بالفعل آخرون ممن رافقوني طوال الرحلة ويعرفون عن لبنان أكثر مما أعرفه ـ وهم أصدقاء لي ولجلبير 305 . وفي ما يتعلق بحسن نصر الله، أعتقد أنهم سيؤكدون انطباعي بأنه كان واضحًا وواسع المعرفة، شخص لا ينبغي أن يتجاهل رؤاه ـ أيّاً يكن رأينا فيه ـ من يرغب في فهم الواقع اللبناني أو الحركات الشيعية في المنطقة.
ولعل أكثر مواقف حزب الله إثارة للجدل هو رفضه التخلي عن أسلحته وفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم 1559. تلك مشكلة يجب أن يحلّها

اللبنانيون، فلم تدعُ الحكومة لتطبيق هذا الجزء من القرار، وينال رفضُ حزب الله له تأييداً حقيقياً داخل لبنان. فقد وصف رئيس الوزراء فؤاد السنيورة الجناح العسكري لحزب الله بـ«مقاومة» أكثر منه ميليشيا، ومن ثم يعفيه من تنفيذ القرار الرقم 1559 306 .

إن المحاجّة الخاصة بالاحتفاظ بالسلاح تقوم على مقدمة منطقية تقول إن لبنان ينبغي أن يمتلك رادعاً ضد غزو إسرائيلي آخر، وأن الرادع الوحيد هو القدرة على شن حرب عصابات، التي أدّت أخيراً إلى انسحاب إسرائيل عام 2000. فبقطع النظر عن الأزمة الحالية غزت إسرائيل لبنان أربع مرات إبان العقود الثلاثة الأخيرة: عام 1978، وعام 1982، و(غزو شمال الجزء من لبنان التي ما زالت إسرائيل تحتله ـ «المنطقة الأمنية» في اللغة الأميركية الإسرائيلية) في عهد حكومتي رابين وبيريز عامي 1993 و1996 على التوالي. طوال تلك الفترة، تحركت إسرائيل بدعم أميركي، برغم أن كلاً من ريغان وكلينتون أمرا إسرائيل بوقف الغزوين (1982، 1996) عندما أصبحت المذابح الإسرائيلية تلحق الضرر بالولايات المتحدة. ولم يكن هناك في أيٍّ من تلك الحالات ذريعة ذات صدقية، فعام 1982 كان الهدف، معروفاً إلى حد كبير، وهو إنهاء المبادرات الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفرض نظام عميل في لبنان؛ وعام 1993 كان الهدف الرسمي أن حزب الله انتهك «قواعد اللعبة» الإسرائيلية، أي أن إسرائيل مخوّلة القيام بأعمال إرهابية في شمال لبنان «منطقتها الأمنية»، ولكن لبنان لا يمكنه الانتقام إلا داخل الأراضي اللبنانية المحتلة وحسب؛ وعام 1996 كان الوضع مماثلاً. ومن السهل تخيّل سيناريوهات لغزو آخر.

الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان المقدمة الأساسية: ليس من حق أحد أن يمتلك رادعاً لعنفهما العادل. وإذا سلمنا بهذه المقدمة، فأي رادع إذاً يمكن أن يكون؟ ليس الجيش اللبناني، أو التصريحات الأوروبية الفارغة. الولايات المتحدة يمكن أن توفر ضماناً بعدم قيام إسرائيل بالاعتداء، مضعفة بذلك الحجّة المتصلة بحيازة أسلحة، لكن ليس ثمة إشارة إلى ذلك.

لقد طرحتُ هذا السؤال على أكثر المعارضين البارزين لحزب الله ممن التقيتهم في لبنان. وبرغم أن الجميع يعارضون حيازة حزب الله السلاح، فإن أحداً منهم لم يكن لديه رد مقنع. فوجود قوات مسلحة مستقلة عن الدولة داخل بلد من البلاد هو، بلا شك، وضع خطير جداً. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الأسلحة التي يمتلكها الفلسطينيون للدفاع عن النفس في معسكرات اللاجئين البائسة. لكن الأسئلة الأساسية تستحق إجابات.

القضايا أكثر عمومية. فالمراسل المخضرم في الشرق الأوسط رامي خوري كتب: «إن اللبنانيين والفلسطينيين قد ردّوا على الاعتداءات الوحشية المستمرة والمتزايدة على المجتمعات المدنية كافة، بتكوين قيادة موازية أو بديلة يمكن أن تحميهم وتوفر الخدمات الأساسية». كذلك اتفق محلل آخر ذو خبرة، وهو پاتريك سيل الذي قال: «لقد كان صعود فاعلين غير تابعين أساساً للدولة، مثل حزب الله وحماس، راجعاً إلى الفراغ الذي ولّده عجز الدول العربية عن احتواء إسرائيل أو ردعها. تولّى هؤلاء الفاعلون في الأساس مهمة التصدي للردع الإسرائيلي، الذي يفترض أن إسرائيل بإمكانها أن تضرب ولكن لا أحد يستطيع ضربها. وإلى أن يتم التعامل مع الأسئلة الأساسية، من المحتمل أن «يغرق الشرق الأوسط في العنف واليأس»، بحسب توقّع «خوري» 307 .

المواجهة مع حماس وحزب الله

شالوم: كيف تقوّم الردود الإسرائيلية والأميركية على انتخاب حماس، وما تلا ذلك من صراعات في غزّة ولبنان؟

تشومسكي: إن الرد الأميركي يكشف، ثانيةً، أن الولايات المتحدة لا تدعم الديموقراطية إلا إذا كانت تناسب أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية 308 . ربما من المفيد أن نراجع بعض الخطوط العريضة منذ أن انتخبت حماس في كانون الثاني/يناير 2006. ففي الثاني عشر من شباط/فبراير، تمّت مراجعة بيانات أسامة بن لادن في النيويورك تايمز، بقلم أستاذ القانون في جامعة نيويورك «نوح فيلدمان». وقد وصف انزلاق بن لادن إلى بربرية مطلقة، ساقطاً إلى أعمق درجاتها عندما قدم «الحجة الخبيثة ومفادها أنه نظراً إلى كون الولايات المتحدة ديموقراطية، فإن جميع المواطنين يتحمّلون مسؤولية أعمال حكومتها، ومن ثم فإن المدنيين أهداف عادلة». هذا بلا شك انحطاط أخلاقي. وبعد يومين من هذا، صُودف أن أفاد الخبر الرئيسي في التايمز أن الولايات المتحدة وإسرائيل تنضّمان إلى بن دلان في الدرك الأسفل من السفالة الأخلاقية. فقد ارتكب الفلسطينيون جرماً في حق السيادة بتصويتهم في الاتجاه الخاطئ في انتخابات حرة. ومن ثم يجب على الشعب أن يعاقب على هذه الجريمة. وقد أفاد المراسل أن «النية» هي «حرمان السلطة الفلسطينية من الأموال والاتصالات الدولية»، عندئذٍ يصبح الرئيس الفلسطيني محمود عباس «مجبراً على الدعوة إلى انتخابات جديدة. والأمل أن يصبح الفلسطينيون تعساء جداً بالحياة في ظل حماس مما يجعلهم يعودون إلى تنصيب حركة فتح بعد إصلاح وتطهير»، وأنه قد جرى تحديد

آليات لمعاقبة الشعب. وأوضحت المقالة أيضاً أن كونداليزا رايس ستزور منتجي النفط للتأكد أنهم لن يوقفوا تعذيب الفلسطينيين. بالمختصر هذه «حجّة بن لادن الخبيثة» لكن عندما تقدم الولايات المتحدة الحجة نفسها، فهي ليست خبيثة على أية حال، بل هي تكريس عادل لـ«اشاعة الديموقراطية» 309 .

المقالان المتزاوجان لم يثيرا أي تعليق يمكن اكتشافه، بل لقد تم الإعراض أيضاً عن حقيقة أن «الحجة الخبيثة» لبن لادن هي إجراء متعارف عليه. والأمثلة المألوفة على ذلك تتمثل في «جعل الاقتصاد يصرخ ألماً» عندما ارتكب الشعب الشيلي صفاقة انتخاب سلفادور الليندي ـ «المسار الناعم»؛ و«المسار الصلب» هو جلب بينوشيه. ومن بين التصوّرات الأخرى ذات الصلة، كانت العقوبات الأميركية البريطانية على النظام الذي قتل مئات الآلاف من العراقيين، ودمّر العراق، وربما أنقذ صدّاماً من مصير وحوش آخرين مثله (كثيراً ما دعمتهم الولايات المتحدة وبريطانيا حتى النهاية). إنه ليس مذهب بن لادن بالتمام؛ بل هو أكثر خبثًا منه، ليس في ضوء الحجم فحسب، إنما أيضاً لأن العراقيين لم يكن بمقدورهم ـ وفق أي تصوّر ممكن ـ أن يكونوا مسؤولين عن صدام حسين. والتصوّر الأكثر أهمية هو حملة واشنطن ذات السبعة وأربعين عاماً من الإرهاب والقمع الاقتصادي ضد كوبا. فقد علمنا من السجلات الداخلية أن إدارتَيّ إيزنهاور وكينيدي أقرتا بأن «الشعب الكوبي مسؤول عن النظام»، ومن ثم يجب أن يعاقب متوقعتين من ذلك أن «التسبب بظهور عدم الارتياح وسط الكوبيين الجوعى» سيجعلهم يطيحون كاسترو (جون كينيدي). وقد نصحت وزارة الخارجية بـ«ضرورة اتخاذ جميع السبل الممكنة لإضعاف الحياة الاقتصادية لكوبا [بغرض] التسبب بالجوع، واليأس، وإطاحة الحكومة» 310 . هذا المذهب لا يزال سارياً.

بلا إطالة، ثمة دليل ساطع على أنه ليس غريبًا أن يتم تبنّي حجة بن لادن الخبيثة بغرض معاقبة الفلسطينيين على عيوبهم الديموقراطية.

ومضت الولايات المتحدة وإسرائيل في تنفيذ «نيتهما» بأمانة شديدة، وعلى سبيل المثال، فقد عُلّق مقترح للاتحاد الأوروبي يقضي بمنح مساعدات للرعاية الصحية، عندما عبّر المسؤولون الأميركيون عن قلقهم من أن بعض هذه الأموال قد يذهب إلى دفع رواتب الممرضات، والأطباء، والمدرسين، وغيرهم ممن أدرجوا في سجل الرواتب الحكومية، ومن ثم إلى تمويل حماس. هذا إنجاز آخر لـ«الحرب على الإرهاب». وقد واصلت إسرائيل أيضاً بدعم أميركي

فظائعها الإرهابية وجرائم أخرى في غزة والضفة الغربية ـ في بعض الحالات، ربما كمحاولة لدفع حماس إلى انتهاك مخزٍ لوقف إطلاق النار، بحيث يمكن إسرائيل الرد بطريقتها المألوفة «الدفاع عن النفس» 311 .
وفي أيار/مايو 2006، أعلن رئيس الوزراء أولمرت خطته لإضفاء الصفة الرسمية على برامج شارون للتوسّع، في الضفة الغربية، تلك الخطة التي كانت قد أعلنت لدى «فك الارتباط من غزة». واختار أولمرت مصطلح «التلاقي» (« hitkansut») كتعبير ملطف عن ضمّ أرض وموارد ثمينة (تشمل المياه) في الضفة الغربية، وهي البرامج التي قصد بها ضرب المناطق الفلسطينية الآخذة في التقلص إلى كنتونات منفصلة، وأخيراً معزول بعضها عن بعض وعن أي ركن سيبقى في القدس للفلسطينيين، وجميعهم إذاً مسجونون، حيث تستولي إسرائيل على وادي الأردن وتسيطر على الفضاء الجوي وعلى أي منفذ خارجي.
وفي انتصار مذهل للعلاقات العامة، تلقى أولمرت مديحاً على شجاعته في «الانسحاب» من الضفة الغربية، حيث وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القضاء على أي أمل في الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. لقد أوعز إلينا بالانتحاب على «كرب» السكان في المستوطنات المبعثرة التي سيتم التخلي عنها، حيث سـ«يتلاقون» في أراض مضمومة بشكل غير قانوني خلف «جدار الفصل» الوحشي غير القانوني. كل هذا يمضي كالعادة بإيماءة رضا من واشنطن التي تتوقع، تكبد البلايين من الدولارات المطلوبة لتنفيذ الخطط، برغم وجود تحذيرات ظرفية من أن تدمير فلسطين يجب ألا يكون «أحادي الجانب». يفضل أن يوقّع الرئيس محمود عباس إعلاناً للاستسلام، وفي تلك الحالة سيكون كل شيء على ما يرام.
ويُفترض بالناس في غزة والضفة الغربية أن يراقبوا كل هذا، وهم خاضعون، متعفنون في سجونهم الأخيرة، وإلا فسيكونون إرهابيين ساديين.
لقد بدأ استخدام هذه العبارة الأخيرة في 24 حزيران/يونيو، عندما اختطف الجيش الإسرائيلي مدنيَّين، طبيباً وأخاه، من منزلهما في غزة. «اعتُقلا» وفقاً لأخبار مختصرة وردت في الصحافة البريطانية، وقد فضل الإعلام الأميركي التزام الصمت حيال الأمر 312 . كان من المفترض أن ينضم هذان المختطفان إلى 9000 سجين فلسطيني في غياهب السجون الإسرائيلية، منهم ألف يقال إنهم مسجونون بلا تهمة، منذ اختطافهم ـ شأن كثير غيرهم، ممن حُكم عليهم في المحاكم الإسرائيلية التي تعدّ عارًا، يستنكره بشدّة المعلقون القانونيون في إسرائيل، ومن بين هؤلاء مئات من النساء والأطفال

الذين لا يلقى، عددهم ومصيرهم اهتماماً يذكر. حالهم في ذلك حال السجون السرية في إسرائيل التي لا ينتبه أحد إلى أوضاعها. وقد ذكرت الصحافة الإسرائيلية أن هذه السجون كانت «بوابة الدخول إلى إسرائيل بالنسبة للبنانيين، خصوصاً المتهمين منهم بالانتماء إلى حزب الله، ممن نُقلوا إلى الجانب الجنوبي من الحدود»، بعضهم أسروا في ميدان القتال في لبنان، وآخرون «اقتيدوا في مبادرة إسرائيل» وأحياناً احتُجزوا رهائن، متعرضين للتعذيب أثناء التحقيقات. وقد يكون المعسكر 1391 السرّي واحداً من معسكرات عديدة، اكتُشف مُصادفة عام 2003، ونُسي منذ ذلك الحين 313 .

في اليوم التالي، 25 حزيران/يونيو، اختطف الفلسطينيون جندياً إسرائيلياً عبر الحدود من غزة، هذا ما حدث بالتحديد. كل من يستطيع القراءة والكتابة يعرف أيضاً اسم العريف جيلعاد شاليط، ويريدون الإفراج عنه. أما المدنيّان المختطفان المجهولا الاسم من غزة فقد أُهملا. وفي حين يؤكد القانون الدولي أن الجنديين الأسيرَيْن لا بد من أن يُعاملا على نحو إنساني، فإنه يحرم تحريمًا تامًا القبض غير القانوني على المدنيين. وقد ردّت إسرائيل بـ«قصف، وتدمير وتخريب، فارضة حصاراً وخطفاً على غرار أسوأ الإرهابيين، وبرغم ذلك فإن أحداً لم يسأل: أي سبب لهذا بحق الجحيم، ووفقاً لأي حق؟» بحسب ما كتب الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي، وأضاف: «إن دولة تتخذ مثل هذه الخطوات لم يعد في أي حال ممكناً تمييزها من أية منظمة إرهابية». لقد اختطفت إسرائيل أيضاً قسماً كبيراً من أعضاء الحكومة الفلسطينية، ودمرت معظم النظام الكهربائي والمائي، وارتكبت جرائم أخرى كبيرة. هذه الأعمال من نوع العقاب الجماعي، أدانتها منظمة العفو الدولية واعتبرتها «جرائم حرب» وربطت بينها وبين عقاب الفلسطينيين على تصويتهم انتخابياً في الاتجاه الخاطئ. وخلال أيام قليلة، حذرت هيئات الأمم المتحدة العاملة في غزة من «كارثة صحية عامة» يمكن حدوثها نتيجة التطورات «التي شهدت قتل مدنيين أبرياء، من بينهم أطفال، وجلبت مزيداً من البؤس والشقاء لمئات الآلاف من الفلسطينيين مما قد يتسبب بأضرار بعيدة المدى للمجتمع الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى الوضع المتدهور في غزة، حيث تقارب معدلات الفقر الـ80% ومعدلات البطالة الـ40%، بل إنها معدلات قابلة لمزيد من التدهور السريع إذا لم تُعالج عاجلاً» 314 .

كانت ذريعة معاقبة الفلسطينيين هي أن حماس ترفض قبول المطالب الثلاثة: الاعتراف بإسرائيل، ووقف جميع أعمال العنف، وقبول الاتفاقات السابقة. ويوجه محررو النيويورك تايمز قادة حماس بأنهم يجب أن يقبلوا

«القواعد الأساسية التي قبلت بها مصر والأردن والجامعة العربية كلها في «مبادرتها للسلام» عام 2002 في بيروت، فضلاً عن أنهم يجب أن يفعلوا ذلك، «ليس كنوع من التنازل الأيديولوجي»، بل كتصريح مرور للعالم الواقعي، وهو طقس ضروري للانتقال من المعارضة غير القانونية إلى حكومة قانونية» ـ مثلنا 315 .

الأمر الذي لم يذكر هو أن إسرائيل والولايات المتحدة ترفضان ببرودة جميع هذه الشروط. فهما لا تعترفان بفلسطين؛ وقد رفضتا إنهاء عنفهما حتى عندما طبَّقت حماس هدنة أحادية الجانب مدة سنة ونصف السنة، ثم دعت إلى هدنة طويلة المدى في حين جرى التقدم في المفاوضات على تسوية الدولتين؛ كما أنهم رفضوا بازدراء تام دعوة الجامعة العربية عام 2002 إلى تطبيع العلاقات، وجميع المقترحات الأخرى لتسوية دبلوماسية ذات معنى، وقد ناقشنا ذلك من قبل. حتى عندما قبلت إسرائيل «خريطة الطريق» التي يفترض أنها تعكس السياسة الأميركية، فقد أضافت أربعة عشر «تحفظاً» جعلتها بلا معنى على الإطلاق، منتزعة بذلك قبولاً ضمنياً في واشنطن والتزام الصمت عن التعليق 316 .

لقد تلقّفت الولايات المتحدة وإسرائيل فوز حماس في الانتخابات بتلهف. فقد كانتا سابقاً مجبرتين على الادعاء بأنه «ليس هنالك شريك» للتفاوض، بحيث لم يكن لديهما خيار سوى مواصلة مشروعهما القاضي بالاستيلاء على الضفة الغربية، مثلما كانتا تفعلان على نحو منظّم، منذ توقيع معاهدات أوسلو (مواصلة ما سبق من أعمال). ومثلما ذكرنا سابقاً 317 ، فإن معدل الاستيطان بلغ ذروته عام 2000، العام الأخير من عهد كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، ثم تصاعد ثانية في ظل شارون ـ بوش. ومع وجود حماس في السلطة يمكن أولمرت وكتيبته أن ينتحبوا على «عدم وجود شريك». ومن ثم لا بد أن يمضوا في ضم فلسطين وتدميرها، معتمدين على استحسان الرأي الغربي، ربّما مع بعض التحفظات المعتدلة عن «التلاقي» الأحادي الجانب، بينما يخفون حقيقة أنه في الوقت الذي تكون فيه برامج حماس غير مقبولة على الإطلاق من جوانب عديدة، فإن برامجهم مشابهة لها أو أسوأ، بل تتعدى حدود الخطابة، إذ إنهم ينفذون على نحو منتظم رفضهم أية حقوق فلسطينية ذات معنى، وهذا فرق.

رُفع الستار عن الفصل التالي في هذه الدراما البشعة يوم 12 تموز/يوليو، عندما شن حزب الله غارة أَسَرَ فيها جنديين إسرائيليين وقتل عدداً آخر، فأدى إلى اعتداء إسرائيلي شامل، قتل مئات ودمر كثيراً مما أعاد لبنان

إعماره بمعاناة، من حطام حروبه الأهلية والغزو الإسرائيلي. وأيّاً يكن دافع حزب الله، فإنه غامر في لعبة غير مضمونة، تكبَّد فيها لبنان ثمناً باهظاً. ومرة أخرى نرى خطورة العمليات التي أدت إلى صعود «قيادة موازية أو بديلة يمكنها حماية [المجتمعات المدنية] وتقديم خدمات أساسية» تحوز على جناح عسكري، مثلما ذكر رامي خوري آنفاً.

ويختلف المحللون على ماهية دوافع حزب الله. «فالخط الرسمي لحزب الله» مثلما كتبت الفايناشال تايمز «هو أن هذا الاختطاف كان يستهدف إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين القليلين الباقين في السجون الإسرائيلية. ولكن توقيت هجومه ومدى اتساعه يشيران إلى أنه ـ من ناحية جزئية ـ قُصد به الحدّ من الضغط على الفلسطينيين بإجبار إسرائيل على المحاربة في جبهتين في وقت واحد». كثيرون يتفقون، خصوصاً لدى تذكّر رد فعل حزب الله، على انطلاق انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 ـ عندما قُبض على جنديين في غارة عبر الحدود أدّت إلى تبادل للأسرى ـ وكذلك ردّها على هجمات إسرائيل المدمرة في الضفة الغربية عام 2002 (آموس هاريل Amos Harel) 318 . هذا في حين ركز آخرون على دافع الأسرى، وهو ما أشار إليه أيضاً ما حدث من تبادل عام 2000، على أساس حقيقة أن حزب الله قد حاول أَسْر جنود قبل الأزمة الأخيرة، وواقع سجون إسرائيل السرية التي نوهنا إليها سابقاً. أما أمل سعد غُريِّب فهي تضع الارتباط مع غزة في المقام الأول، لكنها ترى أننا يجب ألا نتجاهل «الأهمية الداخلية لأولئك الرهائن» 319 .

غير أن هناك آخرين ممن اعتبروا إيران و/أو سوريا الفاعلين الرئيسيين. وكما ذكرنا آنفًا، فإن كثيراً من الخبراء والمعارضين الإيرانيين لا يوافقون على ذلك، برغم القليل من الشك في أن إيران وسوريا وافقتا على أعمال حزب الله. وقد أنحى معظم الحكام العرب باللائمة على إيران. وفي قمة طارئة للجامعة العربية، كانوا مستعدين لـ«تحدّي الرأي العام العربي صراحة» بسبب قلقهم من نفوذ إيران. وقد علّق أحد المتخصصين العسكريين في دبي بأن إيران، عن طريق حزب الله، «تحرج الحكومات العربية» التي لا تحرك ساكناً في حين «أن عملية السلام قد انهارت، والفلسطينيين قد قُتلوا... وهنا يأتي حزب الله الذي يسدد ضربات إلى إسرائيل». وقد عارضت كل من سوريا واليمن، والجزائر ولبنان، والبرلمان العراقي انتقاد حزب الله، في «عرض نادر للوحدة» مدينين الهجوم الإسرائيلي كـ«عدوان إجرامي». كما أن رئيس الوزراء نوري المالكي الذي هللت واشنطن لدى تنصيبه، دعا «العالم إلى

اتخاذ موقف سريع لوقف العدوان الإسرائيلي». والحقيقة أن معظم القادة العرب، برغم ذلك، كانوا مستعدين «لتحدي الرأي العام»، وإذ ذاك كان يمكن أن يواجهوا تداعيات إقليمية خطيرة، تقوّي الجماعات الإسلامية المتطرفة. والجدير ذكره أن «المرشد العام» للإخوان المسلمين في مصر «مهدي عاكف»، دان بشدة الدول العربية. للمناسبة، «يمكن الإخوان المسلمين الفوز بأغلبية مريحة» في انتخابات حرة في مصر، وفقًا لخبير الشرق الأوسط «فواز جرجس»، وهم يتمتعون بنفوذ واسع في أماكن أخرى، من بينها حماس، التي تعد أحد فروعها 320 .

وكان التحليل الأشمل قد قدّمه الكولونيل المتقاعد «پات لانغ» Pat lang، رئيس مكتب الشرق الأوسط والإرهاب سابقاً في هيئة استخبارات الدفاع التابعة للبنتاغون «هذه أساساً حرب عشائرية. فإذا كان هناك شخص يكنُّ لك العداء، وأنت لست مستعداً لقبول هدنة موقّتة، مثلما اقترحت حماس، فعليك وقتئذ أن تدمره. وقد كان الرد الإسرائيلي غير متناسب مع خطف الرجال الثلاثة الذي ظهر كعذر مخطط له تخطيطاً ذكياً ليروق الرأي العام في إسرائيل وأميركا» 321 .

إن التأويلات المتصلة بالدوافع المفضية إلى الصراع وبعوامله يجب ألا تعمي نظرنا عن المأساة التي تتكشف، لقد دُمّر لبنان، ولا يزال قطاع غزة الذي تحول إلى سجن إسرائيلي يعاني المزيد من الضربات الوحشية، كذلك الضفة الغربية، وهي غالباً خارج الرؤية، والولايات المتحدة وإسرائيل تؤججان مشروعهما لقتل أمة، كحدث كئيب ونادر في التاريخ.

هذه الأعمال، والردود الغربية مجتمعة تصور أيضاً ـ وبوضوح بالغ ـ خليطاً من الوحشية والهمجية، والتبجح، والبراءة المجروحة التي تجذّرت عميقاً في العقلية الإمبريالية على نحو عصي على الاستيعاب. ويمكننا أن نفهم بسهولة لماذا يزعم أن غاندي، عندما سئل عن رأيه في الحضارة الغربية، قال، إنه يعتقد أنها ربما تكون فكرة جيدة.

284 . أنظر هامش 108 في الفصل الخامس.

285 . أنظر: Gilbert Achcar, “A Pan-Iraqi Pact on Muqtada Al-Sadr’s Intiative’, ZNet, December 9, 2005, http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ltemlD=9297 .

286 . «إن الأمل الوحيد بتفادي الانزلاق نحو حرب أهلية شاملة وتدميرية ـ إذا ما اغتيل السيستاني مثلاً ـ لا يكمن في وجود القوات الأميركية بل في نجاح القوى العراقية المشاركة في العملية السياسية ـ وتحديدًا القوى

غير المتورطة في الحرب الأهلية المنخفضة الحدة الدائرة اليوم في العراق ـ في السيطرة على أنصارها وكبح جماح غضبهم وذلك عبر إقناعهم بأن منفذي هذه الاعتداءات هم إما البعثيون أو أتباع الزرقاوي ومن شابههم من الذين يطمحون إلى إشعال حرب أهلية، وأن الرد الأفضل عليهم الوفاء لإصرار السيستاني على ضرورة تفادي أي نوع من الحرب المذهبية». أنظر الأشقر:

,Troops Ground .U.S of Withdrawal for Proposals Cole Achcaron Informed ,blog Cole's Juan on ,2005 ,23 August on posled ,comment

على موقع:

http:/www.juancole.com/2005/08/achcar-on-cole-proposals-for.html

وعلى موقع ZNet على الرابط التالي:

sowarticle.cfm?ltemlD-8563 /http://www.zmag.org/content

287 . هذا التحليل أكده إدوارد وونغ Edward Wong ودكستر فيلكنز Dexter Filkins في مقالتهما التي نشرت في «نيويورك تايمز» في 17 تموز/يوليو 2006 تحت عنوان «في تغيّر مافجىء، السُنَّة يرغبون في بقاء الأميركيين في العراق». England...

288 . أنظر ص 188 و189 من الكتاب.

289 . أنظر الأشقر: "First Reflections on the Electoral Victory of Hamas", posted on ZNet on January 27, 2006, at http://www.zmag.org/ contents/showarticle.cfm?ltemlD=9607.

290 . الترجمة الإنكليزية، في حالة المراجعة لتوخي الدقة، متوافرة على موقع:

http://www.jmcc.org/documents/prisoners2.htm

291 . هناك مماحكة قانونية حول إذا ما كانت المنطقة تابعة إلى سوريا أو إلى لبنان، لا حول حقيقة أن إسرائيل بشكل غير قانوني احتلتها منذ 1967؛ وعلى أية حال، فإن الحكومة السورية لا تعارض مزاعم الحكومة اللبنانية وحزب الله.

292 . John J. Mearsheimer and Stephen Walt, "The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy", John F. Kennedy School Government, Harvard University, Working Paper Number RWP06-011, March 13, 2006, available online at http://ksgnotes1.harvard.edu/

A .Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011/$File/rwp_06_011_walt.pdf
Israel The“ as published was paper this of version shorter
a(2006 ,23 March) 6 .no ,28 Books of Review London ,’Lobby
. http://www/rb.co.uk/v28/n06/mear01-.html at online available

Not It’s :Lobby Israel The“ ,Finkelstein .G Norman . 293
//:http at online available ,2006 ,1 May Counterpunch ,’Either/Or“
,Massad Joseph ; www.counterpunch.org/finkelstein05012006.html
,2006 ,29 - 23 March ,Weekly Al-Ahram ,’Lobby the Blaming“
;, http://weekly.ahram.org.eg/2006/787/op35.htm at online available
”?Really It Is Powerful How :Lobby Israel The“ ,Zunes Stephen
at online available 2006 ,16 May ,Focus in Policy Foreign
. fpif.org/fpiftxt/3270 .http://www

294 . أنظر ص 63 من الكتاب.

295 . أنظر ص 114 من الكتاب.

Iran join to Refuse Russia ,China“ ,Press France Agence . 296
.2006 ,13 June ,’Statement Sanction

297 . الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، (putrajay
(Malaysia بيان عن القضية النووية لجمهورية إيران الإسلامية»
متوافر في موقع:
http://www.un.int/malaysia/NAM/MMCOB_StatementIran.pdf
Israel’s Condemns ,Iran Backs NAM“ ,Presse France Agence
,Newswire Economic Japan ;2006 ,30 May ”,Occupation ’Brutal‘
,30 May ”,Program Nuclear Iran’s Back Nations Non-Aligned“
Iran’s in Poll Opinion Public First“ ,Newswire .U.S ;2006
of Possibility on Findings Startling Reveals countries Neighboring
.2006 ,12 June ”,Arms Nuclear Iranian

of Weapons ,Commission Destruction ofMass Weapons . 298
Biological and ,Chemical ,Nuclear of World the Freeing :Terror
at online available ,a2 .p ,(2006 ,Stockholm) Arms
. files/Weapons_of_Terror.pdf /org .http://www.wmdcommission

,Times York New ,’Us Between Gulf Leverett,“The Flynt . 299
Direct Urge Allies .Dinmore,“U.S Guy ;A21 .p ,2006 ,24 January

Dialogue with Iran," Financial Times, May 3, 2006, p. 8.

300. "Leader Attends Memorial Ceremony Marking the 17th Departure Anniversary of Imam Khomeini," Institute for Preserving and Publishing Works by Ayatollah Seyyed Ali Khamenei, June 4, 2006 available online at http://www.khamenei.ir/EN/News/detail.jsp?id=20060604A; Jonathan Steele, "Lost in Translation: Experts Confirm That Iran's 'President Did Not Call for Israel To Be 'Wiped Off the Map.' Reports That He Did Serve to Strengthen Western Hawks," Guardian (Online comment), June 14, 2006, hhttp://commentisfree.guardian.co.uk/jonathan-steele/2006/06/post-155.html.

301. Trita Parsi, "Iran Unlikely to Halt Nuclear Enrichment Unless the United States Agrees to Direct Talks," interview with Bernard Gwertzman, May 31, 2006 available online at Council on Foreign Relations website, http://www.cfr.org/publication/10797; press release, Government of Iran, February 17, 2006, reporting Larijani's presentation of "the latest positions of the Islamic Republic of Iran on the issue of Iran's peaceful nuclear program" in a French radio interview, February 16, 2006.

انظر أيضاً ص 141

302. Selig Harrison, "It Is Time to Put Security Issues on the Table with Iran," Financial Times, January 18, 2006, p. 19.

303. Dafna Linzer, "Past Arguments Don't Square with Current Iran Policy," Washington Post, March 27, 2005. p. A15.

304. Guy Dinmore, "Experts Challenge White House Line on Iran's Influence," Financial Times, July 18, 2006, p. 6, citing also the prominent dissident Arun Ganji; Amal Saad-Ghorayeb; "The Framing of Hizbullah," Guardian, July 15, 2006, p. 30; Dilip Hiro, "Hostages and History," Guardian (online comment), July 18, 2006, http://commentisfree.guardian.co.uk/dilip-hiro/2006/07/post-232.html.

305 . على نحوٍ خاص، أنظر،

,2006 ,12 July ,ZNet ,'Beirut in Chomsky Noam" ,Khoury Assaf .http://www.zmag

org/contents/showarticle.cfm?SectionID=22&ltemlD-10568

Front Second A" ,Blanford Nicholas and Halpen Orly . 306 .1 .p ,2006 ,13 July ,Monitor Science Christian ,'Israel for Opens

July ,Salon ,'Dance Death Mideast The" ,Khouri .G Rami . 307 ,2006 ,15

.http://www.salon.com/opinion/feature/2006/07/15/fourpairs/index_np

,2006 ,13 July ,Accuracy Public for Institute ,Seale Patrick ; html

. http://www.accuracy.org/newsrelease.php?articleld=1310

308 . أنظر ص 142 من الكتاب.

Messages of review) "Laden Bin Becoming" ,Feldman Noah . 309 York New ,(Laden Bin Osama of Statements The :World the to ,Erlanger Steven ;12 .p ,2006 ,12 February ,Review Book Times New ,'Ouster Hamas of Talk to Said Are Israelis and .U.S" .A1 .p ,2006 ,14 February ,Times York

of Sources :Castro Fidel of Loathing and Fear" ,rezإP Louis . 310 ,34 Studies American Latin of Journal ,'Cuba Toward Policy .U.S .254 - 227 .pp ,(2002 May) 2 .no

Stalls Palestinians Aid to Plan Europe" ,Weisman .R Steven . 311 .p ,2006 ,15 June ,Times York New ,'Sanctions Salary .U.S over ,'Restraint Israeli of Week A" ,Reinhart Tanya also See .A10 ,2006 ,21 June ,Ahronot Yediot

إن تفسيراً صارخاً لهذا الأسلوب هو الجهود الكثيفة (والفاشلة) لإبراز العنف الفلسطيني لتبرير الغزو المخطط له في العام 1982. ومع ذلك يستمر العنف الفلسطيني بالأخص بإطلاق صواريخ القسام من غزة من قبل مجموعات ترفض الامتثال للهدنة التي أعلنتها حماس ـ أعمال تتسم بالحماقة وإجرامية في الوقت نفسه.

of Invasion the and Media British The" ,Cook Jonathan . 312 /http://www.medialens.org ,2006 ,30 June ,(UK) Medialens ,'Gaza

IDF" ,Brannon Josh ;alerts/06/060630_kidnapped_by_israel.php

,'Terrorists Hamas Two Capture ,Gaza Enter Commandos
Palestinians 2" ,Ellingwood Ken ;2006 ,25 June ,Post Jerusalem
Los ,'Pullout Since Gaza in Raid Arrest First Israel's in Held
Angeles Los إلى جانب .A20 .p ,2006 ,25 June ,Times Angeles
Times ، وردت كلمات هامشية قليلة في Baltimore Sun (في 25
حزيران/يونيو) وفي St. Louis Post-Dispatch (في 25 حزيران/يونيو).
بالاضافة، فإن أيّاً من مصادر الاعلام الرئيسية لم يُشر إلى هذه الحادثة عند
الحديث عن خطف شاليت. حسب علمي، فإن التغطية الجدية الوحيدة في
الصحافة الانكليزية ظهرت في
David by search Database) .(25 June) News Daily Turkish The
.(Peterson).

313 . Aviv Lavie, "Inside Israel's Secret Prison', Ha'aretz, August
,22 ;2003 Jonathan Cook, "Facility 1391: Israel's Guantanamo', Le
Monde Diplomatique, November 2003; Chris McGreal, "Facility
1391: Israel's Secret Prison', Guardian, November 14, 2003, p. 2.

314 . Gideon Levy, "a Black Flag', Ha'aretz, July 2, 2006;
Christopher Gunness, "Statements by the United Nations Agencies
Working in the Occupied Palestinian Territory', July 8, 2006,
available online at
http://www.un.org/ unrwa/news/UN_agencies_8Jul06.htm ; Amnesty
International press release, "Israel/Occupied Territories: Deliberate
Attacks a War Crime', AI Index: MDE 15/061/2006 (Public),
News Service No. 169, June 30, 2006, available online at
http://web.amnesty.org/pages/mde-150612006- eng .

315 . Editorial, "A Problem That Can't Be ignored', New York
Times, June 17, 2006, p. A12.

316 . Israel; Cabinet Statement on Road Map and 14
Reservations by the State of Israel, July 9, 2004, originally released
on May 25, 2003; available online at
http://www.mideastweb.org/roadmapreservations.htm .

317 . أنظر ص 179.

318 . Roula khalaf, "Hezbollah's Bold Attack Raises Stakes in

,Hirst David ;p.5 ,2006 ,13 July ,Times Financial ,’East Middle
Endured It Role a into Plunged Been Has Lebanon Overnight“
People’s Other for Arena Hapless a of That - Years 25 for
and Stack .K Megan ;29 .p ,2006 ,14 July ,Guardian ,’Wars
,Times Angeles Los ,’Hezbollah of Nation The“ ,Abouzeid Rania
In“ ,Fattah Hassan and MacFarquhar Neil ;A1 .p ,2006 ,13 July
York New ,’Out Win Arms ,Arms and Politics of Mix Hezbollah
Wide a Faces Israel“ ,Harel Amos ;1:1 .pp ,2006 ,16 July ,Times
Real The“ ,Avnery Uri ;12,2006 July ,Ha’aretz ,’Escalation Military
,site Web Shalom Gush ,2006 ,15 July ,’Aim
.http:/zope.gush-shalom.org/home/en/channels/avnery/1152991173

319 . Mouin Rabbani, Democracy Now! July 14, 2006, transcript available online at
; http://www.democracynow.org/article.pl?sid=06/07/14/146258
.Blanford and Halpern in quoted ,Saad-Ghorayeb
«A Second Front Opens for Israel», p.1. عدد المساجين غير معروف، فبالإضافة إلى سجين أو اثنين معترف بهما رسمياً. في أحد المراجع التي تعتبر الأكثر انتشاراً «هآرتس» كتب المعلق Nehemia Shtrasler أنه في أثناء السنوات الست منذ انسحاب إسرائيل من لبنان، «لم يجد أحد أنه من الصواب تحييد المطلب المحوري لحزب الله» المتعلق بإطلاق سراح السجناء اللبنانيين، وقد صرح رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة قبل يومين بأن إطلاق سراح هؤلاء الأسرى شرط محوري لإتمام أي اتفاق. بالإضافة إلى سمير قنطار، فإن إسرائيل تحتجز نحو 15 أسيراً لبنانياً، منذ سنوات طويلة. وكان من الممكن إطلاق سراحهم منذ وقت بعيد - وتسليمهم إلى السنيورة المعتدل»،أنظر: «A Path to Stengthen the Extremists», Shtrasler
//:http at online available ,Hebrew in) 2006 ,21 July ,Ha’aretz
July added Information) . www.haaretz.co.il/hasite/spages/741052.html
.([2006 ,22

320 . Hassan Fattah, “Militia Rebuked by Some Arab Countries,’
and Murphy Dan ;A1 .p ,2006 ,17 July Times :York New
Christian ,’Street Arab over Winning Hizbullah“ ,NaGuib Samed
Michael and Wong Edward ;1 .p .2006 ,18 July ,Monitor Science

New ,’Actions Israel’s Denounces Minister Prime Iraqi“ ,Slackman
Journey ,Gerges Fawwaz ;A1 .p ,2006 ,20 October ,Times York
,Harcourt :FL ,Orlando) Militancy Muslim Inside :Jihadist the of
.26 .p ,(2006

Through Ripples Escalation“ ,Murphy Dan in quoted ,Lang . 321
.1 .p ,2006 ,14 July ,Monitor Science Christian ,’East Middle

حول الكتاب

نبذة عن الكتاب

قيل في الك لا يستبعد المفكر الأميركي المعروف نعوم تشومسكي والباحث العربي جلبير الأشقر أن تكون الاستخبارات الأميركية ضالعة في تفجيرات 11 سبتمبر، لأسباب كثيرة يذكرانها في أحد حواراتهما التي يتضمّنها هذا الكتاب. وهما يفككان السياسة الأميركية المتبعة في الشرق الأوسط، متطرقين بأسلوب نقدي رصين إلى موضوعات شائكة مثل التهديد الإرهابي والرد عليه، وأسرار غزو صدام حسين للكويت، والإرهاب والأصولية والديموقراطية، ودور اللوبي الإسرائيلي، بالإضافة إلى تعريتهما واقع علاقة أميركا بكل من إيران وسوريا وإسرائيل ولبنان.

ويقرآن قراءة تحليلية عميقة حال المواجهة القائمة بين الولايات المتحدة وحماس وحزب الله، فضلاً عن الوضع الحالي في العراق. ويجيبان عن سؤال: هل يفضي انسحاب قوى التحالف من العراق إلى حرب أهلية؟ ولم يغِب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عن الحوار فحضر بجميع تشعّباته ودقائقه. وعرض المفكران للعوائق التي تحول دون بلوغ السلام الدائم، وشرحا أسباب معاداة السامية في أوروبا الغربية والعنصرية ضد العرب ورهاب الإسلام/ إسلاموفوبيا.

كتاب لا بد من مطالعته لفهم ملامح «الشرق الأوسط الجديد» الذي تنادي به أميركا وتحاول التأسيس له منذ زمن.

قيل في الكتاب

«قراءة ممتلئة جداً، متمايزة في فهم معنى الاحداث». جريدة المستقبل

نبذة عن المؤلف

جلبير الأشقر كاتب وباحث لبناني، أستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن. عمل أستاذاً في جامعة باريس الثامنة، ومن ثم باحثاً في مركز مارك بلوك في برلين. صدرت كتبه في 15 لغة.

نعوم تشومسكي عالم لسانيات أميركي، ولد عام 1928 في فيلادلفيا، له مؤلفات ألسنية وبنيوية وسياسية.

كتب أخرى للمؤلف

«الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي»، «العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية – الإسرائيلية»، «حرب الـ33 يوماً: حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها».